سلسلة
الملتقيات

فصل الصحراء
في السياسة الاستعمارية الفرنسية

دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول فصل الصحراء عن الجزائر

المركز الوطني للدراسات والبحث
في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954

جميع الحقوق محفوظة للناشر

© منشورات المركز الوطني للدراسات
والبحث في الحركة الوطنية وثورة
أول نوفمبر 1954
ص .ب 63 الابيار - الجزائر -
الهاتف : 24 23 92
ردمك : 6-03-846-9961
الإيداع القانوني: 98-645

تصدير

شكلت قضية الصحراء الجزائرية إحدى القضايا الهامة، في مسار ثورة نوفمبر الخالدة، ذلك ان الاستعمار الفرنسي الغاشم اراد أن يجعل منها قاعدة لإرساء إمبراطوريته الجديدة، ليس بسبب ثرواتها وخيراتها فحسب، بل وكذلك بسبب موقعها الاستراتيجي الذي يتربع على مساحات معتبرة تعد من أهم مفاصل الكرة الأرضية، ومن ثمة لم يتنوان في استصدار ترسانة من القوانين والمراسيم الرامية لتكريس سياسته الجائرة والهادفة لفصل الصحراء عن بقية التراب الوطني،وقد اسفرت هذه النزعة العدوانية لدى الاستعمار على معارك ضارية خاضتها الثورة الجزائرية وأطالت من زمن ثورة التحرير، كما اظهرت نموذجا فريدا سواء من حيث الاستماتة في الدفاع عن كل الاراضي الجزائرية دون ان تفرط في أدنى شبر، او من حيث صلابة المواقف والمبادئ المستمدة من بيان اول نوفمبر والتي تمسك بها المفاوض الجزائري حتى في احلك الظروف سوادا، وأشد الازمات تعقيدا.

وفي هذا الكتاب الذي يعتز المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة اول نوفمبر 1954 بإصداره، سيجد القارئ الكريم عددا من الدراسات والبحوث والشهادات الحية ، والتي تظهر جميعها تلك الصورة المشرقة لكفاح مرير ونضال حافل بالبطولة والامجاد ظل يلفه عالم النسيان، وتعتريه مصائب الاهمال ، وما هذه المبادرة الريادية لمركزنا - مثلما اعتدنا في مختلف الملفات والقضايا التي عالجناها - إلا خطوة أولى في مجال كتابة تاريخ الثورة وإظهار عظمتها في شتى الميادين، وخاصة في مجال الدفاع عن الوحدة الوطنية بكل ابعادها.

ونظرا للفراغ الملحوظ في هذا المضمار قام المركز بتنظيم الملتقى الوطني الاول حول السياسة الفرنسية ومحاولة فصل الصحراء أيام 15 و16 و17 افريل 1996 دعا إلى تحضيره عددا من المجاهدين صانعي الحدث والاساتذة والباحثين المختصين الذين بذلوا جهودا كبيرة في البحث والتنقيب لمعالجة مختلف جوانب هذا الموضوع البكر الامر الذي جعل مركزنا عبارة عن ورشة عمل كبيرة عكف فيها الباحثون على دراسة الملفات، والوثائق، والقيام بتسجيل عدد من احاديث الشهود وتدوينها، وهو ما اثرى فعاليات الملتقى، وساهم في نجاحه.

ويأتي هذا الكتاب تتويجا لذلك المجهود، وتطبيقا لبرنامج وزارة المجاهدين في التكفل بكتابة التاريخ الوطني سواء منه الحركة الوطنية او ثورة اول نوفمبر المجيدة، وقد ضم مجموعة من الدراسات والبحوث والمداخلات والشهادات الحية. إذ أنه حقق؛ رغم التفاوت الناجم على صعيد الصياغة او الطرح الاكاديمي بالنسبة للدراسات، واشكال السرد والعرض بالنسبة للشهادات؛ هدفا نبيلا ومقصدا شريفا في تدوين جزء يسير من تاريخ الثورة المظفر.

يتألف هذا الكتاب من ثلاثة اقسام ، وكل قسم يتكون من عدة فصول ومباحث.

ففي القسم الاول نجد معالجة علمية للخصائص الطبيعية للصحراء الجزائرية، والسياسة الفرنسية لمحاولات فصلها عن بقية التراب الوطني من خلال عدد من الوثائق الفرنسية ومتابعة التطور التاريخي لهذه السياسة.

في القسم الثاني نجد عددا من الدراسات والبحوث العلمية التي أعدها اساتذة وباحثون مختصون قصد معالجة مختلف اطوار تلك السياسة العمياء، وردود الفعل الوطنية والدولية على ذلك ، اضافة الى صداها في وسائل الاعلام.

اما القسم الثالث فقد كرس للمداخلات والشهادات الحية، وخلاله نتعرف على العديد من المبادئ والمواقف الصلبة والمشرفة والتي كانت الصخرة التي تكسرت عليها قوى البغى والطغيان الاستعمارية.

وفى الاخير لا يسعنى إلا أن اتقدم بجزيل الشكر والعرفان لكل من ساهم من قريب او بعيد في ابراز هذا الكتاب على احسن صوره، واخص بالذكر معالي وزير المجاهدين السيد السعيد عبادو الذى رعى الملتقى، وسهر على اصدار الكتاب في هذه الطبعة الجيدة، وكذلك السادة اعضاء الامانة الوطنية للمجاهدين وعلى رأسهم الامين العام السيد محمد الشريف عباس على دعمهم الدائم لنشاطات المركز ، كما لا أنسى هذه الكوكبة الخيرة من الاساتذة والباحثين على ما بذلوه من جهد وعناء سواء في اعداد وتحضير بحوثهم او مساهمتهم الفعالة لإنجاح الملتقى.

احمد حمدي

مدير المركز الوطني للدراسات والبحث

في الحركة الوطنية وثورة اول نوفمبر 1954

السياسة الاستعمارية الفرنسية
ومحاولة فصل الصحراء

كلمة السيد السعيد عبادو
وزير المجاهدين

بسم الله الرحمان الرحيم

يندرج انعقاد هذا الملتقى الوطني في اطار تطبيق برنامج عمل وزارة المجاهدين، بالتنسيق مع المنظمة الوطنية للمجاهدين.

إن الهدف من انعقاد هذه الملتقيات، حتى وأن لم يكن يخفى عليكم، فهو من أجل استكمال المراحل السابقة التي قطعناها من خلال انعقاد ملتقيات ولائية ووطنية التي سمحت لنا بتسجيل أحداث الثورة البارزة، وإحصاء معارك جيش التحرير الوطني بصفة عامة من طرف صانعيها، أما في المرحلة الحالية والتي انطلقت منذ مدة فقد حرصنا فيها على تنظيم ملتقيات متخصصة ونعني بذلك القيام بدراسة مستفيضة ومعمقة لمجال معين من مجالات الثورة التحريرية التنظيمية، والعسكرية، والسياسية، والديبلوماسية، والإحاطة بها من جميع الجوانب من جهة، والتطرق بالتفصيل كذلك لكل الأعمال التي قام بها الإستعمار ضد شعبنا عسكرية كانت، أو مدنية أو سياسية من جهة أخرى.

أن الصورة لا تكون مكتملة لدى أجيالنا الصاعدة إذا لم نبرز حجم الترسانة العسكرية للعدو، وأشكال الأمداد التي كانت تتلقاها من الحلف الأطلسي، ولم نبين بوضوح سلسلة وأهداف المناورات الدنيئة، والمكائد الخبيثة التي كانت تدبرها الدوائر الاستعمارية، وتنفذها ضد ارادة شعبنا في التحرر والانعتاق معتمدة في ذلك على قوتها العسكرية، والاقتصادية، وعلى طابور متكون من المعمرين في الجزائر والعملاء،

لنترك الوثائق المنبثقة عن هذه الملتقيات التي تتضمن الشهادات الحية للمجاهدين كمادة خام ثرية تحت تصرف الدارسين والباحثين يعتمدون عليها لكتابة تاريخ الثورة التحريرية، ولتحقيق منجزات فكرية وابداعية كذلك في كل مجالات العلم والمعرفة يمثل التاريخ الوطني مصدر استلهامها، وذلك ماهو منتظر من الدارسين والباحثين والمنتجين في مختلف الفنون والمثقفين بصفة عامة بالجزائر، لنعلي بذلك شأن وطننا العزيز صاحب التاريخ الحافل، ومنبت الأبطال الخالدين، ومهد العبقرية، والشهامة، والإباء، مأوى الاحرار من كل ارجاء العالم، ونرقى به الى الدرجة التي هو جدير بها في مصاف الشعوب المتقدمة والراقية.

أيتها الأخوات، أيها الاخوة،

نحن الآن في الملتقيات المتخصصة لا نكتفي بسرد الاحداث والادلاء بالمعلومات والشهادات الحية فحسب، بالرغم من الأهمية العظمى لذلك والذي سيبقى دائما يمثل الركن الأساسي في كل ملتقى نعقده، بل أصبحنا في اطار ترقية عملنا هذا وتطوير أساليبه، نتطرق للأحداث من منظور علمي كذلك، ونحاول بهذا ابراز الحقائق التاريخية المتفاعلة عبر كل مراحل المقاومة، والحركة الوطنية التي كانت دائما مصدرا مهما لكثير من القرارات والآساليب التي اتخذتها واعتمدتها الطلائع الثورية سواء اثناء الإعداد لانذلاع الثورة التحريرية، أو لمواجهة العدو أثناء خوض معارك التحرير ضده، وكذلك الكشف عن الخلفيات والأطماع التي كانت تدفع السلطات الإستعمارية في عملها لمحو الشخصية الوطنية، وإزالة كيان الأمة وتسليط كل أنوع الإضطهاد والقمع على الشعب الجزائري.

إن التاريخ كما هو معلوم حقائق ثابتة، ووقائع معلومة، وماعدا ذلك فهو مجرد هراء لا عبرة به ولا قيمة له.

أنه وبفضل ما يتوفر لدينا الان من الإمكانيات والوسائل مثل المتحف الوطني للمجاهد، والمركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 54، وملحقاتهما، والمجلسين العلمين المتكونين من مجموعة من الدكاترة والأساتذة الوطنيين، المقتنعين بالعمل الذي يقومون به، والمسلحين بأرادة قوية وعزيمة صادقة، بفضل ذلك كله نستطيع أن نقدم الأن للأجيال الصاعدة بصفة عامة، ولطلبة الثانويات والمعاهد والجامعات على الخصوص عملا أوليا جيدا ومتقنا سيسهل لهم مهمة الفهم والإدراك، ويمكنهم من استيعاب قدر كبير من المعلومات والمعطيات ستشكل منطلقا لهم مستقيما لا يشوبه اعوجاج، ولا تقف امامه تيارات التضليل والتشكيك المغرضة والهدامة من مثل التي هي الان سائدة في محيطنا، عناصرها مندسة بيننا في المجتمع باشكال متنوعة، ووجوه مختلفة، وبشعارات يرددونها يصدق عليها في كثير من الأحيان المثل القائل : حق آريد به باطل، ذلك لأن التمسك بقيم ومثل الثورة التحريرية، وخصوصيات شعبنا الثقافية، وتقاليد مجتمعنا الحضارية وثوابته الوطنية، لن تعيق تقدم بلادنا، ولن تعرقل مساره الديمقراطي، ولن تمنعه من الأخذ

بكل الوسائل العصرية، بل العكس من مثل هذه الإدعاءات هو الصحيح، ذلك لأن العصرنة، أو الديمقراطية خارج إطار هذه القيم، أنما هي في الحقيقة قشور بلا لب، وتيه وضلال لن يؤديا الا الى الهلاك والاضمحلال، وهو كمن يشيد صرحا بدون اسس ثابتة، لا يمكن له ان يصمد أبدا، ولا أن يدوم، تلكم هي العبر المستخلصة من تاريخ الامم، وتلكم هي الدروس التي تعلمناها في كل مراحل تاريخنا النضالي، وعرفنا مصير المحاولات التي كانت ترفض ان يكون لأمتنا كيان من قبل، والتي عارضت قيام الثورة التحريرية استهانة بقدرات شعبنا، وانعدام الثقة بالنفس التي كانت نتيجة منطقية للإنسلاخ الذي يصيب ضعاف النفوس في كل مجتمع.

أيتها الأخوات، أيهاالإخوة.

أنه لجدير بنا أن نعتز برصيد شعبنا النضالي، وبعظمة ثورتنا التحريرية التي كان انتصارها بدون منازع قد أحدث بالفعل انقلابا في المفاهيم التي كانت سائدة على الساحة الدولية، وتتحكم في العلاقات بين الشعوب والدول والمتسمة بالنزعة العنصرية والإستعمارية، والتسلط على الرقاب، بعد أن انهزم على أرض الجزائر أقوى جيش عسكري، لأكبر دولة أستعمارية في الخمسينيات، وأعطى ذلك الآنتصار الرائع دفعا قويا للحركات التحريرية في العالم، وتم القضاء نهائيا بعد ذلك على هذه الظاهرة الإستعمارية الخبيثة التي كانت تمثل العدو الأكبر للحرية ولحقوق الإنسان،وحقه في العيش مكرما معززاً في وطن أبائه وأجداده.

إنه ليس من المقبول منا ولا من المعقول للإعتبارات السالفة الذكر أن نستهين بقيمة التاريخ الوطني ودوره الفعال فيما حققناه من مكاسب، وضمان التواصل بين الأجيال بنفس الروح التي أدت بنا للإنتصار العظيم، بالإستعداد الدائم للتضحية من أجل الوطن، والدفاع عن حماه، التي كانت دأب سلفنا على الدوام وتحقيق الأمن له والإستقرار، والتقدم والإزدهار علينا أن نغرس في نفوس أبنائنا منذ الصغر مثل هذه المعاني السامية والقيم النبيلة.

أيتها الأخوات، أيها الإخوة،

إن السياسة الاستعمارية ومحاولة فصل الصحراء التي هي موضوع ملتقانا هذا، كانت من أخطر التحديات التي واجهها وطننا أبان الثورة التحريرية،

وهذه من الحقائق البارزة التي لا يمكن أن تمر هكذا دون دارسة معمقة، وتمحيص دقيق للنوايا التي كانت تبنيها الدوائر الإستعمارية حين أقدمت على ذلك.

قد يعتقد البعض منا أن الغرض من هذه المحاولة كان محدوداً في الإستيلاء على الثروات البترولية والاحتفاظ بها حكرا على الدولة المستعمرة،، نعم كان ذلك هو الوجه الظاهر للمحاولة، ولكننا حين نعود لمضمون تقرير السيد «ماكس لوجان» الوزير الفرنسي للصحراء حينذاك، وندرسه بتمعن فستتضح لنا جليا الأهداف الحقيقية لهذه المحاولة التي كانت مرسومة على الأمد البعيد

إن الوزير الفرنسي، قد اعتبر أن تقسيم الصحراء في العهود الغابرة بين البلدان المتجاورة كان عملا تعسفيا، وان الصحراء كانت منطقة عبور مجهولة أو مهملة من لدن الدول المجاورة بين الجزائر وافريقيا الغربية الفرنسية، وافريقيا الشرقية.

ويرى الوزير الفرنسي كذلك بأن وحدة الصحراء لا جدال فيها رغم اختلاف شعوبها والتي كانت خاضعة للأستعباد قبل التواجد الفرنسي بين قوسين، على ان الشعوب الصحراوية التي لم تخضع للاستعمار تم اكتشافها واصبحت فرنسية وبقيت جد وفية لفرنسا.

ثم يواصل الحديث عن مستقبل الصحراء قائلا :

إن المنطقة المشتركة للمناطق الصحراوية هي التي تضمن لفرنسا استقلالها في مجال المحروقات، وان استقلال الموارد الباطنية سيؤدي الى هجرة أعداد معتبرة من العمال الأوربيين، ويعتقد في معرض تقريره كذلك بأن معرفة اللغة الفرنسية للشباب والكبار هي ايضا عملية ضرورية، ويعتبر الصحراوين كمواطنين فرنسين عليهم واجب المشاركة في أدارة شؤونها وفي تسيير مصالحهم، ان الهدف كما يقول الوزير الفرنسي هو خلق حضارة جديدة، وبطبيعة الحال وبناء على ماتقدم فلن تكون هذه الحضارة إلا فرنسية.

إن القراءة السريعة لهذه الأقوال الصادرة عن الوزير الفرنسي للصحراء تبين لنا بوضوح الإستراتيجية المعتمدة على الأمد البعيد لمحاولة اقتطاع الصحراء الجزائرية عن شمال الوطن، وهو الأمر الذي كان يخطط بالنسبة لبقية الأجزاء الأخرى من الصحراء في البلدان الإفريقية المجاورة مما يعني أن النية كانت متجهة لخلق كيان مستقل في الصحراء لا يختلف في شيء

عن الكيان الذي وجد بجنوب إفريقيا، وهنا تصبح الأغلبية بسهولة لمهاجرين يستقدمون من اوروبا كما قال الوزير الفرنسي، فتصبح الصحراء، قاعدة هامة وفريدة من نوعها تمكن الإستعمار الفرنسي من أحكام سيطرته على كل البلدان المجاورة، ولم لا العودة إليها واستعمارها من جديد.

إن ابعاد محاولة فصل الصحراء كانت بعيدة الأغوار، وقد سار في ركبها عناصر من ينتمون إلى هذه المناطق وكانت لهم اطماع وأغراض خاصة بهم، وقد جندتهم الدوائر الإستعمارية لتخوض بهم ارادة جيش التحرير الوطني، ويقظة الجماهير الشعبية الملتفة حول الثورة التحريرية قضت على كل أحلام المستعمر وعملائه، وتصدت للمؤامرة الدنيئة بصمود منقطع النظير لا يدرك مداه إلاّ من عاش المواجهة عن قرب في هذه الاصقاع وحمل العبء الأكبر منها.

إن فشل المحاولة الاستعمارية كان مقابل ثمن باهض دفعه ابناء الجزائر المخلصين على ساحة المعركة الذين جعلوا من الاستشهاد هدفا، ومن النصر يقينا لا ريب فيه، فردوا كيد الأعداد في نحورهم ولم تجدهم القوات العسكرية الهائلة عدة وعددا التي أحكموا بها حصارهم على كل المناطق السكنية، وآقاموا للغرض قواعد للإمداد بقوات سريعة التنقل، بل وتجاوز الأمر كل ذلك بإقامة منشآت عسكرية لصنع القنابل النووية برقان واجراء التجارب على أسلحة الفتك والدمار التي تم اختراعها خصيصا للقضاء على الثورة التحريرية بالجزائر كما كان يأمل عدونا، ويأكد فرض الهيمنة والسيطرة على شعبها.

إن جيش التحرير الوطني والمناضلين بالمناطق الصحراوية بالرغم من الصعوبات التي واجهوها من عدوين اثنين وهما: الطبيعة بقساوتها والقوات الإستعمارية بضراوتها ووحشيتها،استطاع الثبات في الميدان وفرض ارادته على العدو الذي لم يجد في الأخير بدا من الإذعان لإرادة الثورة التحريرية، فاستعادت الجزائر سيادتها الوطنية موحدة شعباً وترابا، وهو نصر لم يتحقق لكثير من الثورات الأخرى،

هذه أيتها الأخوات، أيها الأخوة،

هي الحقائق التاريخية الناصعة التي لا تحجب إلا على من فقد البصيرة، وهذه هي الوقائع التي تؤكدها الشهادات الحية للذين عاشوا أطوارها

ومراحلها وهم بيننا اليوم، حتى قبل الشهادات المكتوبة واعترافات العدو نفسه والتي هي متوفرة ونعمل لأن تكون موجودة بين أيدي كل الباحثين والدارسين بأعداد وفيرة تطبيقاً لإحدى محاور برنامج عمل الوزارة المتمثل في جلب ما كتب عن الثورة الجزائرية من كل أنحاء العالم.

إنه ولا شك سيبرز المحاضرون من الأساتذة الأفاضل، والتدخلات المختلفة لصانعي هذه الوقائع والأحداث التاريخية، ولمن يريد المزيد من التوضيحات والشروح من طلابنا وشبابنا على العموم، الكثير من خفايا هذه المحاولة الدنيئة للإستعمار الفرنسي، ونتمني أن يشكل كل ذلك مرجعا قيما ينبثق عن هذا الملتقى يكون في مستوى الحدث سواء بالنسبة للدور العظيم لجيش التحرير الوطني في إفشال المؤامرة، أو بالنسبة للعمل الخطير الذي قام به العدو ضد وحدة الوطن الشعبية والترابية، معتميدين في ذلك على جهود كل الحاضرين في هذا الملتقى والمنظمين على الخصوص.

إن الوزارة من خلال كل الإجراءات التنظيمية التي اتخذتها والمجهودات الأدبية والمادية التي تبذلها، والوسائل والإمكانيات التي توفرها، تطمح لأن يكون لاحتفالاتنا بالأعياد الوطنية، وإحيائها للأيام التاريخية، والملتقيات محتوى هادفا ومضمونا ثريا يسموان بها الى مستوى عظمة ثورتنا ومطامحنا في تسجيل أحداثها ووقائعها بصدق، وبعدانها عن كونها مجرد لقاءات للولائم والفرجة، إن الأمر عندما يتعلق بالتاريخ الوطني يصبح في غاية الأهمية والخطورة سواء كان ذلك بالنسبة لحاضر امتنا، أو مستقبلها،

إن سيادة رئيس الجمهورية قد عبر عن ذلك غير ما مرة وفي مناسبات عديدة، كما ضمن برنامجه الذي نال تزكية الشعب له بعد انتخابه رئيسا للجمهورية يوم 16 نوفمبر 1995 محاور عديدة خصصها للإهتمام بالتاريخ الوطني، وإبراز دور المدرسة الجزائرية، وكل القطاعات المعنية مباشرة بالتربية والتعليم، والتلقين، والبحث العلمي، وقد أكد رئيس الجمهورية على «الفائدة من استخلاص كل الدروس والعبر من التأخر الذي سجلناه حتى الآن في التكفل بتاريخنا والتعرف على ماضينا» وقال سيادته كذلك «إن الأحداث الصعبة التي يعيشها شعبنا حاليا ويواجهها بشجاعة وحزم وأمل في المستقبل، تعتبر سببا أضافيا من الأسباب التي تدفع إلى إجراء معاينة متبصرة للنقائص المسجلة مع كل أسف في تعاملنا من تاريخنا الوطني».

إن برنامج عمل وزارة المجاهدين المنضوي ضمن البرنامج العام للحكومة يستمد مضمونه من توجيهات سيادة رئيس الجمهورية لنا في كل مناسبة ويرتكز على محاور برنامجه. وإن الرئيس الأخ المجاهد اليمين زروال يولي عناية خاصة لموضوع التاريخ الوطني ونتلقى منه باستمرار كل الدعم والمساعدة.

أيتها الأخوات، أيها الإخوة،

ينعقد هذا الملتقى الوطني التاريخي في الأسبوع الذي نحيي فيه يوم العلم والذكرى الـ 55 لوفاة رائد النهضة العلمية والإصلاحية في الجزائر الشيخ عبد الحميد بن باديس رحمه الله، هذا الرجل العظيم من الرجال الذين يحق للجزائر أن تفتخر بهم، وكان له الفضل الكبير عليها وتعتبر إنجازاته العلمية والإصلاحية احد الروافد الهامة التي تزودت منها الثورة التحريرية واستمدت قوتها ولذلك فإنه من المناسب جدا أن يكون انعقاد هذا الملتقى الوطني حول التاريخ أحد الأحداث الهامة التي يشتمل عليها برنامج إحيائنا ليوم العلم هذه السنة.

أيتها الأخوات، أيها الإخوة،

أغتنم فرصة وجودنا بمدينة ورقلة المضيافة لأذكر بالعناية التي توليها الحكومة للمناطق الصحراوية من خلال البرامج الإنمائية العديدة التي قررتها وتم الشروع في أنجاز الكثير منها، لاعتقاد الحكومة من أن التنمية كل لا يتجزأ وأن شموليتها هي الضامن الأساسي لتحقيق المردودية المنشودة منها، وستبقى هذه المناطق من الوطن بعد تحقيق المشاريع المقررة حقلا مزدهرا يزود البلاد بالثروات المختلفة المعنوية منها والمادية ويشد أزرها، نظرا للطاقات البشرية الهائلة التي تزخر بها الصحراء في مجال الأبداع، والمعادن الثمينة والموجودة بها التي وهبها الله لبلادنا.

إن الفكر والثورة عنصران أساسيان، وبهما معا يكون بلوغ الثريا إذا تعلقت هممنا بذلك.

وماذلك على الله بعزيز

عاشت الجزائر

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار

القسم الأول

ملفات ووثائق
حول محاولات فرنسا
لفصل الصحراء الجزائرية

اعداد : المركز الوطني
للدراسات و البحث في الحركة
الوطنية و ثورة أول نوفمبر 54

الفصل الأول

الصحراء
وسياسة فرنسا الاستعمارية

المبحث الاول

الخصائص الطبيعية للصحراء الجزائرية

مدخل :

أصبحت قضية الصحراء منذ إكتشاف البترول في عداد القضايا الهامة، ذلك لأن الإستعمار الفرنسي عندما عجز عن إمساك النواحي الشمالية في قبضته، تراجع نحو الصحراء لإرساء إمبراطوريته الجديدة. فمنذ سنة 1956 أخذت المشاريع الفرنسية تتضاعف واللجان الفرنسية والدولية تردد : «الصحراء هي فرنسا» إلى غير ذلك من الإدعاءات.

والسؤال الذي يطرح نفسه، ماهي الأسباب التي جعلت فرنسا تتمسك بهذه الأرض القاحلة؟ فيمكن إرجاعها إلى مايلي :

1 ـ إستغلال الصحراء بالكيفية المعروفة، أي إستعمارها إقتصاديا وفنيا بفتح الأبواب أمام الشركات الأجنبية.

2 ـ ترى فرنسا في إحتلال الصحراء بالقوة أمرا استراتيجيا ضروريا وذلك ليحولوا دون وصول الأسلحة إلى الشمال الإفريقي عن طريق الحدود الليبية والمغربية.

3 ـ وجود إمكانيات إقتصادية ضخمة وثروات لا تحصى كالنفط والحديد والأورانيوم وإستغلال الطاقة الشمسية. إن موضوع الصحراء الجزائية وما تشمل عليه من كنوز أصبحت الشغل الشاغل لكل الباحثين لأنها تعتبر منبع خير ومبعث ثروة وأمل المستقبل. لهذا يجب علينا أن نلقي نظرة على هذا الجزء من ترابنا الوطني.

وفي هذه الدراسة سنقدم صورة شاملة عن صحرائنا سواء من حيث طبيعتها او ثرواتها او من حيث موقعها الاستراتيجي او من حيث عمقها التاريخي.

1ـ الموقع الجغرافي للصحراء الجزائرية :

ينحصر الإقليم الصحراوي الشرقي بين الهوامش الجنوبية للأطلس الصحراوي شمالا، و تونس وليبيا شرقا، والنيجر وهضبة تادميت غربا، كما يمكن تحديد هذا الإقليم من ناحية الغرب بخط طول3° شرقا المار بالجزائر العاصمة.

في حين يحدد الإقليم الجنوبي الغربي بمعالم طبيعية واضحة تتمثل في السفوح الجنوبية للسلسلة الأطلسية شمالا و هضبة تادميت شرقا وكل من المغرب الأقصى والصحراء الغربية و موريطانيا و مالي غربا وجنوبا.

2 ـ تضاريس الصحراء :

يتميز سطح الصحراء الجزائرية عموما بالرتابة والإستواء، غير أن القسم الشرقي منه يتميز بتعقيد أشد من القسم الغربي، و تبدو مظاهره أكثر تباينا، و يمكن أن نلاحظ ما يلي :

ـ المرتفعات و الهضاب :

تتجلى هذه المرتفعات في جبال الهقار التي تتميز بتكوينها الجيولوجي القديم ذي الأصل البركاني، أهمه قمة تاهات التي يقارب ارتفاعها 3000 م وهي بذلك تعد أعلى قمة في الجزائر. و إلى جانب ذلك هناك مجموعة من الهضاب كهضبة التاسيلي التي تمتد على مساحة شاسعة.

أما مرتفعات الإقليم الجنوب الغربي فتتمثل في ربوة القلاب التي تتكون من تلال لا يفوق إرتفاعها 400 م إلا نادرا ذات صخور صلبة ولم تتأثر بالتعرية. كما تتمثل في بقايا سلاسل جبلية قديمة على جانبي وادي الساورة مثل سلسلة بشار والعبادلة الهرسينية التي تحتوي على طبقات فحمية من الزمن الأول و قد تحركت انكساراتها من الزمن الثالث مما أكسبها ارتفاعا نسبيا بلغ 1500 م في جبل بشار.

أما الهضاب فتحتل الجزء الشمالي من الإقليم بين الأحواض المنخفضة و الجبال المحدبة و تغلب عليها الأشكال المسطحة والإرتفاعات المتوسطة أهمها : حمادة الدرعة و هي هضبة جيرية مائلة من الأطلس إلى الصحراء و تلحق بها هضبة تندوف، أما هضبة تادميت الواقعة شمال عين صالح فتنتهي نحو الجنوب بانحدار حاد يبلغ إرتفاعه 200 م .[1]

ـ السهول :

تتمثل في الأراضي الواسعة التي يشغلها العرق الشرقي الكبير ، و هو عبارة عن مساحة شاسعة تغطيها الكثبان الرملية، و يفضلها الرعاة حيث تسمح بتسرب مياه الأمطار الأمر الذي يساعد على المراعي، و توفير المياه بين تجويفاتها.

كما تشغل سهول الإقليم الجنوبي الغربي نفس المساحة إذ تغطيها الكثبان الرملية و من أهمها العرق الغربي الكبير و عرق إيجدي وعرق الشاش و سهل التانزروفت الواقع غربي الهقار و هو يتكون من طبقات تعود إلى الزمن الجيولوجي الثاني و يحتل سطحه رق كبير الإمتداد أما سهل العبادلة فيقع جنوب مدينة بشار على بعد 100 كلم على مساحة 5400 هكتار، و رغم بعض المشاكل التي تعاني منها مثل إحتواء التربة على نسبة من الرمل في بعض أجزائه و نقص كمية المياه نتيجة الجفاف فإن له أهمية إقتصادية و إجتماعية معتبرة إذ بعد سد جرف التربة وإستصلاح هذا السهل تحولت المنطقة من أرض قاحلة إلى أرض خصبة و هو بذلك يعتبر تجربة رائدة لتنمية الفلاحة الصحراوية. و بالإضافة إلى ذلك فقد وفر الشغل لليد العاملة في المنطقة ووطد الصلة بين الفلاح و الأرض وهكذا تم القضاء على ظاهرة الهجرة نحو الشمال.

أما المنخفضات فهي تمتد في أجزاء كبيرة من الإقليم الجنوبي الشرقي أهمها منخفض بسكرة و حوض شط ملغيغ (-26 م) وشط مروانة(-35 م) تحت مستوى سطح البحر.[2]

3 - جيولوجية الصحراء و تكوينها :

تشغل الصحراء الجزائرية الجزء الأكبر من مساحة الوطن و هي تشكل 3/4 المساحة الكلية للجزائر، أي 2 مليون كلم^2 .

و قد مرت خلال تكوينها بعدة تطورات باختلاف العصور و الأزمنة الجيولوجية حيث كانت في القديم كتلة صلبة، و هي عبارة عن صخور أركية نارية بلورية معظمها من الغرانيت أو متحولة من النيس والشيست، و يعيد الغرانيت و الرخام و الذهب و الفضة و النحاس والزنك والحديد والنيكل و الرصاص والقصدير أهم مكونات صخورها و معادنها إضافة إلى الأحجار الثمينة كالزبرجد والزمرد وغيرهما. وقد إستقرت فوقها طبقات سميكة من الصخور الرسوبية تفتتت في العصر الكريتاسي، و تأثرت بالحركات الإنكسارية العنفية الواسعة النطاق و التي كانت سببا في تكوين الأخدود الأفريقي العظيم.

و قد إستطاعت الصحراء الجزائرية بفضل صلابتها الكبيرة أن تقاوم الحركات لإلتوائية، مما أدى إلى تكوين الجبال التي ما تزال منها أجزاء كبقايا للمرتفعات الإلتوائية، التي تعرضت لعوامل التعرية على تعاقب الأزمنة و العصور. و ماجبال الهقار بجنوب الجزائر سوى جذور لها. وفي العصر الميزوري غطى البحر بمياه الصحراء الكبرى، و إنحسرت مياهه عنها أثناء العصر الفحمي، ثم عاد ثانية في الفترة السنومائية ليطفو عليها من جديد، الأمر الذي تحولت معه المرتفاعات الجبلية كمرتفعات الهقار إلى جزر عائمة فوق مستوى الماء وأثناء عصر الأيوسين تراجع البحر عنها تماما مفسحا المجال لتكوين رواسب قارية سمكية لعبت فيها عوامل التعرية الهوائية دورها و ساعدت على تشكيل إرسابات (الحواسي) التي تحتوي على حقول الذهب الأسود ضمن تكويناتها. و بمرور عصر البلاستوسين بجوه الرطب و أمطاره الغزيرة أخذت تتكون في العصور الحديثة الرواسب الرملية المسامية التي ملأت المنخفضات و الأودية الجافة فوق الصخور النارية الأركية القديمة، الشيئ الذي لم يسمح للمياه بالتسرب، بل تجمعت في جوف الأرض و خرجت على هيئة ينابيع و هو

مانلاحظه اليوم بالواحات. هناك إذن عوامل متنوعة لعبت دورا في هذا التشكيل الخاص لسطح الصحراء، وتتمثل في حركات التصدع والإنكسارات التي صاحبتها ثورات بركانية كانت تقذف بالصخور والطفوح، بالإضافة إلى عوامل النحت الهوائي التي أثرت هي الأخرى في مناطق الجفاف و هذه العوامل متجمعة تركت المظاهر التضاريسية التي نشاهدها الأن من منخفضات و كثبان رملية، وهضاب نحاتية وسلاسل جبلية متقطعة هنا وهناك[3].

و تختلف التكوينات التي تغطي سطح الصحراء من مكان الى آخر يمكن تقسيمها إلى ثلاثة أنواع متميزة :

الحمادة :

وهي صخرية تغطيها صخور جيرية ممتدة في شكل صفائح طبقية. و من أهم الحمادات في الجزائر، حمادة الذراع في الجنوب الغربي من الحدود الجزائرية المغربية، و حمادة القلاب بالحدود الجزائرية الموريتانية، و حمادة تادميت شمال عين صالح.

العرق أو الصحراء الرملية :

وهو سطح تغطيه كثبان رملية متنقلة، وأهمها العرق الشرقي الكبير الذي يمتد من وراء الحدود الجزائرية التونسية، و العرق الغربي الكبير الذي يمتد من بني عباس غربا حتى هضبة المنيعة شرقا، وعرق الشاش في الجنوب الغربي من الحدود الجزائرية المالية، وعرق ايجدي بالحدود الجزائيرية الموريتانية،

الرق :

وهي مناطق واسعة مستوية السطح تغطيها الرمال الخشنة والحصى، وبعبارة أخرى هو سهل صخري أو حوض منخفض ملاته السيول الجارفة بالرواسب الصخرية.[4]

4 ـ الامطار :

حددت الصحراء في الشمال وفقا لخط تساوي الأمطار (Isolyete)، بـ 100 ملم، وفي الجنوب بـ 150 ملم، وفي الصحراء الشمالية سجل 140ملم في بسكرة، و43 ملم في ورقلة، وفي الشمال الغربي للصحراء سجل67 ملم في بشار، 15 ملم في أدرار، وفي الصحراء الوسطى سجل 44 ملم في تمنراست، 20 ملم في جانت و17 ملم في عين صالح، وبصفة عامة، تعد التساقطات جد ضعيفة في هذه المنطقة، كما أنها غير مستقرة وغير معتدلة.

5 ـ المناخ الصحراوي :

أ) ـ الإقليم الجنوبي الشرقي :

يتميز مناخ الإقليم الجنوبي الشرقي بالتطرف، فهو مناخ قاري جاف، ذو مدى حراري كبير فصليا ويوميا، وكمثال على ذلك، غرداية التي تزيد درجة الحرارة بها صيفا 35 درجة مئوية في الوقت الذي تصل في فصل الشتاء 10 درجة مئوية، ويتعرض الإقليم لهبوب رياح جافة، وأحيانا تثور العواصف الرملية العاتية التي تعرقل جميع أنواع النشاطات، أما الأمطار فهي في أحسن الحالات لا تتجاوز 50 مم/ سنويا. وتتميز بعدم الانتظام مع بعض الفروقات التي تظهر في الهوامش الشمالية والجنوبية.

وقد أحدثت هذه المميزات المناخية تأثيرات في المظهر الهيدروغرافي إذ نجد الشبكة المائية قليلة إذ لا تجري إلا في وقت تهاطل الأمطار. ونظرا لإرتفاع درجة الحرارة، ونفاذية السطح، فإن المياه تتسرب عبر الرمال، حتى أطلقت على هذه الأودية تسمية الأودية الكاذبة ومن أهمها :

ـ الأودية التي تصب في منخفض الركن الشمالي الشرقي مثل وادي ريغ والأبيض والميزاب متليلي.

– الأودية التي تنحدر من كتلة الهقار مثل وادي أغرغار – تامنغست – تافاساست.

ب) ـ الإقليم الجنوبي الغربي :

لا يختلف مناخ القسم الغربي من الصحراء الجزائرية عن المناخ السائد في قسمها الشرقي لتشابه الإقليمين في ظروفهما الطبيعية،

فالمناخ الصحراوي يتميز بجفافه وإرتفاع درجة حرارته في معظم شهور السنة وبمدى حراري سنوي كبير وقد أثرت هذه الضروف المناخية على النبات الذي يتسم بالضآلة وبقدرته على التكيف مع قساوة المناخ، كما توجد مناطق تنعدم فيها الحياة النباتية مثل منطقة تانزروفت.

تمتد في الإقليم الجنوبي الغربي وديان كثيرة ونادرا ما يشاهد جريان بعضها عقب سقوط الأمطار. ويعد وادى الساورة المنطقة الحيوية والنشيطة في هذا الإقليم وهو يتكون من وادي غير الذي ينبع من جبال الأطلس الأعلى ومن وادي بشار وزوزفانا اللذان ينبعان من جبال القصور، ويعتبر وادي غير أكثرها نصيبا من المياه ولذلك تحدث فيه فيضانات غير منتظمة ولضبط جريانه والإستفادة من مياهه فقد أقيم عليه سد جرف التربة هذا الآخير يقع على بعد 70 كلم من مدينة بشار وقد دخل مرحلة الإستغلال الفعلي إبتداء من سنة 1969 وله طاقة تخزين تقدر بـ 360 مليون م^3 ولا يوفر حاليا سوى 100 مليون م^3 بسبب الطمي المترسب وقلة المياه التي تحملها الأودية.

لهذا السد أهمية كبيرة، فهو من جهة يندرج ضمن تحقيق سياسة محو الفوارق الجهوية والإهتمام بالمناطق الجنوبية التي تتوفر على سهول شاسعة ومن جهة أخرى يقوم بتزويد سهل العبادلة ومدينة القنادسة وبشار بالكمية اللازمة من الماء.

ج) ـ مميزات المناخ الصحراوي :

يتميز المناخ الصحراوي بالخصائص التالية :

1 ـ الإرتفاع الشديد في درجة الحرارة صيفا مع انخفاض ملحوظ شتاء لأن مدى الحرارة مابين النهار والليل كبير سواء صيفا أو شتاء، وهذا التطرف في المناخ تمثله مدينة عين صالح، الواقعة في قلب هذا النطاق الصحراوي، وتمثيلا واضحا،

2 ـ شبه جاف يندر معه تساقط الأمطار إلى درجة لا يتجاوز فيها بضعة سنتيمترات، وفي غير إنتظام، فقد يحدث أن يسقط المطر فجأة دون أن يدوم طويلا.

3 ـ الرطوبة النسبية من الماء في شكل غاز، وهي نافعة للنباتات، وهناك (غابات) تعيش على الرطوبة النسبية، وتوجد هذه الرطوبة في عين صالح وكذلك في تمنراست ولذلك لجأ إليهما السكان

6 ـ الأودية الصحراوية :

وهي التي تجري إلى الجنوب من سلسلة الأطلس الصحراوي تصب في بعض الأحيان في الشطوط وأحيانا تختفي وسط الرمال وتتميز بالأتي :

أ ـ ليس لها جوانب مضبوطة، ولا حدود معينة.

ب ـ عديمة الإنتظام وفجائية الفيضان خلاف ما يحدث كل سنة في أودية المنطقة التلية والشمالية بصفة عامة. فإن الفيضان لا يحدث إلا بعد عدة سنوات في الأودية الصحراوية.

ج ـ إنها من نوع الأودية المهاجرة، ولهذا يمكن أن نطلق عليها رموز الأودية.

د ـ أنها رحمة إلهية لما تخزنه من مياه تحت التربة ونقمة طبيعية لما تسببه من أضرار أذا فاضت، حيث إنها تاتي على المنازل والخيام وفي بعض الأحيان على القطيع والمزروعات.

وتنقسم الأودية الصحراوية حسب مناطق منابعها إلى أودية السفوح الجنوبية للأطلس الصحراوي وأودية الهقار. فأما الأولى فتنحدر من السفوح الجنوبية لسلسلة الأطلس الصحراوي. وتتجه من الشمال إلى الجنوب، ما عدا وادي جدى الذي يسير على طول السفوح الجنوبية لجبال الأطلس الصحراوي. وتغوص مياهها في الرمال الصحراوية لتنفجر مرة أخرى في شكل عيون طبيعية أو أبار إرتوازية عليها قامت واحات النخيل، في اقليم بني ميزاب، والهوامش الشمالية للصحراء

ومن أهم هذه الأودية وادى الذي يأخذ منابعه بالقرب من مدينة آفلوا بجبال عمور وهذه الجبال تعتبر منطقة نقسيم المياه بين وادي جدى إلى الجنوب، والوادي الطويل إلى الشمال .. ويجري وادي جدى في منطقة إنكسارية كانت نتيجة للحركة الإلتوائية التي أصابت سلسلة الأطلس الصحراوي متجهة من الجنوب الغربي نحو الشمال الشرقي مارا بمدينة الأغواط، وأولاد جلال، إلى أن يصل إلى شط ملغيغ الواقع دون مستوى سطح البحر بـ 31 مترا. ويضاهي وادي جدى في الطول وادي الشلف، كما

يصرف جزءا كبيرا من السفوح الجنوبية لسلسلة الأطلس الصحراوي وبذلك فهو أوفر الأودية الصحراوية ماءً.

ومن الأودية الصحراوية القادمة من الشمال إلى الجنوب نجد وادي العرب؛ والوادي الأبيض المنحدران من جبال الأوراس؛ ويصبان في منخفض ملغيغ؛ وهو شط واسع الأرجاء تحيط به الكثبان الرملية وتظهر على حوافه النباتات الصحراوية المتنوعة وتغمره المياه في فصل الشتاء.

ومن الجهات الجنوبية الغربية لجبال الأطلس الصحراوي ينحدر وادي زرقون وسوقر والخبيز والناموس، وأهمها وادي الساورة الذي يرفده وادي زوسفانة من الجهات اليمنى. ووادي غير من الجهات اليسرى، ويسمى وادي ساورة بطريق النخيل حيث قامت عليه حضارات قديمة مازالت تشهد بها تلك الآثار المنتشرة هنا وهناك على طول الوادي من كلومب بشار حتى مصبه بسبخة المخرقن إلى الجنوب من عين صالح في قلب الصحراء. ويعتبر وادي الساورة في الوقت الحالي شريان الحياة تنتشر على طوله واحات النخيل والمدن.

والقسم الثاني من الأودية الصحراوية هي المنحدرة من جبال الهقار. وتظهر في شكل شبكة منحدرة في كل الإتجاهات. من أهمها وادي تمنراست الذي ينبع بالقرب من مدينة تمنراست، عاصمة الهقار ووادي تافاسست الذي يربط بين قلب الهقار وجمهورية النيجر ووادي جارات الذي يصرف السفوح الشمالية الغربية لجبال أفتيس بهضبة الهقار ويلفظ ما يجمعه من مياه في سبخة المخرقن. وتتميز أودية الهوقار بفيضانها في فصل الصيف، لأن الأمطار تنزل في هذا الإقليم في فصل الصيف.(5)

7 ـ موارد المياه :

إن النتائج المحصل عليها في آبحاث التنقيب عن المياه – إن لم تكن مذهلة كما هو الشأن بالنسبة لإكتشافات النفط الأخرى – فهي جديرة بالإنتباه لدورها الحتمي في استصلاح الصحراء.

يعتبر هذا اساسيالأنه بدون موارد غزيرة من المياه لا يمكن إقامة أي نشاط في الصحراء سواء كان فلاحيا أو صناعيا :

إن سقي هكتار واحد من النخيل يتطلب منسوبا قدره 40 ل /دق؛ [...] ويستهلك الحفر « الإستكشافي 50م^3؛ ولإستغلال مكمن للحديد مجهز بمغسل ذي حجم صناعي يتطلب من 500 إلى 1000م^3.

وللإشارة فإنه وفي صحراء الأمس، كانت الحياة ترتكز حول نقاط المياه المألوفة وفي صحراء اليوم فإن الإستغلال المنجمي يقتضي العثور بأي ثمن، وبالقرب من مراكز النشاط، على مناسب جديدة هامة للمياه. وإلى حد الآن كان هم الإنسان الوحيد هو اللهث وراء الماء، أمابعد الآن فإن الماء هو الذي يكاد يقهر على التدفق حيث يريده هذا الأخير. يكفي معرفة كيفية البحث عليه لندرك أنه أصبح من الممكن إكتشاف الماء في القسم الأكبر من الصحراء موارد مائية سطحية ضئيلة تقابلها موارد مائية غزيرة هائلة جوفية : هكذا تقوم الموازنة المائية في الصحراء.(6)

أولا: المياه السطحية :

فيما عدا الإستثنائيين بالنسبة لـ « السهل سطحي» الصحراوي (Piemmont Saharien) حيث تعد المياه السطحية معتبرة بفضل مجاري المياه المنحدرة من الأطلس، وبالنسبة للنظام النهري المكون من وادي قير (Guir) والساورة (Saoura)، فإن الصحراء تظل إقليما يعاني من نقص المياه. لقد تم انجاز بعض المنشآت المائية الهامة نوعا ما في الشمال : خزان فم الغرزة، بالقرب من بسكرة، الذي يلتقط مجرى وادي الابيوض؛ وهي عبارة عن سدود ذات طابع صحراوي شيدت إما لأجل توزيع فيضانات الأودية على مساحات زراعية واسعة، وإما للإلتقاط المد السفلي (inféro-flux) (أي الطبقة المائية المترسبة في الطمي)، كما هو الشأن بالنسبة لسدي تاجموت (Tadjmout) والفتحة (Fatha) على وادي مزي (L'oued Mzi) بناحية الأغواط.

وعلى سبيل الإنجازات السطحية، نذكر سد جرف التربة (Djorf Torba) الذي شرع في دراسته قبل الإستقلال غيرأن فضل إنجازه يعود للحكومة الجزائرية الفتية. لقد استغرق إنجازه أربعين شهرا، من خريف 1965 إلى ربيع 1969، حيث اجتاحت الفيضانات ورشه (12) مرة، من بينها فيضانان عنيفان.

ان الواقعة تستحق التوقف عندها لإنها تترجم في نفس الوقت عدم الإنتظام وعنف التساقطات في الوسط الصحراوي.

إن وادي قير الذي يزيد حوضه على 20000 كلم^2 على المنحدر الجنوبي للأطلس المغربي والذي يفترض أنه ينقل (rouler) 250 مليون متر مكعب، لا يسجل منسوبا في الفيضانات السنوية إلا بحوالي 1500م^3 علي مستوى سهل العبادلة، في مدخل مضيق جرف التربة حيث وقع الإختيار على موقع «السد الضخم» الذي يبلغ طوله كيلومترا تقريبا و200 مليون متر مكعب من الخرسانة؛ إذ أنه، في أقل من أربع سنوات، شهد فيضانين إستثنائيين، أحدهما بمقدار 3000م^3/ثا، كما هو الشأن بالنسبة للفيضان الذي يحدث مرة كل (30) أو (40) سنة، والآخر بمقدار 6000 م^3 كما هو الشأن بالنسبة للفيضان الذي يحدث مرة كل 200 سنة.

إن هذا السد الذي سيسمح بانتقال المساحة المزروعة، بسهل العبادلة، من حوالي 500 هكتار إلى 12000 هكتار، يشتمل في الوقت الحالي على منطقة أولية للري تقدر بحوالي 2000 هكتار مزودة بمحطة تجريبية ومركز للتكوين، مما سيسمح بتحديد أفضل للنباتات الغذائية والصناعية وكذا طرق الزراعة الواجب اتباعها بالنسبة للعملية كافة. لقد قدر آن عملية الإستصلاح الزراعي لكل هذه المساحة ستمتد على أكثر من عشر سنوات وستكلف كلفة السد ذاته.

سوف يتعلق الأمر هنا بإنجاز إستثنائي يقوم على المياه السطحية. فالحل الوحيد، بالنسبة لأغلب الحالات في الصحراء، يمكن في الإعتماد على الطبقات المائية الجوفية الكامنة على عمق كفيل باستغلالها.(7)

ثانيا : المياه الجوفية :

لنقسم الصحراء ببساطة إلى أربع أقسام جيولوجية كبيرة : القاعدة القديمة، الهالات الأولية، الأحواض الثنائية والثلاثية، البنى الرسوبية الحديثة.

أ ـ الكتل البلورية (القلاب، الهقار وماتبعه، التيبستي)، المكونة من الصخور الكتيمة، التي يعتقد أنها خالية من الموارد المائية الهامة. حيث

لا يعثر فيها أبدا سوى على مناسيب ضعيفة ناتجة إما عن تغيرات سطحية، أو عن طبقات طمية. مثال عن الصخور القديمة المسامية السطح : أثناء هذه الأحفار التنقيبية، عثرت بعثة تابعة لمحافظة الطاقة الذرية الفرنسية في الهوقار، على الماء بعمق يتراوح بين 30و 100م. مثال عن الطبقة الطمية على أراضي أولية : واحة تمنراست المزودة بواسطة الفجارات (Foggaras) بمنسوب 3 ل/ثا، والتي حفرت في طمن الوادي.

ب - كان من المسلم به، إلى عهد قريب، أن الهالات الأولية (auréoles primaires) المحيطة بالكتل البلورية (طاسيلي، أحواض أحنات (Ahnet)، تندوف، تاوودديني (Taoudeni)، لم تكن أكثر غناء بالمياه الجوفية. إن الأبار المحفورة في القواعد الحثية (assises gréseuses) من هذه الحقبة، قد بينت في واقع الأمر، أن هذه الأخيرة تتمتع أحيانا بمسامية جيدة على السطح، غير أنها تصبح كتيمة في الأعماق لقد تأكدت هذه التجربة بواسطة الأحفار التي انجزت بجنوب عين صالح، والتي كشفت النقاب عن وجود طبقات حثية (bancs gréseux) من الماء الأجاج (المالح جدا)، شاهدة على أن الطبقات المكتشفة لم يتجدد مخزونها بماء المطر مما يترك أملا ضئيلاً في اكتشاف بهذه الأراضي إحتياطات صالحة للإستعمال. إن الأحفار الحديثة دلت على عكس ذلك. لقد عثر، خلال أحد هذه الأحفار، بجنوب عين صالح، في الديفوني (Le Dévonien)، على نبع مائي من نوع ممتاز، ثم عثر في طبقة أعمق من الأوردوفيسيني (L'ordovicien)، على عمق حوالي 1500 م، على طبقة أرتوازية جديدة. وفي جنوب تندوف، أعطى حفر عميق، في الأراضي الحاوية على الفحم، 17 ل/ثا، ليدل على وجود حوض أرتوازي لم يخطر من قبل على البال قط.

في ناحية بشار، يتوقع إستخراج الآلاف من الإمتار المكعبة يوميا من الحث الفحمي (grés houillers) والأحجار الكلسية النمورية (calcaires numuriens)، حيث أعطت طبقاتها، خلال تجارب دامت عدة أشهر، مناسيب من 5 إلى 12 ل/ثا. وعليه، تبين أن الموارد المائية للرواسب الولية أهم بكثير مما كان مفترضا.

ج - غير أنه لا محالة أن الإحتياطات المائية الأكثر أهمية تكمن في الأحواض الثنائية والثلاثية الشاسعة والممتدة بين الكتل الجبلية.

إن هذه الأحواض التي لم يدرس منها بصفة معمقة، إلى حد الآن، سوى حوض واحد، هي ثلاثة أحواض : حوض الشمال الصحراوي، بين الأطلس والهوقار، حوض تاتروفت، ما بين الأقلاب (Eglab) والهوقار: حوض الفزان ما بين الهوقار والتيبستي (Tibesti). تتكون هذه الأحواض من رواسب قليلة التموج، منضدة حسب طبقات نفيذة تارة وكتيمة تارة أخرى، على صورة منخفضات (Cuvettes) متداخلة. (infiltration) الصادرة عن مصدرين إثنين : الماء الصحراوى المحض أولا، لأنه من المستغرب أن يستولي ثانية التبخر على الملايير من الإمتار المكعبة من الأمطار المتساقطة سنويا على العرق الشمالي الكبير، أو على الثمانين ملياراً من الأمتار المكعبة المتساقطة على التانزروفت. يأتي هذا الماء أساسا من المناطق المجاورة الإكثر ارتواءا حيث ينقل الماء عن طريق سيول جد بطيئة إلي قلب الصحراء بفضل تكوينات نفيذة تبرز على نطاق واسع بالمناطق الأكثر رطوبة. وهكذا يتم تزويد الحوض الصحراوي جوفيا بفضل أمطار الأطلس التي تتراوح، حسب النواحي، من 200 إلى 500 مم في السنة.

توجد أهم الطبقة الرئيسية ضمن نظام سميك من الرمال والحث (الحجر الرملي)، والتي يعود تاريخها إلى الحقبتين الجوراسية والألبية (albien) وتعرف بالطبقة الألبية (nappe albienne) أو بالأحرى طبقة القاري المتداخل (continental intercalaire)، حيث أن هذه الترسبات لا تنتمي إلى حقبة واحدة وهي من أصل قاري على عكس التكونات البحرية والكتيمة المحيطة بها. فالطبقة الأرتوازية المحددة تمتد عمقيا عبر كافة الصحراء الشمالية، في قطاع واسع يبلغ 600000 كم2 محصور بين الأطلس، توات، تيديكلت والناحية الترابلسية (Tripolitaine) [...].

يتراوح سمك الطبقة من 200 إلى 800 م، وهي تتوغل عمقاً نحو الشرق لا سيما الشمال الشرقي حيث يتطلب الأمر البحث عنها على عمق حوالي 2000 م تحت الأرض. فقد بلغ منسوب الأبار الأرتوازية التي حفرت خلال السنوات الأخيرة حوالي 200 ل/ثا.

ما هي الموارد المحتملة لهذا الحوض الأرتوازي؟ إستنادا إلى السيد سافورنان (Savornin) وفي انتظار استغلال نتائج التحقيق الذي أجراه

اليونسكو (Unisco) ما بين 1968 - 1971، فإننا نقدر، في البداية، السمك المتوسط للروسوبات الألبية بـ 500 م، هذا السمك الذي سيختزل إلى 200 م قصد حذف القسم الأكبر المكون من التدخلات الصلصالية، وإن منحنا حجم الرمل المعتبر مسامية بنسبة 20 %، سوف يتم تقدير الطبقة المائية بـ 24000 مليار متر مكعب. إن هذا الرقم المتحفظ يبين بجلاء بأنه من الممكن التفكير في استغلال هذا الإحتياط المائى على الأمد البعيد. إذ أن هذا الإستغلال يعتبر مضمونا في النواحي التي تتسم بنتوء الأحجار الرملية (الحث)، كالأطلس والعرق الغربي. وإن أخذنا في الحسبان مساحتي ومغياثيتي هاتين الناحيتين وباعتبارنا 10% كمقدار لمياه الأمطار المترسبة في الأرض، نصل إلى رقم 850 مليون متر مكعب جديدة سنويا، مما يعادل، منسوبا نظريا يقدر بـ 27 م3/ثا، بينما لا يتعدى منسوب الطبقة المائية المستخدم حاليا من قبل آبار الوحات المختلفة 5 م3/ثا. وهكذا، فإن الإستهلاك الحالي بدلا من الإقلال من مخزون الطبقة المائية، فهو يعمل على رفع هذا المخزون سنويا.

من الممكن إذن، بفضل هذه الطبقة المائية الأرتوازية، إدخار منسوب جديد دائم يتراوح ما بين 20 و 25 م3/ثا، مما سيساهم في استصلاح الصحراء لا سيما وأن المياه الملتقطة هي متدفقة على العموم وعذبة نوعا ما.

ومن أجل توضيح الرؤية، نقول أن هذا المنسوب قد يعادل سقي 4 ملايين نخلة جديدة وعلاوة على الصحراء الشمالية، فإن الطبقة الألبية تحتل بدون شك باطن حوض تانزروفت الذي يربو أمتداده على مساحة 400000 كم2.

وأخيرا، فإنه من الأكيد أن حوض الفزان يحتوي بدوره، هو كذلك، على الروسوبات المتداخلة. لقد تم الحصول، كذلك، على مناسيب اقل شأنا، دائما تحت الضغط، لكنها غير متدفقة أحيانا، وذلك في الأحجار الكلسية التابعة للترونيان (Toronien) والصينونيان (Sénonien) : توفر هذه التكوينات عدة آلاف من الأمتار المكعبة يوميا في ناحية بشار (Colomb Bechar -)، وفي مزاب وناحية الحمدات (Hamadas)، توجد طبقة مائية

متواصلة في التكوينات التي تعود إلى نفس الحقبة، حيث تم تقاطعهما في ورقلة بواسطة حفر أرتوازي جيد ينتج 15م3/دق.

د) - تحتوي التكونات القارية النفيذة الحديثة العهد (d'âge récent) (نهاية الحقبتين الثالثة والرابعة في الصحراء الشمالية على موارد مائية هامة، كامنة على عمق ضعيف وهي مستغلة في معظمها. وعليه، فإن الحوض الأرتوازي لوادي ريغ (oued rirh)، بناحية توقرت، يشتمل على طبقتين مائيتين أرتوازيتين متضادتين، تقعان بين 10م و130م، اضافة إلى طبقة مائية ثالثة أعمق منها وتتكون من الأحجار الكلسية التي لم تؤرخ بعد بصفة جيدة، وهي إما ميسانية (miocénes)، وإما قجرية (éiocènes)، تقع على عمق 150 و200 م. تغدي هذه الطبقات المائية ما يربو على 10000 بئر،جلها متدفقة، تصب 500 ل/ثا في مجموعها. كما تحتوي ناحية ورقلة على طبقات مائية في تكوينات الحقبة الثلاثية الحديثة (Tertiaire récent)، حيث تلتقي الآبار والأحفار بالطبقة المائية على عمق بمعدل 30م. ورغم استغلالها، على العموم، استغلالا حثيثا ومفرطا أحيانا، فإن هذه القواعد المتواجدة في الأراضي الحديثة ما زالت تتوفر بدون شك على إمكانيات مجهولة، قد تسمح بإنشاء عدة نقاط للمياه.

إن أحسن مثل ضمن تجسيد إمكانيات إستغلال المياه الجوفية هو الذي أعطته المنظمة المشتركة للأقاليم الصحراوية (O.C.R.S.)، والقائم على خبرة المصالح الهيدروليكية القديمة للحكومة العامة للجزائر خلال أعمالها التنقيبية الألبية.

وفي أقل من سنة ونصف، أي في نهاية 1959- 1960، تم إنجاز حوالي عشرة أعمال تنقيب بوادي ريغ (سيدي مادي، الهجيرة، معررة، سيدي سليمان، بني ازقاني، بني سمارة)، في القلعة وورقلة. وهكذا نبع إلى السطح منسوب إجمالي قدره 150000 ل/دق. في المعدل، مما يسمح بزراعة 3000 هكتار من النخيل. لو أضفنا أن هكتاراً من النخيل يضم حوالي مائة شجرة، فإن هذه التدفقات الجديدة للطبقة الألبية قد تعادل ما من شأنه تزويد 300000 نخلة بالمياه.

وبالفعل، وفي نفس الفترة، شرعت المنظمة المشتركة للأقاليم الصحراوية (م.م.أ.ص.) في إنجاز الورشات الأولى لبرنامج 5000 هكتار من الزراعات الجديدة الموزعة بالتعادل تقريبا بين النخيل والحبوب أو الأعلاف.

وعلى المدى الوسيط، كانت تعتزم المنظمة غرس حوالي 1,8 مليون فسيلة بين 1961 و1965، وبإعتمادها على ازدياد عائدات النفط، اعدت المنظمة خطة بعيدة المدى (25 سنة) قصد زراعة وتوزيع قطع ارضية تسمح لـ 200000 صحراوي، من الحصول على مستوى معيشي لائق بفضل الزراعة. لقد وضعت الأحداث حدا عنيفا لإنجاز هذا البرنامج (...)

وفي النهاية، لنتذكر أن الموارد المائية متوفرة بالصحراء لا سيما في الجزء الأكبر من باطنها على الأقل (يبدو مع الأسف أن الصحراء الجنوبية خالية من المياه)، وأن الأستصلاح ممكن، كما برهنت عليه أعمال التنقيب للمنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية (O.C.R.S.) التي في أقل من 15 شهرا، (...) حققت منسوبا جديدا يتراوح إجماليا بين 60 و70 مليون طن من الماء سنويا، أي ما يعادل أربعة مرات الإنتاج البترولي لتلك الفترة وهو نفس المقدار الذي يمكن للجزائر أن تتوقعه في السنوات المقبلة. [8]

الهوامش

1 - حليمي عبد القادر - جغرافية الجزائر (طبيعية، إقتصادية، بشرية) - ط1 - الجزائر - 1968 - ص ص 56 - 57.

2 - نفس المرجع - ص 57.

3 - عبد السلام بوشارب - الهقار أمجاد وأنجاد - المؤسسة الوطنية للإتصال والنشر والإشهار - رويبة - 1995 - ص ص 33 ... 36.

4 - حليمي عبد القادر - نفس المرجع السابق - ص ص 58 - 59.

5 - نفس المرجع - ص ص 69 ... 71.

6 - Bruno verlet - Le Sahara Presses Universitaires de France - Paris 1974 - p 74.

7 - Ibid - pp 75 - 76

8 - Ibid - pp 76 ...83

المبحث الثاني

سياسة فرنسالفصل الصحراء الجزائرية

الادارة الفرنسية
في الصحراء الجزائرية قبل سنة 1947

كانت الصحراء الجزائرية جزءا لا يتجزأ من الجزائر وهذا باعتراف كل القوانين الفرنسية وعلى رأسها القانون الفرنسي الخاص بالجزائر، والصادر في سنة 1884 والذي ينص على أن الصحراء جزء لا يتجزأ من الجزائر، وكان لها بمقتضاه ممثلوها في المجلس الجزائري وكانت دائما تتبع الولاية العامة في الجزائر في كل شؤونها السياسية والإدارية والإقتصادية، ولفرنسا سلطة الإحتلال في الصحراء كما في بقي أنحاء البلاد. [1]

وفي 24 ديسمبر 1902 سنت السلطات الإستعمارية قانونا ظل طوال نصف قرن، هو النظام الأساسي لأراضي الجنوب الجزائري، هذا القانون لم يحدث قط كياناً سياسيا وإنما إكتفى بإحداث تنظيم من النوع الإداري بعد أن إعترف بأن أراضي الجنوب جزء لا يتجزأ من الجزائر [2]

إن الدوافع التي حملت البرلمان الفرنسي على انشاء وحدة إدارية دعيت (بالجنوب الجزائري)، كان لإعتبارات مالية بحتة، ويتضح ذلك جليا من خلال تصريح مقرر مشروع القانون : «أيها السادة ... لقد أفصح البرلمان عن رغبته في أن يرى نفقات إحتلال أراضي الجنوب الجزائري مقصور على ما هو جد ضروري ...»، ومن بين الوسائل المؤدية إلى هذه النتيجة وسيلة أشارت إليها لجنة الميزانية في المجلس لعام 1902، وهي تقضي بأن تنظيم أراضي الجنوب وحدة إدارية متميزة لها ميزانيتها التي تغذيها ضرائب

محلية، (تقرير السيد برتلو). وقد وافق المجلس على هذا الأسلوب فأقر في 1901/12/23 مشروع قرار هذا نصه : (إن المجلس يدعو الحكومة إلى دراسة مشروع تنظيم إداري ومالي للجنوب الجزائري ...).[3]

ومما يلاحظ أن أراضي الجنوب كان معترفا بأنها ليست سوى (الجنوب الجزائري)، وأن الأحكام القانونية لم ترم إلى إقامة وحدة سياسية منفصلة عن الجزائر، وهذا ما يوكد وحدة الأرض الجزائرية، فالضرائب والرسوم التي كانت تجبى في أراضي الجنوب شأنها شأن الضرائب المفروضة في أي جزء آخر من الجزائر، ولقد إستهدف قانون 1902 إلى :

1 ـ تقليد الحاكم في الجزائر السلطات اللازمة لإدارة أراضي الجنوب الجزائري، وهذا معناه أن هذا القسم من الوطن لم يفصل عن سلطة حاكم الجزائر العام، فهو يمارس جميع السلطات على هذه المنطقة؛ كما حجبت عنه بعض الإختصاصات في باقي الجزائر. فلقد أوكل إليه حفظ النظام في الجنوب وتأمين الدفاع عن أرضه، ووضعت تحت تصرفه قوات عسكرية لهذا الغرض. وعلى رأس كل من أراضي الجنوب قائد عسكري يسمى بمرسوم بناء على عرض الحاكم العام وإقتراح وزير الداخلية والحربية. وهذا القائد يملك سلطات إدارة المنطقة في شمال الجزائر، وهو مرتبط مباشرة بالحاكم العام الذي له أن يفوض إليه بعضا من سلطاته على النحو المتبع مع الولاة [4].

2 ـ الحد من نظام الإدارة الخاصة المقرر لأراضي الجنوب عن طريق الإبقاء على الوحدة بين الشمال والجنوب في بعض المجالات الإدارية.

ففي المجال الإداري كان الإختصاص المعقود لمجالس ولايات وهران، الجزائر وقسنطينة يشمل أراضي الجنوب المقابلة، ويقصد بها أراضي عين الصفراء، غرداية، تقرت والواحات. وكانت ميزانية هذه الأخيرة من وضع الحاكم العام للجزائر، ويصدرها بمرسوم بعد إستطلاع رأي مجلس الحكومة في مدينة الجزائر؛ لتدفع جزء من حاصلات الرسوم المجباة في أراضي الجنوب إلى صناديق مال المجالس العامة في شمال الجزائر.

أما في مجال التنظيم الجمركي (رسوم الجمرك الأصلية، والرسوم المالية على مواد الإستيراد والتصدير) بزكد الإختصاصيون «أن أراضي الجنوب تماثل في وضعها باقي الجزائر».

وقد أدخل النظام العسكري المقرر لمناطق الجنوب بعض التعديلات لتحقيق التجانس الإداري على كافة القطر الجزائري. وفي هذا الإطار إتخذ الحاكم العام جول كارد (J.carde) عددا من المقررات إنتقلت بمقتضاها السلطات البلدية إلى أيدي حكام مدنيين في البلديات المختلطة. بعد أن كان يتولى هذه السلطات ضباط عسكريون في بلديات جلفة، الأغواط، بسكرة، تقرت، المشرية وعين صفراء، [5]

3 ـ المحافظة على مبدأ الوحدة السياسية بين شمال الجزائر وجنوبها ويتجلى ذلك من خلال التمثيل النيابي سواء في الجمعية الجزائرية أو في البرلمان الفرنسي، ولقد عهد إلى الحاكم العام للجزائر بوضع قرار بالإجراءات اللازمة لتأمين تمثيل أراضي الجنوب في الجمعية الجزائرية. أما في البرلمان الفرنسي فكان تمثيل الجزائر بشطريها الشمالي والجنوبي، فالأمر الصادر في 1945/8/17 في شأن إنتخابات الجمعية الوطنية التأسيسية الفرنسية قضى في (مادته 14) بوضع مرسوم يحدد كيفية تطبيقية في الجزائر. وفي نفس اليوم صدر مرسوم تطبيقه، والذي بموجبه منح للجزائر 26 مقعدا توزع مناصفة بين فرنسيي الجزائر وسكانها الأصليين : ومن المجموعات الثلاث وهي ولاية وهران، أراضي عين الصفراء، ولاية الجزائر، أراضي غرداية، ولاية قسنطينة، آراضي تقرت والواحات. والملاحظات نفسها تنطبق على النظام الإنتخابي الذي قرره قانون 1946/ 10/5 في شأن إنتخابات أعضاء الجمعية الوطنية الفرنسية، فالمقاعد الثلاثة التي خصصت قانونا للجزائر ينتخب نوابها من شمالي الجزائر وجنوبها على حد سواء.

أما جنوبي الجزائر غير متميز عن (الولايات الجزائرية) بمقتضى القانون الصادر في 1946/10/17 حول تأليف وانتخاب جمعية الإتحاد الفرنسي. فهذه الأخيرة تضم بين أعضائها ممثلين عن الجمعية الجزائرية. إذن فالجنوب الجزائري جزءاً من الجزائر كما هي ممثلة في جمعية الإتحاد الفرنسي.[6]

أما فيما يتعلق بأنتخاب مجلس الجمهورية، فإن المرسوم الصادر بتطبيق قانون عام 1946 يتناول في مادته الأولى (الأعضاء الممثلين للجزائر)، ويخصص في مادته الثانية 14 مقعدا للجزائر موزعة على دوائر تشمل أراضي الجنوب. وليس في التعديلات التي أدخلت على النظام الإنتخابي الخاص بمجلس الجمهورية أي مساس بوحدة شمال الجزائر وجنوبها، فوحدة الجزائر أكدت في مجلس الدولة الفرنسي، إذ صدر في 1947/3/27 ما يلي : (من حيث أن الجزائر التي تضم في آن واحد الولايات الجزائرية وأراضي الجنوب، أنما تؤلف كلا ...) وهذا الكل كان يخضع لنظام تشريعي واحد.(7)

السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية

(1956 - 1947)

لقد كان لصدور ما يسمى بالدستور الجزائري أو القانون الأساسي للجزائر يوم 20 سبتمبر 1947 المتضمن نظام الجزائر الأساسي، أنعكاسات مباشرة على الوضعية الإدارية في الجنوب الجزائري، إذ ينص في مادته الخمسين على إزالة الحكم العسكري عن أراضي الجنوب وضمها إلى الشمال. وهذا نص المادة : «يلغى النظام الخاص بأراضي الجنوب وتعتبر هذه الأراضي ولايات تحدد بقانون، بعد إستطلاع رأي الجمعية الجزائرية الشروط التي بمقتضاها تؤلف هذه الأراضي كلا أو بعضًا ولايات متميزة أو ولايات مندمجة في الولات الموجودة أو التي ستنشأ. يلغى المرسوم الصادر في 1903/9/30، وتدمج ميزاته أراضي الجنوب في ميزانية الجزائر من (أول جانفي 1948)».

وتطبيقا لأحكام المادة الخمسين من النظام الأساسي، أستطلعت الإدارة الفرنسية في ديسمبر 1949 رأي الجمعية الجزائرية في مشروع قانون يقضي (بإعادة تنظيم أراضي الجنوب) دارت من مناقشات الجمعية الجزائرية حول هذا الموضوع في ديسمبر 1949 وفبراير 1950. ووافقت على المشروع إذ نصت المادة الأولى على : «إن الأقسام الإدارية الآتي بيانها وهي أراضي

الجنوب سابقا، تصبح مرتبطة بولايات الجزائر على الوجه التالي ... » فمشروع القانون لم يربط بولايات الشمال سوى القسم الشمالي لأراضي الجنوب، على أن يجري تنظيم القسم الثاني في شكل مناطق صحراوية، فالمشروع إذن يوضح جليا أن هذه المناطق ستظل خاضعة لسلطة حاكم الجزائر العام إنما هي جزائرية، وأنها تخضع مؤقتا لنوع من التنظيم. ولقد أبدت الجمعية الجزائرية إثر قرارها المشروع مايلي : «لما كان نظام الجزائر الأساسي يقضي بإلغاء أراضي الجنوب، فإن جميع فرنسيي الجزائر المسلمين ولا سيما الذين يقطنون المناطق الصحراوية في الشرق والغرب». وهذا معناه إبداء الرغبة في وضع على الفور موضوع الدراسة والتنفيد العاجل للإلغاء الكلي لأراضي الجنوب وإقامة الإدارة المدنية في جميع أنحاء الجزائر».

وهذا التصريح يدل دلالة واضحة على اعتراف الجمعية الجزائرية – وهي استعمارية في تركيبها وفي إستلهامها – بحقيقة هوية الشعب القاطن في الشمال والجنوب وبوحدة أرضه.(8)

في عام 1951 أودعت الحكومة الفرنسية مشروع قانون يرمي إلى إلغاء أراضي الجنوب وربطها بالشمال وفقا للرأي الصادر عن الجمعية الجزائرية، غير أن اللجنة الداخلية في الجمعية الوطنية الفرنسية التي أيدت هذا المشروع في 1951/9/20 لم تلبث أن رجعت عن تأييدها له في 1952/6/4. ومنذ ذلك الحين تعددت الإقتراحات الرامية إلى دعوة الحكومة الفرنسية لإيداع مشروع قانون بتحويل (الصحراء الإفريقية الفرنسية) إلى أقليم يتمتع بإستقلال ذاتي في ماوراء البحار. منها (قانون جولي) بشأن تحويل (الصحراء الإفريقية الفرنسية) إلى إقليم إداري مستقل ذاتيا متميز عن الأراضي المتاخمة في 1952، وفي سنة 1953 قدم (اقتراح آلدوي) الرامي إلى تنظيم قومي للإقتصاد الصناعي للمناطق الصحراوية، إقتراح بوبا وجماعة االفلاحين لإعلان الصحراء (أرضا وطنية) في سنة 1954؛ إقتراح يرمي إلى تحويل أراضي جنوب الجزائا إلى ولاية جزائرية بإسم (الولاية الصحراوية) في عام 1955 وغيرها من القوانين.

وتجدر الإشارة إلى أن الجمعية الجزائرية إعترضت بشدة على المساس بوحدة الجزائر، فلقد «إحتجت على كل بتر يطرأ على جزء أرض الجزائر إبتغاء إدماجه في أرض مستقلة ترتبط مباشرة بالحكومة الفرنسية».

وظلت هذه الجمعية تناضل من أجل وحدة الأرض الجزائرية إلى أن توارت عن المسرح بمقتضى المرسوم الصادر في 1956/4/12. وفي ديسمبر من نفس السنة قدم إلى البرلمان الفرنسي مشروع قانون يقضي بإحداث (منظمة مشتركة للمناطق الصحراوية). نصت المادة الأولى من المشروع الحكومي رقم 2762 ما يلي : «أحدثت منظمة مشتركة للمناطق الصحراوية غايتها أستثمار المناطق الصحراوية من الجمهورية الفرنسية، وتنميتها الإقتصادية، ورفع مستواها الإجتماعي، وتشترك فيها الجزائر وموريطانيا والسودان والنيجر وتشاد».[9] وفعلا أعلن عن ميلاد المنظمة في 10 جانفي 1957. ولقد كان من الأهداف المعلنة من إنشائها هي إعطاء الدفع الكامل للتنمية في الصحراء والتنسيق بين مختلف الشركات التي كثفت حضورها منذ سنوات 1952 - 1953 - 1954 وخاصة تلك المختصة بالبحث والتنقيب والإستغلال بالصحراء.

فرنسا وثروات الصحراء الجزائرية

بدأ البحث عن البترول في الصحراء الجزائرية سنة 1941، ولقد قامت بهذه المهمة عدة شركات ومكاتب منها «مكتب البحوث البترولية» عام 1945 و«الشركة القومية للبحث عن البترول في الجزائر» C.N.REPAL سنة 1946، «الشركة الفرنسية للبترول في الجزائر» .C.F.P.A، «مكتب التنقيب عن المعادن في الجزائر» في مارس 1948 والذي شمل نشاطه ولايات الواحات والساورة. وفي أواسط سنة 1951 أنشئت «شركة البحث وإستغلال بترول الصحراء C.R.P.S »[10] وفي عام 1954 إكتشف الغاز الطبيعي لأول مرة في جبل برغة قرب عين صالح، ثم إكتشف حقل البترول

في مارس 1956 بمنطقة اجلي، وبعد آسابيع قليلة إكتشف في منطقة تبفشورين. وفي 12 جوان 1956 توجت الأبحاث في حاسي مسعود على بعد 100كلم شرقي ورقلة بالنجاح حيث إكتشف على عمق 3300 متر حقل هام للبترول تبلغ كثافته 140مترا.[11]

ركز الإستعمار الفرنسي مؤامرته حول الصحراء الجزائرية من خلال البحوث البترولية التي نظمها بالمنطقة. والسؤال الذي يطرح نفسه، ما هو السبب وراء هذه المؤامرات الإستعمارية الجديدة؟

إن السبب يعود إلى الخيرات والثروات الهائلة التي يزخر بها باطن الصحراء. إن أساس النهضة الإقتصادية هو التصنيع الذي يعتمد على المواد الأولية والطاقة الضرورية لكل صناعة وهذا بالضبط ما تحتوي عليه الصحراء بكميات هائلة تجعلها هدفا لمطامع فرنسا. كما تحتوي الصحراء الجزائرية على مناجم للمواد الأولية، من أهمها مناجم الحديد التي إكتشفت في منطقة تندوف التي يعتبر إحتياطها ثالث إحتياطي للحديد في العالم من حيث الأهمية. وفي نواحي غار جبيلات وفورغور، وأقجوجت،... ويقدر الإحتياطي من الحديد في هذه النواحي بحوالي 3 ألاف مليون طن كما يوجد الفحم الحجري بكميات هائلة في منطقة كولب بشار.

وتعتبر الصحراء من أغنى بلاد العالم بالمنغنيز، حيث يوجد منه في منجم القطارة وحده ما يقدر بحوالي مليون و400 ألف طن، أما النحاس فنجده في منجم أقجوجت بحوالي 500 ألف طن، كما توجد معادن أخرى كالزنك والرصاص والقصدير وإكتشف معدن اليورانيوم في جبال الهقار.

أما الغاز الطبيعي تعتبر منطقة حاسي الرمل أهم منطقة في العالم إذ تمتد على مساحة 2200كلم^2 ويحتوي على إحتياطي يقدر بحوالي 750مليار م^3.[12]

وأما هذا الإكتشافات للثروات الطبيعية بالصحراء الجزائرية شرعت السلطات الإستعمارية في إستثمار رؤوس الأموال في المنطقة. إذ كانت بالنسبة 9,3% رأس المال تساهم به الدولة و28,8% رؤوس أموال فرنسية

خاصة، و 8,6% رؤوسا أموال أجنبية خاصة و 53,3% قروض. وحسب المصادر المالية للمنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية قدر المساهمون في رأس المال المستثمر في الصحراء بحوالي مليون مساهم.[13]

وتجدر الإشارة إلى أن إكتشاف هذه الثروات الهائلة يعود إلى العديد من المشاريع التي أنجزتها السلطات الإستعمارية مع مطلع النصف الثاني من القرن 20 وهي كالآتي :

لجنة دراسات مناطق

التنظيم الصناعي للإتحاد الفرنسي

أسست يوم 24 جوان 1950 وهي تابعة لرئاسة الوزارة الفرنسية ومن خلالها أرادت السلطات الإستعمارية تحقيق الأغراض التالية :

1 ـ التنسيق الصناعي بين مختلف أجزاء الإتحاد الفرنسي.

2 ـ النظر في إمكانية تحقيق برامج إقتصادية وصناعية واسعة تراعى فيها المنابع الطبيعية الموجودة والمصالح الفرنسية السياسية والفنية والعسكرية.

3 ـ تحديد أماكن معينة يركز فيها التجهيز الصناعي، وتكون بمثابة مراكز صناعية كبرى.

المكتب الصناعي الإفريقي:

أنشئ هذا المكتب في 1951 وهو تابع لرئاسة الوزارة الفرنسية له ميزانيته الخاصة، ويتلخص دوره في تنفيد القرارات الإقتصادية والصناعية المتعلقة بإفريقيا وفي توسيع المنظمات الصناعية واستثمار الموارد الطبيعية الإفريقية المختلفة وتشجيع كل محاولة لإستغلال الصحراء. وقد تراوحت الميزانية التي وضعت تحت تصرف هذا المكتب بين

مليار فرنك في سنة 1954 ومليار وثلاثمائة مليون فرنك عام 1956.

ومما يلاحظ بأن الحكومة الفرنسية بإنشاءها لهاتين المنظمتين، بأنها تولي عناية فائقة بالصحراء الجزائرية. وإلى جانب ذلك هناك منظمات أخرى سبقتها وهي ذات صبغة محلية تبرز بوضوح التغيير الذي طرء في السياسة الإستعمارية تجاه مستعمراتها الإفريقية بصفة عامة، وإلى الجزائر بصفة خاصة ومنها :

مكتب البحوث المنجمية :

الذي أنشئ عام 1948 ليضمن مواصلة التفتيش عن الموارد الطبيعية الموجودة بالجزائر وضمان إستغلالها، ولقد قام هذا المكتب بعدة بحوث في نواحي كولومب بشار وتندوف والهقار.

مكتب التنقيب :

عن البترول الذي أنشئ عام 1945 والذي كلف بمراقبة جميع البرامج والتصميمات المالية والفنية، وبمراقبة جميع الشركات القائمة بمختلف البحوث والتفتيشات. وإلى جانب المنظمات السابقة هناك منظمات خاصة شبيهة بالعامة تعمل بتوجيه الحكومة الفرنسية، وتسعى إلى تحقيق أهداف سياسية مثل : شركة الدراسات للتجهيز المنجمي والصناعي التي يبلغ رأس مالها 47 مليونا شارك في معظم أسهمها رأس ماليون فرنسيون، وهدف هذه الشركة هو القيام بدعاية كبيرة في الأوساط الرأسمالية الفرنسية والأجنبية لترغيبها في المشاركة في استثمار الصحاري الإفريقية. - والجمعية الأوربية الإفريقية المنجمية والصناعية : التي تأسست سنة 1955 وترمي هذه الأخيرة إلى أشتراك رجال الصناعة الأوربية في استثمار الصحراء وهي تضم شركة «فروستال الألمانية»، «الشركة البلجيكية العامة»، «أربيد ليكسمبورغ»، «سيلزير»، «إنترهون»، بروان السويسرية»، «بلليتون مي الهولوندية» وشركات أخرى بلجيكية وإيطالية.

ومن هنا نلمس الوجهة الجديدة التي اتخذتها السياسة الفرنسية لمحاولة فصل جنوب الجزائر عن الشمال متسترة في أول الأمر وراء أسماء شركات ولجان مختلفة إلى غاية موافقة البرلمان الفرنسي على مشروع المنظمة المشتركة للنواحي الصحراوية في جانفي 1957، وظهر هذا جليا في شهر جوان من نفس السنة عندما أنشئت وزارة فرنسية خاصة بالصحراء.[14]

الثورة التحريرية والصحراء الجزائرية

(1962 - 1954)

إن الشعب الجزائري حمل السلاح في أول نوفمبر 1954 لطرد المستعمر من مجموع التراب الجزائري بحدوده الجغرافية التي اعترفت بها الدولة المحتلة نفسها للجزائر منذ عشرات السنين. ويبقى الهدف الأساسي لكفاح الشعب الجزائري هو إفتكاك السيادة الجزائرية من فرنسا وبسط هذه السيادة على كامل التراب الوطني بحدوده القائمة سنة 1954، بحيث لا يمكن لأي جزء منه أن يبقى تحت السيادة الفرنسية.

إن الجزائر تكافح للقضاء على جميع الأشكال الاستعمارية لإستغلال الثروات الصحراوية، وأنها لواثقة من أنها تلتقي بجميع الشعوب الإفريقية في هذا السبيل. في الوقت الذي يشن الاستعمار الفرنسي معركة كبرى لتحطيم الوحدة الترابية للجزائر، والإحتفاظ لنفسه بالجزء الصحراوي منها.

يجب أن لا ننسى أن أكبر معركة وجهتها الجزائر منذ 1954 بصفة عامة ومنذ 1957 بصفة خاصة هي معركة الوحدة، وحدة الوطن ووحدة الشعب، لقد إستمرت الحرب أعواما من أجل هذه القضية وهي المحافظة على الوحدة الترابية. لقد ساوم الفرنسيون على هذه الأخيرة، لكن الشعب الجزائري لم يرضخ للوضع، وخير دليل على ذلك حينما أعلنت جبهة التحرير الوطني في ندائها للشعب الجزائري والممثل في بيان أول نوفمبر 1954. وعينت بوضوح أهدافها ومراميها كما وضحت أساليبها ووسائلها. ومما جاء

في البيان بخصوص الوحدة : « فتح مفاوضات مع الممثلين المفوضين من طرف الشعب الجزائري على أسس الإعتراف بالسيادة الجزائرية وحدة لا تتجزأ ».[15]

وعلى هذا الأساس ركزت جبهة التحرير الوطني على مبدأ وحدة التراب والاستقلال الوطني، مما جعل الشعب الجزائري يباركه بكل أمل في تحقيق ذلك، فكان اندلاع الثورة التحريرية، التي أحدثت الرعب في نفوس المستعمرين، لم يكن في جهة واحدة دون أخرى من التراب الجزائري، بل أن أحداث ليلة أول نوفمبر كانت شاملة، حيث انفجرت الثورة في كل المناطق، وفي نفس التوقيت تقريبا حيث يقول السيد عمر صخري بأن السيد « محمد ولد الحاج كان موجودا في سوف ويشرف على تحضير أول نوفمبر .. لكن ألقي عليه القبض في أول نوفمبر الشيء الذي قطع الصلة بين المناضلين والقيادة ... وما معركة السابع عشر نوفمبر 1954 (التي وقعت بسوف) إلا شاهد على ذلك ... ».

يتضح مما سبق مدى شمولية الثورة الجزائرية، إذ أصبحت خطراً على الوجود الإستعماري في الجزائر، وتعبيرا عن رفض الشعب له ولسياسته.

ثم جاءت أحداث 20 أوت 1955لتعمل على دفع الثورة قويا، وبعث روح الأمل من جديد في المجاهدين والشعب، ولم تبق الثورة محصورة في مناطق الأحداث فحسب، بل إتسعت الهجومات لتشمل مناطق مختلفة من التراب الوطني.

مما سبق يتضح ما وصلت إليه الثورة الجزائية، من تطور قوة وشمولية وإنتصارات في الداخل والخارج، توجت كلها بعقد المؤتمر الأول لجبهة التحرير الوطني بوادي الصومام في 20 أوت 1956، وذلك لتقييم ودراسة الحالة السياسية والعسكرية التي بلغتها الثورة بعد اندلاعها. وبالتالي خرج مؤتمر الصومام بقرارت ثورية حاسمة كان لها صدى واسع وعميق على المستويين الداخلي والخارجي سواء كان ذلك بالنسبة لجيش التحرير الوطني أو بالنسبة للعدو.

ومما جاء في قرارت المؤتمر الذي يوكد على وحدة التراب الوطني الجزائري ما يلي : « وجوب اعتراف فرنسا بوحدة التراب الجزائري وبالشخصية الجزائرية وبالإستقلال التام »[16]

مساعي فرنسا لفصل الصحراء الجزائرية
(1962 - 1957)

ا) - في الميدان السياسي :

بدأت السلطات الإستعمارية تنسج الخطوط الأولى لفصل الصحراء منذ إكتشاف حقول البترول والغاز الطبيعي عام 1956، فسارعت إلى ضرب الحصار والتطويق على المنطقة، وذلك بإصدار قوانين تفصل الجنوب إداريا عن بقية جهات الوطن، إذ صدر في 7 أوت 1957 قرار خاص بالتنظيم الإداري للمناطق الجنوبية التي تندرج تحت اشراف المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية. وأنشأ هذا لقرار عمالتين هما «الواحات» و«الساورة الممتدتين جنوبي الأطلس الصحراوي.

وفي 20 سبتمبر 1952 أنشئت 94 بلدية خاصة للنظام الذي جاء به قانون 1884. وأصبح السكان ممثلين بواسطة خمسة نواب وعضوين في مجلس الشيوخ بينما أصبحت السلطة السياسية على الصحراء بيد وزير مكلف بشؤون الصحراء».

وتجدر الإشارة إلى أن الدخول إلى الولايتين «الساورة والواحات» كان يخضع لإجراءات قانونية خاصة، وقد أقيم حد فاصل لا يمكن تجاوزه إلا بأخذ رخصة الدخول إلا الولايتين، وانتهى الأمر إلى إنشاء قيادة عسكرية منفصلة في الولايتين كما إستحدثت وزارة الصحراء.

وفي 7 ديسمبر 1960 صدر قرار يحدد ظروف تطبيق النصوص التشريعية والتنظيمية؛ وينص في بنده الأول على أن عمالتي الساورة

والواحات الفرنسيين هما جماعات إقليمية تابعة للجمهورية. وإن القصد من هذه التغييرات الإدارية هو الإحتياط للمستقبل والتمهيد لفصل الصحراء نهائيا عن شمال الجزائر في حالة اضطرار الإستعمار الفرنسي للإعتراف بإستقلال الجزائر. [17]

إذن فالمحاولة الأولى لفصل الصحراء كانت سنة 1957 في شكل انشاء وزارة خاصة بالصحراء. وإن إحداث منصب وزير الصحراء في الحكومة المركزية بباريس كان بعد خمسة أشهر من إنشاء « المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية».O.C.R.S. ولقد أسندت الإدارة المركزية في وزارة الصحراء إلى مديرية تشمل على : مديرية فرعية للمالية، مصلحة الموارد البشرية، الشؤون الإدارية، مصلحة النشاط الإقتصادى والإجتماعي، مصلحة الشؤون الصحراوية، وكذا المراقبة العامة للأمن. كما عززت هذه الأقسام الإدارية بلجنة تقنية تلعب دور المساعد للوزير المكلف بالصحراء (المفوض العام للمنطقة المشتركة للمناطق الصحراوية)، وتساعده اللجنة في إنشاء البرامج وتنفيذها ويترأسها وزير الصحراء أو نائبه. وتتكون هذه اللجنة التقنية من ثمانية أعضاء يمثلون كلا من الوزير الأول بصفته المسؤول عن الدفاع، ووزير الخارجية والقوات المسلحة والمالية والمناجم والعمل والوزير المقيم بالجزائر وزير التعاون. كما تحتوي اللجنة التقنية على تسعة مختصين بالمشكلات التقنية، المنجمية، الصناعية والإجتماعية، وينضم إليهم كذلك المحافظ العام في التخطيط والتجهيز والإنتاج. وتمثل هذه اللجنة الهيئة العليا للمنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية.[18]

إن محاولة فصل الصحراء الجزائرية عرفت تطورا كبيرا بإستلام الجنيرال ديغول الحكم في 1958. فبعد تعيين ميشال دوبيري (M.Debré) في منصب الوزير الأول أرسله إلى الجزائر لدراسة أوضاعها عامة وأوضاع الصحراء خاصة. وكان الجنرال ديغول قد طلب دراسة ملف الصحراء رفقة مستشاره أليفي قيشار (Olivier Guichard). وفي 2 جويلية 1956 أجرى

ديغول تعديلا في حكومته عين لويس جوكس (Louis Jox) (كاتب دولة بمكتب الوزير الأول) ليختص بالقضية الجزائرية وفصل الصحراء فكلف أوليفي قشار بملف الصحراء والإتصال بجاك سوستال (الوزير المفوض المقيم بالجزائر). الذي زار في 12 جوان 1959 منطقة ميزاب لتفقد أوضاع الصحراء بعد التغييرات الإدارية فيها. ولقد قابل المستشار أوليفي قيشار بعض الشخصيات التي تتمتع بالنفوذ في الأوساط الشعبية وسبقت لها مواقف في قضايا الصحراء كالشيخ بيوض، فوقع الإجتماع بمكتب رئيس الدائرة العسكرية بغرداية الكولونيل (كلان كلاش)K.Klech وحضور رئيس بلدية غرداية فقال قيشار مخاطبا الشيخ بيوض : «إنني مبعوث من طرف رئيس الجمهورية ديغول للمفاوضة معك في شأن مستقبل الصحراء وإستقلالها ....، فهي تملك الموارد الضخمة من الغاز والبترول، وهي متاخمة لموريطانيا الجمهورية الإسلامية المستقلة - واعرب له عن استعداد فرنسا لتقديم العون اللازم لتجهيز الدولة، وأخبره أن خط ديغول الهاتفي مفتوح وهو ينتظر الجواب». وتوالت البعثات فكان هذه المرة دور رئيس الوزراء ميشال دوبيري مرفوقا بالكولونيل الجزائري (علي مراد) من الأغواط إلى ميزاب في اكتوبر 1959، فعقد اجتماعا في قصر بلدية غرداية حضره نائب ميزاب في المجلس الجزائري ونوابه في المجلس العمالي بورقلة ورؤساء بلديات ميزاب السبع فبذل الوفد محاولات يائسة في إقناعهم بقبول فصل الصحراء عن الجزائر فلم يفلح. (19)

ولقد كان للشخصيات الفرنسية السياسية منها والعسكرية أساليب مختلفة في عرض القضية، فحاولت اقناع أهل الحل والعقد في المنطقة بفائدة إنفصال الصحراء عن الشمال، وارتباطها بفرنسا في اطار جمهورية مستقلة.

أما على الصعيد الداخلي فمنذ ربيع 1960 عقدت إجتماعات سرية بين المسؤولين العسكريين والمدنيين والأعيان حول فكرة فصل الصحراء عن الجزائر. وفي خريف 1960 انعقدت دورة المجلس العمالي في ورقلة وفي غضون أشغال الدورة، أعلن رئيس المجلس «حمزة بوبكر» أن جلسة المساء

ستكون مغلقة، فإجتمع النواب المسلمون والفرنسيون في الساعة المعينة وافتتح الكلام رئيس المجلس وكشف عن لقائه بالجنيرال دي غول وما جرى بينهما من حديث حول الصحراء، ثم طلب رأي النواب فحسم «الشيخ بيوض الموقف» فذكر الرئيس والنواب بصلاحيات المجلس العمالي التي تقتصر على الجانبين الإقتصادي والمالي، وأن ليس من حق المجلس الخوض بإسم الأمة في أمر سياسي هام وخطير إذ الحق فيه للأمة بأسرها فإستأنف «الشيخ بيوض» قائلا :« أن فرنسا لم تكن تستشيرنا في سياستنا في هذه البلاد فلم تستشرنا يوم قطعت الصحراء وجعلت لها نظام التراب الجنوبي ولم تستشرنا يوم فصلت أجزاءه عن الشمال سمتها أحوازا ممتزجة فهي تصل وتفصل وتتحكم كما تريد، بل أكثر من هذا كنا نطلب أشياء من حقنا ونرفع أصواتنا بها، فلا تسمعنا حتى في تطبيق قوانين سنتها هي لا أنت أيها الرئيس ولا أنا ولا أحد من النواب يملك أكثر من بطاقة إستفتاء ... يلقيها في الصندوق يوم الإستفتاء».

وتجدر الإشارة إلى أن نشاط «حمزة بوبكر» في خدمة هذه القضية يعود إلى سنة 1959 عندما وضعت بعض الأوساط الفرنسية مشروعا لبتر الجنوب تحت عنوان «الجمهورية الصحراوية المستقلة». ولقد كلف حمزة بوبكر بالحصول على تأييد الشخصيات المحلية للمشروع، فإجتمع فعلا بالشخصيات الصحراوية للمرة الأولى في مدينة «الأغواط، ثم إجتمع ثانية في «سانت أوجين» بضواحي الجزائر العاصمة، لكن الشخصيات الصحراوية رغم كل ماقدمه حمزة بوبكر من وعود ورغم كل ما لوح به من تهديدات رفضت المشروع وعارضت بقوة كل محاولة لتجزئة الوطن.

وعاد حمزة بوبكر مرة أخرى إلى تنظيم إجتماع جديد ضم 54 شخصية من أعيان الصحراء في أفريل 1961، ولكن اضطر هذه المرة إلى الإستعانة بالشرطة الفرنسية لسجبرهم على الحضور، وتم الإجتماع في بيت والي الواحات بورقلة لكنه فشل. ومن الملاحظ أن هذا الإجتماع قد برمج في الوقت الذي كانت تجري فيه الإستعدادات لمفاوضات إيفيان.

وعقب إصدار الجنرال «ديغول» قراره بفصل الصحراء عن الجزائر وربطها رأسا بفرنسا في 7 جوان 1960، قام عامل ورقلة ونواب والمسؤولون العسكريون بحمل نواب المجلس العمالي وشيوخ البلديات على ارسال برقيات شكر وامتنان إلى الجينرال، فأرسلت فعلا من بعض الجهات برقيات تعبر عن الإرتياح بالقرار. أما ميزاب فإن نائب العامل حاول بكل جهده حمل شيوخ البلديات على ذلك فإمتنعوا فاستدعاهم العامل إلى ورقلة، ولم يتم اللقاء فقد تعذروا بقيام مظاهرات 11 ديسمبر 1960 وإنتشار لهيبها في كل انحاء البلاد، ولا يمكنهم مغادرة مراكزهم في الظروف الصعبة.[20]

البحث عن الدعم الديبلوماسي

بعد أن منيت مساعي دعاة فصل الصحراء الجزائرية عن الشمال بالفشل في إقناع الزعماء الروحيين الصحراويين، لجأت السلطات الإستعمارية إلى المساعي الديبلوماسية.

ففي 4 ديسمبر 1961قصد حمزة بوبكر دولة النيجر برفقة ماكس لوجان (Max Lejeune) الوزير السابق للصحراء في الحكومة الفرنسية وبايلو (Baylot) وهو والي وكذا المحامي بياجي (Biaggi) محاولا التحدث بصفته ممثلا لسكان الصحراء مع رئيس النيجر «حماني ديوري» (H.Diori) لإستمالته لتأيد مشروع (الجمهورية الصحراوية المستقلة) لكن رئيس النيجر واجهه بالرفض الصارم قائلا له : «لن أعين على خلق كطنغا صحراوية»، وعاد حمزة بوبكر يحمل إلى الحكومة الفرنسية أنباء خيبة المسعى الجديد، بينما تكفل الأخرون بإبلاغ المنظمة السرية في الجزائر وباريس تفاصيل فشل المهمة.[21]

ولم تكتف السلطات الإستعمارية بذلك بل حاولت بكل الوسائل إقناع الحلفاء من الدول الغربية بضرورة الوقوف معها في حربها من أجل الإحتفاظ بالصحراء الجزائرية، مركزة على الموقع الإستراتيجي للمنطقة

التي ستضمن لها الوقوف في وجه الزحف الشيوعي، مؤكدة بأن الصحراء ستكون قاعدة عسكرية تمون أوروبا الغربية وفيها تتوفر كل شروط الحرب الحديثة وإذا تحقق لها فصل الصحراء ستحمي ظهر أوروبا الغربية من ناحية الجنوب وإتخاذها قاعدة هجوم على الشيوعية. كما شرعت في إرسال العديد من المذكرات المرفقة بالخرائط إلى عواصم العالم تدعوا فيها إلى اعتبار الصحراء منفصلة عن الجزائر.[22]

ومن المناورات التي اعتمدت عليها السلطات الإستعمارية والتي بنى عليها خطته كمحاولة لفصل الصحراء فلقد جاء بنظرية جديدة هي أن الصحراء «بحر داخلي» ولا تخضع لسيادة معينة، وكان الغرض منها نكران حقوق الجزائر في السيادة على الصحراء وذلك بدفع الدول المتاخمة لها إلى المطالبة بنافذة على التراب الجزائري. ولقد لجأت فرنسا لهذا الحل لجعل الصحراء مشكلة دولية ولإخراج الثورة من جبهة واحدة الى عدة جبهات، كما أرادت أن تخلق مشكلة الحدود للجزائر المستقلة مع جيرانها في المستقبل.

في الميدان العسكري

تبنت السلطات الفرنسية إستراتيجية عسكرية لفصل الصحراء، ولتعزيز موقعها الأمني وتكثيف قدرتها العسكرية بالمنطقة جندت قوة بشرية ومادية هائلة منها :

1 ـ إنشاء وتدعيم القوات العسكرية في الجنوب، إذ تضاعفت بمقدار خمسة أضعاف من 1956 إلى 1958 حيث بلغ عدد الجنود الفرنسين حوالي ألف جندي.

2 ـ إنشاء مراكز نووية وصاروخية لتثبيت نفوذها مستغلة إتساع الصحراء للتجارب الذرية؛ وعملت على ربط الصحراء بفرنسا. وتعتبر هذه القواعد إمتداد لقواعد الحلف الأطلسي كمنطقة «كولومب بشار»، وفعلا ففي سنة 1957 إتخذت الحكومة الفرنسية قرار يقضي باختيار منطقة رقان لإجراء تجاربها النووية وجسد هذا ميدانيا إذ فجرت أول قنبلة ذرية في

صحراء تنزروفت (الجنوب الغربي من رقان) بتاريخ 13 فيفري 1960وتلاه انفجاران آخران في 01 أفريل و27 ديسمبر من نفس السنة.

3 ـ إنشاء المناطق المحرمة بالجنوب أزيد من 6000 كم^2 (شبكة متللي والمنيعة).

4 ـ إشتداد القمع بالمنطقة كالقيام بعملية التفتيش والإعتقالات على نطاق واسع، وإعلان حالة الطوارئ.

5 ـ محاصرة الثورة بجميع الوسائل، كإنتشار الدوريات والقواعد العسكرية.وتسميم الأبار ومنابع المياه، إستعمال الطائرات الإستكشافية، منع الإتصال بين المواطنين وجيش التحرير الوطني كتقييد المواطنين في تنقلاتهم برخصة خاصة والقضاء على وسائل التموين كالإبل ...

6 ـ إنشاء جيش بلونيس (إحدى الحركات المناوئة للثورة).[23]

ولقد حرصت السلطات الإستعمارية على ضبط الوضعية الأمنية في كل الجهات المتاخمة للصحراء وخاصة بعد سنة 1954، وهذا لرصد التحركات الجارية على الخط الفاصل بين تل الجزائر وصحرائها والمتمثل في جبال الأطلس الصحراوي الممتد من مرتفعات جبل عمور غربا إلى جبال الأوراس شرقا مرورا بمناطق أولاد نايل هذه السلسلة الجبلية التي يتخذها الثوار قواعد للعمليات الحربية وملاجئ للإختباء.

كما كان من بين أوليات الدفاع الفرنسي حماية المنشآت البترولية، وتأمين وصول النفط إلى السواحل الجزائرية، حيث كثفت السلطات الفرنسية نشاطها على ثلاث مناطق كانت أكثر عرضة لهجومات الثوار وهي مناطق كولومب بشار والأغواط وتقرت، ولقد كان الدفاع الفرنسي مرتكزا على التدخل السريع والعنيف في نفس الوقت. كما حملت الشركات البترولية مسؤولية مراقبة العمال ورصد تحركات رواد المراكز الصناعية وإنجاز شبكة للطوارئ.

ومحاولة منها لعزل الصحراء عما يجري في الشمال الإفريقي عامة وشمال الجزائرخاصة، وعمدت السلطات الفرنسية إلى مد خط الأسلاك الشائكة المكهربة على طول الحدود الشرقية المحاذية لتونس وليبيا إلى

منطقة ماء الأبيض. وجهزت حدود أقصى الجنوب الشرقي بعدة مراكز للوقاية في منطقة مسعودة بمحاذة غدامس الليبية وعزز مركز فلاترزFort" Flatters" كما دججت منطقة جانت بالمدفعية. بالإضافة إلى وضع مشروع لإنجاز طريق على طول حدود الجنوب الشرقي لتسهيل عملية النقل، ونشاط الشرطة ورسم الحدود.

أما على الحدود الغربية فلقد أنشئ بمحاذاة الحدود الصحراوية المغربية سد يمتد من البحر إلى عين الصفراء، وجندت القوات الإستعمارية في كولومب بشار إمكانيات لمنع المغاربة من العبور كما حرصت السلطات العسكرية في الصحراء على فرض حضورها الدائم وسط التجمعات السكانية وإستعراض قواتها المسلحة طوال الوقت لتنفي عن أذهان الأهالي كل فكرة تدعو إلى التمرد والعصيان، فتركزت الترتيبات الأمنية في الصحراء على النحو التالي :

ـ وحدات الخيالة والمهاري : كانت مهمتها ترتكز أساسا على مراقبة تحركات البدو، وجمع المعلومات عنهم، ومعرفة حياة الأعراش والإطلاع على نشاطاتهم ... وخنق كل بوادر الثورة. ويتميز هذا الفريق بقدرته على الإنتقال وإجتياز كل المسالك الوعرة، غير أنه بطئ السير.

ـ الوحدات ذات المحرك : وتسهل هذه السيارات لقطع مساحات صحراوية في وقت قصير نسبيا، كما أن حمولتها للذخيرة والمؤن كبيرة. غير أنها لا تقوى على إجتياز الدروب الوعرة والرملية مما يجعل مجال تحركها محدودا.

ـ المظلات والطائرات : يتعرض المضليون إلى صعوبات عند الإنزال على الأراضي القاحلة. غير أنهم يقومون بدور فعال إذا عززوا بطائرات التموين والإسعاف. أما الطائرات فيتجلى دورها في نقل المظليين والإتصلال.

ـ تجنيد البدو : لم تتردد السلطات الفرنسية في الإستعانة بالبدو خبراء الصحراء والذين سبق لهم أن قدمو خدمات جليلة منذ منتصف القرن التاسع عشر لبسط نفوذها في المنطقة. ولقد فتحت السلطات العسكرية الباب لتجنيد البدويين طوعا محاولة منها الإستفادة من خبراتهم في علوم الصحراء وحياة سكانها وإستعمالهم لتدعيم الشرطة والجيش.[24]

في الميدان الإقتصادي والإجتماعي

منذ ميلاد المنظمة المشتركة للمناطق الصحرواية O.C.R.S : وعلى إثرها إحداث الوزارة المكلفة بالصحراء عام 1957. أصبح للمناطق الصحراوية ميزانية خاصة ومستقلة يحددها البرلمان الفرنسي. وأصبحت مهمة المراقبة المالية من صلاحيات وزارة المالية في باريس بإرسال مبعوثها وتكليفه بمراقبة التسيير المالي الذي تعتمده المنظمة المشتركة في كافة مناطق الجنوب، وتلتزم المنظمة بتقديم تقرير سنوي أمام البرلمان المركزي. وتتكون ميزانية الصحراء الإجمالية من عدة موارد نذكر منها على الخصوص :

ميزانية المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية O.C.R.S

فلقد ارتفعت من سنة 1958 إلى سنة 1961 أكثر من خمسة أضعاف.. حيث كانت في سنة 1958 تبلغ 56 مليون فرنك جديد وإرتفعت مباشرة في العام الموالي إلى 208 مليون فرنك جديدلتصل سنة 1961 إلى 2855 مليون فرنك جديد.

ميزانية وزارة الصحراء

إنطلقت في سنة 1958 بمبلغ قدره 10487 مليون فرنك، وارتفع العدد في السنة الموالية إلى 24655 مليون فرنك، غير أنه تناقص في السنتين التاليتين حيث بلغ 1119 مليون ثم 1234 مليون فرنك جديد.

الصندوق الصحراوي للتضامن
وميزانية مكتب الإستثمار في إفريقيا

لقد ساهم في سنتي 1960 و1961 بمبلغين يقترب كلاهما من 20 مليون فرنك، في حين ساهم مكتب الإستثمار في إفريقيا بمبالغ تقدر بـ 3,5 ملايين فرنك في سنة 1958 لتصل إلى 9,1 ملايين فرنك جديد في سنة 1961.

أما عن مصادر التمويل في وزارة الصحراء، فقد تكلفت الميزانية الفرنسية بصفة أساسية في سنتي 1958 و1959، حيث بلغ الغلاف المالي

المخصص للصحراء على التوالي إلى 16437 مليون فرنك و463 مليون فرنك، ثم ظهر إنخفاض ملحوظ في مساهمة الميزانية الفرنسية في سنتي 1960 و1961 ليتصل إلى 31090 مليون و2755 مليون فرنك جديد. ومنذ 1960 برزت العائدات والموارد البترولية مصدرا ليغطي جزءا من ميزانية وزارة الصحراء ويخفف من حدة الإنخفاض المتزايد للتمويل المركزي، حيث ساهمت الموارد البترولية في هذه السنة بمبلغ 55مليون فرنك وفي سنة 1961 بـ 125 مليون فرنك جديد.[25]

أعلن الجنرال ديغول عن خطته التي سيطبقا في الصحراء، فكانت أولى خطواته في حاسي مسعود، وحاسي الرمل، وتقرت، وبذلك أعلن عن قانون البترول في 1958 والتي تنص بنوده على ما يلي :

1 ـ منح إمتياز لمدة خمسين سنة، تتحصل خلالها الشركات البترولية على تخفيض هام في الضرائب

2 ـ ترك الحرية للشركات البترولية في أن تتنافس مع الدولة الفرنسية حول تحديد وحقوق الجانبين.

3 ـ في إستطاعة هذه الشركات أن تتولى نقل البترول إلى المكان الذي تريده بواسطة الأنابيب.

4 ـ إعطاء الشركات المشتغلة نصف الأرباح أي أكثر بكثير من نسبة الأرباح التي تقام على أساس إتفاقيات البترول.

5 ـ إذا حدث خلاف بين الشركات والسلطات العامة يتولى مجلس الدولة (أعلى منظمة قضائية) فض النزاع.

ومن هنا نلمس بأن هذل القانون وضع حدا لإنتظار وتردد الشركات الأجنبية في الإقدام على إداع رؤوس أموالها، فكانت المنح والإمتيازات مع تخفيض هام في الضرائب وتعهدت الحكومة الفرنسية على أن لا ترفع نسبة الضرائب البترولية لمدة طويلة. [26]

وأمام هذه الإمتيازات اللامشروطة في الإستثمار فتحت أبواب الصحراء للشركات الغربية (أمريكية، إنجليزية، إيطالية وهولوندية)

الراغبة في المساهمة بأموالها وفنييها في البحث عن البترول والغاز الطبيعي، فهو إلى جانب إعفاء هذه الشركات من الضرائب وإعطائها رخص إستخراج البترول لمدة ثلاثين سنة يتعهد لها بإن الأرباح ستبقى على شكل 50% طيلة 25 سنة، هذا مع العلم بإن أرباح البترول في الدول الزخري ظلت وتجاوزت 75% [27].

إن هدف الإستعمار الفرنسي من هذا التساهل المفرط مع الشركات الغربية هو نفسه جانب من جوانب مؤامراته على الصحراء الجزائرية، فهو يرمي من وراء ذلك إلى كسب تضامن المعسكر الغربي الإستعماري معه في عملية فصل الصحراء.

سجلت الإدارة الفرنسية تحولاً بارزا في سياستها الإقتصادية والإجتماعية في الصحراء منذ 1960، حيث أن المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية (O.C.R.S.) خفضت من نفقاتها على البناء القاعدي لتركيز على الإستثمار في ميادين الترقية للسكان في الصحراء، وأهم المشاريع الإقتصادية والإجتماعية الإستعمارية التي إنجزتها :

- تطوير الري وإستصلاح الزراعة : عملت شركات التنمية الصحراوية S.A.S على إعطاء الأولوية لبعض الواحات، خاصة واحة القليعة (المنيعة حاليا)، وإستصلحت 30000 هكتار، وإنشاء واحة زلفانة بعد تفجير المياه الجوفية.
- استغلال المياه الجوفية مع تكييف التقنيات الحديثة مع الطبيعة الصحراوية.
- قدوم الشركات الأجنبية لتنشيط الحركة التجارية مع تطوير قطاع الخدمات إذ بلغ عدد المحلات التجارية في ميزاب مثلا 485 منها 47 محلا فقط تديرها الجالية الإسرائيلية والأروبية.
- تزايد الإهتمام بالصحراء وتأطيرها بأجهزة ومؤسسات إدارية وإقتصادية نتج عنها توفر فرص العمل لسكان المنطقة بعد إكتشاف المناجم المعدنية والبترولية والغازية ...

- مد وتوفير وسائل النقل الحديثة بالمنطقة.

وفعلا فلقد حظيت الإستثمارات في مجالات الري والكهرباء والسكن بقروض تصل نسبتها إلى 45% من مجموع تجهيز تلك القطاعات التي لم تكن تحظى إلا بنسبة 16,3% من مجموع ميزانية التجهيز عامي 1958 - 1959.

ونلمس أيضا تحويلا كبيرا في السياسة المالية وفي السياسة الإجتماعية تمثل 44,5% لترتفع إلى 53% عام 1962.

وتجدر الإشارة رلى أن السياسة الإقتصادية والإجتماعية في الصحراء كانت من محاور إهتمامات الإدارة الفرنسية. فتسخير كل الإمكانيات المادية والإجتماعية مدة تقرب من عشرين سنة لم يكن ذلك حبا في الجزائريين والسعي لترقيتهم إجتماعيا وسياسيا، بل كانت سياسة جهنمية ومؤامرة تمهيدية لكسب ود سكان الصحراء حتى يسهل على العدو تركيز قواعده الإقتصادية والعسكرية ليستنزف ثروات البلاد. وخير دليل على ذلك تلك المشاريع الإجتماعية في الصحراء والتي كانت أساسا من أجل إستثمار اليد العاملة بأرخص الأثمان. [28]

غير أن السلطات الإستعمارية تبنت سلوكا يبرز بوضوح التناقض في سياستها إزاء سكان الصحراء والمتمثل في الضغط المالي على التجار الصحراويين المستقرين في الشمال، إذ أشرف على هذه العملية مدير بنك الجزائر (أحد أصدقاء الجنيرال شال) وتمثلت في تهديد التجار بالإفلاس، ثم أصدرت الأوامر إلى المحاكم للحكم بإفلاس التجار الصحراويين المستقرين في الشمال خاصة تجار وادي ميزاب، مع رفض البنوك تغطية مصاريفهم، وإعطاء التسهيلات مع المطالبة بتسديد الديون ... ولم تكتف السلطات الإستعمارية بهذا بل لجأت إلى تحطيم أكثر من تسعين متجرا من متاجر الصحراويين في العاصمة. أما في الجنوب فلقد عمدت الإدارة الفرنسية إلى القمع إذ إعتقل أكثر من 1500 عامل في البترول في نواحي ورقلة ونقلوا إلى المحتشدات بالشمال. [29]

في الميدان الإعلامي

مما يوكد تعلق فرنسا بالصحراء الجزائرية هي تلك التصريحات للجان الفرنسية، والمسؤولين في الدولة الذين رددوا بإستمرار «الصحراء هي فرنسا أو الصحراء هي أوروبا» كما صرحت الحكومة الفرنسية في عدة مناسبات على لسان السيد دوبري : « ... الصحراء فرنسية وستبقى فرنسية إلى الأبد»

ومن التصريحات التي تؤكد مساعي المستعمر لفصل الصحراء عن الجزائر ما كشف عنه رئيس مجلس الوزراء الفرنسي في أول خطاب له عام 1958 أمام الجمعية الفرنسية حيث جاء ما يلي :

«إذا كانت ثمة حاجة لإقناع الذين لا يقتنعون إلا بالأرقام والوقائع ولا يصدقون إلا إذا رأوا بأم العين، فعليهم بصحراء الجزائر ليذهبوا بأنفسهم ويروا ما فيها، كم من قوى تقصد البترول والغاز ستؤم من الآن فصاعدا هذه الصحراء لتصارع رمالها المحرقة، فلنقبل إشتراك. هذه القوى في عمل كبير واسع المدى، في مقدوره أن يفتح عهدا جديدا أمام الجزائر وإفريقيا بل أمام فرنسا وأروبا».

وأثناء زيارة ديغول لتوقرت عام 1958 صرح مايلي : «يجب أن تكون الصحراء هي الأرض العظيمة للمستقبل بين عالمين عالم البحر الأبيض المتوسط وعالم إفريقيا السوداء، عالم الإطلنطي وعالم النيل والبحر الأحمر، ولفرنسا في هذا العالم الضخم إهتمام مباشر ... ليفهم الذين إنضموا أخيرا إلى الحرب الأهلية أن صفحة القتال قد طويت وتبدأ الآن صفحة التقدم والحضارة والإخاء الذي وجدناه من جديد، إنها صفحة الرجال، لتحيا صحراؤنا ... لتحيا فرنسا».

وفي 16 ديسمبر 1959 يعلن ديغول على عرض تحقيق المصير ويعد بإجراء الإنتخابات قبل أربع سنوات من وقف إطلاق النار، وعلى الناخبين أثناء ذلك إختيار الحكم الذاتي أو الإندماج أو الإستقلال التام، مع إشارته إلى أن فرنسا ستحتفظ بالإشراف على الصحراء، إذا فضل الجزائريون

الإنفصال. [30] ولتوضيح النوايا الفرنسة أكثر إزاء الصحراء وسر تمسكها بها كتبت جريدة البرلمان الفرنسي تقول : «الصحراء ضمان لإستغلالنا للطاقة هذه الأرض لما إكتشفت إتضح بأنها غنية بالغاز الطبيعي والبترول كما انها تضمن الإستقلال للأمم الغربية في قارتنا من حيث الطاقة». كما جاء في نفس الجريدة ما يلي : «إذا سلمنا الصحراء لجبهة التحرير الوطني فهذا يعني التسليم غير المباشر لسلطات الجزائر المستقلة مصير إمتدادنا الإقتصادي ... وسلامنا الإجتماعي ... وبتخلصها من الصحراء ستكون فرنسا محكوما عليها بالإعدام وينتهي حتى إيمانها بنفسها».

كم صرح الجينيرال ذيغول قائلا : «يجب أن نقول أن إستغلال البترول وسحبه باق من إختصاص فرنسا، وأن للغرب مصالح فيه سنحافظ عليه ولن ندعه للغير ولو أدى ذلك إلى متاعب كثيرة». [31]

ولم تتردد فرنسا في اعتبار الصحراء أرضا فرنسية منذ أن تأكدت بأن الثورة الجزائرية لن تقبل أنصاف الحلول ومهادنة الإستعمار، وفي هذا الصدد كتبت صحيفة «المجلة الإخبارية العسكرية الفرنسية» في مارس 1959ما يلي : «... فرنسا تجد نفسها في وضعية ممتازة من هذه الناحية - ناحية الحاجة إلى الميادين الشاسعة في الحرب الحديثة - نظرا لإتساع الصحراء وقربها النسبي من الوطن الأم، وهذه الوضعية الممتازة من شأنها أن تؤثر تأثيرا كبيرا على تطور دفاعنا الوطني نظراً لأهمية مشكل الصواريخ الخاصة من جهة، وإلي مدى إرتباط هذه المشكل بميزان التجارب ...» [32]

إستراتيجية الثورة التحريرية الجزائرية لإحباط مؤامرة فصل الصحراء

في الميدان العسكري :

لا يمر يوم إلا ويسجل أبطال جيش التحرير الوطني نصرا جديدا في ميدان كفاحهم البطولي ضد قوات العدو ومنشآته المدنية والعسكرية وذلك لرد فعل قوي من أجل إحباط المؤامرة المزعومة القائلة لفصل الصحراء الجزائرية. وبما أن المعارك والهجومات كثيرة جدا لا تعدو ولا تحصى نقدم منها :

- قام آحد عناصر جيش التحرير بعملية تخريب في إماكن التنقيب على البترول في«تين السما » قرب إيجلي يوم 17 أوت 1957 م.[33]

- في أيام، 6، 7، 8 نوفمبر 1957 هجمت قوات جيش التحرير في شمال تيميمون على قافلة فرنسية تحمل الأدوات الثقيلة للتفتيش عن البترول ومعهما عدد كبير من الإختصاصين في التنقيب عن النفط، مما بعث الإضطراب في صفوف العدو الذي لحقته خسائر كبيرة في العتاد الذي أحرق وكذلك في الأرواح. [34]

- الهجوم يوم 21 سبتمبر 1957 على حافلات النفط بالقرب من الحدود الليبية الجزائرية فأسفرت عن تحطيم حافلتين للبترول.

- يوم السبت 4 أفريل 1959 ليلا دخل كومندوس من جيش التحرير بلدة الأغواط، فهاجم مركز ضباط الشؤون الأهلية ومخيما عسكريا.

- هجم كومندوس آخر على حظيرة للبترول ومنبع للغاز الطبيعي على بعد 5 كيلومتر من «بريان» قرب الأغواط بمنطقة حاسي الرمل، فخرب عددا هاما من الإجهزة الفنية قدرتها المصادر العسكرية الفرنسة بـ 15 مليون فرنك.[35]

- وضعت الشركة الفرنسية للبترول الجزائري مع شركة ريبال تخطيطا لصنع أنبوب الغاز يمتد من حاسي الرمل ويمر بالإغواط وتيارت وغليزان، وأنبوب ثاني يمتد من حاسي مسعود إلى بجاية، وقد حاولت السلطات الفرنسية ان تنجز هذا الأنبوب في أقرب وقت ممكن، لكن نشاط جيش التحرير حال دون ذلك، وتوقف العمل وإضطرت الشركات البترولية إلى أن تطلب مزيداً من الإمدادات لحماية أشغال بناء الأنبوب، وهكذا تم تعطيل أنبوب حاسي مسعود سنة 1959.[36]

وفي حقيقة الأمر بعد ان ظهرت قضية فصل الصحراء الجزائرية عن الشمال تواصلت العمليات العسكرية التي يقوم بها جيش التحرير الوطني بكامل أنحاء الجزائر، والتي إشتدت كل يوم بإعتراف القيادة الفرنسية نفسها.

التعبئة الشعبية في الميدان :

ما إن إنطلقت الرصاصة الأولى، حتى استجاب لها الواطنيون تلقائيا وإحتضنوها في معظم الحالات دون تنظيم مسبق ودون مبادرة من القيادات التي تحملت مسؤولية العمل المباشر، ورغم قلة عدد السكان أنذاك وقلة السلاح إلا أن حماسهم الوطني دفعهم إلي الإنضمام لصفوف الثورة لمناصرة إخوانهم في الشمال وللتضحية في سبيل إسترجاع السيادة الوطنية التي إغتصبت طيلة قرن وربع القرن. وإذا كان الفضل في سرعة انتشار الثورة وتعمقها وإشتدادها بتلك النواحي يعود إلى ثورية القادة، وتفانيهم في العمل وبعد نظرهم، فهو يعود كذلك وأساسا إلى مناضلي تلك الجهات الذين كانو كثيرا ما يبحثون عن النظام الثوري ويذهبون إليه قبل أن يصل إليهم.

إن تنظيم المواطنين تحت لواء جبهة التحرير الوطني كما تقرر أثناء مؤتمر الصومام، كان يهدف آساسا إلى إستقلالية الشعب الجزائري ومقاطعة المواطنين للإدارة الإستعمارية الظالمة، فالتنظيمات التي كونتها الجبهة

داخل المدن والقرى والمداشر على مستوي كل التجمعات السكانية للشعب، أصبحت تتصدى لكل القضايا والمنازعات والمشاكل التي تطرح من حين لآخر ويتم الفصل فيها محليا.

أسندت مهمة تعبئة الشعب وتجنيده حول الثورة إلى اللجان الشعبية المعتمدة على قدراتها الذاتية في كل ما تقتضيه ظروف الثورة من تضحية، وكان شعار هذه الجان في تلك المرحلة : «كل شيئ لتدعيم جبهة الكفاح المسلح وكل شيئ لنيل النصر الحاسم».[37]

كما تقوم بدور فعال في تجنيد المواطنين حول مهام الثورة وجمع الإشتراكات والتبرعات وإلتقاط المعلومات حول تحركات العدو والخونة، وبالإضافة إلى تنظيم الإجتماعات وتوعية المواطنين ونشر الدعاية والحماس الثوري في أوساط الجماهر والقيام ببعض الأعمال التخريبية ضد مصالح العدو، والسهر على الأمن وتنظيم الحراسة بالإضافة إلى حفر المخابئ لتخزين الأسلحة والذخيرة، كما إستعملت أيضا لإختفاء الفدائيين والمشبوهين عند اللزوم وهذا بالنسبة للمدن، كما أسند لهذه التنظيمات مهمة توزيع إعانات مالية على عائلات المجاهدين سواء منهم الشهداء أو الأحياء، ويشرف على هذه التنظيمات بصفة مباشرة المسوول العسكري الذي يعرف بإسم المندوب السياسي.

إمتد العمل الثوري بفضل العديد من البعثات، وفي مقدمتها تلك التي تضم محمد جغابة ومزيان صندل ورابح عجمان وغيرهم وتلك التي تضم محمد الروينة وعثمان حامد وابراهيم حليلو وغيرهم، التي أرست قواعد التنظيم الثوري في القرارة وبريان وغرداية ومتليلي الشعانبة والمنيعة وعين صالح حتى تامنغاست، كما أقيمت إتصالات منتظمة مع وادي ريغ - وورقلة.

في خريف 1956بعد تنظيم الجبهة سياسيا وعسكريا، انطلقت طلائع أفواج الجهاد والتحدي بأمر من القائد سي الحواس، وتوجيه قائد ناحية مشونش «محمد بن المسعود بلقاسمي» صوب الجنوب وغيره فوجد أبناء هذه المناطق كلهم عزم وإصرار، وتأهب لمواجهة العدو[38].

ومن جهة أخرى فإن التنظيمات المدنية للثورة كانت قد حققت في هذا المجال نجاحا باهرا حيث استطاعت بفضل إحتواءها نضاليا للجهة، رغم شساعتها أن تجند المواطنين للإلتفاف حول ثورتهم وللإلتزام بمقاطعة العدو إداريا في معظم المجالات.

وتجدر الإشارة إلى أن عمل الأبطال أتى بثماره، رغم محاولة العدو وعملائه تشتيت السكان، حيث واصل فوج عمر إدريس عمله في تكوين النظام بهذه الجهة، وفي ظرف سبعة أشهر وبمساعدة المجاهد عاشور سي زيان وأوامر القائد سي الحواس، تم تجنيد جيش يزيد عن 400 مجاهد وهذا ما يؤكد عظمة الثورة.

في الميدان الإعلامي :

إلى جانب هذه الإنتصارات العسكرية سجلت الثورة الجزائرية إنتصارات سياسية عظيمة داخل الجزائر وخارجها، تأكد منها حتى الضباط الفرنسيون المتخصصون في حرب الدعاية النفسية، فقد تبين لهؤلاء ان جميع أساليبهم قد فشلت أمام جهود الحكومة الجزائرية في توضيح موقفها للجزائريين، وتأكدوا أن تمسك حكومة الثورة بموقف سياسي واضح وسليم، وعدم انخداعها للمناورات والألاعيب ونجاحها في كسب الرأي العام العالمي، وقلب الوضعية الديبلوماسية العالمية لفائدتها، وذلك بفضل تكوين لجنة التنسيق والتنفيذ ونشاطها في الخارج، أدى إلى ترسيخ صدى الثورةوإلتفاف الشعوب المحبة للسلام حولها، ثم البرامج الإذاعية التي تذاع من تونس والقاهرة وغيرهما أدت إلى أنتشار الوعي على نطاق واسع ضد المناورات التي حاكتها فرنسا من خلال محاولتها لفصل الصحراء الجزائرية.

إستجوب سعد دحلب «الأمين العام لوزارة الشوون الخارجية» من طرف جريدة «فرانس أبسرفاتور» لمحرّرها «بيار ستيب» عن رأيه في الصحراء من خلال هذا السؤال : «هل تعتبرون ان إستثمارها يمكن أن يكون أحد الموضوعات الرئيسية للمفاوضات؟».

فإجابه قائلا : «إستثمارها نعم، أما السيادة الجزائرية على الجزء الجزائري من الصحراء فلا، لقد قلت لكم في بداية حديثنا أن إحترام الوحدة الترابية الكاملة للقطر الجزائري هو بالنسبة إلينا الشرط الحيوي والأساسي الذي لا يمكن بدونه أن يتحقق أي شيئ... »[40]

وقد اعلمت الندوة العالمية الخامسة للبترول التي انعقدت في نيويورك من 30 ماي إلى 5 جوان 1959 رسميا بموقف الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وقد سلم الوفد الجزائري إلى المشاركين ملفا يبين بإختصار موقفه إزاء قضية البترول الصحراوي، ذلك من خلال تصريح وزير الأخبار في الحكومة الجزائرية «محمد يزيد» يوم 27 جانفي 1959 : «إن مساهمة رؤوس الأموال الأجنبية في إستثمار الخيرات الطبيعية للبلاد الجزائرية لا يمكن ان يتصور إلا في نطاق جزائر مستقلة ومغرب عربي موحد»، وبالتالي فالحكومة الجزائرية تعتبر أن المبادئ لا تقبل المساومة وترفض النقاش مع الفرنسيين في مسألة مبدأ وحدة التراب الجزائري.

ومما يزيد في القضية إنتصاراً للشعب الجزائري عامة وممثلي الحكومة الجزائرية خاصة ذلك التضامن العالمي مع القضية الجزائرية، وبهذا الإعتبار كان يوم 5 جويلية 1961 يوما عالميا ضد التقسيم وهذا مظهر من مظاهر التأييد وعلامات التشجيع التي تهاطلت من كل انحاء العالم.

ولكثرة تلك التأييدات نوجز فقط كمثال لا الحصر شهادتين واحدة إفريقية بحكم الجوار وأخرى أوروبية الأولى من طرف رئيس جمهورية السينغال «بيوبلد سنغور» عندما سئل عن موقفه من الصحراء الجزائرية فأجاب : «... ان الحكومة الفرنسية عندما تبدأ المفاوضات الحقيقية ستعترف بالسيادة الجزائرية على الصحراء»[41]

أما الشهادات الثانية فهي بولونية، حيث نشرت الصحيفة البولونية «زيسي وارسواكي» مقالا حول الصحراء الجزائرية ختمته بالخلاصة التالية : «لاوجود للصحراء بدون جزائر ... إن الحل المنطقي الوحيد هو الإعتراف بأن الصحراء جزائرية ...»[42]

وبهذه الضجة الإعلامية حول تأييد الجزائر في قضيتها العادلة والتي أقلقت السلطات الاستعمارية لإحباط مؤامرتها الدنيئة، اضطرت الصحف الفرنسية إلى الإعتراف الضمني بالنجاح المطلق الذي حققه التاضمن العالمي ضد التقسيم.

في الميدان السياسي :

كانت مشكلة الصحراء سببا في إيقاف المفاوضات بين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية والحكومة الفرنسية مرات عديدة، وذلك للمحاولات الفرنسية للتثبت بملكية الصحراء، ولقد كان موقف الحكومة الموقتة في هذا المجال واضحا، وهو لا لإقاف القتال ولا للإستقلال دون اعتراف فرنسا بالوحدة الوطنية للجزائر شمالها وجنوبهاوحدة لا تتجزأ.

أ) ـ وحدة التراب الوطني ومفاوضات إيفيان 1962:

زعمت الحكومة الفرنسية أثناء مفاوضات إيفيان ان الصحراء من خلق فرنسا وأنها أرض تخضع للسيادة الفرنسية، وان هذه الأرض تشكل قضية في حد ذاتها ينبغي أن يؤجل بحثها. تريد الحكومة الفرنسية بتر الصحراء الجزائرية عن بقيةأرض الوطن. إن الثروات الباطنة التي إكتشفت في الصحراء الجزائرية منذ 1956 وخاصة منذ 1957 حركت مطامع الإستعمار الفرنسي العالمي. وليس هناك أي شك في ان الإستعمار الفرنسي قد جند كل قواه بعد الإكتشافات الكبرى التي وقعت في الصحراء الجزائرية من النفط والمعادن، وهكذا يشن معركة كبرى لتحطيم الوحدة الترابية للجزائر وليحتفظ لنفسه بالجزء الصحراوي منها.

إن هذه المطامع حول الصحراء قد تسببت لحد الآن في استمرار الحرب وفي توقيف مفاوضات إيفيان كما أنها توشك أن تكون السبب في فشل المفاوضات الجزائرية الفرنسية فشلا نهائيا.

بعد لقاء مولان "Melun" تمت المحادثات في فندق «ترمينوس» بلوسيرن "Lucerne"، وتناولت الجانب الجغرافي، وبعد عرض كل من بومنجل وبومبيدو لوجهات النظر الأساسية، صرح هذا الأخير بأن: الحكومة الفرنسية تسلم بإستقلال ما نسميه «الجزائر المفيدة»، أي باستثناء الصحراء، فنحن خلقناه ولا مجال لمنحكم اياه». اعترض عليه السيد بومنجل بقوله : «أن الصحراء جزء أساسي لا يتجزأ من الجزائر ولا يمكننا التنازل عنها».[43]

وفي لقاء آخر تم في مدينة إيفيان "EVIAN" يوم السبت 20 ماي 1961 ،كانت مواقف الوفدين متعارضة في خطوطها الأساسية، مثل وحدة التراب الوطني، ووحدة الشعب الجزائري، فكان موقف الوفد الجزائري من الصحراء واضحا، وهو أن الصحراء جزء لا يتجزأ من الجزائر، ولا يمكن بحال من الأحوال أن يفصل عنها، سواء في المفاوضات او في الواقع، بينما صمم الوفد الفرنسي من البداية، على أن لا تكون الصحراء موضوع أي تفاوض، ومع ذلك نجح الوفد الجزائري في إثارة المشكلة، ووجد الفرنسيون أنفسهم مجبرين على الخوض فيه [44].

لكن هذه المفاوضات توقفت في 12جوان من طرف الحكومة الفرنسية، وبالرغم من ذلك فإن فرنسا قد ألحت على موقفها من الصحراء عند استئناف المفاوضات بلوقران "LUGRIN" في 20 جويلية 1961، حيث ربط الوفد الفرنسي مصير المفاوضات بالصحراء والمصالح الفرنسية بها، وعمد إلى اعتبار الصحراء مشكلة مستقلة. وبالتالي أصدرت الحكومة المؤقتة بيانا في 15 سبتمبر 1961 حملت فيه فرنسا فشل المفاوضات، وبقى الوضع كذلك إلى ان تم وقف اطلاق النار يوم الإثنين 19 مارس 1962. ومما جاء في أحد بنود إتفاقيات إيفيان وحدة التراب الوطني التي نصت على الإعتراف بها في حدودها الحالية شمالها وصحرائها. أما ثروات هذه الأخيرةفقد جاء عنها: «للدولة الجزائرية الحق في منح رخص التنقيب وهي التي تملي وتحدد التشريع المنجمي في نطاق السيادة الكاملة»[45] وبعد التوقيع على اتفاقيات إيفيان، حقق الشعب الجزائري

انتصاره بحقه في الإستقلال ووحدة ترابه رغم محاولات فرنسا في فصل الصحراء عن الجزائر.

ب) المظاهرات الشعبية المؤيدة للوحدة الوطنية :

مظاهرة اليوم الوطني ضد التقسيم :

رأت جبهة التحرير الوطني أن يكون يوم 5 جويلية 1961 يوما وطنيا ضد سياسة التقسيم التي يهدف إليها المستعمر، بفصل جنوب الجزائر عن شمالها، فدعت الحكومة المؤقتة إلى تنظيم هذا اليوم، بإضراب يشمل كل المدن والقرى الجزائرية، تحت شعار «الصحراء جزائرية» وكانت إستجابة الشعب للنداء على أوسع نطاق.

ومما جاء في هذا النداء على الخصوص ما يلي : «في وقت واحد وفي كل مدن الجزائر من العاصمة والمدن الكبرى إلى أصغر دشرة وأبعد دوار ينفذ الإضراب العام تنفيذا دقيقا شاملا وتجري المظاهرات التي يشارك فيها كل المواطنين من رجال ونساء وشيوخ وأطفال ... وفي نفس الوقت يقوم جيش التحرير بهجومات خاطفة مظفرة على المراكز العسكرية الفرنسية وينصب الكمائن لدوريات وقوافل الجيش الفرنسي».

1 ـ العاصمة يوم 5 جويلية 1961:

أمام هذا الإجراء الثوري، قررت السلطات الفرنسية سعيا منها لتحطيم الإضراب، تسخير الموظفين ومستخدمي المصالح العمومية، وأصدرت أمرها لممثليها في جميع المدن والقرى الجزائرية، لينفذوا هذه الإجراءات بكل شدة وقسوة. وقد جندت لهذا اليوم في العاصمة وحدها 35 ألف من الشرطة الرسميين والإضافيين المكلفين بحفظ الأمن و 30 ألف جندي بين مشاة وجنود المضلات، وجنود تابعين للفيف الأجنبي وخمس فرق من الحرس الجمهوري نقلتهم الطائرات على جناح السرعة من فرنسا.

أعلنت حملة الإشهار والدعاية تعليماتها الحاسمة لهذه القوات : «مقاومة كل إضطراب ومقاومة كل إضراب بمنتهى القو والحزم».

ورغم كل التحضيرات والتهديدات الفرنسية، إلا أن الشعب الجزائري إستجاب للنداء، وخرج ليعلن للعالم عن وحدته ووحدة بلاده، ففي العاصمة إنطلقت المظاهرات في الأحياء التالية : كليما دي فرانس صالمبي، باب الوادي، بئر مراد رايس، وكان المتظاهرون رافعين الأعلا الوطنية ويهتفون بحياة الحكومة الموقتة، وجبهة التحرير الوطني، وينادو بمقاومة تقسيم البلاد. (46)

2 ـ في أنحاء القطر الجزائري :

- في وهران كان الإضراب عاما وشاملا بإعتراف السلطات الفرنسية وكان قمع المظاهرات قاسيا جدا حيث قتل ثلاثة موطنين وجرح سبعة بمجر تجمعهم في أحد الأحياء الشعبية، ولكن الأعلام الوطنية رفعت فوق جمي سطوح منازل المواطنين.

- في قسنطينة إضراب عام شارك فيه الأوروبيون خوفا م الإصطدامات ومظاهرات ضمت احداهما عشرة ألاف مواطن زحفوا عل ساحة لا بريش هاتفين بحياة الحكومة الموقتة للجمهورية الجزائرية ومنادي بمقاومة التقسيم.

- في جيجل لم تتردد القوات الإستعمارية في إطلاق النار بمجرد رؤ المتظاهرين فقتل 14 مواطنا وجرح ما يزيد عن الخمسين.

- في سطيف إضراب شامل ومضاهرات فرقت بالرصاص فجرح سبع مواطنين.

- في باتنة إضراب عام ومظاهرات عديدة أسفرت عن جرح عشر مواطنين. ونفس الشيء حدث في كل من بجاية، سكيكدة، التلاغم عنابة، عين البيضاء، وميلة، القليعة، المدية، مليانة وغيرها. (47)

وقد شوهد في جملة ما شوهد من مناظر، أثناء تلك المظاهرات فتاة أصيبت بالرصاص، فصرفت أخر ما تبقى لها من طاقة، لتكتب بدمها الذي يسيل عبارة «الصحراء جزائرية».

بهذا الموقف وأمثاله برهن الشعب الجزائري على وحدته، ووحدة ترابه، وتصميمه لنيل إستقلاله بالقوة، إذ أن 12مليون جزائري إستجاب في لحظة واحدة لنداء حكومتهم الوطنية وجعلوا من يوم 5 جويلية 1961 يوما وطنيا ضد التقسيم في تاريخ الثورة الجزائرية ومن نتائج هذا اليوم أيضا إضطرار الصحف الفرنسية إلى الإعتراف بأن الإضراب العام قد شمل كل أنحاء الجزائر، وقالت كثير من هذه الصحف التي إستقت أخبارها من الأوساط الرسمية الفرنسية نفسها بإن الإضراب العام قد نفذ في كل مدينة وقرية بنسبة مائة في المائة. واعترفت هذه الصحف أيضا بأن «جبهة التحرير قد حققت الأهداف التي قصدتها من جعل يوم 5 جويلية يوما وطنيا ضد التقسيم».

أما الأوساط الفرنسية الرسمية فقد صرح «تيرانوار» وزير الإخبار الفرنسي: «في علمي أن كلمة التقسيم لم يتلفظ بها أي صوت رسمي أبدا»(48)

وخلاصة القول نلمس تلك المحاولات الجهنمية للسلطات الإستعمارية التي جندت كل إمكانياتها المادية والبشرية لفصل الصحراء عن الجزائر، ولكن بفضل نضال الشعب الجزائري تمكن من إحباط كل مؤامراته ومناوراته سواء كانت من الداخل مثل حركة بلونيس أو من الخارج مثل الشركات الأجنبية، ميرهنا للعالم أجمع عن عدم رضوخه وصموده من أجل تحقيق هدفه المنشود إلا وهو إعتراف فرنسا بالوحدة الوطنية للجزائر بشمالها وجنوبها.

*** وحدة البحث التي انجزت هذا الملف :**

- خامس سامية.
- مقنوش كريم.
- شقرون أحمد.
- شافية العبد اللاوي.
- منصور حكيمة.

الهوامش

1- شعبنا لن ينقسم وأرضنا لن تتجزأ - في جريدة المجاهد - العدد 97 - 5 جوان 1961 - ج 4 - ص 3.

2 - محمد البجاوي ـ الثورة الجزائرية والقانون - ترجمة أ/ علي الخش - دار اليقظة العربية للتأليف والترجمة والنشر - دمشق - 1965 - ص 252.

3 - نفس المرجع - ص 353

4 - نفس المرجع - ص ص 356- 357.

5 - نفس المرجع - ص ص 356- 359.

6- نفس المرجع - ص ص 359-361.

7 - نفس المرجع - ص ص 361- 362.

8 - نفس المرجع - ص ص 362- 366.

9 - نفس المرجع - ص ص 372- 374.

10 - أ/ زغيدي محمد لحسن - مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956 / 1962 - المؤسسة الوطنية للكتاب - الجزائر 1989 - ص 277.

11 - الصحراء الجزائرية من ماكس لوجان إلى دي غول - في جريدة المجاهد - العدد - 10 93 أفريل 1961 - ص 8 .

12 - الصحراء الجزائرية مصدر رخاء وتقدم للجزائر وللمغرب - في جريدة المجاهد ـ العدد 91 -13 مارس 1961 - ص

13- الصحراء الجزائرية من ماكس لوجان إلى دي غول - في جريدة المجاهد - العدد - 10 93 أفريل 1961 - ص 8- 9.

14 - مشاريع استعمارية في الصحراء - في جريدة المجاهد - العدد - 14 - 15سبتمبر 1957- ص 12.

15- النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني 1954 /1962 - وزارة الإعلام والثقافة - الجزائر - 1979 - ص 10.

16 - نفس المرجع ص - 28.

17 - الصحراء الجزائرية من ماكس لوجان إلى دي غول - في جريدة المجاهد - العدد - 10 93 أفريل 1961 - ص 8.

18- الحاج موسى بن عمر . السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية 1945 / 1962 - مذكرة نهاية السنة الثانية ماجيستر معهد التاريخ - 1992/ 1993 - ص ص 8 - 9.

19 - نفسالمرجع - ص ص 51-52.

20- نفس المرجع - ص ص 52- 53.

21 - نفس المرجع - ص 54.

22 - نحن والصحراء والبلاد المجاورة - جريدة المجاهد - العدد 100 - 17جويلية 1961 - ص 3.

23 - تقرير الملتقى الجهوي الثاني لكتابة تاريخ ثورة نوفمبر 1954 - بالولاية السادسة المنعقدة بمدينة بسكرة يومي 5 - 6 فيفري 1985.

24 - الحاج موسى بن عمر - نفس المرجع السابق - ص ص 15 -16.

25 - نفس المرجع - ص ص 10 - 11.

26 - د / محمد العيد مطمر - حامي الصحراء أحمد بن عبد الرزاق حمودة - العقيد سي الحواس - دار الهدى عين مليلة - الجزائر - 1990 ص 122.

27 - مؤامرة الإستعمار على صحرائنا - في جريدة المجاهد - العدد 91 - 13 - مارس 1961 - ص 10

28 - الحاج موسى بن عمر - نفس المرجع السابق ص 12 - 13.

29 - مناورات في الصحراء - في جريدة المجاهد - العدد 113 - 22 جانفي 1962 - ص3

30 - عبد السلام بوشارب - الهقار إمجاد وأمجاد - المؤسسة الوطنية للإتصال والنشر والإشهار - رويبة - 1995- ص ص 141 - 142.

31 - أ / زغيدي محمد لحسن - نفس المرجع السابق - ص ص 227 - 228 .

32 - الخفايا العسكرية لتشبث الفرنسين بالصحراء : أخطر من البترول - في جريدة المجاهد - العدد 102 - 14 أوت 1961 - ص 7

33 - يوميات الكفاح الجزائري - في جريدة المجاهد - العدد 10 - 5 سبتمبر 1957 - ص 2.

34 - إنتصارات جيش التحرير - في جريدة المجاهد - العدد 12- 15 نوفمبر 1957 ص 12.

35 - حلقة جديدة في معركة البترول - في جريدة المجاهد - العدد 40- 16 أفريل 1959 - ص 16.

36 - أنبوب حاسي مسعود يتعطل - في جريدة المجاهد - العدد 41 - 01 ماي 1959 - ص 11.

37 - تقرير حول أحداث الثورة التحريرية بولاية غرداية للفترة الممتدة ما بين 1956 / 958

- المنظمة الوطنية للمجاهدين - مكتب ولاية غرداية 25 أكتوبر 1984 - ص 4.

38 - د/ محمد العيد مطمر - نفس المرجع السابق - ص 106.

39 - نفس المرجع - ص 108.

40 - شروط السلام - في جريدة المجاهد - العدد 91 - 13 مارس 1961 - ص 3.

41 - نحن والصحراء والبلاد المجاورة لنا - في جريدة الماجاهد - العدد 100 - 17 جويلي 1961 - ص3 .

42 - نفس المرجع - ص 10.

43 - أ/ أزغيدي محمد لحسن - نفس المرجع السابق - ص 232.

44 - نفس المرجع - ص 234.

45 - بيان وفد التفاوض في جريدة المجاهد - العدد 117 (عدد خاص) - 20مارس 962 - ص 8.

46 - الشعب الذى لم يخلف موعده مع التاريخ - في جريدة المجاهد - العدد 100 - 17جويلية 1961- ص6.

47 - نفس المرجع - ص 7.

48 - نفس المرجع - ص 17.

الفصل الثانى

وثائق ونصوص

الملحق رقم (01)

الإدارة الولائية
في سياسة الإندماج (1870 - 1956)

يحول مرسوم 24 أكتوبر 1870 المقاطعات الثلاث القديمة إلى ثلاث محافظات، كل واحدة تحتوي على إقليم مدني مسير مباشرة من طرف محافظ، وعلى إقليم قيادي مسير من طرف ضابط عام تابع للمحافظ. تقلصت مساحات الأقاليم القيادية تدريجيا إلى أن ألغيت تماما في 1923. لكن هذه المحافظات الثلاث الكبيرة التي تغطي الجزائر المحتلة من طرف الفرنسيين محددة بقانون 24 ديسمبر 1902 الذي أنشأ أقاليم الجنوب من 1902 إلى 1956، نميز جزائر الشمال المجزأة إلى ثلاث محافظات : الجزائر، وهران وقسنطينة والجزائر الجنوب مجزأة إلى أربعة أقاليم (مرسوم 14 أوت 1905): غرداية، عين الصفراء، تقرت، الواحات.

تشكل أقاليم الجنوب قواعد إدارية مستقلة، كل واحدة بشخصية قانونية وميزانيةخاصة بها حسب (مرسوم 30 ديسمبر 1903). يترأس كل إقليم من هذه الأقاليم الأربعة، ضابط سامي معين بمرسوم تحت إشراف الحاكم العام. يمارس هذا الضابط السامي تحت سلطة حاكم الجزائر، صلاحيات المحافظ. كل إقليم (مرسوم 10 أفريل 1907) مقسم بدوره إلى دوائر ملحقات، ومراكز مسيرة من طرف ضباط. المادة 50 من النظام العضوي لـ 20 سبتمبر 1947 يدمج أقاليم الجنوب في المحافظات، لكن لم تطبق هذه المادة في مجملها. وأدمجت ميزانية شمال الجزائر إبتداء من 1948، فإن الإدارة ستمارس من قبل ضباط إلى غاية 1957.

Claude Collot - Les Institutions De LAlgerie Durant La Periode Coloniale (1830 - 1962) - OPU - 1987.

الملحق رقم (02)

السياسة الفرنسية الخاصة بالصحراء

بالتوازي مع إنشاء وتدعيم الحركة الخيانيةالبلونيسية المعادية للثورة، عمدت الإستراتيجية الإستعمارية الفرنسية إلى التفكير في مخطط آخر ووضعه تدريجيا حيز التنفيد ويتمثل هذا المخطط أساسا في اعتماد سلسلة من التدابير والأحكام ذات الطابع الدستوري والتشريعي والسياسي والإقتصادي والعسكري، تهدف كلها إلى وضع الثورة الجزائرية أمام الأمر الواقع، بعد أن تأكد أن إنتصار الثورة الجزائرية أصبح قدرا محتوما يفرض نفسه على عقول وأفكار أشد الإستعماريين غلوا وتطرفا وتعصبا.

وتهدف الإستراتيجية الإستعمارية تلك إلى إنقاد ما يمكن إنقاده، بتفكيك الوطن الجزائري والواحد وإقتطاع ما يمكن اقتطاعه منه شمالا أو جنوبا.

والذي يعنينا في هذا المجال، وما دمنا بصدد الحديث عن الولاية السادسة، وهو بتر الجزائر من صحرائها.

وقد أدرج الإستعماريون الفرنسيون في حساباتهم عددا من المعطيات والعوامل توهموا أنها ستمكنهم من أهدافهم المتمثلة في

1) ضعف الكثافة السكانية بأقصى الجنوب ...

2) طبيعة الأرض، قساوة مناخها، وخلوها من الجبال المنيعة والغابات والأدغال، بالإضافة إلى شحة المياه وتباعد المسافات وهي أوضاع خيل إليهم أن الثورة بإمكانياتها ووسائلها المتواضعة لن تقوى على التغلب عليها.

3) إن إكتشاف البترول والغاز، وإستغلالهما سنة 1957 سيخلق نوعا من الإجماع الوطني الفرنسي قصد الحفاظ على «فرنسية» الصحراء لضمان تملك مصادرالطاقة تمكن فرنسا تلك القوة الإستعمارية والعسكرية المهيمنة على العديد من المستعمرات في شتى أنحاء الأرض من الحفاظ على استقلالها الطاقوي والإقتصادي.

4) مداعبة عواطف و«جيوب»، وإثارة إهتمام العديد من القوى والمصالح الرأسمالية الفرنسية والغربية وإغرائها بأنها هي التي ساعدت الإستعمار على الإحتفاظ بالصحراء – يمكنها أن تنال بثمن بخس نصيبها من الغنيمة التي تزخر بها صحراؤنا والمتمثلة خاصة في الذهب الأسود.

5) إقناع المصالح الرأسمالية والإمبريالية الفرنسية منها والغربية أنه في حالة فقدان الصحراء، فإن بترولها سيسبقط لقمة سائغة بين أيدي أعداء الغرب، تمكنهم منه دولة جزائرية لا يمكن – وهم على دراية – أنها لن تكون إلا شيوعية.

6) إيهام الإستعمار الفرنسي، والحالمين بالعظمة الفرنسية والمجد المسيحي الصليبي، والهيمنة الغربية أو التمسك بالصحراء ضروري وحيوي لموقعها الإستراتيجي الفريد الذي يمكن من جهة اتخاذها كبرج مراقبة وكرأس جسر، وكقاعدة ارتكاز وإنقضاض للسيطرة على المستعمرات الفرنسية في إفريقيا، ومن جهة أخرى لما توفره من قواعد استراتيجية لمواصلة التجارب النووية والصاروخية والصرورية لفرنسا وحلف شمال الأطلسي.

7) إغراء بعض الدول والمستعمرات المجاورة للجزائر أن بإمكانها – إن هي أدارت ظهرها للثورة الجزائرية – أن تحصل على قسط من الغنيمة، ومحاولة إقناعها بأن دولة جزائرية ثورية تمتد من الجزائر حتى عين قزام، ومن تندوف إلى جانت، وبنظامها الثوري «الموالي للشيوعية» لا يمكن إلا أن تشكل تهديدا عدوانيا وتوسيعا بالنسبة لجيرانها.

من هذا المنظور وضمن هذه الإستراتيجية تندرج التدابير والتشريعات التي إتخذتها الإدارة الإستعمارية الفرنسية أو سوف تتخذها خلال ما تبقى من سنوات الحرب.

يمكن تلخيص الإجراءات والتدابير العملية التي إتخذتها الإدارة الإستعمارية الفرنسية وهي ذات طابع تشريعي، وسياسي، إداري، إقتصادي، عسكري ونفساني على النحو التالي :

1) إنشاء وتدعيم القواعد العسكرية والجوية منها خاصة، في الجنوب إلى أن بلغت أضعاف ما كانت عليه.

2) تعزيز شبكة الفرق الإدارية المتخصصة S.A.S.

3) إنشاء شبكة واسعة من الطرق المعبدة والمسالك لتسهيل نقل وحدات الجيش من جهة، والإستغلال السريع للثروات الباطنية في الجنوب من جهة أخرى.

4) إنشاء عمالتين خاصتين بالصحراء مباشرة للإدارة المركزية الفرنسية في باريس.

5) إنشاء وزارة خاصة بالصحراء (أسندت إلى الإستعماري المعروف ماكس لوجون).

6) إنشاء المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية والتي تضم بالإضافة إلى عمالتي الواحات والساورة أقاليم كل من النيجر وتشاد وموريطانيا والسودان الفرنسي (حاليا مالي) وقد دعيت كل من تونس والمغرب إلى الإشتراك في هذه المنظمة ولكنهما رفضتا.

7) وتدعيما لتلك الإجراءات، عمدت الإدارة الإستعمارية وقواتها المحتلة إلى فرض تعقيم كامل على كل نشاط للمقارنة في الصحراء حتى تصورها بأنها جزيرة هادئة ولقمة سائغة لا تنتظر إلا الإحتلال.

ولإضفاء طابع الشرعية على تلك الإجراءات صدر عن البرلمان الفرنسي قانون لفصل الصحراء بتاريخ 10 جانفي 1957 يقضي بإنشاء منظمة مشتركة للمناطق الصحراوية. كما صدر مرسوم تحت رقم 903/57 بتاريخ : 07 أوت 1957 يحدد التنظيم الإداري للمناطق المنصوص عليها في القانون المذكور.

وفيما يلي ملخص لأحكام النصين المذكورين :

1) القانون :

المادة الأولى : تنشأ منطقة مشتركة للمناطق الصحراوية تهدف إلى العمل على التطوير الإقتصادي والرقي الإجتماعي للمناطق الصحراوية

التابعة للجمهورية الفرنسية، والتي تساهم في تسيرها «الجزائر، موريطانيا، السودان، النيجر، والتشاد»،

المادة الثانية : تضم المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية أساسا المناطق الآتية والكائنة بين الجزائر والسودان والنيجر والتشاد وهي البلدية المختلطة والأجزاء الملحقة بكلومب بشار والجزء الملحق بجيريفيل (البيض) الكائنة بجبال جنوب القصور، وكذا البلديات المحلية وملحقات الساورة وقورارة، وتوات، وتندوف والقسم الصحراوي لدائرة قندام رقبوكتوه (وقاروة).

الأقسام الصحراوية التابعة للبلديات المختلطة للأغواط، والجلفة وملحقات غرداية، المنيعة وورقلة والبلديات المختلطة لتوقرت والوادي وكذا البلديات المختلطة وملحقات تيدكلت والعجار، والهقار، والقسم الشمالي لدوائر طاوة، أقداس والمتضمنة لمجموع فرع بيلمة ناحية (بركو أنيدي) (تيستي).

2) ثم يتبع هذا القانون الذي إتفق عليه البرلمان الفرنسي بمرسوم رقم :57 / 903 الصادر في 07 أوت 1957 المتضمن التنظيم الإداري لمنطقة الجنوب التابعة للمنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية ويحدد المناطق التي تدخل ضمن هذه المنظمة كالتالي :

المادة الأولى : إن منطقة أراضي الجنوب الجزائري التابعة للمنظمة المشتركة لمناطق الصحراء تقسم إلى عمالتين «الواحات والساورة».

المادة الثانية : تضم عمالة الواحات التي يوجد مقرها بمدينة الأغواط مناطق غرداية، تقرت التابعة للمنظمة المشتركة لمناطق الصحراء ومناطق الواحات.

وتضم إلى جانب ذلك منطقة البلدية المختلطة للبيض (بجيري فيل سابقا) والكائنة شرق «وادي أزرقون» حتى الحدود «الغابة الكحلة» وهي مقسمة إلى ثلاث دوائر :

1) دائرة الأغواط التي تشتمل على قسم منطقة غرداية التابع للمنظمة المشتركة لمناطق الصحراء، وقسم منطقة بلدية «البيض جيري فيل سابقا» المعرفة أعلاه.

2) دائرة ورقلة التي تشتمل على منطقة الواحات وقسما من البلديا المختلطة للوادي والواقعة جنوب خط التوازي.

3) دائرة تقرت التي تشمل على قسم من منطقة تقرت التابعة للمنظ المشتركة لمناطق الصحراء والموجودة شمال خط التوازي 32.

المادة الثالثة : عمالة الساورة مقرها «كولومب بشار» وتضم قسما م منطقة عين الصفراء التابعة للمنظمة المشتركة لمناطق الصحراء وهي مقسـ إلى دائرتين :

1) دائرة كولومب بشار التي تشمل على البلديات المختلطة «كولوم بشار» وهي بوزينة الأبيض» الساورة وتندوف.

2) دائرة أدرار التي تشمل بلديات توات، وقورارة.

المادة الرابعة : يمكن في هاتين العاملتين أن نخول وظيفة رئيس العمال وبصفة إستثنائية إلى ضباط برتبة «لواء».

المادة الخامسة : ينصب على رأس كل دائرة إما ضباط الشؤو الصحراوية وإما موظفين مدنيين من هيئة خاصة.

المادة السادسة : تحدد مراسيم مجلس الدولة تكوين وعدد المجالـ العامة والتنظيم البلدي للعاملتين.

المادة السابعة : رغم أحكام الأمر الصادر بتاريخ : 02 نوفمبر 945 تحدد التعديلات التي يمكن إجراؤها في المستقبل بحدود تراب العاملتي المدروستين أعلاه، والتي سوف تتخذ طبقا لترتيبات المادة من المرسوم رقم 56/64 الصادر في تاريخ : 28 جوان 1956 والنصوص الملحقة به.

المادة الثامنة : تحدد قرارات وزير الصحراء وكيفية تطبيق هـ المرسوم. فيكف تعاملت الثورة الجزائرية ممثلة خاصة في قيادات المناط الجنوبية ثم قيادة الولاية السادسة فيما بعد مع هذه الأحكام الإستعمارية وكيف تصدت للإستراتيجية الفرنسية؟ وكيف تمكنت بتصميم المجاهدي ووعي جماهير الشعب وتضحياتها الجسام من أحباطها وإفشالها ؟

ومن البديهي لإحباط كل عمل معاد، ولإفشال أية إستراتيجية مناوئة، يتحتم أولا وقبل كل شيئ وكشرط مسبق لا بد، للتعرف على نوايا العدو وأهدافه، وإكتشاف أساليبه والإحاطة بوسائله وإمكانياته ويتبين من الأحداث اللاحقة أن القيادة كانت على وعي تام وإدراك كامل لما كان يبيت لوطننا ولذا كانت جهودها مثمرة وكان تصديها مميتا للمحاولة العدوانية.

وإذا كنا في هذا التقرير مضطرين إلى الخوض جزئيا في موضوع الكفاح في الصحراء، وذلك بحكم التحديد الزمني الذي يقتضي التوقف في أواخر 1958، فإن هذه الفترة من الأعمال الثورية والمجهودات الذكية والشجاعة ما يشكل القاعدة التي تبني عليها بحرمة سلامة التراب الوطني. مع التركيز عل أنه لكل المراحل أبطالها وشهادئها الذين نتمني أن يوفوا حقهم خلال الملتقيات القادمة.

لقد جرى الحديث خلال التقرير الأول عن الإتصالات الأولى والمحاولات الأولية الرامية إلى تركيز العمل الثوري في أقصى الجنوب، ومع ذلك فلا بأس من بعض التكرار لإنه قد يكون ضروريا لوضع صورة مكتملة عن الثورة في المناطق الصحراوية. وتعتبر هذه المهمة مكملة للمهام الكبرى التي قامت بها المناطق الجنوبية والولاية السادسة وميزاتها عن سواها من الجهات الأخرى ولا من حيث عمليات الكفاح نفسها التي تتمثل في باقي أجزاء الوطن، وإنما من حيث نوعيته. ذلك أن الكفاح الذي يجري في المناطق الصحراوية يفرض نوعا معينا ومختلفا من التنظيم والتسيير.

ولا مناص هنا من التطرق إلى بعض المعطيات التي من شأنها أن تسهم في إدراك هذا الزمن وإبعاده في مجالاته المختلفة السياسية والعسكرية والإستراتيجية. ونقسم المرحلة إلى فترتين أساسيتين :

- الإتصالات قبل مؤتمر الصومام.
- البعثات التنظيمية والعسكرية لإرساء قواعد التنظيم الثوري بعد مؤتمر الصومام.

أولا : الإتصالات قبل مؤتمر الصومام

إن الإتصالات التي قام بها المسؤولون في الجهة الصحراوية كان لها أثر كبير في إعداد المناخ المناسب وتوفير الأرضية الصلبة التي تمكن من

انتشار الكفاح في هذه الأراضي التي إعتمد المسؤولون فيها استراتيجية تتمثل في التمهيد للكفاح قبل البدأ في خوضه ميدانيا.

وفي هذا السياق كلف القائد زيان عاشور المجاهد عبد الرحمان بلهادي ليقوم باتصالات كان من بينها إتصاله بن جلول المدعو «العماري» جبا القعدة قرب آفلو والذي سبق له أن إتصل من قبل ببوشريط. الذي كون فر سنة 1955 وبمبادرة منه جيشا بقعدة القمامتة.

ودائما في هذا الإطار تم أثناء الإتصال الذي تم بين مصطفى بن بولعيد وسي زيان في مارس 1956 تم الإتفاق على مخطط يهدف إلى المضي قدما في مواصلة الإتصالات تشمل أقصى جنوب الوطن.

وانطلاقا من هذا فقد طلب القائد زيان عاشور من مساعديه في أبريل 1956 العمل على الإتصال بجميع المناطق المجاورة له وذلك ماتم حيث تم الإتصال بمناطق وادي ميزاب والشعانبة إلى أن بلغ عين صالح وقد ساعد على ذلك عاملان أساسيان هما :

- عامل طبيعة النشاط السكاني في تنقل الناس للبحث عن المرعى أو للتبادل التجاري.

- عامل صلة القرابة التي كانت تسهل هذا التنقل بما توفره من الثقة بين الناس.

- بالإضافة إلى هذه الإتصالات فقد كانت تجري اتصالات أخرى موازية لها نذكر من بينها تلك التي كان يقوم بها الطالب العربي عبر الصحراء الشرقية التي شملت في زحفها نواحي وادي سوف وبلغت مناطق جانت أو تلك التي كان يقوم بها القائد الحواس من جهته والتي شملت إنطلاقا من بسكرة والزيبان وادي ريغ وورقلة وفي هذه الأثناء بادر القائد الحواس في الإتصال بغرداية عن طريق خبزي سنة 56 وذلك بتكوين إتصالات أولية توطئة لإرسال حملات أخرى تالية أكثر كثافة وأكثر دعما وتنظيما.

ثانيا :بعد مؤتمر الصومام

بعد إنتشار وتركيز التنظيم السياسي والعمل العسكري والفدائي وترسيخه في نواحي بسكرة وطولقة وأولاد جلال وبوسعادة ووادي ريغ

ووادي سوف والجلفة والأغواط ركز مسؤلو المناطق الصحراوية أنذاك على تنفيذ خطة جديدة تتمثل في دعم الثورة بأقصى الجنوب.

وهكذا وفي هذا الإطار كلفت مجموعة من المجاهدين يرأسها محمد جغابة ،مزيان صندل بالتوجه إلى أقصى الجنوب بهدف دعم التنظيم السياسي والعسكري بوادي ميزاب ،متليلي والمنيعة وعين صالح وتامنغست وكانت من أهم مهامها جمع السلاح والتنظيم الشعبي والفدائي. كان ذلك في أول أكتوبر 1956 وعلى أساس التوجيهات والتعليمات المكتوبة للقائد الحواس باشرت عملها إبتداء من بريان والقرارة وغرداية ومتليلي.

وكانت هذه المجموعة تنطلق أساسا من متليلي التي كان إقبال مناضليها على الثورة إقبالا حماسيا يشمل نشاطها كل قصور غرداية وهو ماتم بعد ذلك أيضا في المنعينة ثم في عين صالح وتامنغست حيث توجت هذه الإتصالات بالنجاح والتوفيق دلك أن عامل طبيعة نشاط السكان كتجار بصفة عامة جعلهم متواجدين عبر التراب الصحراوي كما أن صلة القرابة سمحت لهذه المجموعة أن تتصل بالشعب بهذه المدن بطريقة منهجية تمثلت في إتصالات مسبقة سواء في غرداية أو متليلي لتحقيق بعد ذلك بالمدينة المنيعة وتنصب التنظيم المناسب، على أن يصل نسبيا تنصيب اللجان في بريان والقرارة وغرداية ومتليلي والمنيعة فقد كان ذلك صعبا في عين صالح وتامنغست ذلك أن سيطرة العدو على تلك المناطق كانت سيطرة مطلقة من الناحية المادية زيادة على إنعزالها عن باقي المدن الأخرى

بحيث كان السفر إليها يتطلب السير أياما طوالا بالإضافة إلى عدم وجود طرق ممهدة. أما تامنغست فلقد كان لها وضع خاص فقد كانت بحكم فقر أهلها تمول ويمنح سكانها إعانات مادية وبالتالي كان كل تحرك فيها مراقب عند الدخول أو الخروج ولكن بالرغم من وجود هذه الصعاب وبفضل الإتصالات بواسطة العوائل المقيمة هناك كتجار والذين يرجعون في أصلهم إلى متليلي أو غرداية أو المنيعة أو عين صالح فقد تمكنت هذه المجموعة من أن تنشر تنظيمات الثورة إلى أقصى هذه المنطقة. تلك هي مرحلة

التنظيم العسكري والفدائي ذلك أن المنطقة لم تسمح في الفترة الأولى من إقامة فرق للجيش لأسباب عديدة ندكر منها :

- أن الوسط الطبيعي وتباعد المناطق الآهلة بالسكان يجعلان من الصعب إقامة فرق مسلحة زيادة على صعوبة التموين والتمويل.

- كان كل تواجد عسكري مكثف بها يكشف في أجل قصير الأمر الذي إضطر هذه المجموعة إلى اللجوء إلى العمل الفدائي بتنظيم فرق فدائية في كل المدن وكان البعد الحقيقي لتنظيم واستمرارية العمل الفدائي إثبات وجودالثورة في هذه المنطقة والتدليل على مناضلي الجنوب مستعدون لبذل أرواحهم بنفس الحماس والتضحية التي برهن عنها إخوانهم في الشمال.

- وقد تم تدعيم هذه المجموعة بمجرعة أخرى أكبر من طرف القائد الحواس تتشكل خاصة من محمد روينة (غنتار) والروبني الغويني وحامدي عثمان وابراهيم حليلو وذلك لتدعيم المجموعة الأولى وفي مرحلة لاحقة عمدت قيادة تلك المنطقة إلى إقامة فرقة صغيرة تمثل نواة الجيش التحرير الوطني هناك ومن ثم بدأ التجند من أبناء المنطقة وحي رغبة طالما أعربوا عنها فتكون جيش قوامه كتيبة تقريبا بشبكة متليلي يمون من طرف التنظيمات المتواجدة بالخصوص في متليلي كما كان يتلقى منها المعلومات المتعلقة بتحركات العدو وقد قامت تلك الكتيبة بالكثير من العمليات منها معركة افران.

غير أن العمل الأساسي كان وبقي فيما بعد مسندا إلى تنظيمات شعبية وفرق فدائية تقضي مضاجع العدو وتثبت التواجد العملي للثورة كما هو الحال بالنسبة للمناطق الأخرى عبر الوطن.

- كانت هذه هي الأوضاع الثورية القائمة بالمناطق الجنوبية في نهاية 1957 وبداية 1958، وهي أوضاع تدل على النظام الثوري قد تمركز وترسخ وأن مجاهدي جيش التحرير الوطني يكيلون للعدو وقواته ومصالحه الضربات المتتالية والموجعة.

- وفي هذه الأثناء قررت لجنة التنسيق والتنفيذ إعادة إنشاء الولاية

السادسة وللحقيقة والتاريخ فإن هذا ليس بحال من الأحوال قرار إنشاء بقدر ما كان ترسيما لأوضاع قائمة وتلبية لحاجة نظامية ملحة تسمي الأشياء بأسمائها.

- واتخذ قرار إذن بإعادة إنشاء الولاية السادسة من طرف لجنة التنسيق والتنفيذ في أوائل سنة 1958، واسندت مسؤوليتها إلى الصاغ الثاني أحمد بن عبد الرزاق (سي الحواس) وذلك نظرا للثقة التي إكتسبها من طرف القيادات والمجاهدين والمقدرة والحنكة والشجاعة التي أبداها في التصدي للإستعمار وعملائه. وكان مجلس الولاية يضم عمر إدريس والطيب الجغلاتي ومحمد العربي بعزيز.

- وإذا كانت الوثائق الدقيقة غير متاحة (وهي بلا شك متوفرة لدى الجهة المسؤولة التي بحوزتها وثائق لجنة التنسيق والتنفيذ) فإن ما يؤكده المسؤولون من مجاهدي الولاية السادسة هو أن الأشعار بإعادة إنشاء الولاية قد وصل إلى سي الحواس وسي عمر إدريس في أبريل 1958.

وقد تكلفت القيادة الجديدة للولاية السادسة بالإضاقة إلى مواصلة الجهاد ضد المستعمرين كما هو الحال بالنسبة للجهات الأخرى بمتابعة ومجابهة حركة بلونيس المضادة للثورة واستئصالها والتصدي لمطامع ومؤامرات العدو فيما يتعلق بفصل الصحراء والمحافظة على سلامة التراب الوطني.

وفور تسلم القيادة لمهامها الجديدة إعتمدت برنامج عمل تنظيمي وسياسي وعسكري أدى تنفيذه في نهاية المطاف ورغم قساوة الطبيعة وضعف الإمكانيات وانقطاع الإمدادات إلى تحقيق أهداف الثورة.

وقد شهدت سنة 1958 تطورات جذرية خطيرة انتهت بسقوط الجمهورية الرابعة وقيام الجمهورية الخامسة.

وكان على القيادة السياسية الفرنسية الجديدة أن تعيد النظر جذريا وبسرعة في إستراتجيتها وخططها السياسية والعسكرية لمحاربة الثورة الجزائرية.

وبغض النظر عن الإجراءات المضادة التي قابلت بها القيادة المركزية للثورة تلك السياسة الفرنسية الجديدة. فإن قيادات الولايات رأت لزاماً عليها ان توحد جهودها وتنسق أعمالها وتكثف تلاحمها وتعاونها للحفاظ على قوة اندفاع الثورة ومواجهة التحديات المحدقة بها والتصدي للهجمات الشرسة التي يقوم بها العدو وأعوانه.

وفي هذا الإطار وبعد سلسلة من الإتصالات التمهيدية والتحضيرية إلتقى قادة الولايات الأولى والثالثة والرابعة والسادسة في نهاية 1958. وقد تم خلال الإجتماع تدارس وضع الثورة من جميع الجوانب منذ البداية وخاصة منذ مؤتمر الصومام إلى نهاية 58 وبعد إستعراض دقيق ومسؤول للأوضاع السياسية والعسكرية خلص قادة الولايات المذكورة إلى ضرورة اتخاذ سلسلة من الإجراءات المرحلية على جميع الأصعدة، وتنقسم تلك الإجراءات إلى قسمين :

قسم يدخل ضمن صلاحيات الولايات نفسها وبإمكانها تنفيذه عاجلا ويتضمن على الخصوص

- تكثيف التعاون في مجال المبادلات بالمواد التموينية.
- التعاون بقدر الإمكان على التزود المتبادل بالذخائر الحربية،
- إجراءات تتعلق بتبادل الإطارات والوحدات بين الولايات كلما دعت الحاجة إلى ذلك

أما القسم الثاني من تلك الإجراءات فيتعلق بعلاقة الولايات بالقيادة المركزية للثورة وخاصة بعد تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

- ضرورة إدخال وحدات جيش التحرير الوطني المرابط على الحدود إلى داخل التراب الوطني.

وتشمل تلك الإجراءات المقترحة :

- ضرورة إدخال ما يمكن تمريره من أسلحة ومعدات إلى ميدان المعركة.
- إنتقال القيادات المركزية إلى داخل الجزائر باستثناء تلك التي يحتم العمل الثوري بقاءها خارج الحدود.

وقد حضر الإجتماع عن الولاية السادسة وفد يقوده الصاغ الثاني أحمد بن عبد الرزاق ويضم الصاغ الأول عمر إدريس وعددا من ضباط الولاية السادسة. وعند نهاية الإجتماع اتفق قادة الولايات المشاركة على تشكيل وفد يضم الحواس وعميروش يتوجه إلى الخارج ليتصل بقيادة الثورة هناك ويبلغها الإقتراحات التي تم الإتفاق عليها.

وبعد فهذه نبذة يسيرة عن مجمل الأحداث السياسية التي عرفتها ربوع الولاية السادسة حتى نهاية 1958. وهي إن كانت تشكل - بالإضافة إلى الجانبين الأخرين من تقريرنا الجانب التنظيمي- والجانب العسكري - مساهمة في تخليد مآثر ثورتنا الظافرة، إلا أنها ليس بمقدورنا أن نفي بما على كواهلنا من دين إزاء أولئك العمالقة من المجاهدين الذين بفضل إيمانهم باله وقضية شعبهم المقدسة العادلة رفعوا مشعل العمل الثوري في المناطق الصحراوية ورفعوا لواء الصمود رغم كل الصعوبات المحلية وعلى الرغم من ضعف القيادة المركزية.

مقتطفات من التقرير الجهوي الثاني لكتابة تاريخ ثورة نوفمبر 1954 (الولاية السادسة) ببسكرة 5 و6 فيفري 1985

الملحق (03)

محاولات فصل الصحراء

.. وإذا كانت الخطوط العريضة للسياسة الفرنسية في الصحراء قد وضعت وشرعت في فترات سابقة، كما تعرضنا ذلك في تقريرنا السابق بكل تفصيل، فإن وضعها موضع التنفيذ كان في عهد الجمهورية الخامسة التي يحمل رئيسها للصحراء عاطفة خاصة، ويكن لها ودا حميما، وإلا فكيف نفسر زيارته لها في السنة 1957 وهو لا يزال بعيدا عن السلطة اللهم إلا إذا كانت رهبتها ووحشتها وكثرة السراب بها تذكره وتؤنسه في وحشته حين كان (يعبر صحراء السياسة). وتطبيقا للسياسة الاستعمارية لفصل الصحراء عن باقي الوطن وضعت الاقاليم الصحراوية تحت الإشراف المباشر لوزير خاص بالصحراء للإيهام بأن الجزائر شيء والصحراء شيء آخر، مستعينا في ذلك الى حد كبير بعدد كبير من العملاء والخونة ممن يسمون أنفسهم بالأعيان ويدعون أن لهم نفوذا معنويا وسلطة روحية على الشعب، ويريد محاولا إغراء الرساميل الغربية للمساعدة على حرب الإبادة المسلطة على الشعب الجزائري مقابل إشتراكم في إستغلال ثروات الصحراء، بالإضافة إلى اصدار مجموعة من القوانين والمراسيم والأوامر والمنشورات التي تحدد كيفية تنظيم وإدارة الأقاليم الصحراوية، وفي هذا الإطار وعلى سبيل المثال نذكر من جهة إجتماع المنتخبين بالجنرال "سالان" بورقلة ومع "سوستيل" في جانفي1959 ، وإنشاء تنظيم محلي سمي نفسه (الإتحاد لأجل التطور الإجتماعي لسكان الصحراء)، وقد سلم العملاء المسؤولون عن هذا التنظيم الى الجنرال (سالان) ملفا يحتوي على ستة لوائح نذكر منها عريضة موجهة الى الجنرال (ديغول) بتاريخ 22 جانفي 1959، وهذه اللوائح عبارة عن مطالب خاصة تتعلق بمصالح وأهداف تلك الهيئة العملية.

وبالإضافة إلى ذلك فقد كانت الصحراء ممثلة في لجنة السلامة العامة للجزائر والصحراء تمثيلا مستقلا بواسطة ستة أعضاء أربعة منهم عملاء جزائريون.

ومن جهة أخرى فقد أصدرت الحكومة الفرنسية قانونا خاصا بالبترول في الصحراء، وذلك في سنة 1958 وينص ذلك القانون على تقديم تسهيلات كبرى وإمتيازات ضخمة للشركات الغربية الراغبة في المساهمة في البحث عن البترول والغاز وإستغلالهما وهذه كما هو واضح إحدى المحاولات الرامية الى كسب تضامن المعسكر الغربي مع الحكومة الفرنسية فيما يخص تجزئة الوطن الجزائري.

وبالإضافة إلى ذلك إتخذت الحكومة الفرنسية بعض الإجراءات العملية التي كانت في تقديرها لابد وأن تؤثر على الناس لربطهم مصلحيا بفرنسا ومن ذلك مثلا إعلان الصحراء منطقة جمركية حرة وخفض أسعار المواد الاساسية خفضا معتبرا بالنسبة للأسعار في الشمال ومنها أيضا ذلك الإدعاء، بناء على القرار الصادر بتاريخ 10جوان 1961 بتوزيع عائدات البترول على النحو التالي: 60٪ لفائدة المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية، 15٪ لفائدة صندوق الصحراوي للتضامن، يوزع على البلديات الصحراوية 25٪ لفائدة صندوق التجهيز لتطوير الجزائر وذلك في إطار البرنامج التنموي الذي يخص الصحراء في قسمة الأكبر، ولخدمة تحقيق تلك الأهداف أنشأت الإدارة الإستعمارية سلسلة من المحطات الإذاعية في كل من الأغواط، غرداية وتقرت تعمل لترويج فكرة الفصل.

وعلى هذا النحو عملت السياسة الفرنسية ومصالحها المختلفة على تؤسيخ وتركيز فكرة الصحراء الفرنسية محاولة بذلك إفراغ محتوى الجهاد من أحد أهم مضامنه المتمثلة في الوحدة الوطنية وإحياء النعرات الجهوية وخلق كيانات بزعامة بعض الخونة السالف ذكرهم والذين لاهم لهم سوى الزعامة والرئاسة على حساب الوحدة الترابية للوطن وقد واجهت الثورة مخطط الفصل وعملت على إحباطه بكل الوسائل المتاحة.

ففي الميدان السياسي بينما كانت السلطة الإستعمارية تعمل في الميدان على التطبيق الفعلي لقانون فصل الصحراء، والمناورة بذلك أثناء المفاوضات الجزائرية الفرنسية وإستعمال ذلك كورقة ضغط، كان الرد الحاسم والعملي على هذه المؤامرة وتلك المناورة هو قرار قيادة الولاية السادسة بتدعيم وتعزيز الثورة في المناطق الصحراوية مهما كانت جسامة التضحيات بعدد من إطارات جيش التحرير الوطني من بينهم: الشهيد الضابط أحمد طالب، الضابط السعيد عبادو، رشيد الصايم، محمد شنوفي، عثمان حامدي، رابح لبيض وغيرهم، وكانت أوامر وتوجيهات القيادة تقضي ما يلي:

- الإتصال بأعضاء المجالس العامة، والمحلية، والنواب والقياد وكل الأعيان، ودعوتهم إلى إتخاذ موقف واضح ضد فكرة الفصل.

- حث المواطنين على مقاطعة كل الإنتخابات، ومنع النواب من حضور الإجتماع برئاسة "العميل حمزة بوبكر" المزعم عقده بورقلة للإعلان عما يسمى بالحكومة الصحراوية المزعومة أثناء الحكم العسكري فيها وتهديد من يشارك في الإجتماع بعقوبة الإعدام.

- توسيع حملات التوعية واليقظة، وإجراء إتصالات مع (لصاص) وكل المواطنين في هياكل الإدارة الإستعمارية والمنتخبين وإقناعهم وحثهم على تقديم إستقالتهم بصورة جماعية تعبيرا عن مساندتهم القوية للثورة وإعلان مواقفهم الصريحة إزاء الإتهامات الإستعمارية حيال الصحراء.

- العمل بسرعة على تجنيد عدد كبير من الشباب المثقفين والميكانيكيين لإستعمالهم في صنع الألغام وزرعها.

- تنظيم مكاتب سرية في جميع الأوساط الإستعمارية وقد تم التوصل فعلا إلى تنظيم خلايا إستعلامية في المنشآت البترولية الهامة ووكالات البريد، وأوساط مكاتب لصاص والمكتب الثاني للجيش الفرنسي والجندرمة والجالية اليهودية والحركة والقومية والمجندين الجزائريين وجنود اللفيف الأجنبي. ولقد تم إستغلال تلك الخلايا زيادة على الحصول في جلب الذخيرة الحربية كالخرتوش، والألبسة والأدوية والأدوات الطبية وغيرها.

ولقد إستطاع قادة جيش التحرير الوطني أحيانا أن يتحصلوا على وثائق هامة تتضمن (شفرة العود، ومخططات تحركاته وقائمة بأسماء بعض عملائه، ومن ناحية التموين والإمداد، ولكون قنوات التموين قد تأثرت في شمال الولاية عمليات التمشيط المستمرة التي كان يقوم بها العدو.

فقد تم ذلك التنظيم المحكم تزويد جيش التحرير الوطني بكميات هامة من الذخيرة الحربية والألبسة ومبالغ كبرى من الأموال وبعض الإحتياجات التي تطلبها القيادة آنذاك كوسائل الطبع والتصوير وغيرها.

ويجدر التنويه هنا بأن إطارات جنود جيش التحرير الوطني والمسبلين المتواجدين في عين المكان قد قاموا بدورهم على أحسن وجه في تلك المناطق الصحراوية وفي هذه المرحلة بالذات حيث نجحوا خاصة في كسب ثقة بعض عناصر القومية والحركة الذين زودوهم بكميات مهمة من الذخيرة الحربية واللباس العسكرية.

إن العمل السياسي الذي كان يقوم به جيش التحرير الوطني في تلك النواحي كان يهدف بالدرجة الأولى إلى إقناع بعض العناصر من الذين كان العدو يعول عليهم في ما يسمى (بتشكيل القوة الثالثة) وحملهم على الإعتراف بأ الصحراء جزائرية، وفعلا فقد تم إقناع بعضهم وإجبار البعض الآخر على توقيع تصريحات في هذا المعنى أرسلت إلى وسائل إعلام الثورة والصحافة الأجنبية وإذا كانت هذه المجهودات قد أحرزت نتائج مهمة على مستوى الشعبي العام وأدت إلى إفشال مشروع التقسيم. وهكذا بفضل قوافل الشهداء، وأبناء هذه الجهات وتضحيات المجاهدين والمناضلين وإخلاصهم خرج جميع سكان مدن وقرى هذه المنطقة في مظاهرات شعبية عارمة منادين بالصحراء الجزائرية وبالوحدة الوطنية، ونذكر من بين تلك المظاهرات الضخمة مظاهرة غرداية ونواحيها في شهر سبتمبر 1960، ومظاهرات توقرت سنة 1961 التي ثبت فيها المواطنون العلم الوطني (الراية) فوق مآذن المساجد وخاصة ذلك العلم الذي وضع على قبة " سيدي أمحمد بن يحي" وإضطر العدو لنزعه بواسطة الهيليكوبتر.

ومظاهرات ورقلة في 1962/02/28 التي إضطر فيها وزير فرنس
المكلف بالصحراء، والذي كان يعتزم الإجتماع بجماعة العميل (حم
بويكر) إلى العودة من المطار دون إنجاز مهمة. فلا بد أن نذكر بعض
العناصر العملية فضلت الإصرار على ولائها للعدو ومساعدة الثورة ببعض
فرنكات معدودات بطريقة غير مباشرة أن أمكن وعلى مضض وعلى الرغ
من العدد المحصور القليل لتلك العناصر، فإنها تتحمل أمام التاري
والوطن مسؤولية خيانية، لأنها كانت سببا أساسيا في حرمان بعض
المواطنين من المشاركة الفعلية في الثورة وذوي النوايا الحسنة والحم
الوطني الفياض والذين تربطهم مع ذلك بتلك العناصر التي تدعى الزعا
الروحية، علاقات تقليدية وتاريخية.

إذا كان الإقبال للمواطنين على مساعدة الثورة والتضحية من أج
التحرير والوحدة أمر لا جدال فيه. فإن تردد بعض العناصر في أخذ موقف
صريح وواضح حتم على الثورة أن تتزعم منهم إنتزاعا ولم يكن ذلك بالأم
السهل. وقد كلف ذلك تضحيات جساما.

ولقد قيل الكثير عن الطاقات العسكرية الضخمة والثروات الهائلة والحملا
السياسية المكثفة لأبطال الحق وإحقاق الباطل وجعل الصحراء فرنسية.

ولكن قليلا ما إنتهينا إلى أن المستعمرين قد سخروا الجغرافيا
واستخاروا التاريخ لتحقيق الغرض والفوز بالفرنسية (الثمينة). لقد قالو
مثلا أن الصحراء لا يمكن أن تكون جزائرية لأن الحقائق الجغرافية لا ترض
بذلك.

- وحاولنا أن نفهم فلم نفهم- وقبلنا الخريطة فجعلنا الشمال جنوبا
والجنوب شمالا، وعلى إفتراض أن من قدر الشمال أن يسود الجنوب وصلنا
إلى نتيجة مذهلة: حقا أن الجزائر أصبحت صحراوية. وهذا ليس في صالح
الإستعمار أبدا ولكن فرسنا نفسها أصبحت لسوء حظها... جزائرية دون
اللجوء إلى العامل الديمغرافي وأمام الحرج البادي على وجوههم أعدنا
الخريطة إلى نصابها تكرمنا عليهم - والكرم عربي كما هو معروف -
بنصيحة مخلصة مفادها. إن البحر أمامكم وألمانيا وراءكم فخذوا حظك

من أيسر عما وبما أنها نصيحة مستوحات من خطبة (طارق بن زياد)
تذكروا أن التاريخ يمكن أن يعيد نفسه، وتخلوا عن الجغرافية مؤقتا متمنين
أن يحدث زلزال مدمر أو طوفان كطوفان نوح تبتلع فيه الجزائر الشريرة
ولكن بشرط أن تنجوا آبار النفط لأن مواريها شاهقة وهكذا يسهل العمل
بنصيحتها إستئناف التوسع عن طريق البحر لأن ذلك أسلم للعواقب أما
التاريخ فإنه حسب رأيهم يمنحهم الحجة الدامغة المفعمة أولا لأنهم أساتذة
ترويره وعباقرة تنميقه وتحويره وثانيا فإن فرنسا لا يمكن بأي حال من
الأحوال أن تتخلى عن مهمتها التحضيرية الموكلة إليها من قبل الغرب
المسيحي كله. وإذا كانت قد تنازلت عن تلك المهمة لشعب فيتنام لتتفرغ
لباقي المستعمرات ثم تنازلت عنها لشعوب إفريقيا لتتفرغ للجزائر وقد
تتنازل عنها لشعب الجزائر الشمالية نفسه ولكن للتفرغ هذه المرة نهائيا
للصحراء وسيرى الجميع أن مهمة فرنسا ليست هراء وليست هذيانا بل
أنها هنا سوف لن تكتفي بتحضير السكان فقط بل ستقلب الأرض نفسها
رأسا على عقب بما تستخرجه من بترول وغاز ومعادن ثمينة، وبما تقيمه من
قواعد عسكرية برية وجوية وصاروخية وبما تفجره من قنابل نووية
وهيدروجينية.

وآخر حججهم أن الصحراء لم تكن يوما ما جزائرية، وحين سلوا متى
وكيف أصبحت فرنسية؟ ردوا: بأن هذا ليس مهما فقد كانت أمريكا
للهنود الحمر حين كان الأمريكيون إنجليزا وكانت فلسطين للفلسطينيين
حيث كان اليهود يتبعون في الشتات، وأن للتاريخ منطق لا يفهمه
الضعفاء وستن لا يدرك منها المتخلفون وإذا كان بإمكانهم أن يفرنسوا
شارلمان الألماني ونابليون الكورسيكي فيكف يجزأ على الوقوف في
وجوههم من هم أقل شأنا وأحط عرقا؟ وحين سئلوا لماذا لم يفرنسوا (هو
شيء منه) وجياب، وبن بولعيد، وبن مهيدي؟ قالوا: أن أو تلك أناس لم
يرعبوا الموت. وحين تأكد لهم أن في غرداية والأغواط ومتليلي وورقلة
والواد وتامنغست أناس ليرعبون الموت بل وأن ملايين الجزائريين شماليين
وجنوبيين، شرقيين وغربيين يقبلون الموت ويفضلونه على تقسيم الوطن كما
أثبت ذلك حمة لخضر وبوشريط، وأحمد طالب، ولطفي ونورالدين مناني

وغيرهم ومن خيرة المجاهدين، رفعوا الجلسة وطووا الويتهم وأعلامهم وربطوا أمتعتهم وأقروا بأن الطريق الأسلم هو الطريق المؤدي إلى إيفيان مرورا بتونس.

إن الإستعمار موالد غبي كما يقول الجنرال (جياب) والإستعمار الفرنسي تتلميذ على الثورة الفيتنامية ولم يستفد من تلمذته تلك فأعاد الدرس وتتلمذ على التحرير الوطني. ولقد تأكدنا من غبائه فعلا. فلم يكن تقديمنا له على تلك الصورة من قبيل التجنى ولا من باب التهكم والسخرية والتندر " فالجنرالات، المفكرون، والسياسيون، الذين لم يفهموا ولم يقتنعوا إلا بعد سبع سنوات من الحرب جندوا لها ما يزيد على مليون جندي وسخروا لها كل ما توصلت إليه الحضارة الحديثة والعلم والتكنولوجيا من عتاد وعدة، وأعدروا في سبيلها ملايير الملايير من الفرنكات، ولم يقتنعوا إلا بعد سبع سنوات بأن الجزائر ليست فرنسية لا يمكن أن يكونوا إلا أغبياء".

ونفس الجنرالات، والمفكرون، والسياسيون، الذين يبيدون شعبا وهم يتفنون بتحضيره، ويصفون المجاهدين بأنهم عصابات خارجة عن القانون إلا نفسها إلا تمثل إلا الأقلية ولا يستفيقون إلى أن تلك العصابات أصبحت النوية كاملة، وتلك الأقلية أصبحت الشعب كله، لا يمكن كذلك أن يكونوا إلا الأغبياء.

ولكن غباء المستعمرين غباء يلطف من حدته الحرص على المصالح المادية، الحرص على إستغلال الغير.

ولقد عرفنا خلال ثورتنا نوعا آخر من الأغبياء، إنهم أغبياء ومغفلون وجبناء!

إنهم الخونة. لعن الله الخونة -وحي الله المجاهدين -ورحم الله الشهداء الأبرار.

مقتطفات من التقرير الجهوي للولاية السادسة حول
تاريخ الثورة التحريرية للفترة (1959-1962)
بوسعادة 16-17 أفريل 1987

الملحق(04)

المشكلة الإنسانية في الصحراء
بقلم : ماكس لوجون
«وزير الصحراء»*

في الإطار الضيق نوعا، ما للمنظمة المشتركة للأقاليم الصحراوية (O.C.R.S) ، تستعد الصحراء وحدتها، وتتميز هذه الوحدة على وجه الخصوص، بالمناخ، طبيعة التربة، ونمط معيشة السكان تلكم هي صدف الإكتشافات التي قسمت الصحراء الكبرى بين البلدان المتاخمة إعتمادا على السمات الإعتباطية والهندسية.

وفي الوقت الذي كان محمد علي يستطلع فيه صحراء النقب والدارفور على أيدي جنوده من الإنكشاريين، كان سلطان القسطنطينية يقوم باحتلال واحة الفزان إنطلاقا من طرابلس. وفي الوقت الذي رجع فيه دوفري (DUVERIER) عائداً بنشاط من بلاد الطوارق كانت الإستطلاعات المنطقة من السنيغال والنيجر تكتشف موريطانيا، الكوار (KAOUAR) وطرق القوافل التي تربط البحر الأبيض المتوسط بتشاد.

إن الصحراء بكونها منطقة عبور تجهلها أو تخشاها البلدان المجاورة، قد تم تقسيمها بحكم هذه الصدف بين الجزائر، إفريقيا الغربية الفرنسية (AOf)، وإفريقيا الإستوائية الفرنسية (AEF). لا جدال في وحدة الصحراء رغم تباين سكانها، فبعض السكان الذين ينعتون بالبرابرة هم بقايا من السكان الذين طواهم التاريخ وقذف بهم الغزات المتلاحقون إلى أقاليم منيعة. لا شك أن هؤلاء هم الشعوب القديمة الساكنة في الكهوف والتي تحدث عنها هيروروت (Hérodote)، أو هم الغرامنت (Garamantes) الذين قاوموا جيوش الإسكندر.

إن هؤلاء «البرابرة» الذين لم يتشبعوا بالإسلام، يتمتعون بأخلاق نبيلة ويعيشون عيشة بدائية جدا، وفي نواحي أخرى من الصحراء، فإن الرعاة العرب من الشعانبة أو الأعراب هم الذين يشكلون معظم السكان. وهناك يوجد سكان الواحات الذين يعيشون حياة جماعية، وهم من الحضر الذين تقترب طباعهم العرقية من سكان السودان، نظرا لنظام الرق الذي كان قائما قبل الوجود الفرنسي.

إن السكان الصحراويون الذين لم يتم إخضاعهم وإنما إكتشافهم في حقيقة الأمر، قد أصبحوا فرنسيين وظلوا على وفائهم.

إلا أنه إلى جانب وجود عوامل موحدة للصحراء، هناك عوامل مفرقة. من هذه العوامل، ما تنزع إلى القاهرة، ومنها ما يغذيها دعاة فكرة العالم الإسلامي، من فقهاء وشيوخ كتاتيب، ومنها ما يحملها التجار العرب الذين كثيرا ما يشكلون الطليعة في أغلب الأحيان.

إن كافة سكان الصحراء لا يجتازون فقط أزمة إجتماعية ناجمة عن تفكك البنى والطبقات التي كانت قائمة لاتصالهم بالحضارة الفرنسية، ثم إحلال الصناعة الكبيرة مستقبلا، بل يجتازون كذلك أزمة إقتصادية تعد خطيرة جدا بالنسبة إليهم.

وفي الواقع فإن نشاط السكان الصحراويين كان لفترة طويلة يكمن في الصناعة (إن صح القول لإن الأمر كان يتعلق باستغلال مناجم الملح، وهي سلعة جد مستطابة في بلاد البانطو). أو في التجارة والنقل : «القوافل الكبيرة» إن نشاط المتاجرين بالملح ونقله، الذي كان نشاطا عظيما في الماضي هو الآن محل منافسة من جراء توسع النقل بالسيارات إن هذه الأزمة المنذرة بالخطر تزيد من حدة خطورتها التنمية المتفاوتة للسكان من جهة، وخصوبة الواحات التي تغذي هؤلاء من جهة أخرى.

إذا أردنا إنجاز عمل دائم بالصحراء، لابد لنا من إيجاد حل لهاتين الأزمتين الإجتماعية والإقتصادية المنذرتين بالخطر.

أعتقد أن المنظمة المشتركة للأقاليم الصحراوية التي يجب أن تؤمن بسرعة الإكتفاء الذاتي لفرنسا من الوقود، ينبغي أن يكون هدفها الأول

رفع مستوى معيشة السكان، يجب بذل جهد خاص لتذليل هذه الأزمة المتعلقة بحياة البدو الرحل، وذلك بتطوير - عن طريق التجهيز الهيدروليكي واستعمال الوسائل الملائمة. الموارد الغذائية للناس جميعا سواء كانو من الرحل أو من أهل الواحات، والذين يعانون من سوء التغذية منذ القدم. فهؤلاء الناس في حاجة ماسة قبل كل شيئ، إلى السكر والدقيق؛ إذا يجب تقديمهما لهم بأسعار معقولة، في نفس الوقت الذي يجب فيه شراء نتاجهم بسعر يضمن لهم مستوى لائق من المعيشة.

إن إستغلال الموارد الباطنية سيؤدي إلى نزوح عدد كبير من العمال الأوروبين، كما يؤدي إلى إستخدام يد عاملة هائلة من بين السكان الصحراويين.

إن هذا الإقبال على الورشات يتطلب تعليما مهنيا، وتدريبًا خاصًا على التقنيات الصناعية حيث لا يتوفر السكان الى حد الأن على أية تجربة في هذا المجال، ويقتضي هذا الإقبال مجهودا ضخما لتعليم الصغار وخاصة الكبار منهم. إن معرفة اللغة الفرنسية، ومبادى الصحة والنظافة والحياة العامة، تعد ضرورية كما هو الحال بالنسبة للتقنيات المهنية.

إن هذا المجهود التعليمي هو في ذات الوقت، الشرط والوسيلة لتطوير حقيقي للسكان المحليين، وسيتطلب هذا المجهود وسائل مادية، وبالأحرى موظفين نزهاء متفانين ويقظين، وأنا مقتنع بإنه لن تتوانى المدرسة العمومية في مدنا بمثل هؤلاء الإطارات، وبالموازاة مع هذا التعليم الأساسي، ينبغي أن يمنح هؤلاء السكان الذين يؤخذ عليهم الطابع الفرداني الشديد والفوضوي أحيانا تربية مدنية.

أعتبر الصحراويين كمواطنين فرنسيين ينبغي عليهم المساهمة في إدارة شؤونهم وتسيير شؤونهم. وعليه يجب تطوير التجهيز الإداري للصحراء بصفة معتبرة؛ هذا التجهيز الذي شرع فيه بإنشاء عمالتي الواحات والساورة، وبواسطة إختيار جمعياتهم التي يجري إختيارهما حاليا بحرية بناء لقرار المنتخبين عن الجماعات والمجالس المحلية.

إن إهتماما خاصاً يمكنه أن يراعي التنوع الغني للطابع والتقاليد وأساليب الصحراويين (في الحياة)، ومن ثم بعث حضارة جديدة في هذ الصحاري التي كانت مهدا للحضارات الزولى لتاريخ البشرية.

إننا لنشعر بصعوبة هذا العمل العظيم : مشكل المياه والنبات، مشكل الحياة الحضرية والحركات التجارية، التعليم الفعال والتكوين الوطني تلكم هي اليوم المشاكل الإنسانية التي سنوليها إهتمامنا.

إن مشروع الصحراء يقتضي تسخير الوسائل المالية، التقنية والصناعية الهائلة، فهو يستقطب الرأي العام الذي ينظر بإعجاب إلى روادنا ويأمل في تلبية حاجات الأمة من الطاقة. لكنه لا يحق لنا التخلي عن واجبنا في توفير لمئات الألاف من الصحراويين الذين عاشوا عيشة ضنكة فوق هذه الأرض المحروقة تحسينا معتبرا لأحوالهم، في الوقت الذي لم يستفد من الثورة البترولية في الشرق الأوسط سوى بعض الإقطاعيين.

فعلى الجمهورية أن تسعى جاهدة حتى يستفيد من استغلال موارد الصحراء البترولية والمنجمية الهائلة، الصحراويون أولا ثم سكان إفريقيا الشمالية وإفريقيا السوداء.

وفي الواقع، فإنني أعتبر الإنسان بمثابة الثروة الأولى للأمة.

(ماكس لوجان .. وزير الصحراء)

(*) وزارة الصحراء (جوان 1957 – جانفي 1959):
أنشئت هذه الوزارة بقرار من مجلس الوزراء الذي يرأسه "بورجيس مونوري"، وأوكلت إلى "ماكس لوجون" عضو الفرع الفرنسي الأممي الإشتراكي (S. F. I. O) والذي كان يشغل منصب كاتب دولة للقوات المسلحة مكلف بالشؤون الجزائرية، وذلك منذ 16 فبراير 1956 وبهذه الصفة عرف بمواقفه العدوانية وجرائمه النكراء تجاه الجزائريين والثورة الجزائرية ومن بين هذه المواقف نذكر:
1) - دوره المخزي في عملية اختطاف الطائرة التي كانت تقل "الزعماء الخمسة" يو (22 أكتوبر 1956).
2) - عضويته في اللجنة المصغرة المكلفة بدعم إسرائيل بالأسلحة في إطار تحضي العدوان الثلاثي على مصر يوم (29 أكتوبر 1956).
3) - إدارته لعمليات إنشاء الخطوط الشائكة المكهربة تحت إشراف وزير الدفا "أندريه موريس" في جوان 1957.

الملحق رقم 4

ـ ب ـ النسخة الأصلية

Le problème humain au Sahara

Par M. Max Le Jeune
Ministre du Sahara

Dans le cadre, un peu limité, de l'organisation commune des régions sahariennes, le Sahara retrouve son unité. Cette unité est profondément marquée par le climat, par la nature du sol et par le genre de vie de ses habitants.

Ce sont les hasards de la découverte qui ont partagé par traits arbitraires et géométriques le grand désert entre les pays riverains.

A l'époque ou Mehemet Ali fait reconnaître par ses janissaires le désert de Nubie et le Darfour, le Sultan de Constantinople faisait occuper l'oasis du Fezzan en partant de Tripoli. Duveyrier revenait avec enthousiasme du pays des Touaregs au moment où les reconnaissances parties du Sénégal ou du Niger découvraient la Mauritanie, le Kaouar et les grandes pistes caravanières qui reliaient la Méditerranée au Tchad.

C'est par ces hasards que le Sahara, zone de transit, inconnu ou redouté des pays voisins, s'est vu découpé entre l'Algérie, l'A.O.F. et l'A.E.F.

L'unité du Sahara est incontestable malgré la différenciation de ses populations. Les unes, que l'on qualifie de berbères, sont des restes de populations oubliées par l'histoire et rejetées dans des contrées inaccessibles par les vagues d'envahisseurs. Ce sont sans doute ces vieux peuples de Troglodytes dont parlait Hérodote, ou ce Garamantes qui s'opposèrent aux armées d'Alexandre.

Ces «Berbères», superficiellement islamisés, et depuis peu de temps, sont à la fois d'un caractère très noble et d'un niveau de vie très primitif.

Dans d'autres régions du Sahara, ce sont des bergers arabes Chaamba ou Maures qui constituent la population la plus nombreuse. Vivant en communauté, il existe une population des Oasis, qui est sédentaire et dont les caractères ethniques se rapprochent des populations du Soudan, en raison de l'esclavage qui existait avant la présence française.

Les populations sahariennes qui n'ont pas été soumises mais véritablement découvertes, sont devenues françaises et sont restées fidèles.

Mais à coté des facteurs d'unité saharienne, il en existe de centrifuges, ceux qui cherchent à attirer vers Le Caire ceux qui sont entretenus par les propagandistes du pan-islamisme, les faquih ou les Taleb, ceux dont les commerçants arabes sont souvent les fourriers.

Toutes les populations sahariennes traversent, non seulement une crise sociale due à la décomposition des structures et des castes d'autrefois provoquée par le contact avec la civilisation française et, demain, par l'implantation de la grande industrie, mais aussi une crise économique qui est,pour elles, très dangereuse.

En effet, l'activité des populations sahariennes fut longtemps, soit industrielle (si l'on peut dire puisqu'il s'agissait de l'exploitation des mines de sel, denrée fort appréciée dans le pays bantou), soit commerciale et de transport: «les grandes caravanes».

L'activité des saulniers et du transport correspondant, qui fut autrefois considérable, est maintenant gravement concurrencée par l'importation des sels européens.

Après le pillage et les razzias et le trafic des esclaves qui leur sont naturellement interdits, l'occupation unique qui était restée aux grands nomades, la longue caravane, disparaît à son tour.

Le transport des marchandises est aujourd'hui concurrencé par l'extension des transports automobiles.

Cette crise économique qui menace est encore aggravée par le développement inégal, d'une part de la population, et, d'autre part, de la fertilité des oasis qui lui donnent la nourriture.

Si l'on veut faire au Sahara une œuvre durable, il faut trouver une solution à cette crise sociale et à cette crise économique qui menacent.

Je pense que l'OCRS, qui doit assurer rapidement à la France son autonomie en carburant, doit avoir comme premier objectif l'élévation du niveau de vie des populations.

Un effort attentif doit être fait pour pallier cette crise du nomadisme en développant, par l'équipement hydraulique et par l'utilisation d'espèces appropriées, les ressources alimentaires des hommes, nomades ou oasiens, qui souffrent d'une sous-alimentation millénaire. Il leur faut d'abord du sucre et de la farine; il faudra les leur fournir au prix qu'ils peuvent payer, en même temps qu'il faudra leur acheter leurs productions à un prix leur assurant un niveau de vie décent.

L'exploitation des ressources du sous-sol amènera l'immigration d'un nombre assez important de travailleurs européens en même temps qu'elle provoquera un appel de main d'œuvre plus considérable parmi les populations sahariennes.

Cet appel vers les chantiers implique une éducation professionnelle, une préparation aux techniques industrielles dont elles n'ont jusqu'à maintenant aucune expérience, un vaste effort d'instruction de la jeunesse mais surtout des adultes. La connaissance de la langue française et des règles élémentaires d'hygiène et de vie commune sont nécessaires, en même temps que celles des techniques des métiers.

Cet effort d'éducation est, à la fois, la condition et le moyen d'une véritable promotion des populations locales.

Il nécessitera des moyens matériels, mais surtout un personnel désintéressé, dévoué et attentif, que nous fourniront, volontairement je n'en doute pas, les cadres de l'Ecole publique.

Parallèlement à cette éducation de base, il faudra à une population dont on a regretté le caractère trop individualiste et parfois anarchique, donner une éducation civique.

Je considère les Sahariens comme des citoyens français qui doivent participer à l'administration de leurs affaires et à la gestion de leurs intérêts. Il faudra donc développer considérablement l'équipement administratif du Sahara, amorcé par la création des deux départements des Oasis et de la Saoura, et la désignation de leurs

N° 465. — TERRITOIRES DU SUD. — Organisation des territoires du Sud de l'Algérie et institution d'un budget autonome et spécial pour ces régions.

Le Sénat et la Chambre des députés ont adopté,

Le Président de la République promulgue la loi dont la teneur suit :

Art. 1er. — Les fractions de territoires militaires, situées au Sud des circonscriptions suivantes : cercle de Marnia, annexe d'El-Aricha, annexe de Saïda, cercle de Tiaret, annexe d'El-Afflou, cercle de Boghar, annexe de Chellala, annexe de Sidi-Aïssa, cercle de Bou-Saâda, annexe de Barika, poste de Tkout (cercle de Biskra), cercle de Kenchela, cercle de Tébessa, constituent un groupement spécial dénommé « territoires du Sud », dont l'administration et le budget sont distincts de ceux de l'Algérie.

Art. 2. — Les « territoires du Sud » sont dotés de la personnalité civile ; ils peuvent posséder des biens, concéder des chemins de fer, entreprendre de grands travaux publics, contracter des emprunts.

Le Gouverneur général de l'Algérie représente les « territoires du Sud » dans les actes de la vie civile ; il ne peut contracter d'emprunts ni concéder des chemins de fer ou autres grands travaux publics sans y être autorisé par une loi.

Art. 3. — A partir du 1er janvier 1903, il sera établi pour les « territoires du Sud », un budget autonome et distinct de celui de l'Algérie.

Art. 4. — Le budget des « territoires du Sud » sera transmis au ministre de l'intérieur, avant le 1er juillet, et réglé par décret du Président de la République, sur le rapport des ministres de l'intérieur, de la guerre et des finances.

Art. 5. — Il sera accordé aux « territoires du Sud » sur le budget de la Métropole, une subvention dont le montant sera fixé, chaque année, par la loi de finances.

Art. 6. — Des règlements d'adminstration publique détermineront les attributions nouvelles du Gouverneur général de l'Algérie en ce qui touche les « territoires du Sud » l'organisation administrative et militaire du nou

ssemblées qui se fait actuellement librement, selon la décision es élus, des Djemaâs et conseils locaux.

Une attention intelligente peut respecter la riche diversité des sychologies, des traditions, des styles des Sahariens et, dans ce ésert qui fut le berceau des premières civilisations de l'histoire umaine, créer une civilisation nouvelle.

On sent bien que cette œuvre grandiose est difficile: problème e l'eau et de la plante, problème de la sédentarisation et des ourants commerciaux, éducation pratique et formation itoyenne» .

Tels me paraissaient être aujourd'hui les problèmes humains r lesquels je porterai mon attention.

L'entreprise Sahara exige la mobilisation des moyens finan- ers, techniques et industriels considérables. Elle passionne pinion publique qui admire le courage de nos pionniers et espère que les besoins énergétique de la nation seront satisfaits. Mais n'a pas le droit de négliger le devoir que nous avons d'appor- r aux quelques centaines de milliers de Sahariens qui ont végé- sur cette terre brûlée, une considérable amélioration de leur rt, alors que dans le Moyen-Orient, la richesse pétrolière n'a ofité localement qu'à quelques féodaux.

La République doit faire en sorte que l'exploitation des menses ressources pétrolières et minières du Sahara profite x Sahariens, puis aux habitants de l'Afrique du Nord et à Afrique noire.

Je considère, en effet, que la première richesse d'une nation, est l'homme.

Max LEJEUNE
Ministre du Sahara

veau groupement territorial, la nature des dépenses et des recettes à détacher du budget de l'Algérie et des budgets départementaux ou communaux pour être rattachées au budgets des « territoires du Sud », et, en général, toutes les mesures nécessaires à l'application de la présente loi.

La présente loi, délibérée et adoptée par le Sénat et par la Chambre des députés, sera exécutée comme loi de l'Etat.

Fait à Paris, le 24 décembre 1902.

Émile LOUBET.

Par le Président de la République :

Le président du conseil,
Ministre de l'intérieur et des cultes,
E. COMBES.

Le ministre des finances,
ROUVIER.

Le ministre de la guerre,
Général L. ANDRÉ.

GOUVERNEMENT GÉNÉRAL CIVIL DE L'ALGÉRIE

CERTIFIÉ CONFORME :

Alger, le 31 décembre 1902.*

Le Chef du 1er Bureau-Intérieur du Gouvernement général,
P. EBERT.

*Cette date est celle de la réception du *Bulletin* au Secrétariat général du Gouvernement.

On s'abonne pour le *Bulletin Officiel*, à raison de 10 francs par an, chez tous les Receveurs des Domaines de l'Algérie. Les quittances de ces comptables doivent être adressées, par les abonnés, au Gouvernement général, 1er Bureau.

L'imprimerie P. FONTANA, chargée de l'impression du *Bulletin*, est tenue de vendre au numéro, suivant un tarif fixé par le Cahier des charges, les exemplaires qui lui seraient demandés en remplacement de numéros égarés.

ALGER. — IMP. P. FONTANA, RUE D'ORLÉANS, 29. — 12-902.

N° 433. — TERRITOIRES DU SUD. — Attributions nouvelles du Gouverneur général de l'Algérie en ce qui concerne les Territoire du Sud, leur organisation administrative et militaire.

Le Président de la République française,

Sur le rapport du ministre de l'intérieur, du ministre de la guerre et du ministre des finances,

Vu la loi du 24 décembre 1902, portant organisation des Territoires du Sud de l'Algérie et instituant un budget autonome et spécial pour ces régions, notamment l'article 6 ainsi conçu :

« Des règlements d'administration publique détermineront les attributions nouvelles du Gouverneur général de l'Algérie, en ce qui touche les Territoires du Sud : l'organisation administrative et militaire du nouveau groupement territorial, et, en général, toutes les mesures nécessaires à l'application de la présente loi » ;

Vu les décrets du 30 décembre 1903 et du 12 avril 1905 ;

Vu le décret du 27 juin 1901 ;

Le conseil d'Etat entendu,

DÉCRÈTE :

Art. 1er. — Le Gouverneur général de l'Algérie représente le Gouvernement de la République dans toute l'étendue des Territoires du Sud. Il correspond seul avec les ministres pour les affaires ressortissant à leur département. Est maintenu, toutefois, le droit de correspondance directe, tel qu'il est prévu par le paragraphe 3 de l'article 1er du décret du 27 juin 1901.

Le Gouverneur général nomme à tous les emplois civils, à l'exception de ceux pour lesquels le droit de nomination est réservé à l'autorité métropolitaine. Pour ces derniers emplois, la nomination a lieu sur une liste de présentation dressée par le Gouverneur général.

Il exerce dans les Territoires du Sud les attributions administratives et financières qui, en Algérie, sont dévolues aux préfets et aux généraux commandant les Territoires militaires.

Art. 2. — Le Gouverneur général a sous ses ordres un personnel des affaires indigènes des Territoires du Sud. Ce personnel est recruté parmi les officiers des affaires indigènes de l'Algérie et il est soumis aux mêmes règlements.

Art. 3. — Pour l'administration des Territoires du Sud, le Gouverneur général est assisté du conseil de gouvernement de l'Algérie. Un conseiller rapporteur est spécialement désigné pour les questions concernant les Territoires du Sud ; il peut, en outre, être chargé de l'inspection permanente de tous les services administratifs.

Le conseil de gouvernement est nécessairement appelé à donner son avis sur le budget et le compte administratif.

Il juge la gestion des comptables communaux et est investi, à cet effet, de toutes les attributions dévolues au conseil de préfecture.

Art. 4. — En cas d'absence ou d'empêchement du Gouverneur général, ses pouvoirs sont exercés par le secrétaire général du gouvernement.

Art. 5. — Les Territoires du Sud sont divisés en quatre Territoires, savoir :

Territoire d'Aïn-Sefra ;
Territoires des Oasis ;
Territoire de Ghardaïa ;
Territoire de Touggourt.

Un décret déterminera les cercles et annexes composant chaque Territoire.

Art. 6. — Le régime administratif des Territoires du Sud est celui des Territoires de commandement de l'Algérie, sous réserve des dérogations résultant du présent décret.

Art. 7. — A la tête de chacun des Territoires est placé un commandant militaire nommé par décret rendu sur la proposition des ministres de l'intérieur et de la guerre, après présentation du Gouverneur général. Exceptionnellement et à titre temporaire, un décret rendu dans la forme ci-dessus indiquée peut confier au même chef le commandement de deux Territoires.

Le commandant du Territoire dirige les services militaires et administratifs sous l'autorité du Gouverneur général. Il correspond avec lui par l'intermédiaire du général commandant le 19e corps d'armée pour les questions d'ordre militaire et pour tout ce qui concerne la sûreté de l'Algérie et la police des frontières. Il reçoit, par la même entremise, les ordres du Gouverneur général.

Art. 8. — Le Gouverneur général est chargé d'assurer la défense des Territoires du Sud et d'y maintenir l'ordre.

Les troupes dont il dispose à cet effet, sont les compagnies sahariennes et des détachements d'autres troupes du 19e corps d'armée.

La relève périodique des troupes détachées dans les Territoires du Sud et celle des officiers sans troupe et assimilés sont ordonnées par le général commandant le 19e corps d'armée, d'après les instructions du Gouverneur général.

Le Gouverneur général autorise ou prescrit les mouvements de troupes nécessités par le maintien de l'ordre, sauf à en rendre compte immédiatement aux ministres de la guerre et de l'intérieur.

Aucun mouvement de troupes, quel qu'en soit l'objet, ne peut avoir lieu au delà des Territoires du Sud sans un ordre du Gouvernement transmis par le ministre de la guerre au Gouverneur général, qui le notifie au général commandant le 19e corps d'armée, chargé d'en assurer l'exécution.

Art. 9. — Le Gouverneur général peut déléguer, par décision spéciale, ses attributions administratives et financières aux commandants de Territoire.

MINISTERE DU SAHARA

Décret n° 57-903 du 7 août 1957 portant organisation administrative de la partie des territoires du Sud englobés dans l'Organisation commune des régions sahariennes.

Le président du conseil des ministres,

Sur le rapport du ministre du Sahara, du ministre de l'Algérie, du ministre de l'intérieur, du ministre des finances, des affaires économiques et du plan, du garde des sceaux, ministre de la justice, du ministre de la défense nationale et des forces armées et du ministre de l'éducation nationale, de la jeunesse et des sports,

Vu la loi n° 47-1853 du 20 septembre 1947 portant statut organique de l'Algérie;

Vu la loi n° 56-258 du 16 mars 1956 autorisant le Gouvernement à mettre en œuvre en Algérie un programme d'expansion économique, de progrès social et de réforme administrative et l'habilitant à prendre toutes mesures exceptionnelles en vue du rétablissement de l'ordre, de la protection des personnes et des biens et de la sauvegarde du territoire notamment son article 1er; ensemble la loi n° 57-832 du 27 juillet 1957 portant reconduction de ladite loi;

Vu le décret n° 56-641 du 28 juin 1956 portant réorganisation territoriale de l'Algérie et les textes subséquents;

Vu la loi n° 57-27 du 10 janvier 1957 créant une organisation commune des régions sahariennes;

Vu le décret n° 57-713 du 21 juin 1957 relatif aux attributions du ministre du Sahara;

Vu le décret n° 57-714 du 21 juin 1957 portant délégation de pouvoirs au ministre du Sahara, délégué général de l'Organisation commune des régions sahariennes;

Le conseil d'Etat entendu;

Le conseil des ministres entendu,

Décrète :

Art. 1er. — La partie des territoires du Sud de l'Algérie englobée dans l'Organisation commune des régions sahariennes est divisée en deux départements : Oasis et Saoura.

Art. 2. — Le département des Oasis, avec chef-lieu Laghouat, comprend la partie des territoires de Ghardaïa et de Touggourt englobés dans l'Organisation commune des régions sahariennes et le territoire des Oasis.

Il comprend, en outre, la partie de l'ancienne commune mixte de Géryville située à l'Est de l'oued Es Zergoun jusqu'à la Daïet El Kahla.

Il est divisé en trois arrondissements :

1° L'arrondissement de Laghouat comprend la partie du territoire de Ghardaïa incluse dans l'Organisation commune des régions sahariennes et la partie de l'ancienne commune mixte de Géryville ci-dessus définie;

2° L'arrondissement d'Ouargla comprend le territoire des Oasis et la partie de la commune mixte d'El-Oued située au Sud du 32e parallèle;

3° L'arrondissement de Touggourt comprend la partie du territoire de Touggourt englobée dans l'Organisation commune des régions sahariennes et située au Nord du 32e parallèle.

Art. 3. — Le département de la Saoura, avec chef-lieu Colomb-Béchar, comprend la partie du territoire d'Aïn-Sefra englobée dans l'Organisation commune des régions sahariennes.

Il est divisé en deux arrondissements :

1° L'arrondissement de Colomb-Béchar comprend les communes mixtes de Colomb-Béchar, Bréziña-El-Abiodh, la Saoura et Tindouf;

2° L'arrondissement d'Adrar comprenant les communes de Touat et du Gourara.

Art. 4. — Dans les deux départements, les fonctions de préfet peuvent, exceptionnellement, être confiées à des officiers généraux.

Art. 5. — A la tête des arrondissements sont placés soit des officiers des affaires sahariennes, soit des fonctionnaires civils d'un corps spécialisé.

Art. 6. — Des décrets en conseil d'Etat fixeront la composition et l'effectif des conseils généraux ainsi que l'organisation communale des deux départements.

Art. 10. — Il est inscrit pour ordre au budget, sous le titre « subventions de la métropole », un chapitre de recette dont le montant ne pourra, en fin d'exercice, dépasser le chiffre des crédits affectés, dans le budget métropolitain, aux dépenses militaires effectuées dans les Territoires du Sud.

Les dépenses militaires sont imputées sur les crédits du budget métropolitain.

Les répartitions et délégations de ces crédits sont effectuées par le ministre de la guerre sur la proposition du Gouverneur général.

Les ordonnateurs délégués rendent compte trimestriellement de la marche des dépenses au ministre de la guerre par l'intermédiaire du Gouverneur général.

A la clôture de l'exercice, les dépenses militaires réellement faites sont rattachées à des chapitres ouverts, à cet effet, pour ordre, au budget des Territoires du Sud.

Les comptes de chaque exercice mentionnent les crédits ouverts au budget métropolitain, les droits constatés, les payements, les restes à payer et, s'il y a lieu, les annulations.

Art. 11. — Les décrets, règlements et arrêtés insérés dans le recueil des actes du gouvernement de l'Algérie sont, à moins de dispostions contraires, applicables aux Territoires du Sud.

Art. 12. — Les ministres de l'intérieur, de la guerre et des finances sont chargés, chacun en ce qui le concerne, de l'exécution du présent décret, qui sera publié au *Journal officiel* et inséré au *Bulletin des lois* et au *Bulletin officiel* du gouvernement de l'Algérie.

Fait à La Bégude-de-Mazenc, le 14 août 1905.

Emile LOUBET.

Par le Président de la République :

Le ministre de l'intérieur,

Eug. ETIENNE.

Le ministre de la guerre,

Maurice BERTEAUX.

Le ministre des finances.

MERLOU.

LOIS

LOI n° 57-27 du 10 janvier 1957 créant une Organisation commune des régions sahariennes (1).

Après avis de l'Assemblée de l'Union française, l'Assemblée nationale et le Conseil de la République ont délibéré,

L'Assemblée nationale a adopté,

Le Président de la République promulgue la loi dont la teneur suit :

Art. 1er. — Il est créé une « Organisation commune des régions sahariennes » dont l'objet est la mise en valeur, l'expansion économique et la promotion sociale des zones sahariennes de la République française et à la gestion de laquelle participent l'Algérie, la Mauritanie, le Soudan, le Niger et le Tchad.

Art. 2. — L'Organisation commune des régions sahariennes englobe, à l'origine, les zones suivantes, réparties entre l'Algérie, le Soudan, le Niger et le Tchad :

La commune mixte et l'annexe de Colomb-Béchar, la partie de l'annexe de Géryville, située au Sud des monts des Ksour, les communes indigènes et les annexes de la Saoura, du Gourara, du Touat et de Tindouf, la partie saharienne des cercles de Goundam, de Tombouctou et de Gao ;

Les parties sahariennes des communes mixtes de Laghouat et de Djelfa, les communes indigènes et les annexes de Ghardaïa, El Goléa et Ouargla, les communes mixtes de Touggourt et d'El Oued, les communes mixtes et annexes du Tidikelt, des Ajjers et du Hoggar ;

Art. 7. — Par dérogation aux dispositions de l'ordonnance du 2 novembre 1945, les modifications susceptibles d'être apportées dans l'avenir aux limites territoriales des départements désignés ci-dessus seront décidées conformément aux dispositions de l'article 5 du décret n° 56-611 du 28 juin 1956 et des textes subséquents.

Art. 8. — Des arrêtés du ministre du Sahara détermineront les modalités d'application du présent décret.

Art. 9. — Le ministre du Sahara, le ministre de l'Algérie, le ministre de l'intérieur, le ministre des finances, des affaires économiques et du plan, le garde des sceaux, ministre de la justice, le ministre de la défense nationale et des forces armées, le ministre de l'éducation nationale, de la jeunesse et des sports et le secrétaire d'Etat au budget sont chargés, chacun en ce qui le concerne, de l'exécution du présent décret, qui sera publié au *Journal officiel* de la République française.

Fait à Paris, le 7 août 1957.

MAURICE BOURGÈS-MAUNOURY.

Par le président du conseil des ministres :

Le ministre du Sahara,
MAX LEJEUNE.

Le garde des sceaux, ministre de la justice,
ÉDOUARD CORNIGLION-MOLINIER.

Le ministre de l'intérieur,
GILBERT-JULES.

Le ministre de la défense nationale et des forces armées,
ANDRÉ MORICE.

Le ministre des finances, des affaires économiques et du plan,
FÉLIX GAILLARD.

Le ministre de l'éducation nationale, de la jeunesse et des sports,
RENÉ BILLÈRES.

Le ministre de l'Algérie,
ROBERT LACOSTE.

Le secrétaire d'Etat au budget,
JEAN-RAYMOND GUYON.

trale de la France d'outre-mer ainsi que, d'une façon générale, ceux des organismes techniques et financiers dont l'activité entre dans les compétences qui lui sont dévolues.

Dans la mesure où l'Organisation commune des régions sahariennes fait appel à ces organismes, leurs zones géographiques d'action peuvent s'étendre à celles de l'Organisation.

Les dispositions de la loi du 5 janvier 1957 régissant le Bureau d'organisation des ensembles industriels africains seront, en tant que de besoin, modifiées par décret pour permettre à cet établissement d'exercer ses fonctions dans les zones sahariennes visées par l'article 2 ci-dessus.

Pour le compte de l'Organisation commune des régions sahariennes, le délégué général peut négocier, après avis de la haute commission et sous réserve de l'approbation du Gouvernement, avec les organismes internationaux et étrangers, une aide financière sous forme de prêts ou de participations dans les entreprises sahariennes.

Néanmoins, le caractère national de la gestion des ensembles industriels devra, en tout état de cause, être sauvegardé. Afin d'assurer ce caractère, le capital des sociétés créées pour la mise en valeur de ces zones pourra comporter des actions privilégiées.

Tous les fonds publics destinés à financer des opérations de mise en valeur du Sahara seront comptabilisés et répartis par l'Organisation commune des régions sahariennes selon des modalités à prévoir par décret.

Art. 10. — Les lois et décrets se rapportant aux questions visées à l'article 4 deviennent obligatoires huit jours après leur publication au *Journal officiel* de la République française. Pour l'exécution de ces lois et décrets le délégué général prend des arrêtés qui sont publiés au *Bulletin officiel* de l'Organisation commune des régions sahariennes.

Le délégué général assure l'exécution des missions confiées à l'Organisation commune des régions sahariennes qu'il représente dans tous les actes de la vie civile. A l'intérieur du périmètre saharien défini à l'article 2 ci-dessus, il prononce les affectations à tous les emplois civils relevant de sa compétence.

Le délégué général peut recevoir par décret, pris en conseil des ministres, après avis, selon le cas, du ministre de la France d'outre-mer ou du ministre chargé de l'Algérie, en totalité ou en partie, délégation des pouvoirs actuellement exercés par le gouverneur général de l'Algérie et par les hauts commissaires et gouverneurs de l'Afrique occidentale française et de l'Afrique équatoriale française.

Art. 11. — Le délégué général est responsable de la défense et du maintien de l'ordre dans tout ou partie des régions sahariennes définies à l'article 2 ci-dessus.

La défense de ces régions est préparée et assurée dans le cadre général de la stratégie africaine.

Le délégué général est assisté d'un officier général qui a autorité, pour l'emploi, sur les forces armées organiquement affectées à la zone de l'Organisation commune des régions sahariennes ainsi que sur les autres forces stationnées ou non dans cette zone qui pourraient être mises à sa disposition.

Art. 12. — Un rapport sur l'activité de l'Organisation commune des régions sahariennes sera présenté annuellement au Parlement et annexé au projet de loi de finances.

Art. 13. — Des décrets pris en la forme de règlement d'administration publique fixeront les modalités d'application de la présente loi.

Toutes dispositions contraires à la présente loi sont abrogées.

La présente loi sera exécutée comme loi de l'Etat.

Fait à Paris, le 10 janvier 1957.

RENÉ COTY.

Par le Président de la République :

Le président du conseil des ministres,

GUY MOLLET.

Le ministre délégué à la présidence du conseil,

FÉLIX GOURNOUER-BOIGNY.

...tant des cercles de Tahoua et d'Agadès, compre...lle de la subdivision de Bilma, la région de Borkou ...el.

...ssement précisées par décret après consultation des ...es territoires intéressés.

...L'Organisation commune des régions sahariennes ...ra, sur le plan économique et social :

...mouvoir toute mesure propre à améliorer le niveau ...opulations et à assurer leur promotion sociale d'une ...e évolution qui devra tenir compte de leurs tra...

...ande avec les programmes de développement du ...anisation et d'équipement :

...ager et de coordonner les programmes d'études et ...s nécessaires au développement de ces régions ;

...ation des résultats de ces études et recherches, ...chéologiques et de mettre en œuvre les programmes ...ise en valeur, principalement dans les domaines ...minier, hydraulique, industriel et agricole ;

...r et de mettre en œuvre un plan d'infrastructure (transports et communications) en fonction de ...es ;

...ciliter l'installation d'industries extractives et de ...n et de créer, lorsque les conditions le permet...sembles industriels.

...ation commune des régions sahariennes est habi...gard des ministres intéressés, et notamment, et ..., du ministre de la France d'outre-mer ou du ...argé de l'Algérie, à rechercher éventuellement ...s territoires limitrophes et à passer avec ces der...ventions destinées à lui permettre de réaliser

...ans les zones définies à l'article 2, et nonobstant ...sions législatives en vigueur, des mesures spé...nt être édictées par décret en conseil des minis...eil d'Etat entendu, sur le rapport du président ...après avis de la haute commission prévue à ...selon le cas, du ministre de la France d'outre-...ministre chargé de l'Algérie.

...es concernant la mise en valeur économique ainsi ...ion et le fonctionnement d'ensembles industriels ...appliquer aux régimes douanier, foncier, agricole, ...nique et douanier, à l'immigration, aux trans...communications, au régime des sociétés, des inves...t à leur fiscalité.

...mêmes formes, il pourra être institué au région...mment de longue durée au bénéfice des entreprises ...ion, l'équipement ou l'extension présenteront une ...particulière.

...L'Organisation commune des régions sahariennes

...ique commission dite « haute commission de l'Orga...mune des régions sahariennes », dont le rôle est ...de coordonner les programmes d'action commune ...ion de l'organisation saharienne, et d'en contrôler ...

...légué général nommé par décret en conseil des ...représentant, dans les limites des zones sahariennes, ...ment de la République et responsable de l'élabora...l'exécution de ces programmes ;

...nité technique de direction qui assiste le délégué ...e l'élaboration des programmes et qui fixe leurs ...d'exécution.

...La haute commission est composée par moitié de ...es des populations des régions sahariennes et par ...représentants des Assemblées constitutionnelles de ...ce.

Ses membres sont désignés comme suit pour une durée qui ne peut excéder celle du mandat de leur assemblée d'origine :

1° Seize représentants des populations des régions sahariennes élus par les assemblées locales :

Huit membres représentant les populations des zones sahariennes de l'Algérie ;

Deux membres représentant les populations de la Mauritanie ;

Deux membres représentant les populations des zones sahariennes du Niger ;

Deux membres représentant les populations des zones sahariennes du Soudan ;

Deux membres représentant les populations des zones sahariennes du Tchad.

2° Seize représentants des Assemblées constitutionnelles :

Huit députés ;

Quatre sénateurs ;

Deux conseillers de l'Union française.

Deux membres du Conseil économique.

Lors de l'adhésion de la Mauritanie à l'Organisation commune des régions sahariennes, sa représentation sera portée à sept membres et celle des Assemblées constitutionnelles à vingt et un membres, à savoir :

Dix députés ;

Cinq sénateurs ;

Trois conseillers de l'Union française ;

Trois membres du Conseil économique.

La haute commission tient deux sessions annuelles et, s'il y a lieu, des sessions extraordinaires à la requête d'au moins la moitié de ses membres ou sur la demande du délégué général.

Elle élit son président et établit son règlement.

Elle dispose d'un secrétariat propre.

Elle élit une délégation permanente de sept membres et en définit les pouvoirs.

Le délégué général assiste aux séances de la haute commission et de la délégation permanente.

La haute commission délibère et se prononce sur les programmes d'activité et les rapports qui lui sont soumis par le délégué général ainsi que sur le budget prévisionnel de fonctionnement et les programmes d'investissement. Elle contrôle chaque année l'état des ressources et les comptes de gestion de l'organisation.

Art. 7. — Le comité technique de direction, présidé par le délégué général, comprend, outre l'officier général désigné à l'article 11 ci-dessous, quatorze membres nommés par décret en conseil des ministres :

1° Six représentants des administrations :

Deux représentants du ministre de la France d'outre-mer ;

Deux représentants du ministre chargé de l'Algérie ;

Un représentant du ministre des affaires économiques et financières ;

Un représentant du ministre chargé de l'industrie.

2° Huit personnalités choisies en raison de leur compétence au sein des organismes qualifiés publics et privés et des entreprises participant à la mise en valeur des régions sahariennes et notamment du bureau d'organisation des ensembles industriels africains, de la Caisse centrale de la France d'outre-mer, du bureau des recherches de pétrole, du bureau minier de la France d'outre-mer, du bureau des recherches minières de l'Algérie et du commissariat à l'énergie atomique.

Art. 8. — L'Organisation commune des régions sahariennes a la personnalité morale et l'autonomie financière. Elle dispose d'un budget de fonctionnement rattaché à la présidence du conseil.

Art. 9. — L'Organisation commune des régions sahariennes bénéficie de l'assistance technique et financière de la métropole. Elle peut utiliser, à cet effet, les services du bureau d'organisation des ensembles industriels africains et de la Caisse cen-

بيبلوغرافيا المصادر والمراجع :

* الجرائد :

1 – المجاهد اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني، الأجزاء 1 – 2 – 3 – 4، وزارة الإعلام – الجزائر 1984.

* الكتب

1 ـ جغرافية الجزائر، (طبيعية، إقتصادية، بشرية)، حلمي عبد القادر، ط1، الجزائر، 1968

2 ـ حامي الصحراء – أحمد بن عبد الرزاق حمودة، العقيد سي الحواس. سلسلة رجال صدقوا. د. محمد العيد مطمر. دار الهدى، عين مليلة – الجزائر.

3 ـ الثورة الجزائرية والقانون، محمد البجاوي، دار اليقظة العربية وزارة الثقافة والإرشاد القومي مديرية التأليف والترجمة والنشر. 1965.

4 ـ مؤتمر الصومام، وتطور ثورةالتحرير الوطني الجزائرية - 1962 1956 أزغدي محمد لحسن، المؤسسة الوطنيةللكتاب، الجزائر 1989.

5 ـ النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني 1954 - 1962، وزارة الإعلام والثقافة، الجزائر 1979.

- Le Sahqra - Bruno verlet - Presse Universitaires De – France - Paris- 1974

التقارير :

1 ـ التقرير الولائي المقدم للندوة الجهوية حول كتابة التاريخ، منظمة المجاهدين ولاية بشار

2 ـ التقرير الولائي – لكتابة تاريخ الثورة من 20 أوت 1956 إلى (

ديسمبر 1958. الجلفة 30 سبتمبر 1984 المنظمة الوطنية للمجاهدين، ولاية الجلفة.

3 ـ تقرير حول إحداث الثورة التحريرية بولاية غرداية للفترة ما بين 1956–1958 المصادق عليه في الندوة الولائية الثانية بتاريخ 25 أكتوبر 1984. مكتب ولاية غرداية،

4 ـ تقريرالملتقى الجهوي الثاني لكتابة تاريخ ثورة نوفمبر 1954 (للولاية السادسة) – المنعقد بمدينة بسكرة يومي 5 - 6 فيفري 1985 المنظمة الوطنية للمجاهدين.

* المذكرات الجامعية :

1 ـ التصريحات الرسمية لقادة جبهةالتحرير الوطني 1956 / 1958 . أحمد عصماني، مذكرة التخرج.

2 ـ تسخير الإقتصاد الجزائري أبان الحرب العالمية الأولى 1914 . 1918. بطاطيا حميد 1992 – 1993.

3 ـ السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية 1945 – 1962 منطقة ميزاب : دراسة نموذجية للسياسة الفرنسية وتوجيهاتها الإستعمارية. تقديم : الحاج موسى بن عمر 1992 – 1993.

القسم الثاني

دراسات وبحوث

الفصل الاول

الاستراتيجية الفرنسية

لمحاولة فصل الصحراء الجزائرية

إستراتيجية فرنسا
في فصل الصحراء الجزائرية
من خلال مذكرات الجنرال ديغول

الأستاذ : بشار قويدر

بعض أبعاد شخصية ديغول من خلال مذكراته

1 ـ هذه المذكرات هي جهد فكري بذله «ديغول» في أدق مرحلة من مراحل حياته، حيث كان منعزلا عن السياسة ومنكبا على التأليف طيلة ست سنوات من 1952 - 1958.

2 ـ يظهر صاحب هذه المذكرات خبيرا في أدق تفاصيل الحياة السياسية والإقتصادية والعسكرية لكل من فرنسا والجزائر، بشكل مثير ويدعو إلى الغربة والإستفسار.

هل كانت كل التقارير بحوزته؟ هل كان يساعده كتاب وخبراء فيما يحتاجه من معلومات؟ أم كان يختزن كل هذا في ذهنه؟

3 ـ لم يكن ديغول مؤرخا ولا كاتبا، وإنما كان يدلي بشهادات ليساهم بها في كتابة تاريخ الأمة الفرنسية، فهي شهادات عاشها وساهم في حبك خيوطها، لذلك فإننا نستبعد إمكانية التحريف والتزييف في أكثر المسائل التي أشار إليها في إنتظار إثبات العكس.

4 ـ مع ذلك فإنه يظهر نفسه – من خلال المذكرات – رائداً لأفكار جديدة موضوعية، تعتمد على رؤى واقعية للمعطيات الدولية والمحلية القائمة في عصره.

5 ـ يصور نفسه زعيما لفرنسا ومنقذا لها من الإنحراف السياسي والإقتصادي المؤديين بها إلى الهاوية.

6 ـ ينصب نفسه محاميا ومدافعا عن أوروبا من أجل توحيدها وتعاونها ضد محاولات الهيمنة المفروضة عليها في إطار الحرب الباردة القائمة بين المعسكر الإشتراكي (الإتحاد السوفياتي والصين) والمعسكر الغربي بزعامة (الولايات المتحدة الأمريكية).

7 ـ لكي يحول ذلك إلى واقع ملموس فإنه لاحظ بأن المعطيات صعبة والأحداث تتحرك بسرعة وتكاليفها باهظة، لذلك كانت محاور أفكاره وتحركاته قائمة على تطهير البيت الفرنسي من المشاكل العالقة به ومنها قضية الجزائر على وجه الخصوص.

8 ـ إحتلت مسألة الجزائر حيزا هاما من تفكير ديغول وجزءا كبيرا من مذكراته. بحيث صارت هاجسه المزمن بدون منازع، وأيقن أنه لا يمكن لفرنسا أن تنهض من كبوتها مالم تحل هذه المعضلة؟

9 ـ إنعكست أفكاره ومواقفه حول قضية الجزائر في معادلة صعبة وهي كيف يمكن إنهاء القتال في الجزائر وربح الحرب معها في آن واحد.

10 ـ الجزائر في فلسفة ديغول «جوهرة» يجب الإحتفاظ بها مهما كلف الأمر وفي نفس الوقت هي «صندوق للأحزان» وخاصة الثورة التحريرية قائمة بها.

11 ـ يعتبر تمديد الوضع في ظل هذه المعطيات عملية مجازفة لا طائل من ورائها، لأن ذلك يؤدي بفرنسا إلى الغوص سياسيا واقتصاديا وعسكريا في مستنقع لا قاع له.

12 ـ يستبعد فكرة إدماج الجزائر بفرنسا حسب مفهوم الإندماجيين ويرى إستحالة ذلك في ظل المعطيات المستجدة التي أفرزتها الثورة الجزائرية حيث صار تحتجز الجيش الفرنسي وطيرانه وأسطوله ومهظم إمكانيات فرنسا.

13 ـ وجوب تزويد فرنسا بـ «السلاح النووي» وبالطاقة البترولية والمواد الأولية وهذا لا يتحقق إلا بفصل الصحراء الجزائرية عن الشمال.

14 ـ لا يتم ذلك إلا في إطار إستثمار الديبلوماسية والمناورات السياسية أحسن إستثمار،

وهذا ما ميز سياسة ديغول تميزا واضحا في معظم خطاباته وتصريحاته التي أفصح عنها في مذكراته كما سنرى.

لم تكن قضية فصل الصحراء الجزائرية عن القسم الشمالي من القطر التي طرحت في مفاوضات ايفيان وليدة الصدفة، او مجرد مناورة الديبلوماسية الفرنسية لكسب المفاوضات، وما ينتج عن ذلك من ضمان للمصالح، بل كانت هناك عدة معطيات وخلفيات تحكمت في ظهور مثل هذه القضية على مسرح السياسة الفرنسية ابان قيام الثورة الجزائرية. وا

جدال في ان ظاهرة المفاوضات بين ممثلي الثورة الجزائرية وممثلي الاستعمار الفرنسي. قد اعدت لها الديبلوماسية الفرنسية كل ما تملك من الوسائل المادية والمعنوية من اجل ربح المكاسب وضمان النفوذ الذي بات مهددا في ظل استمرار الثورة في الجزائر.

لقد ارادت السياسة الفرنسية وعلى رأسها «ديغول» أن تجهض تيار الثورة الجزائرية بواسطة الدعاية الواسعة التي أقيمت حول شخصية رئيسها وهو ديغول، قبل ظاهرة المفاوضات وبعدها ايضا، وذلك من أجل إقناع الرأي العام الدولي والمحلي بأنه هو الاقوى وهو صاحب المبادرات الحاسمة في أكثر القضايا الحساسة على مستوى شوون فرنسا وشؤون الجزائر ايضا وتأتي قضية فصل الصحراء عن شمال الجزائر كجزء من هذه الإستراتيجية العامة التي حددها ديغول بعد استلامه السلطة، والتي اقل ما يقال عنها انها محاولة عميقة لضرب وحدة المجتمع الجزائري وتشتيت شمله، ووتبذيد كل المجهودات التي منحى من أجلها طيلة فترة طويلة من تاريخه.

وفي الحقيقة فان قضية فصل الصحراء، قد ارتبطت إرتباطا أساسيا بمفاوضات ايفيان، وأن جل المؤرخين يناقشونها عادة كلما تناولوا موضوع المفاوضات او مظاهر السياسة الفرنسية بعد عام 1958.

لكن المتتبع للاحداث التاريخية في الجزائر والواعي لاستراتيجية السياسة الفرنسية يدرك أن مسألة الصحراء ليست وليدة المفاوضات، وإنما جذورها تمتد الى ما قبل ذلك بكثير، وأنها ليست مجرد مناورة حاول «ديغول» من خلالها استدراك ما قد تخسره فرنسا في حاله ما اذا استقلت الجزائر.

وتتضح معالم ذلك اتضاحا بينا عند محاولة النظر بعمق الى طبيعة الاحداث سواء على مستوى الوضع الدولي او على مستوى السياسة الفرنسية داخل فرنسا وخارجها أي فيما يسمى بما وراء البحر.

وليست من مهمة هذه الدراسة متابعة ورصد معال هذا الموضوع خارج «مذكرات» ديغول لأن ذلك يؤدي بنا إلى الدخول في مسائل ليست من مهمتنا في هذه المناسبة.

لقد أشار «ديغول» في مذكراته إلى قضايا عديدة تجيب عن بعض الإشكالات التي تخدم ما نريد توضيحه، ويمكن إيجاز ذلك في النقاط التالية :

1 ـ الدعاية العالمية الواسعة للولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفياتي وجمهورية الصين الشعبية، وتنافسها ضد الإمبرطوريات الإستعمارية القديمة (فرنسا، بريطانيا) من اجل البحث عن زبائن جدد داخل مستعمراتها وذلك في نطاق ما يعرف بالحرب الباردة بين الشرق والغرب.

2 ـ ظهور تأييدات واسعة، وبروز حركات تضامن في معظم دول العالم الثالث مساندة لحركات التحرر بما في ذلك الثورة الجزائرية.

3 ـ في ذات الوقت كانت فرنسا - حسب زعم ديغول - تنادي بوحدة أوروبا وإستقلالها لإن نظام الأمن في إطار «الحلف الاطلسي» يمنح «واشنطن» مجالا للتدل في شؤون حلفائها السياسية والتصرف بأريها ،

فكيف يمكن للسياسة الفرنسية أن توفق بين هذه المعطيات المستجدة وتجد قواسم موضوعية للتوفيق بين هذه المعادلات الصعبة خصوصا والثورة في الجزائر قائمة وتكاليفها صارت ترتفع كل يوم.

مثل هذه الأسئلة كانت تراود «ديغول» في كل لحظة وفي كل خطوة بخطوا تجاه ترتيب السياسة الفرنسية في الداخل والخارج، ونلمس صدى ذلك في حديثه عن الجزائر وعن ثورتها التي إستعصى عليه حلهاو في حديثه عن أوضاع فرنسا «الاقتصادية والاجتماعية وغيرها.

1 ـ على مستوى أوضاع الجزائر :

تعد الجزائر في ذهنية «ديغول» جوهرة يجب المحافظة عليها مهما كان الثمن، فقد تحدث عنها بإعجاب مبينا إمكانياتها وأهميتها بالنسبة للفرنسيين من الناحية المادية ومن الناحية المعنوية أيضا.

ولقد أشار إلى هذه الخصوصيات والمميزات في مواقف عديدة وأماكن كثيرة من مذكراته ويمكن ايجاز ذلك في الخطوط العريضة التالية.

أن موقع الجزائر الوسطى على ضفاف البحر الأبيض المتوسط اكبر المستعمرات الفرنسية في أفريقيا، وقلب شمال القارة قد أهلها لأن تكون ذات أهمية بالغة في إستراتيجية فرنسا الآنية والمستقبلية.

إن الجزائر بتضاريسها المتنوعة ومناخها المعتدل وقربها من شواطئ فرنسا وإشتراكها معها في الأقاليم المائية وكثرة وتنوع خيراتها الزراعية، وإمتلاكها لحقول البترول والغاز والمواد الاولية الضرورية للصناعات الفرنسية فضلا عن وجودها كسوق للمنتوجات الفرنسية، ذلك يجعلها في غاية الزهمية بالنسبة لفرنسا.

وفضلا عن ذلك فإن للجزائر وقعا تاريخيا خاصا في الذاكرة القومية الفرنسية إذ على أرضها تشكلت الحكومة الفرنسية الحرة التى إستطاعت أن تعيد لفرنسا كرامتها أمام الزحف الالماني إبان الحرب العالمية الثانية. وإلى جانب ذلك في أرض الجزائر عددا هائلا من الفرنسيين والأوروبيين المقيمين بها ويتميزرن بالطموح وحب الإمتلاك ويتحكمون في إقتصاد الجزائر، وفي كل المنشآت والهيئات الحيوية ذات المردودية المادية والمعنوية.

وفي الجزائر قوة فرنسية هائلة وطاقات بشرية معتبرة، وخاصة في المجال العسكري، حيث تختزن مئات آلاف من الجنود المدربين تدريبا عسكريا ميدانيا ورفيع المستوى في مختلف التخصصات العسكرية، تدعمها مجموعة هائلة من «الحركة» التي لا تقل شأنا عن القوات الفرنسية في خدمة العلم الفرنسي.

وفي الجزائر نخبة من أبنائها متشبعة بالثقافة الفرنسية ومرتبطة بها إرتباطا وثيقا يجعلها لا تنظر إلا بمنظار مصالح فرنسا ولا ترى نفعا للبلاد والعباد إلا في إطار الوجود الفرنسي، فهي مرتبطة بملائكة فرنسا وبشياطينها على حد تعبير ديغول.

وهناك أسباب كثيرة تحمل الشعب الفرنسي على أن يعد مسألة إمتلاك الجزائر والحفاظ على إرتباطها بفرنسا أمرا مفيدا ومستحقا، والآمال تراودهم في التمسك بها مهما كلف ذلك فرنسا. ولا ريب أن الرأي العام الفرنسي عامة والمستوطنين خاصة، كانوا يتحملون عن مضض وبفارغ صبر القتال بالغ النفقات الدائر في الجزائر، ومن ثم صارت مسألة سحق الثورة الجزائرية من المسائل الضرورية لإنهاء مأساة الأمة الفرنسية.

2 ـ على مستوى أوضاع فرنسا :

كان ديغول مطلعا إطلاعا واسعا ودقيقا على مختلف القضايا السياسية والإقتصادية فضلا عن القضايا العسكرية المتعلقة بشؤون فرنسا يدعو إلى الإعجاب وإعتمادا على تقارير ثقاته يمكن حصر ذلك في الخطوط العريضة التالية :

- كانت فرنسا غداة عام 1958 على حافة النكبة في جميع المجالات بحيث كانت الميزانية عاجزة بمبلغ 1200 مليار فرنك، وتجاوزت ديونها الخارجية مبلغ 3 ملايير دولار كان عليها أن تؤديها حتما في أقل من عام.

- وعلى المستوى التجاري فإن وارداتها كانت تمثل نسبة 75 % من المدفوعات في حين لم يتجاوز إحتياطي ما يكفي للإستيراد خلال مدة خمسة أسابيع فقط، كما أنه لم يعد لها أي مجال للإستقراض ولا إلى تنفيد الإلتزامات التي تعهدت أن تقوم بها في المجالين الأوروبي والعالمي. وبإختصار كانت فرنسا على حد تعبير «ديغول» أمام إحتمالين إما ظهور المعجزة الخارقة وإما الإعلان عن الإفلاس التام.

وإزاء هذا الوضع المزري كان على الرجل أن يحسب الامور كلها بدقة، وكانت الجزائر وثورتها إحدى أهم القضايا التي أولاها العناية الخاصة وهي التي حدد فيها بعد معالم سياسته على مستوى الجزائر أيضا.

ونيضح ذلك إتضاحا بينا في عدد هام من المجالات منها ما هو على الصعيد الإقتصادي ومنها ماهو على الصعيد العسكري وغيرها ذلك من الأبعاد الإستراتيجية التي حاول ديغول تنفيدها كجدر شديد.

وتتضح معالم ذلك في إعتماده على أشخاص ثقات وذوي خبرة واسعة بشؤون الجزائر وأهميته بالنسبة لمصالح فرنسا، متهم على سبيل المثال شخصية «إنطوان بيناي» وزير الإقتصاد، الذي أشرف على وضع المخططات الموجهة والمعتمدة على تقارير الخبراء وأصحاب التخططات وهؤلاء هم الذين واصلوا تأكيد أهمية الجزائر وما تدره على الإقتصاد الفرنسي من منافع، فهي في نظر ممولا رئيسية للصناعة الفرنسية بما تحتويه من المواد الأساسية والطاقة، ومنشطا رئيسيا للمبادلات التجارية على مستوى أسواقها المحلية والأسواق القارية.

ويعتبر ديغول في مذكراته بذلك حين يشير إلى بعض الأرقام حيث بلغ إنتاج الغاز 4 مليار متر مكعب في السنة وتوسعت شبكة توزيعه في جميع المناطق، وإزدادت كمية المحروقات بنسبة 25 مليون طن، وسهل إيصالها إلى فرنسا عن طريق الأنابيب الممتدة إلى بجاية والصخيرة.

وكان من الطبيعي أن يوفر هذا الإنتاج مردودا هائلا على مستوى تطوير الصناعة الفرنسية أولا، وعلى مستوى تحسين مبادلاتها التجارية وتوفير العملات الأجنبية ثانيا.

ومن أجل دفع هذه المصالح وضمانها سعت فرنسا إلى توسيع وتهيئة المرافئ والمطارات وإقامة إصلاحات جوهرية للتحكم في جلب وإستقبال خيرات الجزائر.

مساعي ديغول السياسية :

من أجل ربح القضية الجزائرية كان على ديغول أن يطهر الوضع العام للسياسة الفرنسية تجاه مستعمرتها بحيث مارس نوعا من سياسة الإنفراج في إطار ما سماه بالشراكة والتعاون المباشر بين المستعمر والمستعمر والذي يتحول إلى «رابطة» وأتضحت معالم ذلك في عدد كبير من الدول الأسيوية والإفريقية عامة وفي كل من المغرب وتونس خاصة، وذلك من أجل التفرغ التام لقضية الجزائر التي تحظى بخصوصيات ومميزات جوهرية في إستراتيجية ديغول.

لقد ظلت شراسة الحرب القائمة في الجزائر وإرتفاع تكاليفها بالنسبة للإستعمار مقابل آمال الإحتفاظ بها إحدى المعادلات الأساسية في حسابات إستراتيجية ديغول في كل المستويات التي كان يتحرك ضمن إطارها، وقد وضح ذلك في مذكراته بشكل دقيق.

يرى ديغول أن الجيش الفرنسي صار يعاني من تطور الوضع في داخل الجزائر وفي فرنسا، وقد كان يخشى وهو يصارع الثورة الجزائرية أن تضر به السياسة من الخلف وقد كانت تعاني من الإضمحلال ومن ضغط الدول الأجنبية ومن فتور تأييد الرأسي العام الذي أرهقه الجهد العسكري والمالي.

واقتنع ديغول بأن إستمرار هذا الوضع لا يؤدي بالجيش إلا إلى حرب إستنزافية لا طائل من ورائها في الوقت الذي كان يرى أن مستقبل فرنسا يقتضي رفع هذا الجيش إلى مصاف جيوش الدول العظمى الحديثة.

وتحددت رؤية ديغول في قضية جوهرية أساسها أن مسألة الثورة الجزائرية قد سببت معضلة شديدة في إستراتيجية سياسية فرنسا بسبب تعقيد المعطيات وتحرك الأحداث بسرعة مذهلة، مما أوحي لـ «الدقة لحسم إستفحالها وخروج فرنسا منذ ورطتها.

ومحو أفكار «ديغول» تتجسد أساسا في ضرورة إنهاء الحرب المكلفة غير الملائمة لمصالح وإستبدالها بالشراكة والتهاون فيما يسميه ما بين فرنسا وشمال إفريقيا الفرنسية.

وإذا كان لا بد من الوصول إلى مثل هذه النتائج فإنه في الواقع لا يمكن تنفيد ذلك إلا ضمن شروط جوهرية يمكن تلخيصها فيما يلي :

1 ـ أن فرنسا هي صاحبة المبادرة ومن موقع القوة وبإسم مبادئها ووفق مصالحها

2 ـ بذل الجهد كي تبقى سيدة الموقف دون الرضوخ إلى أية ضغوطات مهما كان مصدرها،

3 ـ الجيش الفرنسي هو الذي سيضمن حرية وإرادة وسلامة الفرنسيين ومصالحهم في الجزائر.

4 ـ ولتنفيد ذلك يجب عقد معاهدات تنشئ علامات تمنح لفرنسا إمتدادات في كل من :

أ ـ وضع الأشخاص والتبادل التجاري.

ب ـ العلاقات الثقافية

ج ـ إستثمار بترول الصحراء.

ولكي تحمل هذه الأفاق محمل الجد أشار «ديغول» في مذكراته إلى ضرورة إتباع الحذر الشديد وتنفيذ ذلك على مراحل متحدة، وذلك من أجل إيجاد الفرص المناسبة لضمان مصالح فرنسا، وحتى لا تنكشف الخطة فتغرق السفينة على حد تعبيره.

وحتي تتحقق هذه المعادلة وتجد خطوات تنفيدها طريقها الصحيح نحو الواقع صرح ديغول في مذكراته بضرورة إتباع أسلوب المراوغة ومنهج المناورة سواء تجاه الثورة الجزائرية أو تجاه الإدارة الفرنسية في الجزائر أو تجاه الرأي العام الفرنسي.

وتتلخص أساليب المناورات التي قام بها ديغول في الخطوات التالية :

1 ـ الزيارات الميدانية المكثفة لمعظم المدن الجزائرية وخطاباته الفياضة المدوية الداعية إلى استسلام الأبطال... وفي نفس الوقت الإطلاع المباشر على أحوال الجيش الفرنسي في الجزائر وتدعيمه ماديا ومعنويا والإعترف به وبما يقوم به من تنكيل على انه عمل عظيم.

وهذا الأسلوب اعتقد فيه «ديغول» أنه سيوصله إلى ابقاء الجزائر فرنسية، وفق سياستها الخاصة وأساليبها، لابموجب قوانين وقوالب تفرض عليها بالقوة والإكراه.

إن ظاهرة الزيارات المتكررة التي قام بها ديغول للجزائر تدعو إلى الوقوف عندها حيث زادت عن ثماني مرات خلال وقت قياسي لا يتجاوز السنة، ويشير هو نفسه إلى أي رئيس دولة في العالم قام بمثل هذا العمل.

ولكن الأسئلة المطروحة هي : ما أسباب كل هذه الزيارات وما هي أهدافها، نجد الإجابة واضحة في محاولة تتبع سياسة هذا الرجل ومواقفه

إزاء حل القضية المستعصية التي كانت تعاني منها دولته من جرا
إستفحال الثورة الجزائرية وأثارها على مستقبل النظام الفرنسي.

لقد أدرك ديغول جسامة الأحداث في الجزائر وخطورتها فيما لو
يتدارك الأمر، ونلمس آثار هذا الوعي في معظم تحركات هذا الرجل وفي
فرنسا على حد سواء.

لقد قال في مذكراته عن هذا الوضع «كان يترتب علي لكي أقرر أي
شيء، أن أشاهد بنفسي وأستمع» ومن ثم تعززت لقاءاته بمعظم ضباط
الجيش وكبار المسؤولين على النظام العام في الجزائر، عبر مراحل عديدة
لإتخاذ الإجراءات اللازمة لتطويق الثورة وضربها في العمق.

الإجراءات العسكرية :

نسق ديغول الإجراءات العسكرية مع معظم جنرالات جيشه وضباط
النشيطين، واختارهم من بين العناصر الراغبة والملحة على الإحتفاظ
بالجزائر فرنسية فظهرت أسماء عديدة منها على سبيل المثال، الجنرال
سالان، جاك سوستيل، بيار غيوما بول دولوفريه وشال وغيرهم ممن قادوا
سياسة الدمار الشامل في الجزائر وأسفرت مجهودات هؤلاء الضباط عن
عدد هام من الإجراءات يمكن حصرها في النقاط التالية :

- سياسة الأرض المحروقة، وحق المتابعة في كل الجهات.
- سياسة الحماية المضمونة وتعتمد على مجابهة الثوار الجزائريين
بأعمال هجومية برا وجوا.
- إتخاذ الحيطة لحماية المواقع، وطرق المواصلات والمراكز الحساسة
والمرافئ والمطارات.
- تمشيط وإبادة المناطق المشتبه فيها.
- مساندة الجيش لأعمال الشرطة.
- إقامة الحواجز على طول حدود الجزائر مع تونس والمغرب وقوامها
منشآت محتلة بشكل، ،مغطاة بعوائق من الألغام والأسلاك المكهربة
ومراكز لتطويق الثورة وقطع الإمدادات عنها.

وباختصار كان لـ «ديغول» أن لا يتهاون في أي جهد عسكري ولا
يتوانى عن ذلك في أي لحظة حيث يشير في مذكراته إلى خطورة الوضع
وهاجس الهزيمة كان يراوده باستمرار، فقد قال عن ذلك في مذكراته : « إذ
لا شيء، في الواقع أسوأ من حدوث واقعة مؤسفة نجد فيها أنفسنا في
صفوف المهزومين».

2 ـ الإجراءات السياسة

مع كل الإجراءات العسكرية المضبوطة والمعتمدة على الحسابات الدقيقة
فقد كانت تراود «ديغول» إحتمالات الهزيمة في كل لحظة واعتبر أن العمل
العسكري الذي تقوم به الألة الحربية الفرنسية المدعومة بكل الإمكانيات
المادية والمعنوية مجردة وهم قد يتبدد من حين لآخر، حيث صرح في
مذكراته قائلا : «أدركت أن إستمرارنا في متابعة نضال وهمي سيسئ إلى
معنويات جيشنا وبالتالي إلى وحدتنا الوطنية».

وإذا أدركنا هذا البعد في تفكير ديغول أدركنا جيدا مساعيه الحثيثة
من أجل توقيف القتال الدائر في الجزائر ومحاولة إستبداله بأي شيئ آخر.

هذا البديل هو الذي منح له الرجل كل مجهوده، واعطاه كل تفكيره،
وقد يعجب المرء من مثل هذه المواقف المزدوجة الصعبة المنال وتل هي
سمات السياسين الأقوياء وهي التمثيل على طرفي المعادلات المتناقضة
واللعب على الحبلين كما يقال.

لقد أدرك ديغول بثاقب النظر انه ينبغي الحصول على المكاسب من
الجزائر قبل أن تفلت منه ذلك بواسطة ربطها بفرنسا برابطة وثيقة تضمن ما
عجزت عنه المساعي العسكرية.

في حوزة ديغول ضمانات ملموسة في إطار هذا المسعى السياسي فقد
لاحظ عن كثب نتائج ذلك على مستوي عدد هام من الدول الإفريقية ومنها
تونس المغرب جارتا الجزائر.

مع ذلك فإن للجزائر خصوصيات تجعل مثل هذه المساعي صعبة الـ
بسبب نمو التيار الثوري بها وبسبب خصوصياتها التي سبقت الإ
إليها.

هذا الطرح هو الذي صعب من مهمة ديغول على الصعيدين الدا
والخارجي وعلى الجبهتين الفرنسية والجزائرية لذلك جاءت إجراءاته في
الإتجاه عميقة الأثر وخطيرة عل مستقبل الجزائر خاصة ومنها قضية ف
الصحراء عن الشمال.

مظاهر فصل الصحراء

مهد الرجل لهذه القضية الخطيرة بجملة من الإجراءات نذكر منها
سبيل المثال :

- محاولة إخضاع السلطة القائمة في الجزائر بشكل كامل إلى س
باريس.
- تحسين الإستثمار الصناعي الزراعي في الجزائر.
- توزيع غاز الصحراء وإنشاء شبكات إيصال متطورة.
- العمل بواسطة هذه الطاقة على إنشاء مصانع كبيرة كيميائية ومعدن
- القيام بعدة مشاريع أخرى هامة فعالة
- التلويح بالإستعداد للمفاوضات سواء كانت فردية أو جماعية وذلك

أجل تشتت جهد الجزائريين وإحباط روح التيار لدى المجاهدين.

نمو فكرة التقسيم وتطورها :

كانت فكرة إبقاء وضع الصحراء تحت الحكم العسكري وفصلها
الشمال ماثلة في ذهنية «ديغول» قبل ظاهرة المفاوضات، حيث كان يخ
إليه أن مسألة فصلها لا تطرح عليه أية إشكال قد تعيق المفاوضا
ومظاهر إطمئنانه حول هذه المسألة وكان واضحا خلال التنظي
والترتيبات التي كان يعدها بهذا الشأن.

قضية الإقتطاع وظاهرة التقسيم والتجزئة وردت في خطط ديغول حين كان يفكر في مصير الذين يرغبون في البقاء فرنسيين وهم في الجزائر، سواء أكانوا من الأوروبيين أو من الجزائريين المتفرنسيين.

وأشار في مذكراته الى مركزة هذه العناصر في كل من مدينتي الجزائر العاصمة ووهران، أسوة في المغرب الأقصى.

لكن ديغول لم يكن مطمئنا لهذه الفكرة حيث أشار إلى الصعوبات الأمنية التي ستطرح في ظل بقاء التيار الثوري ماثلا في الجزائر. في ظل التطورات الدولية غير المواتية لظروف فرنسا في ذلك الوقت.

ولعل من بين اهم دوافع «ديغول» في الإحتفاظ بالصحراء هي مسألة التسلح النووي حين كانت إستراتيجية فرنسا قائمة على إتخاذ الصحراء مصدر تموين مشاريعها في هذا التخصص فضلا عن كونها ميدانا فسيحا للعمليات التجريبية التي كانت تنوي القيام بها.

لقد قال ديغول وهو بصدد التعليق عن هذه المسألة : «في ظل هذا التوتر الدولي الراهن سنعمل على تزويد أنفسنا بالسلاح الذري وعندما نحصل على قنابل منه فإن أوضاع امتنا ستتغير رأسا على عقب».

ويدعي ديغول أن إحتفاظ فرنسا بالصحراء وفصلها عن شمال الجزائر سيوقف الأطماع التي أخذت تراود رؤساء الدول المغاربية والإفريقية المحاذية لحدود الصحراء الجزائرية، حيث أشار إلى زيارة الرئيس التونسي «بورقيبة» في 27 فيفري 1961، إلى باريس والإلتقاء معه لمباحثة موضوع توسيع بلاده من ناحية الحدود الصحراوية الجزائرية، ورغبته الجامحة في إستفادة بلاده من البترول الواقع في باطن هذه النواحي.

ومظاهر رفض ديغول لهذا المطلب ينم عن خلفية الإحتفاظ بالصحراء لخدمة مصالح فرنسا وحدها حيث يشير في مذكراته إلى أنه ليس بوسعه أن يسلم الصحراء للجزائريين فكيف يسلم أجزاء منها إلى غيرهم، ثم أنه إذا أقدم على مثل هذا الأمر – حسب قوله – فإنه سيحرك بذلك مطامع

المغرب في كولمب بشار في تندوف، بالإضافة إلى ماقد تطالب به كل من موريتانيا ومالي والنيجر وتشاد وليبيا.

بهذا يحاول «ديغول» إيجاد مبرر موضوعي لاحتفاظ فرنسا بالصحراء بدعوى أن ذلك سيثير مشاكل حدودية في كامل المستعمرات الفرنسية الإفريقية، من ثم يظهر بأن السياسة الفرنسية تعمل على تهدئة وتسوية مشاكل مستعمرتها خدمة للمصلحة العامة حسب زعمه.

ففي مذكراته يشير إلى مسألة خطيرة فيما يخص الصحراء الجزائرية وذلك بمحاولة تدويلها بين تلك الدول المشار إليها أعلاه وذلك في إطار ا ما سماه بإيجاد تسوية منطقية لبترول الصحراء دفعة واحدة.

وفي الحقيقة فإن «ديغول» قد حمل هذا الإجراء محمل الجد وادعى أن ذلك من باب الأخذ بعين الإعتبار المكاسب التي ترغب بعض البلاد المجاورة في الحصول عليها، فأخذ في ترضيتهم عن طريق التلويح بالإستعداد للإسهام في إستثمار هذه الثروة الحيوية.

ولعل القصد من هذا هو محاولة إثارة الطمع والرغبة في استفادة هذه البلدان المجاورة من ثروات الصحراء الجزائرية ومحاولة التلويح بترضيتها حتى تضمن السياسة الفرنسية مساهمة هذه البلدان في الوقوف بجانب سياستها في المنطقة ومعادة الثورة الجزائرية التي تطالب بوحدتها الترابية وعدم المساس بصحرائها. وهذه السياسة هي جزء من كل دأبت الإستراتيجية الفرنسية على تعاطيها في معظم مستعمراتها وهي سياسة «فرق تسد» والظهور لدى شعوب المستعمرات بأنها هي الساعية إلى صالحها وإلى تحضيرها وحماية مكاسبها

وتظهر مخاطر هذه السياسة جلية في محاولة تقرب «ديغول» من الرئيس التونسي «بورقيبة»، وترويضه على الإطمئنان لسياسة فرنسا في المنطقة وذلك بمد خط أنابيب قسم من بترول «عجلة» إلى «الصخيرة» وإنشاء مصفاة في هذا المرفأ.

ومن جهة أخرى أخذ ديغول في تمرير إقتراحاته للدول المتاخمة للصحراء الجزائرية للإنضمام إلى المشروع الفرنسي الجاد في استغلال ثروات

الصحراء الجزائرية وتشجيع الإستثمار بها ذلك عن طريق تكوين مجموعة مشتركة للتنقيب عن البترول والغاز في جوف الصحراء الجزائرية.

وإذا أردنا أن نقف عند هذا الإجراء وقفة بسيطة فإنه يمكن أن نتساءل أي رؤوس أموال تملكها هذه البلدان المجاورة في ذلك الوقت حتى تستطيع أن توظفها في التنقيب عن البترول في الصحراء الجزائرية؟ وأي خبراء لديها توظفهم في مثل هذه المشاريع؟ وغير ذلك مما يتطلبه هذا الأمر من اختصاصيين متعددين.

لا شك أننا سنجد أنفسنا مرغمين على الإجابة بالنفي وأن «ديغول» حين كان يطرح هذه المواضيع كان يعي جيدا ماذا يريد أن يجني من ورائها، وهي باختصار تدويل قضية الصحراء وإبعادها عن طموحات الثورة الجزائرية ولفصلها عن الجزائر ثم استغلالها لمصلحة فرنسا لا لغيرها.

ونستشف مظاهر ذلك في نصوص مذكرات ديغول حيث علق عن ذلك قائلا : «... يجب أن تظل فرنسامتمتعة حاليا بالأموال الضخمة التي وظفتها لإستكشاف نفط الصحراء، واستثماره ونقله، وأن تضمن بالنسبة إلى المستقبل أفضلية خاصة فيما يتعلق بالتنقيب عن مصادر بترولية حديثة، واستثمارها ويجب أن تستمر كما كان مقررا، سلسلة التجارب الذرية والفضائية التي باشرنا بها في الصحراء والتي تنطوي على أهمية بالغة، الأمر الذي يقتضي استبقاء جهازنا العسكري والفني ...».

هذا النص هو جزء من كل يبين بوضح ما مدى رغبة الإستراتيجية الفرنسية في فصل الصحراء عن الجزائر ومدى اسعداداتها لإستغلالها واستثمار ثرواتها.

وفي معرض حديثه عن إتفاقيات إيفيان وتعليقه عن الأبعاد الحقيقية التي تطمح إليها سياسته فإننا نلمس إصرار ديغول على ضرورة فصل الصحراء مهما كان الأمر، وفي اعتقاده أن ذلك حق طبيعي تقضيه مصلحة فرنسا أولا وأخيرا.

يتضح ذلك إتضاحا بينا في مسألة عدم التفريط في شيئين أساسيين بل إستراتجيين على مستقبل فرنسا على الصعيد المحلي وعلى الصعيد الدولي يتمثل الأول في المحافظة على قواعد تجارب القنابيل الذرية وقواعد إطلاق الصواريخ ويتمثل الثاني في المحافظة على أوضاع آبار البترول المستخرجة.

هذان المكسبان لا يريد «ديغول» أن يضحي بهما مهما كلفه الأمر حيث قال في مذكراته «فبوسعنا أن نبقى في الصحراء، مهما حصل ولو إقتضى الأمر أن نعلن إسقلال هذا الفراغ الشاسع ولكي يبقى جيشنا في الجزائر ما دام وجوده فيها مفيدا للسيطرة على أقاليمها وحدودها»

والظاهر أن المفاوضين الجزائريين لم يتركوا الفرصة لأراء وطموحات «ديغول» أن تتسرب بشكل جدي على مائدة المفاوضات، حيث قوبلت برفض شديد كما هو معروف، وأصر الوفد المفاوض على التراب الجزائري ولا مجال للنقاش والتفاوض خارج هذا الإطار.

لذلك قبل الرأي عن مضض، وتجاوزت الأحداث السريعة أفكاره وآراءه حول فصل الصحراء عن الشمال فصرح في مؤتمر صحفي معترفا بالأمر الواقع بما يلي : «إن خطتنا ترمي إلى تحقيق مصالحنا وهي حرية استثمار البترول والغاز الذين إكتشفناهما، والتصرف بأراضي للطيران والتمتع بحق التنقل. أما الحقيقة فهي أن كل جزائري كان يؤمن بأن يجب أن تعد الصحراء قسما من الجزائر».

وإذا كان لا بد من خلاصة لهذا الموضوع فإنه يمكن القول أن «ديغول» رغم كل مساعيه الحثيثة من أجل فصل الصحراء عن الشمال إلا أنه وتحت إصرار الثورة على الوحدة الوطنية إضطر إلى الإعتراف، والرجوع إلى الحقيقة.

ولئن كان هناك شيئ يمكن أن يقال عن «ديغول» فإننا نقول أن الإعتراف بالأمر الواقع والركون إلى الحقيقة هو في حد ذاته سياسة وهو فضيلة أيضا لقد نطق بها ديغول بعد أن إستنفذ كل ما في جعبته من خطط وما في خياله من أفكار قائلا : « أما الحقيقة فهي أن كل جزائري كان يؤمن بأن الصحراء يجب أن تعد قسما من الجزائر».

محاولات ديغول لفصل الصحراء عن الجزائر مناورة أم حقيقة

الأستاذ مسعود كواتي

مقدمة :

إن الصحراء الجزائرية لهي من المحاور الأساسية في الإستراتيجية الفرنسية من جميع النواحي السياسية والعسكرية والإقتصادية ويبدو ذلك من خلال الإهتمام المتزايد والمطرد بها، حيث بلغ هذا الإهتمام ذروته أثناء الثورة الكبرى، ومحاولة فرنسا فصل الصحراء وإعلان هذا القسم من التراب الوطني جمهورية مستقل تابعة لها، أو تحت صايتها.

فمن سنة 1902 إلى سنة 1957 كانت الصحراء الجزائرية مقسمة إلى أربعة مناطق هي : غرداية، تقرت، الواحات، عين الصفراء وتغير هذا النظام من سنة 1957 حتى« سنة 1962 حيث أصبحت الصحراء تنقسم إلى عمالتيين (ولايتين) هما الوحات ومركزها الأغواط والساورة ومركزها بشار.

وقد كانت في المرحلة الأولى تابعة للحاكم العام بالجزائر، يحكمها باسم فرنسا، وأمافي الثانية فأصبحت تحت إشراف وزارة الصحراء التابعة لباريس رأسا.

وفي 10 جانفي 1957 صوت على قانون يقضي بإنشاء المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية تهتم بالمجالات الإقتصادية والإجتماعية، وجعل المناطق التابعة للإتحاد الفرنسي تحت إدارة واحدة. وكبداية أو تمهيد لمشروع فصل الصحراء عن الجزائر، ظهرت للوجود وزارة الصحراء في 17 أوت 1957، وبدأ تكريس هذا التنظيم الجديد إثر تكوين حكومة بيار بفليملين (Pierre Pflimlin) فعين السيد كورنيقليون موليني (Corniglion molinier) وزيرا مكلف بالصحراء. وإثر تكوين حكومة ديغول يوم 1 جوان 1955 كلف ماكس لوجون (Max Lejeune) بهذه الوزارة.

إن هذا الإهتمام الفرنسي بالجنوب الجزائري يدل دلالة قاطعة على الأهمية التي توليها الإدارة الفرنسة بباريس للصحراء بإعتبارها بعدا إستراتجيا هاما، وذات أهمية بالغة الأثر في المجال الإقتصادي، فالمشاريع الإقتصادية بالجزائر، بهدف القضاء على الثورة وتطويقها، ونمو وإنعاش

الإقتصاد الفرنسي كله يعتمد إعتمادا كليا على الثروات التي تزخر بها الصحراء الجزائرية.

1. هل فصل الصحراء مناورة

يرى البعض أن ديغول حين أعلن عن فكرة التجزئة [1] كان يهدف إلى مناورة سياسية، للضغط على جبهة التحرير الوطني بعد فشل مفاوضات لوغران (Lugrin)[2].

ومن أهم من جاء بهذا الرأي السياسي والكاتب الفرنسي ألان بيرفيت (Alain Peyrefitte) [3] المقرب من الرئيس ديغل حيث ذكر بإن الرئيس الجنرال قال في شهر جويلي 1961 : أنت الذي تكتب، لماذا لا تعمق هذا الحل - أي التجزئة - في مقالات صحفية ؟ وفعلا نشر مقالا في هذا المسعى بتاريخ 4 أوت 1961 بالصحيفة الفرنسية (La vie Française)، وبعد هذا ذكر صاحب المقال بأن جورج بومبيدو (Georges Pombidou) [4] اتصل به، وأخبره بموافقة الجنرال على ماكتبه، ويتمني أن يقوم بعمل أهم، وأقترح عليه كتابة مجموعة من المقالات في نفس الموضوع بجريدة لموند (Le Monde) [5]. واستجاب الكاتب للفكرة، وبدأ العمل، وظهرت في نفس الجريدة في شهر سبتمبر 1961 أربع مقالات، وافق عليها الجنيرال ديغول قبل ظهورها[6]. وقد أدت دورها الإعلامي والسياسي، حيث أن فكرة التقسيم توسعت وانتشرت، وكذلك نالت رضا الأقدام السوداء[7]. وتدخل روني بروبي (René Brouillet) رئيس ديوان الجنرال ديغول، أشار إلى وجوب كتابة مؤلف عن هذه المسألة. وبدأ بيروفيت (Peyrefitte) في إنجازه بمعية مساعدي لويس جوكس (Louis Joxe) [8] من أجل تحقيق المشروع، وإنجازه، وإضهاره للوجود وذلك لإبراز إمكانية تحقيق عملية التجزئة في الواقع، وبعد شهر ألف الكتاب، وظهر في الأسواق (9). ويروي السيد رضا مالك هذه المناورة في كتابه (الجزائر في أيفيان)[10] حيث إلتقى ببيروفيت (Peyrefitte) على هامش الملتقى العالمي (ديغول

وعصره) في شهر نوفمبر سنة 1990، وأكد له المناورة الديغولية المتمثلة في التجزئة لكي يعتمد عليها كورقة للضغط على جبهة التحرير الوطني في الوقت المناسب.

وقد أشهر ميشال دوبري (Michel Debré) [11] هذا السلاح أثناء مفاوضات لي روس (Les Rousses) خلال شهر فيفري 1962 بعدما لاحظ صعوبة المحادثات مع الجزائريين، وتمسكهم باستقلال الجزائر، ووحدة التراب الوطني بقوله «بأنهم سيحملوننا على فرض حل بيرفويت» [12]. كما يساير هذه الفرضية السيد أوليفي لونغ (Oliver Long) الوسيط االسويسري في المفاوضات بين جبهة التحرير الوطني وفرنسا، إذ يرى بأن فكرة التجزئة .هي بالنسبة لديغول السبيل الوحيد للضغط على جبهة التحرير في المفاوضات، ولا يؤمن بها قطعيا. بل وحتى محيطه وعلى رأسه لويس جوكس (Louis Joxe) [13] المفاوض الفرنسي.

ويمكن أن يؤكد هذه المناورة عدم التصريح الرسمي بعبارة التقسيم وهذا حسب ما جاء في إحدى مناقشات مجلس الشيوخ لهذه المسألة على لسان السيد تيري نوار (Terre Noire) وزير الإعلام[14].

ويلح صاحب كتاب تقسيم الجزائر على مناورة ديغول في قضية القسيم بقوله : «في نهاية شهر نوفمبر وبعد التصحيح الأخير للمخطوط أعلمني جوفري دي كوسل (Geofrey de Courcel) الأمين العام لقصر الإليزي بأ الجنيرال يود مقابلتي. وأثناء اللقاء كلمني الجنرال بصوت جاف : علمت بإنك تود نشر كتاب عن تجزئة الجزائر، ولكن هل تعلم بأن هذا . ويقصد التجزئة . ليس حلا ؟ فهو غير ممكن، وبدأ في نقص حججي بكل صرامة الواحدة تلو الأخرى مثلما فعل أشهر من قبل حين أقنعني بالفكرة.

يوصل بيروفيت (Peyrefitte) كلامه : « وقفت وقلت لقد فهمت، سأطلب من الناشر إتلاف الكتاب فردالجنرال ديغول : لا أطلب منك ذلك،

إنه بإمكانه مساعدتنا، وما أطلبه منك أن لا تشير أو توحي بأني موافق على هذا الحل[15] فالرئيس الفرنسي يريد بذلك مواصلة الضغط على جبهة التحرير الوطني وبالتالي الحفاظ على الكتاب خدمة لغرض ديبلوماسي سياسي وليس عن قناعة، ومنهج معتمد في سياسة إزاء الجزائر.

أما تصريحات المقربين الأخرين من ديغول فهي لا تبين أنهم على علم بهذه المناورة أو هذه الحيلة إن صح التعبير. فهذا الويس جوكس (Louis Joxe) وزير الدولة المكلف بالشون الجزائرية ورئيس الوفد الفرنسي في مفاوضات إيفيان الأولى[16] قال في نذوة صحفية عقدها يوم 26 ماي 1961 لا نتمنى التجزئة ولا التجمع (يقصد به تجميع الأوروبيين في منطقة معينة من الجزائر) ولكن هذا غير مستبعد، ولا أظن بأنه المبدأ الذي يلهمنا في الظروف الحالية[17] إن هذه العبارات التي صرح بها للصحافيين على هامش المفاوضات قد توحي بالتردد في انتظار مصير نهاية الجولات مع جبهة التحرير الوطني، ولا توحي بوجود ورقة خفية تستعمل في الوقت المناسب مثلما يرا البعض.

2 ـ حقيقة فصل الصحراء :

إن الجزائر تمثل أهمية خاصة في سياسة ديغول، فهي حلقة ضرورية في حياة فرنسا من نواحي عديدة وقد أوضح في مذكراته هذه الأهمية بقوله : «لقد كانت تحتل في حياتنا القومية أهمية لا مجال للموازنة بينها وبين بقية البلاد التي كانت تابعة لنا فقد سبق أن غزوناها بعد أحداث طريلة .... وبفضل جهد عسكري ضخم ... ومع ذلك فقد تعزز كثيرا موقفنا في إفريقيا والبحر الأبيض المتوسط بفضل الجزائر أقمنا فيها نقطة إنطلاق لتسللنا إلى تونس والمغرب والصحراء ... وكشفنا منذ عهد قريب حقول البترول والغاز التي ساعدتنا على استكمال حاجتنا الماسة إلى الطاقة الصناعية إذاً فثمة أسبابب كبيرة تحمل الشعب الفرنسي على أن يعد إمتلاك الجزائر أمرا مفيدا ومستحقا»[18].

وبعد أن تسلم ديغول الحكم في جوان 1958، وتأليف حكومته التي تحتوي على وزارة خاصة بالصحراء، أسند مهامها إلى السيد ماكس لوجان (Max Le Geune)، قام بأول زيارة عملية للجزائر بعد تنصيبه، للإطلاع عن كثب على الأرضاع، ويستمع، ويشاهد، يحقق، وفي إطار السياسة الجديدة التي جاء بها، وقد تلتها زيارات أخرى عديدة بلغت إلى شهر ديسمبر 1961 ثمان مرات، وهو ما يدل على الإهتمام البالغ للجزائر في برنامجه السياسي. وقد تساءل بنفسه عن أهمية هذه الزيارات من الناحية العددية لشخص في مثل سنه بقوله : «فأي رئيس دولة أو رئيس حكومة قام بمثل هذه الرحلات منذ عام 1830 رغم أنهم لم يكونوا كلهم قد بلغوا السبعين من عمرهم»[19]

وأعلن ديغول عن مشروع قسنطينة التنموي في ظاهره والسياي في جوهره، حيث كان يهدف إلى القضاء على الثورة، وإبقاء السيطرة الفرنسية في خطاب بمدينة قسنطينة يوم 3 أكتوبر 1958 يمتد ما بين 1959 إلى 1963 أي مخطط خماسي [20] يعتمد أساسا على غاز الصحراء[21] وهو ما يبين تشبث فرنسا بالصحراء الجزائرية،

وزار ديغول الجنوب ليشاهد «المرحلة التي بلغها إستثمار البترول في عجلة وفي حاسي مسعود وإنشاء خط أنابيب البترول نحو بجاية»[22]. وقد حاولت فرنسا جلب المستثمرين لأوروبين عن طريق التسهيلات التي منحت لهم قصد إغراءهم، ولكنهم رفضوا إدخال رؤوس أموالهم [23] كما رفضت بعض الدول الأوروبية كبلجيكا وألمانيا الغربية وإيطاليا وسويسرا وهولندا الإهتمام بالطاقة الهامة التي تزخر بها الصحراء الجزائرية[24] متذرعة بحجج إقتصادية بحتة.

ولكن هذا الرفض الشبه جماعي لإستثمار الأموال في الصحراء الجزائرية لم يكن مصدره العامل الإقتصادي فقط، بل قيام الثورة بعمليات عسكرية في المناطق التي ينبع منها البترول كحقل عجيلة، وتهديد الشركات التي تستثمر أموالها، إستجابة للعروض التي قدمتها الحكومة الفرنسية[25] في شكل قانون البترول الصحراوي الصادر في 22 نوفمبر 1958.

وفي سبتمبر من عام 1959 أعلن ديغول بإسم فرنسا رغبتها في منح الجزائرين حق تقرير المصير، ولوح في حالة إختيار الإنفصال الكامل بتجميع الذين يريدون البقاء فرنسيين وضمان استقرارهم وأمنهم[26]. وأوضح بكل صراحة وجلاء، فكرة التجزئة لإبقاء الأقدام السود في الجزائر والحفاظ على الصحراء وخيراتها وابقاء ضمن المنظومة الإستراتيجية العسكرية الفرنسية حيث جاء في مذكراته : « ولكي نحصل على الضمانات للفرنسيين الأصليين ضمانا لحقوقهم ولإتاحة الفرصة أمام تعاون الطائفتين فقد أثرنا إقتراحًا يرمي إلى إعادة تجميع الأوروبين والمسلمين الذين يرغبون في الإحتفاظ بجنسيتهم الفرنسية في منطقة ضيقة يؤلفون فيها أغلبية السكان وتتولى فرنسا حمايتها كما لو كانت جزءا من إقليمها ولكي نحافظ على أوضاع آبار البترول الذي استخرجناه وقواعد تجارب قنابلنا وصواريخنا فبوسعنا أن نبقى في الصحراء مهما حصل، ولو إقتضى الأمر أن نعلن أستقلال هذا الفراغ الشاسع»[27]. ولكن تتوضح هذه الفكرة، ونبتعد عن إشكاليات الترجمة، نورد النص الفرنسي "Nous Sommes en mesure, qu'il arrive, de rester au Sahara, quitte à instituer l'autonomie de ce vide immence" [28]

فالتلويح بإعلان استقلال الصحرء لم يبق مجرد خطاب سياسي للإستهلاك الداخلي في فرنسا لتوحيد الصفوف، ودغدغة عواطف الكولون في «الجزائر في سياق الجزائر الفرنسية»[29]، وإنما بدأ ديغول فعليا في محاولة تكريس التقسيم والفصل وقد ذكرت صحيفة المجاهد كيف عمدت فرسا لتنفيده حيث «سخرت.. أحد أعوانها المعروفين باتصالاتهم بالأوساط المالية الإستعمارية المدعو حمزة بوبكر كلف بالحصول على تأييد الشخصيات المحلية الصحراوية للمشروع. إجتمع بهم مرة أولى ببلدة الأغواط، وأخرى أثناء مأدبة غداء في سانت أوجين بضواحي العاصمة (بولوغين حاليا) ولكن الشخصيات الصحراوية رفضت المشروع وعارضت تجزئة الوطن مهما كانت، بالرغم من الإغراءات التي حاول إخافتهم بها فما

كان من حمزة إلا أن ألقى القبض على أحد رؤساء الزاوية التجانية وطلب من الحكومة الفرنسية تعيينه مباشرة لترسيم فكرة عزل الصحراء بواسطة القوة. إستجابت الحكومة الفرنسية لهذا الطلب، فتحرك رئيس الوزراء ديبري (Debré) لزيارة الصحراء، ثم زيارة أخرى قام بها غيشار (Olivier Guichar) ممثل الجنرال ديغول، لكن كلتاهما فشلت»[30].

وقد إستمرت وتواصلت هذه المحاولات بواسطة حمزة بوبكر النائب العام لدائرة متليلي في إجتماعات المجلس العمالي، غير أن محاولاته باءت بالفشل لوقوف العديد من الشخصيات الصحراوية المؤثرة ضده[31]، ولم توافق على ماكان يصبوا إليه من تقسيم الصحراء عن الجزائر خدمة للإستعار الفرنسي،

وإستعملت السلطات الفرنسية أسلوب الإبتزاز والقوة والعنف، لإرغام الصحراويين قبول فكرة التقسيم، منها الضغط على التجار الميزابيين المستقرين والعاملين بالشمال عن طريق إعلان المحاكم إفلاس هؤلاء التجار، ورفض تقديم التسهيلات المالية لهم، ومطالبتهم بتسديد ديونهم، وكذلك قنبلة متاجرهم، وقد تضرر من هذا الإجراء الفاشي أكثر من تسعين متجرا بالعاصمة[32].

وفي تصريح للحكومة الفرنسية بتاريخ 28 جوان 1961 جاء فيه : في حالة رفض الجزائريين المشاركة مع فرسا، فإنها مثلما أعلن الجنرال ديغول منذ سبتمر 1959 ستتولى الإجراءات الضرورية لضمان تجميع وأمن كل الذين يعتبرون أبناءها[33].

كما ناقش مجلس الشيوخ يوم 5 جويلية 1961 تصريح الحكومة، وقد تحدث فرانسوا ميتران (Francois Mittérand) عن قضية التجميع والتجزئة بقوله : « بأن رئيس الدولة أكد بإسم فرنسا بأن الجزائر في نهاية الأمر ستوجد (Exister) وفي هذا الوقت بالذات نختار تقسيما إلى أجزاء ... ومحوها من الخريطة .. التجزئة يمكن أن يكون حلا، أقول هذا بشيء من الحسرة»[34].

ولم تقتصر فكرة تجسيد فصل الجنوب عن الشمال على الإتصال بأعيان الصحراء في النواحي الشماية منها، بل تعدت إلى جهات التوارق، ففي سنة 1960 جاء ميشال دوبري (Michel Debré) وإستجلب معه جماعة من توارق التشاد والنيجر ومالي، وجمعهم بالحاج الباي أخموك في نزل تينهينان بتمنراست وقد دام هذا اللقاء سبعة أيام عرض الحاج أخموك فكرة تنصيبه سلطانا على التوارق في دولة إسلامية تتسع حدودها من قارة لغدر إلى جانت وإليزي وورقلة إلى الأغواط غير أن الحاج رفض المشروع بقوله «أنا جزائري ينالني ما ينال باقي الجزائريين»[35].

وجددت فرنسا نفس المسعى، وأرسلت طائرة لإستقدام الحاج باي أخموك، فلبى الدعوة في 14 جويلية 1961 وسافر إلى باريس واستقبل من قبل الجنرال ديغول شخصيا، وفي اليوم الموالي إتصل دوبري (Debré) بالحاج، وأبلغه مطالب الرئيس الفرنسي فكان رده : «ربما قد لا أطلب إستقلال الجزائر ولكن الذي أطلبه هو عدم الإستقلال عن الجزائر»[36].

3 ـ أهداف الفصل :

يمكن إيجاز أهداف فصل الصحراء في المنظور الديغولي كما يلي:

أ ـ إقتصاديا :

إن الصحراء الجزائرية تزخر بالمواد أولية كالحديد والفحم والنحاس والزنك والرصاص والقصدير واليورانيوم[37] إضافة إلى الغاز الطبيعي والبترول الذين يعتبران رهانا لفرنسا[38] وقد عبر عن ذلك ديغول بقوله : «إن البترول هو فرنسا، ولا شيء غيرها»[39].

فالرهان البترولي معناه الرهان الإقتصادي الديغولي، ويتمثل في تغطية حاجة الإقتصاد الفرنسي من الطاقة وتصدير الفائض إلى الخارج خاصة لأوربا[40] وبهدف الحصول على إستثمارات والإستفادة من المساعدة التقنية الأجنبية في صناعة النفط والدخول إلى الأسواق البترولية العالمية[41].

ب ـ سياسيا :

إن الصحراء الجزائرية هي أداة وصل بين شمال إفريقيا وجنوبها[42] وبالتالي فإن فرنسا بإرتكازها في الصحراء تبقى على أتصال بالبلدان الإفريقية بعد حصول عدد كبير منها على إستقلالها، وذلك للحفاظ على مصالحها الإستراتيجية.

ج ـ عسكريا :

الحفاظ على المراكز العسكرية، لإجراء التجارب النووية والفضائية التي شيدتها فرنسا[43] وهي ذات أهمية بالغة في أطار الصراع بين الشرق والغرب، وإستقلالية المنظومة العسكرية الفرنسية، وقد كشفت المجلة العسكرية الفرنسية في مارس 1959 حقيقة الإعتماد على الصحراء في المجال العسكري «ان فرنسا تجد نفسها في وضعية ممتازة من هذه الناحية، ناحية الحاجة إلى الميادين الشاسعة في الحروب الحديثة، نظرا لإتساع الصحراء وقربها النسبي من الوطن الأم، وهذه الوضعية الممتازة من شأنها أن تؤثر تأثيرا كبيرا في تطوير دفاعنا الوطني نظراً لأهمية مشكل الصواريخ وإلى مدى إرتباطه بمبدأ التجارب» [44].

4 ـ رد الفعل الجزائري :

أ ـ داخليا: عملت الثورة الجزائرية لمجابهة هذا المخطط التقسيمي على توسيع نشاطها العسكري إلى أقصى مناطق الجنوب الجزائري وذلك بفتح جبهات جديدة حتى تثبت بأن الوجود الثوري يشمل كامل التراب الوطني، كما قامت قوات جيش التحرير بضرب بعض المواقع والأهداف البترولية في الجنوب[45] .

وأعلنت جبهة التحرير الوطني عن إضراب عام وطني يوم 5 جويلية 1961 للإحتجاج على سياسة الفصل، وقد حملت في المظاهرات شعارات الصحراء جزائرية[46]. وقد شملت عملية الإحتجاج مدن عديدة في الجزائر

كالجزائر العاصمة وقسنطينة والبليدة وجيجل وسطيف وباتنة وبجاية وسكيكدة وعنابة وعين البيضاء والمدية وملیانة، وميلة وهو اليوم الذي إجتمع فيه مجلس الشيوخ الفرنسي لمناقشة هذه المسألة أي التجزئة، مما حدى أحدهم بقوله تزعم الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية القيام بمظاهرة ضد التجزئة وهذا غير حقيقي[47]، إن هذه المظاهرات التي عمت ربوع الوطن إستدعت إخراج حوالي 35000 عسكري إلى الشوارع لتهدئة الوضع[48].

ب ـ خارجيا : تحركت الديبلوماسية الجزائرية لشرح الوضع في الجزائر. توضيح موقفها من قضية التجزئة، فأرسلت مذكرة مؤرخة في تونس بتاريخ 30 جوان 1961 للدول الإفريقية تشرح بواسطتها الموقف الجزائري المبدئي وتكشف السياسة الفرنسية[49].

وفي المجال الإعلامي قامت صحافة الثورة بكشف المؤامرة الفرنسية على الوحدة الترابية في صحافتها العربية والفرنسية وصدر كتاب محمد بجاوي «الثورة الجزائرية والقانون» بمدينة بروكسل البلجيكية باللغة الفرنسية يفند فيه مزاعم الفرنسيين حول الصحراء[50].

كما أصدر مركز الإعلام العربي بجنيف السويسرية كتاب «الجزائر الصحراوية» يحتوي على قسمين الأول يتعلق بالجانب القانوني للصحراء مقتبس من كتاب محمد بجاوي، والقسم الثاني يشتمل على مجموعة من المقالات التي ظهرت في جريدة المجاهد، وبعض آراء وأقوال الزعماء الجزائريين حول مسألة تجزئة الصحراء، وقد قدم للكتاب السيد سعد دحلب[51].

إن رد الفعل الجزائري الداخلي والخارجي لجبهة التحرير الوطني وجيش التحرير، وتمسك الجزائريين بالوحدة الترابية مهما كان الثمن، أدى بالجنرال ذيغول إلى الإعتراف بالصحراء كجزء لا يتجزء من الجزائر يوم 05 سبتمبر 1961 في ندوة صحفية بقوله «بل لا يوجد أي جزائري، أعرف ذلك، الذي لا يفكر بأن الصحراء يجب أن تكون جزء من الجزائر»[52] على الرغم من موقف مساعديه المضاد، وعلى رأسهم ميشال دوبري (Michel debré) الذي إستقال من منصبه[53].

وبهدا الإعتراف الصريح لديغول حول عدم تجزئة وتقسيم التراب الوطني، إنفرج الموقف السياسي بين الجزائر وفرنسا، وتقدمت المفاوضات، التي أدت إلى إتفاقية إيفيان التي تعترف بالسيادة الجزائرية.

وخلاصة القول أن فكرة فصل الصحراء عن الجزائر بالنسبة للجنرال ديغول هي حقيقة وليست مناورة كما يدعى السيد ألان بيروفيت لربح الوقت والضغط على جبهة التحرير الوطني قصد إفتكاك بعض التنازلات عن طريق المفاوضات.

لقد رأينا من خلال مذكرات ديغول نفسه أنه يؤمن بفكرة التقسيم وفصل الصحراء عن الجزائر، ويبدو ذلك من المحاولات التي قام بها لفرض الفكرة وتجسيدها عمليا في الميدان، بإنشاء كيان مستقل في الصحراء الجزائرية، ومحاولة فرض بعض الأسماء المتعاونة مع فرنسا لتترأس هذا الكيان الغريب.

وعلى ما يبدوا فإن ظهور هذه الفكرة أي فكرة المناورة تبناها صاحبها آلان بيروفيت بعد وفاة الجنرال ديغول سنة 1980 وتدخل ضمن سياسة جديدة تهدف إلى زرع الشك في السياسة الديغولية تجاه الجزائر، وموقفه عامة من الثورة، وتأكيد مقولة أن ديغول هو الذي وهب الإستقلال للجزائر. وبالتالي فموقفه من الصحراء هو موقف يهدف إلى مراوغة الجزائريين. وهو يتسم بالذكاء والفطنة والديبلوماسية.

ومن هذا الغرض عرفنا أن موقف ديغول بالعكس من ذلك فما يتصل بفصل الصحراء فإنه حاول، محاولات جادة لتكريس التجزئة، ولكن كل محاولاته باءت بالفشل، بفضل يقظة الشعب الجزائري، ومسؤولية وتمسكهم الكامل بوحدة التراب الوطني إنطلاقا من بيان أول نوفمبر الذي جاء فيه فتح مفاوضات المثلين المفوضين من طرف الشعب الجزائري على أساس الإعتراف بالسيادة الجزائرية وحدة لا تتجزأ»

الهوامش

1 - التجزئة : تعني تجميع السكان الأوروبين بالجزائر في منطقة حيث يتواجدون بكثرة في منطقة الجزائر أو المنطقة الوهرانية وبذلك يبقى جزء من الجزائر تحت السيطرة الفرنسية، أما عن الصحراء فتتحول إلى جمهورية مستقلة، أنظر

Une ruse du général : La partition, Historia - Spécial n° 424 bis, P 114

2 - Idem

3 - ألان بيروفيت : سياسي وكتب فرنسي ولد سنة 1925، نائب في البرلمان الفرنسي، وكذلك تولى الوزارة، له من المؤلفات :

- Quand la chine s'éveill (1973)
- Le mal français (1976)
- Les chevaux du lac lodoga
- Quand la rose se fannera (1983)

L'empire immobile ou les chocs des mondes (1989).

- La tragédie chinois (1990)

quid 1992, Paris, édition Robert Lafond 1991.

4 - جورج بومبيدو ولد سنة 1911 وتوفى سنة 1974 سياسي فرنسي تقلد عدة مناصب، ووصل إلى الرئاسة، كلف في سنة 1961 بالمفاوضات السرية مع جبهة التحرير. رئيس ديوان الجنرال ديغول من جوان 1958 إلى 1959. أنظر : Michel Mourre,

Dictionnair encyclopédique, Paris, Bordas, 1986, P 3742

5 - لموند جريدة يومية ظهرت في باريس منذ 18 ديسمبر 1944، تحت إشراف Hubert - beuve Mery، وهي يومية حرة، تميل نحو اليسار، أنظر : Ibid, P 3118

6 - ظهرت هذه المقالات ما بين 28 سبتمبر و02 أكتوبر، وأكدت الصحافة الفرنسية في ذلك الحين أن مكتب ميشال ذيري هو الذي إذن ينشرها بعد الإطلاع عليها، أنظر، محمد مبارك الميلي، الفاشية العالمية الحديثة، بيروت، دار الأدب، الجزائر، مكتبة النهظة 1963، ط1، ص 85.

7 - Histoir, Ibid, p 114

8 - لويس جوكس ولدسنج ,1901 سياسي فرنسي، عمل في الحقل الديبلوماسي في ظل الجمهورية الرابعة، وتولى منصبي مدير عام بالخارجية مابين 1946 ألى 1952، ثم سافر بموسكو وبون ما بين 1952 حتى 1956، وأمينا عاما لوزارة الخارجية 1956 - 1959، وفي سنة 1960 عين وزيرا للتربية، ثم وريز ذولة مكلف بالبشؤون الجزائرية (960 - 1961) وبعدها وزيرا

للصحراء 1961 - 1962 ثم الشوون الجزائرية 1962، ترأس الوفد الفرنسي خلال مفاوضات إيفيان، إنظر: Mourre, Dictionnair, P 2547

9 - Alai Peyrefitte, Faut il partger, l'Agerie, Paris, plon; 1962

10 - Rédha Malek, L'Algerie à Evian, histoir des négociations secrétes 1956 - 1962, Alger, édition Dahleb, 1995:

11 - ميشال دوبري ولد سنة 1912، سياسي فرنسي، يعتبر من أبرز الوجوه الفرنسية الراعية إلى الجزائر الفرنسية، والدفاع عن هذه الفكرة والترويج لها، أصدر دورية (Le courrier de la colére) ومن ضمن ما جاء في إحدى أعدادها : «إن التنازل عن السيادة الفرنسية في الجزائر عملية غير شرعية. عين وزيرا أول في جانفي 1959 حتى أفريل 1962 أنظر : Mourre , Encyclopédi, P 1323

12 - أنظر : Malek, Ibid, P 167.

13 - أنظر : Olivier long, Le dossier secret des accords d'Evian, une mission suisse pour la paix en Algerie, Alger O.P.U;1989, p 95

14 : أنظر: Peyefitte, Ibid, P 217

15 - أنظر : Historia, Ibid, 144

16 - مفاوضات إيفيان الأولى جرت من 20 ماي حتى 13 جوان 1961

17 - Louis Joxe, Il ya dix ans jai signé les accords d'evian Historia; n° 304, mars 1972 P 145

18 - الجنزال ديغول مذكرات الأمل، التجديد 1958 - 1962، ترجمة سموحي فوق العادة. مراجعة أحمد عويدات، بيروت منشورات عويدات، 1971، ط1، ص 49.

19 - نفسه ص 36.

20 - Plan de constantine 1958 - 1963, direction du plan et des études, délégation générale du gouvernement en Algerie, `Rapport général, juin 1960,p X III

21 - Claud Treyer, Sahara 1952 - 1962, Paris, Société les belles letrres, 1966, P 287.

22 - ديغول، مذكرات، ص 72

23 - عواطف عبد الرحمان والصحافة العربية في الجزائرية، دراسة تحليلية لصحافة الثورة الجزائرية 1954 - 1962، الجزائر المؤسسة الوطنية للكتاب، 1985، ص 116.

24 - Treyer, P 295 - 296.

25 - Zdravko, Pecar, Algerie Témoinage d'un reporter yougoslave sur la guerre d'Algérie, Alger, entreprise national du livre 1987, P 234

26 - ديغول مدكرات ص ص 86 - 87

27 - نفسه، ص 129،

28 - charles de Gaulle, mémoires d'espoir, le renouveau 1958 - 1962, Plon, 1970, P 146.

29 - رفض الأقدام السوداء فكرة التجزئة والتقسيم في بداية الأمر ولكنهم إلتجأوا إليها كحل أخير، راجع، الميلي، الفاشية، ص 83 - 84.

30 - نقلا عن عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة، قسنطينة، دار البحث، 1991 - 1، ج2، ص 39 - 40

31 - الشيخ بيوض إبراهيم بن عمر، أعمالي في الثورة، الغرارة غرداية نشر جمعية التراث : 1990، ص 35.

32 - قليل نفس المرجع، ص 40

33 - peyrefitte, faut il partager; p210

34 - Ibid, p 217.

35 - عبد اليلام بوشارب، الهقار أمجاد وأنجاد، الجزائر، نشر المتحف الوطني للمجاهد، 1995، ص 143.

36 - نفسه، ص 143.

37 - جريدة المجاهد، عدد 91، 13 مارس1961 ، ص 6- 7

38 - Alistair horne, histoir de la guerre d'algerie traduit del'Anglais par Yves de Guerny en colaboration avec Philppe Bourdrel, Paris, Albin Michel, 1987, P 488.

39 - Ibidem,

40 - Plan de Constantine, P 267

41 - عاطف سليمان معركة البترول في الجزائر، بيروت، دار الطليعة، 1974 ط1، ص - 15 14، وأنظر كذلك، Treya, Sahara, P 232

42 - المجاهد عدد 98، 19 جوان 1961،

43 - ديغول، مذكرات، ص 127

44 - نقلا عن محمد الميلي، مواقف جزائرية، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984، ج2، ص 29 - 30

45 - Pecar, Op.cit, P 234

46 - حوار حول الثورة، الجدائرية، المركز الوطني للتوثيق والصحافة والإعلام، 1986، ج2، ص 427.

47 - Peyrefitte, Op. cit, P218

48 - Horne, Op. Cit, p 490.

49 - Malek, l'Algérie, p 301 - 304.

50 - Mohamed Bédjaoui, La révolution Algerienn et le droit, Bruxelles, 1961.

51 - L'Agerie Saharienne, publication du centre d'informatio arab de Geneve sur la qustion Algerienne, 1961.

52 - Jeane Lacruture, Algerie, La Guerre est finie, Bruxelle, édition complexe, 1985, p 105

53 - Ibidem

إستراتيجية السياسة الفرنسية في محاولة فصل الصحراء الجزائرية

الدكتور: محمد قنطاري

إن قضية فصل الصحراء الجزائرية عن شمالها ماهي في الحقيقة إلا فصل من فصول محاولات فرنسا لتصفية الثورة الجزائرية والقضاء عليها، وإضعاف قوتها، وإحداث البلبلة في صفوفها وتشكيك المجاهدين والمواطنين في شمولية ثورتهم ووحدة تراب وطنهم، هذه السياسة أو المؤامرة الفرنسية التي جندت لها الحكومة الفرنسية كافة إمكانياتها المادية والبشرية بما في ذلك ضعاف الأنفس من الجزائريين الذين سخرتهم فرنسا لتحقيق مآربها، وبلوغ غياتها، وهذا رغم وضوح المؤامرة ذات الأبعاد الخطيرة على وحدة الشعب الجزائري، والتي لا تقبل التجزئة ولا التقسيم حتى وإن أراد الإستعمار الفرنسي وأذنابه ذلك.

والهدف الرئيسي من وراء استراتيجية السياسة الفرنسية هو:

- تمزيق وحدة الشعب الجزائري الذي يجسد الوحدة الحقيقية للثورة التحريرية والسعي إلى الحط من مبدإ شموليتها لإستغلال إمكانيات الصحراء الطبيعية ونهب خيراتها واستنزاف جميع ثرواتها خاصة بعد اكتشاف البترول والغاز والمعادن النفيسة مثل الذهب والأورانيوم وغيرها.

- واحتفاظ فرنسا بالصحراء يجعلها تحتل موقعا استراتيجيا هاما داخل القارة الإفريقية عسكريا وسياسيا، واقتصاديا، كما يسمح لها الإتصال المباشر مع مختلف مستعمراتها بإفريقيا.

المرسوم الرئاسي الفرنسي لفصل الصحراء.

فبعد تهيئة الأرض السياسية والعسكرية والديبلوماسية وتخدير الرأي العام الجزائري والفرنسي والعالمي والمحافل الدولية لفصل الصحراء، قامت رئاسة الجمهورية الفرنسية في 07 أوت 1957 باصدار مرسوم فصل الصحراء عن بقية التراب الجزائري وجعل كيان خاص للصحراء التابع مباشرة لفرنسا حسب تصريحات القادة الفرنسيين أن امتداد فرنسا من «دانكرك إلى تمنراست» وجعلت لها وزارة خاصة مستقلة ماليا وسياسيا وإداريا تتلقى أوامرها وتعليماتها من قصر الإليزي بفرنسا ...

مشاريع الإستثمار الفرنسي والأجنبي في الصحراء الجزائرية :

بدأ الاهتمام والتركيز أكثر للاستثمارات الفرنسية والاجنبية بالصحراء الجزائرية بالطرق والوسائل العلمية والتكنولوجية الحديثة التي جربت وأعطت ثمارها بالصحراء الأمريكية للولايات المتحدة في كل من أراضي نيفادا وكاليفورنيا الصحراوية القاحلة في استعمال تفجير القنابيل الذرية والهيدروجينية لأغراض سلمية في آبار المياه، والري والمجمعات والسدود المائية والبترول والغاز وغيرها من المعادن.

وبذلك استفادت فرنسا في تعاونها الفني الفلاحي والطاقوي والصناعي مع الولايات المتحدة الامريكية في اقامة مشروعها للمطر الصناعي والذي كان يتركز محوره في منطقة تيارت إلى سهول سطيف لسقي هذه المناطق الفلاحية بواسطة القنابل والصواريخ التي بدأت تجريبها في ربيع 1957.

وتمكنت الهيأتان اللتان توليتا تجارب المطر الصناعي وهما :

- منظمة تطوير الاساليب التقنية (سودي تيب) الفرنسية وشركة تطوير موارد المياه الامريكية متفائلتين كل التفاؤل من النتيجة المثمرة ...وقد تمكنتا سنة 1957 بالتعاون مع (منظمة المطر الصناعي في الجزائر) من إقامة إثني عشر خزانا طاقويا أضافيا للترسيب في جبال الهقار كما أنشأت بمنطقة (اسكرم) للارصاد الجوي والرادار وعين ايكر الجبلية للتجارب النووية خمس محطات جديدة لمراقبة الطقس وتحويله، واشتملت هذه المحطات ايضا على اجهزة متقدمة لقياس اشعة الشمس ورادار للطقس ذي 3.5 سنتيمترات.

وقد حددت شركة (سودتيب) منطقة جبال الهقار ورقان كمنطقة للتجارب الاولى في الصحراء لاصطياد السحب وتجميعها في الكتلة

الهوائية الوسطى وتوجيهها بصواريخ أخرى نحو الهضاب العليا في شهري مارس وأفريل لتسقط أمطار بها ...

وقام أيضا العلماء والباحثون من جامعة السربون بالتعاون مع مختلف الجامعات ومراكز البحث الفرنسية والأمريكية للفلاحة الكمياوية بإجراء تجارب في محطة البحوث الصحراوية في بني عباس سنة 1959 والذين توصلوا الى نتائج مشجعة مستقبلا في جلب المياه الباطنية والسطحية من جبال الأطلس المغربي عن طريق الإشعاع الذري وصواريخ باطنية لفتح بعض الطبقات الأرضية لتجميع المياه في حوض جرف التربة بالعبادلة وامتداد المساحات الزراعية المسقية إلى غاية أدرار والمنيعة وعين صالح ...

الاتصالات والموصلات الصحراوية :

السكك الحديدية بالصحراء :

ابتداء من سنة 1947 اعتمدت التصميمات والخرائط على إنشاء شبكة مواصلات السكك الحديدةالصحراوية لاستثمار واستغلال خيرات الصحراء وتعميمها من جهة ... ونقل الجيش الفرنسي وعتاده الحربي الى اعماق الجنوب ... وتسهيل نقل البضائع من وإلى الشمال والجنوب ...وكانت بداية عملية مد خطوط السكك الحديدية الصحراوية كالتالي من وهران والمدن الشمالية الغربية والهضاب العليا نحو بشار، ومن اقليم الساورة غربا الى تانزروفت والى عين تاسيت حيث يمتد فرع منهاطوله 3100 كلم الى ڤاو، ونيامي الى أن يتصل بسكك حديد النيجر عبر تومبكتو – سيفون ل 3600 كلم ويرتبط بشبكة سكك حديدية السنغال وموريتانيا ... ويمتد ايضا الخط الحديدي من بشار نحو 4000 كلم، وخط حديدي يمتد من ارزيو ماراً بالهضاب العليا،شاقا الصحراء والواحات الى تشاد وخط آخر من تشاد الى عنابة بالإضافة الى شبكة الطرق المعتادة والعادية لربط

مختلف مناطق قصور الصحراء مع تركيز مشاريع تعمير الصحراء دعا اليها وباركها دعاة التبشير على رأسهم الكاردينال (لافيجري) مؤسس رهبنة (الأباء البيض) في طريقهم عبر مناطق الصحراء الجزائرية الى واسط إفريقيا السمراء، لنقل خيرات المنطقة الاستوائية الى فرنسا وجعل افريقيا اسواقا للمنتوجات الفرنسية، وربط اروبا بمستعمراتها ما وراء البحار...

كما اصبحت الصحراء الجزائرية تضم أكبر القواعد والمراكز العسكرية الفرنسية في افريقيا لتجارب القنابل الذرية أو النووية وقنابل النابالم والغازات السامة والصواريخ الموجهة التي استعملتها وجربتها فعلا على جيش التحرير الوطني الجزائري في معارك القتال. وموقعه الاستراتيجية ... خاصة في مناطق رقان، وحماقير، ووادي الناموس بجنوب الغرب الجزائري. وكذلك بمناطق الهقار بجبل عين ايكر ... السيطرة على القارة الافريقية وعلى منافذها البحرية للبحرالمتوسط والمحيط الاطلسي (راجع مقالي حول التجارب النووية والصوراريخ الفرنسية في الصحراء الجزائرية المنشورة بجريدة «الحقيقة» 13/02/ 1996).

المعادن والطاقة الصحراوية :

إزداد اهتمام فرنسا بالصحراء الجزائرية منذ دخولهاللجزائر... خاصة منذ سنة 1947 عندما عرفت ان قطرة بنزين تساوي قطرة دم وهو من العوامل الاساسية لانهزام المانيا بشمال افريقيا وغيرها لفقدان هذه المادة حيوية الاشريان...

وقد شجع ذلك عندما قامت مجموعة من الباحثين والدارسين الفرنسين والاجانب للبحث عن معادن الصحراء وطاقاتهامن البترول والغاز وما تزخر به اراضي الصحراء من ثروات مختلفة ...

فأسرعت الشركات الفرنسية والامريكية وغيرها بالتعاون والتحالف مع المستعمرين من رجال وأرباب الاموال للتنقيب عن هذه المعادن والتي توصلت بسرعة وبأقل التكاليف الكبيرة والمشجعة على اكتشاف الفوسفات

والحديد والذهب والاورانيوم بغار جبيلات تندوف، الفحم الحجري بالقنادسة بشار... البترول والغاز والذهب والأورانيوم بمنطقة أدرار وتيميمون وعين صالح.. البترول والغاز بمنطقة حاسي مسعود وحاسي رمل ...الذهب والأورانيوم والماس والبروتنيوم والحديد والنحاس بجبال الهقار... البترول والغاز والذهب بمنطقة اليزي وغرداية وغيرها من المناطق الصحراوية وهذا على سبيل الجرد لا الحصر.

هذه الاكتشافات الثمينة بإحتياطاتها الكبيرة دفعت بالحكومة الفرنسية ودول الحلف الأطلسي الى التشبث بسياسة فصل الصحراء الجزائرية في خلق مبررات لسياستها وتواجدها الاستعماري بالجزائر، وسعيها الدؤوب لتنمية المناطق الصحراوية في مشاريع إقتصادية، إجتماعية، ثقافية، صحية، وترويج هذه الإدعاءات ونشرها في المحافل الدولية مع تبرير وجودها في الصحراء، واقناع الرأي العام الجزائري والفرنسي والعالمي أن تواجدها في الجزائر ضروري لمساعدة الجزائرين والدليل على العناية الكاملة بالصحراء هو إنشاء وزارة خاصة بها ... وتكرار زيارات الرئيس الفرنسي الجينرال ديغول الى مختلف مناطق الصحراء وكذلك كبار المسؤولين ورجال الاعمال الفرنسيين والأجانب...

بالإضافة الى قيام الحكومة الفرنسية بحملات توعية وتحسيس وتوجيه في المدارس والجامعات والمعاهد، والكليات العسكرية، والاعلامية، لاقناع الشعب الفرنسي بما اكتشف في الصحراء من معادن نفيسة وطاقوية من بترول وغاز، وأن تخليها عن الصحراء سيصيب فرنسا بخسارة فادحة في ميدان المحروقات الطاقوية الضرورية لمصانعها ومنازلها والتي تضطر الى استيرادها بالعملة الصعبة فتضعف الخزينة الفرنسية ... وأنه لا تقدم ولا ازدهار لفرنسا الا بالصحراء أي بثروات الصحراء ...

لذلك ألفت تحت رئاسة الجنرال ديغول وبمساعدة الحلف الأطلسي بجميع ثقلها المادي والبشري وأحدث الأجهزة والعتاد الحربي في ميادن المعارك القتالية لإبادة الشعب الجزائري والقضاء على الثورة والثوار فزادت في

تعزيز قواعدها ومراكزها العسكرية وإنشاء قواعد أخرى جديدة مدعمة بفرق التدخل السريع ورجال الكومندوس والمظلات والأسلحة الحديثة المتطورة من الحلف الأطلسي عبر مناطق الصحراء، وجمع الشعب في محتشدات ومعتقلات وسجون تحت الحراسة العسكرية والتعذيب والتقتيل ومنع أي إتصال بالمجاهدين في التموين ...

وبالمقابل القت الثورة الجزائرية هي الأخرى بكل ثقلها في ميدان المعارك القتالية والفدائية والتخريبية والمظاهرات والمسيرات الشعبية الجزائرية والاجنبية داخل الجزائر وخارجها، والسياسية الديبلوماسية في العالم. ،وفي المحافل الدولية، والأمم المتحدة ... لفضح مؤامرات ودسائس وخطط فرنسا الهادفة الى فصل الصحراء الجزائرية، أو تمزيق وتقسيم الوحدة الوطنية الجزائرية الترابية والشعبية والى تضليل الرأي العام الفرنسي والعالمي والدولي مما جعل الحكومات الفرنسية المتعاقبة على الحكم تحتار من أمرها أمام فعالية الثورة الجزائرية ونجاعتها وبالخصوص في عهد الجمهورية الفرنسية الخامسة تحت رئاسة الجنرال ديغول ... لأن الثورة الجزائرية وصلت الى مرحلة اللارجوع فيها في قوتها العسكرية والسياسية والديبلوماسية...

مؤامرات ودسائس الحكومة الفرنسية :

أ - وأمام الوضع الخطير العسكري، والسياسي، والإقتصادي الذي تعيشه فرنسا، وفشل كل محاولاتها للقضاء على الثورة، إلتجأت الى وسائل أخرى من المؤامرات والدسائس والاغراءات، والمساومات والضغوطات من جهة أخرى في تأليب الدول المجاورة للجزائر خاصة المغرب، وتونس، ومالي، والنيجر، لجعل قضية الصحراء قضية مشتركة بين هذه الدول في التوسيع والتقسيم والاستغلال، وأن الصحراء لا تعني الجزائر وحدها فقط ... وبالفعل فقد أسرعت تونس والمغرب المطالبة والتوسع في الصحراء الجزائرية والتفاوض مع فرنسا في اقتطاع أجزاء من

الصحراء وجعلت فرقا عسكرية لها على الحدود الجزائرية الصحراوية أطلقت عليها اسم «جيش تحرير الصحراء بالتعاون عسكريا مع القوات الفرنسية على الحدود الجزائرية واعتراض طرق وسبل المجاهدين الجزائريين الرابطين على الحدود الجزائرية والقواعد الخلفية للثورة بالمغرب وتونس لمنعهم من الاقامة والتمركز داخل التراب المغربي والتونسي وقطع خطوط التموين والامداد والعلاج عنهم، ومراقبة، وتتبع تحركات المجاهدين الجزائريين وتبليغها لفرنسا، والقبض على بعض أفراد المجاهدين والمناضلين الجزائرين على الحدود وداخل ترابها ... مما حتمت الظروف المؤامة في بعض المناطق الحدودية الى مواجهة عسكرية وقتال بين الأشقاء سقطت أرواح بين الأطراف... لكن سرعان ما تفطن الشعبان المغربي والتونسي وقادتهما ومساعي بعض الدول الشقيقة الى مؤامرات ودسائس فرنسا الإستعمارية لضرب الثورة الجزائرية وتمزيق وحدتها الوطنية والوحدة المغاربية وبعد عدة لقاءات واجتماعات بين قيادة الثورة للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية والرئيس التونسي وملك المغرب في التعاون والتنسيق بين قادة المغرب العربي والاتفاق على تكوين لجان المتابعة الميدانية ... اعلنت تلك الدول المتاخمة للجزائر على تأييدها الكامل لوحدة الجزائر الترابية والشعبية ولكفاحها العادل ...طبقا لميثاق وحدة كفاح المغرب العربي المصادق عليه بين قادة المقاومة المغربية والتونسية والثورة الجزائرية بالقاهرة سنة 1954 على متابعة الكفاح لاستقلال جميع بلدان المغرب العربي ... وعلى معالجة كل الخلافات الحدودية بعد استقلال الجزائر...

ب - إنشاء القوة الثالثة المناوئة للثورة الجزائرية :

منذ اندلاع الثورة الجزائرية أسرعت فرنسا إلى إنشاء القوة الثالثة المناوئة للثورة الجزائرية بتسليح فرق الدفاع الذاتي من الجزائريين، والقومية، و«الحركة» ومختلف العملاء المدنيين والعسكريين قصد ضرب الثورة الجزائرية من الداخل... وتكوين حركات مضادة للثورة مدعمة ماديا

وبشريا ومعنويا من فرنسا وبمشاركة القوات الفرنسية (كحركة الجنيرال بلونيس) للاستيلاء على الصحراء وجعل دولة صحراوية ذات الحكم الذاتي منفصلة عن الشمال فأسرعت الثورة إلى القضاء على هذه الحركات والقوة الثالثة المضادة للثورة الجزائرية. وبدأت الثورة تحقق إنتصارتها المتتالية في جميع الميادين وعلى جميع الجبهات داخل الجزائر وخارجها ...

الأزمة الفرنسية السياسية العسكرية والإقتصادية :

أمام انتصارات الثورة الجزائرية بفضل وحدتها الوطنية والقيادية في التضحية والاخلاص، والهزائم المتتالية لفرنسا سياسيا وعسكريا، أصيبت بأزمة سياسية عسكرية اقتصادية حادة وخانقة ادت الى سقوط الجمهورية الفرنسية الرابعة، وجاءت الجمهورية العسكرية الفرنسية الخامسة على رأسها الجنيرال ديغول لإنقاذ فرنسا من أزمتها ما يمكن انقاذه قبل فوات الأوان وجاء بخطط الإبادة الجماعية للشعب الجزائري وبالأرض المحروقة وبالجرائم الاستعمارية ...

وزج بالشعب الفرنسي في الحرب الجزائرية وطالت الحرب واشتد لهيبها وغرر بالشعب الفرنسي بالنصر القريب للقضاء على الثورة وثوارها ...

ولم يستطع الشعب الفرنسي المخلص لوطنه الاستمرار في دفع النفقات الباهظة التي كلفت الخزينة الفرنسية عجزا في موارد الضرائب والقروض الاجنبية أموالا طائلة في نفقات الحرب، ثلاثة ملايين فرنك يوميا،فجاع وتشردالشعب الفرنسي وتعطلت المصانع، وركود في التجارة والبطالة ضد سياسة بلاده الإستعمارية في حرب الجزائر، فخرج في مسيرات ومظاهرات تتقدمها أمهات الجنود بالجزائر تطالب بإيقاف حرب الجزائر... وتقرير مصير الشعب الجزائري في الحرية والاستقلال... وحل أزمة الجزائر العسكرية بالساحات العمومية ومحطات القطارات والمطارات والموانئ الفرنسية في رفضهم الإلتحاق بالجزائر... لأن الجزائر جزائرية فهي تحارب ضد الإستعمار الفرنسي في الحرية والاستقلال ...

وتفاقمت الأزمة العسكرية داخل صفوف القوات الفرنسية بين مؤيد ومعارض لإستمرار الحرب في الجزائر.... وبين الجزائر فرنسية، والجزائر جزائرية، وبين وحدة التراب الجزائري وبين الإنفصاليين.

وضغط الثورة الجزائرية أدى إلى سقوط الجمهورية الفرنسية في 13ماي 1958، والإستنجاد بالجنيرال ديغول الى الحكم، وقامت عدة محاولات انقلاب منها: محاولة انقلاب الجيش الفرنسي ضد الجنرال ديغول وحكومته في 24 يناير سنة 1960 ثم بدأت عملية محاولة الإنقلاب على الحكم الديغولي أو سقوط الجمهورية الفرنسية الخامسة في22 أفريل سنة1961 من طرف الجنيرالات الأربعة: شال Challe، زيلر Zeller، جوهو Jau-haud، وسلان Salan في عملية سريعة بالجزائر العاصمة والهجوم على العاصمة باريس ...

بالإضافة الى التمردات والعصيان المستمر من طرف ضباط وجنود في صفوف القوات الفرنسية ضد تقرير مصير الشعب الجزائري في الحرية والاستقلال وفصل الصحراء والغرب الجزائري عن الوطن الأم، وتكوين المنظمة الإرهابية السرية العسكرية الفرنسية وجمعيات وهيئات أخرى متمردة على الحكومة الفرنسية، وطالب كذلك كبار المعمرين والاروبيين الرأسماليين بتكوين دويلات فرنسية في الجزائر

كل هذه المحاولات والمخططات والدسائس الفرنسية باءت بالفشل خاصة محاولة فرنسا الاحتفاظ بالصحراء وضغط الثورة الجزائرية بمعاركها القتالية أو الفدائية والتخريبات والمظاهرات والمسيرات أدت الى خضوع فرنسا لمطالب الشعب الجزائري ودليل على ذلك هو ماجاء في خطاب الجنرال ديغول عندما حاول الجيش الفرنسي الانقلاب عليه: «...إن مجموعة من الجنيرالات المتقاعدة مع مجموعة من الضباط الانصار الطموحين المتعصبين المحكوم عليهم نحملهم مسبقا مسؤولية إحتمال وقوع كارثة وطنية...» وأضاف أيضا قائلا : «ها هي الدولة الفرنسية تنهار، قوتها تزعزعت، وهيبتنا الدولية انخفضت، دورنا، ومكانتنا في افريقيا

تحطمت، من طرف من آه للآسف، آه للآسف، آه للآسف، من طرف رجال كان من الواجب الشرف والخدمة والطاعة... بإسم فرنسا إنني أستخدم كل الإمكانيات أقول كل الوسائل المستعملة لسد الطريق على هؤلاء الرجال في انتظار متابعتهم. انني امنع كل فرنسي وكل جندي تنفيذ اي أمر ...» امر من المتمردين ولا تسامح ولا تقبل لآي ظروف.

ثم اعلن الرئيس الفرنسي الجنيرال ديغول اللجوء الى المادة 16 من الدستور التي تخول له كل الصلاحيات ثم اختتم قائلا :

«... أيتها الفرنسيات ايها الفرنسيون ها انتم ترون الخطر الذي يهدد تذهب اليه فرنسا خلافا ماكانت عليه في مجدها. ايتها الفرنسيات ايها الفرنسيون ساعدوني...»

المراوغات الفرنسية :

حاولت فرنسا بمختلف وسائل الإغراء والضغط والتهديد والمساومات المادية والمعنوية استغلال ضعف بعض الأشخاص من الموالين للسياسة الفرنسية الاستعمارية والذين جندوا انفسهم لخدمتها وتنكروا لاصلهم ودينهم وامتهم وشعبهم،في محاولة بيع وطنهم لتقسيمه وتمزيقه واعلنوا ولاءهم، ومساندتهم لفرنسا مستغلين الزعامة القبلية والروابط العائلية والاسرية والاقليمية الضيقة البالية والوهمية، وشكلوا قوة ذاتية مسلحة ضد الثورة ... التي اتبعتها بعيونها الراصدة في التحرك، والمقاومة والتموين.

بينما وقف شعب الصحراء الاصيل من قبائل وعشائر ومناطق مختلفة تحت قيادة قادتها المخلصين لربهم ووطنهم برفض الاغراءات والضغوطات الفرنسية في فصل الصحراء. وإقامة سلطنة لهم بها وذلك لضرب الوحدة الوطنية وتمزيق الجزائر ومنهم على سبيل الذكر لا الحصر : رفض الباي اخموك زعيم التوارق حينما عرض عليه الجنرال ديغول رئيس الجمهورية الفرنسية اثناء استقباله سنة 1960 للإستعراض العسكري بشارع Champs

Elysee بمناسبة 14 جويلية أن يكون سلطانا على الصحراء فكان رد الباي اخموك : « إذاستقلت الجزائر فنحن معها واذا بقيت تحت سلطتهم فنحن معها ... » (شهادة عن الحاج موسى أخموك شقيقه وباقي الشهود والمصادر الفرنسية والجزائرية في هذا الموضوع)

ومن هناك كانت ضربة قاضية للسياسة الفرنسية في محاولتها لعزل الصحراءعن الجزائر الام وتمزيق الوحدة الوطنية الترابية والشعبية ... »

وزادت السلطات الفرنسية مدنية وعسكرية في خططها الجهنمية في منح بعض الإمتيازات الخاصة بسكان الصحراء لجلبهم إليها كالتخفيف والتخفيض من أسعار بعض المواد الاستهلاكية وكذلك من سياسة فرنسا عدم الجمع بين المساجين وأسرى الحرب من المجاهدين في بعض السجون والمراكز الفرنسية معاملة خاصة بحجة أنهم ينتمون إلى إقليم خاص وهو الصحراء، وقد غرر بهم من طرف (الفلاقة) جبهة وجيش التحرير الوطني ... فقامت مؤسسات وأجهزة فرنسا بغسل أدمغتهم ليرتدوا عن الثورة ولكن باءت كل هذه المحاولات بالفشل الذريع...

تصدي الثورة لسياسة فصل الصحراء:

كانت استراتيجية فرنسا في فصل الصحراء عن الشمال اوعن بقية الوطن بمثابة جبهة جديدة خطيرة جدا فتحت ضد الثورة الجزائرية والتي لا يمكن الفصل بينها وبين مختلف المحطات الاستعمارية الفرنسية الهادفة إلى تصفية الثورة الجزائرية بجميع الوسائل داخل وخارج الوطن في الوقت الذي كانت الثورة تمر فيه بأحرج الفترات كإقامة سدود الاسلاك الشائكة المكهربة والملغمة للفصل بين الجزائر والمحيط الخارجي في الإمداد بالتموين بالأسلحة وذخيرتها الحربية والعلاج والتدريب والتكوين والاتصال وغير ذلك وكذلك جمع الشعب في المحتشدات والمعتقلات والسجون، وإقامة المناطق المحرمة وإفراغها من الشعب لقطع أي إتصال بين الشعب والمجاهدين في التموين ...

وشهدت الصحراء معارك مع القوات الفرنسية المتفوقة عدة وعددا وسقط فوق رمالها وصخورها آلاف الشهداء على سبيل الذكر لا الحصر المعارك الطاحنة في العرق ضد كمندوس بيجار وغيره... كما استعملت القوات الفرنسية القنابل النووية ضد ارض وشعب الصحراء الذي لا زال يعاني من آثارها ومخلفاتها الى اليوم واستشهد فوق رمالها قائد الولاية الخامسة العقيد لطفي ونائبه الرائد فراج بجبال بشار وعمر دريس والعقيد الحواس قائد الولاية السادسة ورفيقه عميروش وغيرهم من القادة فوق رمال الصحراء كل هذه المعارك الاستراتيجية الفرنسية في الصحراء تم إحباطهامن طرف الثورة الجزائرية والقضاء عليها.

موقف ودور الولاية الخامسة من سياسة فصل الصحراء :

كانت الولاية الخامسة لغرب وجنوب الوطن قيادة وشعبا متفطنة منذ اندلاع الثورة التحريرية الى مخططات استراتيجية فرنسا الإستعمارية في محاولتها التقليل من أهمية الثورة ونشاطها السياسي والعسكري ومعاركها القتالية، بغرب وجنوب الوطن وبالموقع الجغرافي الاستراتيجي الطبيعي والحضاري والتاريخي والثقافي والإقتصادي والفلاحي لغرب الوطن وجنوبه وماتزخر به أراضيه من خيرات باطنية وسطحية وسواحله الغنية بأسماكها وقواعدها أدى كذلك إلى تمركز أكبر الجاليات الفرنسية به استيطانًا وإستغلالها تحت حماية اكبرالقواعد الفرنسية بالجزائر ... بعدما تعرض الغرب والجنوب الجزائري الى الابادة الجماعية من خلال المقاومات والثورات والانتفاضات المسلحة والحركة الوطنية الى ثورة اول نوفمبر المسلحة الى إستقلال الجزائر سنة 1962 ...

وكانت خطة فرنسا الاستعمارية قبل فصل الصحراء هي محاولة تجربتها بفصل الغرب الجزائري وجنوبه عن الوطن، وجعله دويلة اوروبية لكيان اوروبي بالجزائر وعاصمتها وهران... ولكن باءت كل هذه المحاولات بالفشل بفعل التصدي لها من طرف الثورة الجزائرية في المعارك القتالية

والعمليات الفدائية والتخريبية والمظاهرات والمسيرات الشعبية المنددة بذلك والمؤيدة لقيادة الثورة والوحدة الوطنية الترابية والشعبية ...

لكن سرعان ماوجدت الولاية الخامسة نفسها وجها لوجه في مؤامرة اخرى ضد الوحدة الوطنية الترابية والشعبية في خطة فرنسا حول : السياسة الفرنسية ومحاولة فصل الصحراء أو الجنوب عن الشمال ... وذلك بحكم المساحة الكبيرة لتي تربطها بالحدود الصحراوية مع المغرب والصحراء الغربية، وموريتانيا، ومالي والتي تمثل مساحة الولاية الخامسة وهي ثلث التراب الوطني، ولتأمينها من الاخطار الفرنسية الاستعمارية، فلا بد على سكانها التمتع بوعي وطني ثوري، وبمناعة وحصانة قويةفي الصمود والتصدي في الشدائد والمحن، ولكل المؤمرات الفرنسية وماترميه وتسخره فرنسا من قوة ثقلها ماديا وبشريافي ميدان المعارك للقضاء على الثورة والثوار ...

وكان على قيادة الولاية الخامسة وشعبها التركيز على تحصين التنظيمات الثورية السياسيةوالعسكرية لمواجهة مختلف اجهزة ومؤسسات العدو السياسية والعسكرية داخل الوطن وخارجه وإقامة القواعد الخلفية لضمان شبكة التموين بالأسلحة وذخيرتها الحربية ومراكز التدريب والعلاج والامداد،،، وإقامة وانتشار كتائب وفيالق جيش التحرير الوطني والفدائيين عبر مناطق الولاية الخامسة في خوض المعارك القتالية والفدائية والتخريبية والضرب بيد من حديد لكل من يحاول من الأفراد الخروج عن الصف الوطني الثوري والتعامل مع العدو والحمد لله ان الولاية الخامسة كانت صفوفها نظيفة ووطنية متعلقة بثورتها التي آمنت بها فاحتضنتها وتبنتها ودافعت عنها بكل نفس ونفيس في سبيل الله والوطن والنصر او الاستشهاد،ولم تعرف في صفوفها ولافوق ترابها حركات مناوئة للثورة التحريرية بل تستطيع ان تقول :

ان الولاية الخامسةالتي تمثل ثلث التراب الوطني رغم ظروفها الصعبة وارضها المكشوفة ... ووجود اكبر الجاليات الاوروبية والقواعدوالمراكز العسكرية الفرنسية بها ... وما ضرب عليها من حصار من طرف القوات

الفرنسية الثلاثية ... لخنقها ومنع الامداد والتموين بالأسلحة وذخيرتها الحربية عنها خاصة ما ضرب من حصار على غرب البحر المتوسط وتفتيش كل السفن المبحرة تجاه المغرب والغرب الجزائري خوفاً من تسرب الاسلحة من الخارج الى داخل الوطن عن طريق الولاية الخامسة ... والتي كانت تزود بها مناطقها ومناطق الولايات المجاورة لها كالولاية الرابعة والسادسة، وحتى الثالثة.. واستمرت العمليات والمعارك اليومية ضد قوات العدو في الأرياف والمدن عبر كل شبر من مناطقها الثمانية ... وتلاحم الجيش والشعب والقيادة الثورية في التعاون والتنسيق والعمل المشترك في : التموين، الإيواء، والتجنيد والاتصال، ولأخبار، والعلاج وغير ذلك ... كما عرفت الولاية الخامسة النواة الاولى لتنظيمات ثورية سياسية عسكرية ادارية يشهد بها الصديق والعدو منها على سبيل الذكر لا الحصر : سلاح الاشارة،الصحة والاستعلامات والاستخبارات لمصالح (المالق M.A.L.G) والتدريب والتكوين في فنون القتال والقيادة، والقضاء والتنظيم القضائي الثوري، والتربية والاعلام من صحافة واذاعة مكتوبة ،وصناعةالاسلحة وذخيرتها الحربية ...

وامتد نشاطها وتنظيمها السياسي والعسكري في تدريب وتكوين الافواج الاولى بالقواعد الخلفية والتخريبية بفرنسا ... والى حدود مالي والنيجر في إنشاء وفتح منطقة اقصى الجنوب الجزائري بالتعاون مع الولاية السادسة التي كانت تعيش في ظروف صعبةللغاية بالتعاون والتنسيق والعمل المشترك بين الولايتين الخامسة والسادسة استطاعت الولايةالخامسة القضاء على زحف الحركات المناوئة للثورة منها حركة بلونيس.

وبذلك نجد ان الولاية الخامسة لغرب الوطن وجنوبه الغربي الصحراوي بقيادتها وجيشها، وسكانها لعبت دورا كبيرا في وحدة الصف الثوري الشعبي والقيادي ... وجمع الشمل على المستوى الوطني ... وحافظت وسهرت على الوحدة الوطنية الشعبية والترابية رغم الاغراءات والمساومات والضغوطات الفرنسية لموافقة الولاية الخامسة في مخططاتها السياسية الاستراتيجية الاستعمارية لفصل الصحراء عن الوطن.

ولم تعرف الولاية الخامسة للقطاع الوهراني شماله وجنوبه تمزقات أو صرعات دموية في صفوف قيادتها ووحداتها القتالية والشعبية ... وعملت بكل شجاعة وقناعة وإيمان وإخلاص وطني ثوري مع نكران الذات على تبادل التجارب والخبرة وحسن التنسيق والعمل المشترك بين الولايات التاريخية للثورة،وداخل الوطن وخارجه وبين الحدود الغربية والشرقية بجبهاتها القتالية وقواعدها الخلفية ومع احترام الرأي بين أفرادها وقادتها على المستوى الجهوي والوطني ...

ولم تعرف او تعش الولاية الخامسة للقطاع الوهراني شماله وصحرائه النعرات والصراعات الجهوية الضيقة على القيادة والمسؤولية في حب السلطة...

وأصبح الشغل الشاغل للقيادة الثورية هو فتح منطقة أقصى الجنوب الجزائري لحدود مالي والنيجر واقامة مراكز ووحدات جيش التحرير الوطني لتطويق الصحراء من جهة والاعتراف بواقع الحدود الجزائرية مع مالي والنيجر المحددة المعالم والمرسومة حتى لا تكون هناك اطماع اجنبية مستقبلا وبشمول الكفاح الوطني عبر كل شبر من التراب الوطني والقضاء على الاطماع الفرنسية بفصل الصحراء عن الوطن الام.

ومن هنا نستطيع أن نلقي نظرة وجيزة جدا عن منطقة اقصى الجنوب الجزائري لصحرائنا الحبيبة التي تكامل بفضلها وبفضل رجالها المخلصين الوحدة الوطنية والسيادة الوطنية الحرية والاستقلال...

الصحراء مهد الالهام، والكرم، والشجاعة، والبطولة، والانفة والشرف. ضيفها لا يحقر وشعبها لا يقهر، بتضامن سكانها في السراء والضراء، حماة الدين الإسلامي وانتشاره. اعتزاز بالنفس وبالجهاد في سبيل الله والوطن،وشعارهم«الله أكبر» صراع مستمر مع قساوة الطبيعة الصحراوية. جهاد مستمر ضد الإستعمار الفرنسي في جميع اشكاله من جنود ومبشرين ... لم تستقر بصحراء اقصى الجنوب الجزائري الجاليات الأوروبية رغم ماتزخر به ارضها من معادن نفيسة ... لذلك جعلت تحت نظام الحكم العسكري من احتلال الجزائر الى الإستقلال الوطني وطرد المستعمر سنة 1962.

وبما أن مقالنا يتعلق بجبهة منطقة أقصى الجنوب الوطني، والدراسة الميدانية التي قمنا بها بعين المكان واتصالنا بمختلف الأشخاص من مناضلين ومجاهدين بالمنطقة الذين عايشوا أحداث الثورة جزائريين، ومن الدول المجاورة «مالي والنيجر» وببعض المسؤولين في جبهة وجيش التحرير الوطني بالمنطقة ... نحاول أن نعطي لمحة وجيزة جدا من بحث رسالتنا للدكتوراه وموضوعنا «التنظيم السياسي، الإداري والعسكري للثورة الجزائرية من الناحية التاريخية والقانونية من 1954 -1962».

والتي كثيراً ما بقى هذا الجزء الكبير من الوطن الغالي «الصحراء» في عالم النسيان من ذكريات الثورة وأحداثها الدموية، وبطولاتها المجيدة، ولم تتطرق لها وسائل إعلامنا وأقلام كتابنا لإعطائها حقها التاريخي الثوري على غرار جبهاتها أو مناطق الشمال.

وكانت منطقة أقصى الجنوب الجزائري عبر العصور التاريخية حقلا للنضال السياسي ... وميدانا للمعارك القتالية ضد الغاصب المحتل ضد النصارى الكفار ... فتعرض سكانهاإلى أنواع العذاب والقمع والتعسف والقتل والإبادة الجماعية والتي اصبحت منطقة عسكرية تحت الحكم العسكري الفرنسي منذ دخوله للجزائر إلى خروجه.

وبذلك نجد أن الصحراء بمنطقتها لأقصى الجنوب الهقار نبع من أبنائها الفطاحل رجال ساهموا في قيادة النضال السياسي والعسكري للحركة الوطنية،واستعملت فرنسا من سكان الصحراء حقلا للتجارب النووية والبيولوجية مثل قواعد : رقان وحماقير، وعين ايكر والتي ذهب ضحيتها المئات من النساء والفتيان والشيوخ والحيوان والنبات والأرض المحروقة التي لا زالت تعاني من آثارها إلى حد الأن.

وبالتالي فإن منطقة الصحراء كباقي مناطق الوطن جزء لا يتجزأ من الجزائر، ورغم الإغراءات والضغوطات التي حاولت فرنسا استعمالها وفرضها واقناعها الأهالي سكان الصحراء في سياستها الاستراتيجية لفصل الصحراء عن الجزائر الأم ...

بل سهر سكان الصحراء خاصة منطقة أقصى الجنوب على الدفاع والإستماتة وتعزيز الوحدةالوطنية الترابية والشعبية .... والتصدي للمؤامرات الأجنبية ... رغم الفوارق في التمثيل والتوازن الجهوي في جميع الميادين وعلى جميع المستويات... بل لازالت الصحراء بمنطقة أقصى جنوبها محرومة من التطور التنموي الإقتصادي والعمراني... ومختلف مرافق الحياة الإجتماعية ... ودوالب الدولة ومؤسساتها المادية والموارد البشرية ... لأن الجزائر لجميع الجزائريين في المساواة وفي الواجبات والحقوق ...

النضال السياسي للصحراء في الحركة الوطنية الجزائرية

لم تكن منطقة أقصى الجنوب الجزائري خالية من السكان فكانت عبر العصورالتاريخية ممرا ومحطة ترحال القوافل التجارية، والإتصال والتنسيق بين التل أو الشمال وبلاد السودان «مالي والنيجر» وقد عرفت موجات بشرية في المد والجزر، وخاصة نشر الإسلام في افريقيا السوداء عن طريق بلاد المغرب العربي. ورغم قلة المواصلات الحديثة التي تربط بين الشمال وأقصى الجنوب... فقد ظل سكانها على اتصال بإخوانهم في التل وعلى مايجري في الشمال،وخاصة بعدالحرب العالمية الثانية، وعاشه بعض أفراد منطقة الصحراء كجنود في صفوف الجيش الفرنسي في الحرب العالمية الثانية، والهند الصينية، وبلدان مختلفة، من ظلم الاستعمار واستغلاله لإخوانهم بالشمال، حيث زادهم ذلك إيمانا بالروح الوطنية الجزائرية، وانتشار الوعي السياسي بينهم، وإخوانهم في الحركة الوطنية الجزائرية يؤدون الإشتراكات، ويحضرون الإجتماعات... وما أن اندلعت الثورة الجزائرية المسلحة حتى كانوا على موعد بها باحتضانها، والدفاع عنها، حسب ظروف قساوة الطبيعة والزمن، والإمكانيات المادية والبشرية بالمنطقة ومعارك تيميمون، سنة 1957 وتمراست سنة 1960 شاهدة على ذلك ...

تأسيس خلايا جبهة التحرير ووحدات جيش التحرير الوطني

بدأ تشكيل خلايا جبهة التحرير الوطني بمنطقة أقصى الجنوب على الحدود الجزائرية المالية والنيجر قبل تمركز وحدات جيش التحرير الوطني بالمنطقة 1960... فحسب شهادة الأعيان بالجهة أنه قبل كل شيئ بدأت عملية إحصاء وحصر الجالية الجزائرية المستوطنة في مالي والنيجر، وعلى الحدود في سرية تامة قبل استقلالهما حتى لا يتفطن العدو لذلك، فيشدد حصاره على الحدود كما كان عليه الحال في الشمال على الحدود الغربية والشرقية للجزائر ... وتم هيكلة أفراد الجالية الجزائرية في خلايا جبهة التحرير الوطني وتسجيلها في الحالة المدنية الخاصة بالثورة، ومنحها بطاقات التعريف الوطنية الجزائرية تحمل خاتم جبهة وجيش جبهة التحرير الوطني لتقديمها عند الحاجة إلى السلطات الجزائرية أو المالية ... إلى جانب أحتفاظهم ببطاقات الدولة الفرنسية كفرنسين مسلمين Français Musulmans لتقديمها للسلطات الفرنسية أثناء تنقلاتهم مابين مالي والنيجر والجزائر طبعًا مع إخفاء كل وثائق الثورة عن السلطات الفرنسية كما كان عليه الوضع في الشمال أو التل الجزائري.

وبذلك نجد أنه قبل إنشاء جبهة منطقةأقصى الجنوب سنة 1960، لم يكن النظام الثوري بها منحصرا محالياً، بل كان كل مناضل منخرط في الثورة بالجبهات التي تعيش فيها، أو التي له إتصال بها داخل الجزائر وفي المغرب، ومالي، والنيجر، وموريتانيا وليبيا... وكان دورهم الأساسي بمنطقة الجنوب يتمثل في تزويد قيادة جبهة التحرير وجيش التحرير الوطني بالمعلومات عن تحركات القوات الفرنسية والشركات الأجنبية التي تقوم بالتنقيب عن البترول والغاز، والبحث عن المعادن والمياه التي كثيرا ماتعرضت إلى التخريب والتحطيم من طرف وحدات جيش التحريرالوطني «وثائق مرفقة حول الموضوع»، كما كان يقوم مناضلوا المنطقة بنقل التموين والذخيرة والمواد الغذائية وبعض الأسلحة الخفيفة، بين جهات مناطق الهقار وعلى حدود مالي والنيجر.

وبعد عملية الإنخراط والتنظيم والتكوين السياسي الثوري الجيد لسكان المنطقة بدأ تجنيدهم في صفوف جيش التحرير الوطني من عشائر وقبائل توارق، والأرقيبات والأشراف والشعانبة، والزنوج، وجمع الأفراد الذين أمهاتهم من أصل جزائري.

مراكز التدريب والتكوين لجيش التحرير الوطني بأقصى الجنوب

بعد استقلال مالي سنة 1960، ساعدت مالي حكومة وشعب الثورة الجزائرية على إنشاء مراكز وقواعد خلفية للثورة داخل مالي وعلى الحدود المالية الجزائرية للتمركز، والتدريب، والتكوين، والتنظيم، وإعداد الرجال لخوض المعارك الحربية ضدالجيوش الفرنسية وتخريب الشركات المستغلة لثروات الجزائر بالصحراء ... ومن القواعد الإستراتيجية الخلفية لجيش التحوير الوطني على الحدود :قاعدة قاو Gaou التي تبعدعن مركز كدال بـ420 كلم و1600 كلم عن بماكو العاصمة المالية.. والتي تعتبر أول قاعدة أساسية لمركز قيادة جبهة التحرير الوطني للتدريب على فنون القتال،وحرب العصابات، وعلى مختلف الأسلحة، والمتفجرات، والألغام، وعمليات التخريب ... إلى جانب الإختصاص في تكوين المحافظين السياسين والمرشدين، والممرضين أو المعالجين، واللاسلكي، والاتصال والأخبار، والتموين وغير ذلك لإعداد الإطارات العسكرية السريعة 45 يوما تزيد أو تنقص حسب الظروف والإحتياجات ... ومن أهم مراكز التدريب والتكوين لوحدات جيش التحريرالوطني بالمنطقة :مركز ڤاو، وكيدال وتاسلي وغيرها.

طرق التموين

كان أكبر تموين جبهة أقصي الجنوب الجزائري، للحدود الجزائرية المالية والنيجر وموريتانيا من الأسلحة والذخيرة الحربية وبمختلف المواد الضرورية

يأتي من الولاية الخامسة عن طريق الموانئ الإسبانية والبرتغالية، وجزر الكناري، والمغربية بحرا إلي ميناء كوناكري بغينيا بواسطة بواخر تجارية أجنبية يرافقها أفراد من الثورة خصيصا للعملية ... ثم يتم فيما بعد نقلها إلى الحدود المالية والجزائرية بواسطة شاحنات وسيارات تم تأجيرها خصيصا لذلك.

وبسبب وجودالقوات الفرنسيةوعملاتها بالمنطقة مع حراستها ومراقبتها الشديدة للتحركات غير العادية بالجبهة، كان يتم نقل الأسلحةوذخيرتها الحربية ليلا من كوناكري إلى بماكوا، ثم إلى القاعدة الخلفية لجيش التحرير الجزائري بقاو وجهات أخرى، والتي كانت تستغرق العملية 7 أيام أي أسبوعا كاملا لقطع مسافة 1600 كلم مابين بماكوا وقاو.

أنواع الأسلحة المستعملة

في الدفعات الأولى كان يتم تموين المنطقة بالأسلحة الخفيفة المتنوعة من رشاشات وبنادق حربية مختلفة.ثم تلاها فيما بعد أواخر سنة 1961 تزويدها بالأسلحة النصف الثقيلة وكان معظم الأسلحة من نوع تشيكي، روسي، وفرنسي، وأمريكي، وإيطالي، وإسباني، وألماني، وغيرها حسب ماكانت تحصل عليه القيادة من السوق السوداء للأسلحة وذخيرتها الحربية وقطع الغيار من جهة، وتنويعها يسهل تموينها بالذخيرة الحربية من جهة أخرى.كما كان يتم تزويد جبهة أقصى الجنوب الجزائري لحدود مالي والنيجر أيضا بالأسلحة وذخيرتها الحربية والقنابل والمتفجرات عن طريق الجو / من مختلف العواصم العربية والأوروبية في حقائب وطرود أعدت خصيصالذلك دون علم طاقم الطائرات أو السلطات المحلية بمطارات الإقلاع والنزول... وأحيانا كان يتم نقل الأسلحة من غينيا إلى مالي بواسطة طائرات عسكرية غينية خاصة من نوع ليوشين رقم 14 طيارها روسي دون أن يعلم بالعملية التي يجب أن تكون في السرية التامة، أو يتم جلبها ونقلها من إسبانيا والمغرب مباشرة إلى بماكو ضمن البضائع المحملة في طائرات مدنية للركاب أو لنقل السلع.

الإتصال والتنسيق بين الشمال وأقصى الجنوب

لفقر الصحراء وقساوة طبيعتها من حرارة، وعطش، وانعدام الخضراء، وقلة الحركة، والقلق، الإضطراب النفساني لوحدات الجيش الفرنسي المتمركز بالصحراء، خاصة أقصى الجنوب الجزائري، وعملت وشجعت السلطات الفرنسية المدنية والعسكرية من جهة، وقيادة الثورة الجزائرية على تعمير الصحراء، وتشجيع الحركة التجارية والمرور والإستقرار والإستراحة لقوافل النقل بين الشمال والجنوب وذلك لرفع معنويات الجنود، زيادة على توفير وسائل لترفيه في بعض المراكز أوالقواعد العسكرية بالمنطقة لحماية الشركات الأجنبية والفرنسية للتنقيب عن البترول والغاز وباقي المعادن والمياه، ومع العلم أن حركة الإتصال والتجارة بين الشمال والسودان «مالي» و«النيجر» كانت نشطة عبر العصور التاريخية وخاصة في العصور الوسطى أو عصور إزدهار الحضارة العربية الإسلامية، وانتشار الإسلام داخل إفريقيا عن طريق المغرب العربي، حيث كانت تجارة الماشية والإبل والأنعام من قاو، وتمبوكتوا، إلى توات، وتمنراست وغيره من المناطق الصحراوية ...

وبالمقابل كانت حركةتجارة المواد الغذائية، والألبسة من الجزائر في اتجاه مالي والنيجر وموريتانيا، تتنقل بواسطة الشاحنات والقوافل والإبل. وكانت العملية أيضاقبل الإستقلال بشهور، خاصة بعد وقف القتال حيث تنقل الأسلحة وذخيرتها الحربية عبر مناطق أقصى الجنوب داخل خزانات البنزين، وفي أماكن مخفية أعدت خصيصا داخل الشاحنات، حتى لا تتفطن لها القوات العسكرية الفرنسية بالمنطقة ... رغم مراقبتها ومرافقتها للقوافل التجارية منذ إنطلاقها من أدرار إلى 70 كلم بعد رقان. ثم تمر على مركز المراقبة العسكرية الفرنسية ببرج باجي مختار الذي يبعد 35 كلم عن الحدود المالية إتجاه مركز تسالي التابع للقوات المالية، وحسب شهادة المجاهد «أقاسام الحاج حمادي» الذي لعب دورا كبيرا في المنطقة في الإتصال والتنسيق بين الشمال وجبهة أقصى الجنوب وبين الثورة والسلطات المالية والنيجر، أن قوافل التموين والذخيرة بين الجزائر والمالي

كانت تقوم برحلتين في الشهر في اليوم الخامس واليوم العشرين من كل شهر، وأن عمليات تموين الثورة كانت تتم بنجاح واستمرار إلى غاية استقلال الجزائر...

العلاقة بين قيادة الثورة بالمنطقة وحكومتي مالي والنيجر

فيما يخص العلاقة بين الثورة لمنطقة أقصى الجنوب ومالي والنيجر حكومة وشعبا خلال حرب التحرير الوطني، فحسب شهادة بعض المسؤولين الجزائرين بالمنطقة وبعض المسؤولين الماليين ومناضلي سكان المنطقة، والوثائق والصور التي اطلعنا عليها بعين المكان، مع مقارنتها بشهادات الأعيان، أن مالي حكومة وشعباخاصةأنه كان حديث الإستقلال عند فتح جبهة منطقة أقصى الجنوب... قام بمساعدة الثورة الجزائرية في حدود إمكانيته المادية والبشرية البسيطة. وكان الشعب المالي يقدس الثورة الجزائرية والمجاهدين، والشعب الجزائري بصفة عامة. إذ كان يرى فيها الشعلة المنيرة والقدوة الحسنة للشعوب الإفريقية، ومثال للتضحية والكفاح ضد الإستعمار الأوروبي، وقد مهد لهذه العلاقة الثورية بين الشعبين وفتح منطقة أقصى الجنوب الدكتور «فرانتز فانون» Frantz Fanon، وبالإتصال والإحتكاك بين الجزائريين والماليين والدور الكبير الذي لعبه المناضلوان الجزائريون في التوعية والتوجيه السياسي الثوري لسكان الحدود المالية... والدور الكبير أيضا الذي لعبه مناضلوا الحزب الديمقراطي الإفريقي وحزب المؤتمر الإفريقي لتلاحم الشعبين في السراء والضراء لمقاومة الإستعمار القرنسي. ولم يترك ثغرة للسلطات الإستعمارية في مالي أو على الحدود للتفرقة بين الشعبين والدخول في صراع سياسي يستغله العدو. والثورة الجزائرية تقوم بتدريب وتكوين بعض الإطارات السياسية والعسكرية الأفارقة خلال حرب التحرير الوطني.

قامت بعض الحركات التحريرية الإفريقية وبعض الدول الإفريقية المستقلة حديثا بإرسال رجال لتدريبهم على حرب العصابات والأسلحة

وفنون القتال، وعلى التسيير والتموين، والعلاج وسلاح الإشارة، والإستعلامات، والقيادة السياسية والعسكرية .. في مراكز جبهة وجيش التحرير الوطني على الحدود الغربية وخاصة في مراكز كبداني وزغنغن والناظور، ووجدة وغيرها بالمغرب... والذين عادوا فيما بعد لقيادة حركاتهم التحريرية ووحداتهم العسكرية ومكاتبهم السياسية في كفاحهم ضد الإستعمار ... وكما تولى البعض منهم مناصب سامية في القيادة والتسيير في حكوماتهم المستقلة حديثا، لكل من مالي، والنيجر، وأنغولا، والغونغو، والساحل العاج، وكينيا وجنوب إفريقيا، والتشاد، وموريتانيا، الداهومي وغيرها من الدول ومن قادتها :

نلسن منديلا رئيس جمهورية جنوب إفريقيا حاليا ... (صور ووثائق تحتفظ بها). الثورة الجزائرية على حدود النيجر [1].

أما فيما يتعلق بالنيجر كانت الجالية الجزائرية القاطنة به قليلة العدد عكس ماكان في مالي ... وكانت العلاقة والإتصال حسب شهادة بعض المناضلين والمجاهدين بالمنطقة تقتصر على التبادل التجاري والثقافي مع النيجر، وهو الأخر يحترم الثورة الجزائرية والجزائريين لما تتمتع به الثورة من رهبة وقوة واحترام ... وحسب شهادة الأعيان والوثائق. وأن نشاط جبهة وجيش التحرير الوطني سياسيا وعسكريا وكان أقل منه على الحدود المالية لأسباب منها :

أ) ـ وجود القوات الفرنسية في بعض القواعد بالنيجر خاصة على الحدود المالية رغم استقلاله والتي كانت تراقب تحركات المجاهدين الجزائريين على الحدود ...

ب) ـ قلة الجالية الجزائرية بالنيجر وعلى الحدود عكس مالي.

ج) ـ المتعاونون الفرنسيون لازالوا يسيرون أجهزة ومرافق الدولة مدنيا وعسكريا... ومراقبتها داخليا وخارجياً، وشد الخناق على تحركات المناضلين والمجاهدين على الحدود وداخل النيجر...

د) ـ ضغط السلطات الفرنسية على النيجريين مع عدم مساعدة الثورة الجزائرية وتهديدها بقطع مساعدتها على النيجر وإعادة قبضتها عليها عسكريا ...

إلا أن شعب النيجر كان على وعي سياسي متفهما للثورة الجزائرية وكفاحها ضد الإستعمار الفرنسي، فكانت مساعدته لجبهة وجيش التحرير الوطني حسب إمكانياته المادية والبشرية، والظروف التي تسمح له بها في تموين منطقة أقصى الجنوب... هذا وبالرغم من الصعوبات والحصارات الإستعمارية بالمنطقة فإن قيادة الثورة بالمنطقة استطاعت تجنيد الجالية الجزائرية والمهاجرين وسكان الحدود. في خلايا جبهة التحرير وأفواج جيش التحرير الوطني، والقيام بدورها الثوري في الإتصال والإعلام والتوعية السياسية بين أفراد شعب النيجر لتأييد القضية الجزائرية كما كانت خلايا جبهة وجيش التحرير الوطني تقوم بالإستطلاع وإرسال تقاريرها إلى قيادة الثورة بالمنطقة عن تحركات العدو ومنشآته الإقتصادية في التنقيب والبحث عن المعادن... مع الملاحظة أن قيادة جبهة وجيش التحرير الوطني داخل النيجر وعلى حدوده كانت تابعة للقيادة المركزية للثورة بمنطقة أقصى الجنوب في قاو بمالي. وكانت منطقة أو جبهة أقصى الجنوب هي الأخرى تابعة للولاية الخامسة والسادسة والتي كانت تشمل منطقة الهقار وتمنراست وتوارق وتوات وموريتانيا، وسنتعرض لهذا الموضوع في مقال آخر أكثر تفصيلا...

تخوفات الحكومة الفرنسية من فتح جبهة منطقة أقصى الجنوب الجزائري «مالى والنيجر»

سادت أخبار بين سكان الصحراء وفي أوساط القوات الفرنسية، أن الثورة الجزائرية فتحت جبهة منطقة أقصى الجنوب الجزائري، لمهاجمة المراكز

والوقواعد الفرنسية بالصحراء ومنشآتها الإقتصادية،وإدخال الأسلحة والذخائر الحربية عبر مناطق الصحراء لتشتيت قوات العدو، وتخفيف الحرب على المجاهدين بالشمال ... خاصة أن دول المعسكر الشرقي قد إعترفت بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وعزم الصين الشعبية على مساعدة الثورة الجزائرية بالمتطوعين والأسلحة الحديثة لضرب القوات الفرنسية ومنشآتها الإقتصادية بالصحراء، وبالفعل لم يكن في حسبان الحكومة الفرنسية فتح جبهة أقصى الجنوب الجزائري على خط الحدود الجزائرية المالية والنيجر ... وتمركزت وحدات جيش التحرير التحرير الوطني بهذه السرعة، لبعد المسافة عن الشمال، وقلة وسائل الإتصال والمواصلات، وقلة السكان، وضعف أو فقر البلدان المجاورة. وحداثة استقلالها.. لذلك حشدت قيادة أركان الحرب العامة الفرنسية فيالق من اللفيف الأجنبي ورجال الكمندوس بالمنطقة، وعززت مراكزها العسكرية بتمنراست وتوات وتين زواتين، وتيمياوين، وبرج باجي مختار، ورقان وغيرها من القواعد. مع الحراسة الكاملة للمنشآت البترولية لحمياتها من جهة، وحصار وحدات جيش التحرير الوطني، والحد من نشاطها من جهة أخرى.

وللمحافظة سياسيا على حسن سير ونجاح المفاوضات الجزائرية الفرنسية من جهة ولصعوبة المنطقة ووقوف الرأي العام والفرنسي ضد استمرار الحرب في الجزائر، لم تدخل القوات الفرنسية مع وحدات جيش التحرير الوطني في معارك طاحنة اللهم إلا بعض العمليات القريبة للمنشآت الإقتصادية البترولية ... ومهاجمة بعض المراكز الفرنسية بالمنطقة. أثباتا لوجود جيش التحرير الوطني بالصحراء الكبرى، وجلب الرأي العام العالمي والوطني إليها بأن الصحراء جزء لا يتجزء من التراب الوطني الجزائري... وأن الشعب الجزائري رفض أي مساومة وإغراء أو ضغط لفصل الصحراء عن الجزائر الأم حيث طلبت الحكومة الفرنسية ورئيس الجمهورية الجنيرال دي غول من الباي أخموك بجعل الصحراء مملكة وأن يكون سلطانا عليها خاصة على التوارق ومنطقة أقصى الجنوب الجزائري فرفض ذلك وقال : أن الجزائر جزائرية بصحرائها فإن استقلت فأنا معها وإن بقيت فأنا معها ....

هذا يدل على وعي الشعب الجزائري وحرصه على وحدته الوطنية والترابية والشعبية مما زاد في مدة طول الحرب وتدفع ضريبة الدم الغالي المليون ونصف المليون من الشهداء وسبع سنوات ونصف من حرب ونار ودمار فكان النصر والإنتصار...

مشروع إنشاء الولاية السابعة لأقصى الجنوب الجزائري

في البداية كانت خطة وإستراتيجية القيادة الثورية فتح جبهة منطقة أقصى الجنوب الجزائري وامداد وتموين الولاية السادسة جنوبا، والتي شد عليها الخناق عسكريا اقتصاديا من طرف القوات الفرسية وكشف أرضيتها التي لا تساعد على الحرب.... ففكرت القيادة العسكرية للثورة الجزائرية في إطار اللامركزية والتوازن الولائي، والجهوي، والثوري في التموين والتسليح، وشمولية الثورة وتمركزها وإثباتها عبر كل شبر من التراب الوطني بإنشاء الولاية السابعة والتي كان هيكلها كالتالي :

المنطقة الأولى وتشمل نواحي تندوف وقائدها «قمور أحمد»

المنطقة الثانية وتشمل نواحي أدرار وقائدها موفق بشير «نور الدين»

المنطقة الثالثة وتشمل نواحي الهقار وقائدها «خليفة بلحاج».

إلا أن ظهور المفاوضات وجديتها أخيرا، مع وقف اطلاق النار واستقلال الجزائر توقف المشروع.

قيادة منطقة أقصى الجنوب

في أوائل سنة 1960 بعثت قيادة الولاية الخامسة بالدكتور «فرانز فانون» والرائد فرحات الطيب «زكريا» لزيارة مالي والنيجر والإطلاع على الأوضاع ودراسة الميدان، والإتصال بالمسؤولين الماليين ورجال الأعيان المخلصين قصد إنشاء منطقة أقصى الجنوب، وبعد التقرير الإيجابي أرسلت

قيادة الولاية لخامسة مجموعة من المسؤولين مكلفين بمهام مختلفة نذكر منهم على سبيل المثال لا الحصر :

- عبد العزيز بوتفليقة، أحمد قايد «سليمان»، محمد شريف مساعدية، عبد الله بالهوشات، أحمد درايا، العيساني، عمر والصديق، أحمد شقيق، بشير موفق «نور الدين»، العباد، خوتمي، بلفرع الطيب، أقاسم الحاج حمادي وغيرهم...

وكانت قيادة جبهة منطقة أقصى الجنوب الجزائري لحدود مالي والنيجر كالتالي :

- عبد العزيز بوتفليقة : قائد المنطقة السياسي والعسكري.
- عيد الله بالهوشات : نائب قائد المنطقة العسكرية
- محمد شريف مساعدية : نائب قائد المنطقة محافظ سياسي.
- أحمد درايا : نائب المنطقة مكلف بالإتصال والإعلام.
- العيساني : نائب قائد المنطقة مكلف بالتموين والتسلح.
- موفق بشر نور الدين مكلف بمراكز التدريب العسكري لجيش التحرير الوطني بالمنطقة.

ديغول ... والصحراء

د. محمد العربي الزبيري

قال الجنرال ديغول لكبير المفاضين الفرنسيين السيد Louis Joxe وهو يسدي له آخر النصائح ويملئ محفظته بأهم التعليمات أن الصحراء الجزائرية حيلة قانونية وطنية ليس لها أي أساس تاريخي»[1].

وكان جوكس تلميذا بارعا يحفظ الدرس زاد عليه، ولدى ترديده له أمام وفد جبهة التحرير الوطني أضاف من صنع خياله قائلا : « أن حدود الصحراء أصطناعية تعسف في وضعها أخصائيون الخرائط الجغرافية الفرنسيون ... الصحراء في حد ذاها لم تكن لها أية علاقة مع الجزائر، لا تريخيا ولا جغرافيا ولا عرقيا »[2].

وبعد ثلاث سنوات من الحرب المدمرة التي خطط لها وقادها ذات الجنرال في الجزائر بعد عودته إلى الحكم على إثر إنهيار الجمهورية الرابعة التي أجهزت عليها ثورة نوفمبر 1954، أجبر شارل ديغول على تغيير موقفه واستبداله بآخر أكثر ملاءمة مع الوضع الإستعماري الجديد حيث جاء في مذكراته : « إن موقفنا تجاه قضية الصحراء إنما هو ذلك يضمن مصالحنا ويأخذ الواقع بعين الإعتبار ... أما مصالحنا فتتمثل في الأتي : حرية إستغلال البترول والغاز اللذين إكتشفناهما، وحرية التصرف في المطارات والطرقات؛ وأما الواقع فيؤكد أنه لا يوجد جزائري واحد لايرى أن الصحراء يجب أن تكون جزءا لا يتجزء من الجزائر »[3].

إن هذ المقطفات المعبرة عن حقيقة الجنرال ديغول الذي هو بلا شك، أحد رجالات فرنسا العظماء قد تدهش خاصة القراء الذين تمكنت المدرسة الإستعمارية للتاريخ من أن ترسخ في أذهانهم أن قائد المقاومة الفرنسية ضد الألمان هو الذي منح الجزائر إستقلالها أما الذين يستنطقون التاريخ فإنهم يدركون أن المسؤول الأول على مجازر ماي 1945 لا يمكن أن يتحول إلى محرر للشعب الجزائري الذي كتب في شأنه يوم 12 / 05 / 195 إلي الوالي العام في الجزائر يقول : «عليكم أن تبدوا بكل حزم إرادة فرنسا المنتصرة في أنها لا تسمح بأن تخدش سيادتها على الجزائر وينبغي بهذا الصدد، أن تتخذوا جميع الإجراءات الضرورية والازمة لقمع كل الأعمال المناهضة لمصالحنا الصادرة عن أقلية من المشاغبين»[4].

إن السياسة الديغولية تجاه الجزائر لم تكن جديدة في الواقع، بل هي فقط، تعبير حديث عن سياسة فرنسا التقليدية التي لم تتبدل في جوهرها منذ ساعات الغزو الأولى والتي ترتكز على دعائم أربع هي : الإستئصال والإغتصاب والإستغلال والإستبداد في سبيل « الجزائر الفرنسية». والجنرال ديغول نفسه لمح إلى هذه الحقيقة عندما أورد في مذكراته أن «رجالا تاريخيين أمثال دوبرمون وكلوزيل قد بذلوا جهودا جبارة من أجل إلحاق الجزائر بفرنسا وليس من المعقول أن تضيع هذه المستعمرة في عهد حكومتنا »[5].

لكن الجديد في المسار الإستعماري الفرنسي بالجزائر قد بدأ يتبلور عند منتصف الخمسينيات من هذا القرن بظهور ما يمكن تسميته بالحل الصحراوي الذي هيمن على الفكر السياسي الفرنسي وجعله يحيد عن المعقول ويخترع مصطلحات جديدة يتحدى بها التاريخ والطبيعة الجغرافية مستعبطا الرأي العام العالمي ومستغفلا قيادات الحركة الوطنية الجزائرية وأبرز هذه المصطلحات «الصحراء الفرنسية» و«البحر الداخلي» و«الجزائر من تمراست إلى دانكارك».

واستلهم القرار الإداري الفكر السياسي، وبعد لأي تفكير وتدبير أعلنت الحكومة الفرنسية عن ميلاد المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية؛ وكان ذلك سنة 1956 في عهد الرئيس الإشتراكي قيمولي. ومما لا شك فيه أن تلك التخريجة كان لها ما يبررها من صالح إقتصادية تتمثل في إكتشاف البترول والغاز ومناجم الذهب النحاس مما أسال لعاب الأوساط الإمبريالية العالمية وخاصة منها الإمبريالية الأمريكية التي راحت تروستاتها وكرتلاتها تتسابق لإقتطاع أفضل الأراضي التي بها أكبر إحتياطي من المحروقات.

ولتمرير الخديعة، تحركت الديبلوماسية الفرنسية في اتجاه البلدان المجاورة تغريها وترغبها لضمان السكوت أو المساعدة فالمغرب الأقصى أعطي وعدا لتزويده بغاز حاسي الرمل قصد تمكينه من إقامة لصناعة الثقيلة ولكي تكون تونس أكثر تفهما وأكثر واقعية، فإنها وعدت

بالشراكة في الفوائد المنتظرة من استغلال حقول إيجلي البترولية. وقيل للتشاد والنيجر إنهما سيحصلان على الكثير من الإمتيازات المادية من جراء إشراكهما في الإشراف على شؤون الصحراء الكبرى

رغم كل هذه الوعود، ورغم ما صحبه من ترهيب وترغيب، فإن البلدان الإفريقية المجاورة لم تتحمس للمشاركة الفعلية في نشاط المنظمة المشتركة، بل أن الزعيم النيجيري Djibo Babakary قد حاربها بكل ما أوتي من قوة واستعمل جميع الوسائل لإفشال المشروع الذي قال عنه «أنه يشكل مصدر شقاق فرقة تضر إفريقيا ولا تخدم سوى مصالح لإستعمار والإمبريالية»[6].

ولقد تصدت جبهة التحرير الوطني لكل هذه المناورات. فكثفت الإتصالات مع البلدان الشقيقة المجاورة ونشرت على أعمدة لسانها المركزي منذ اللحظات الأولى.

إن إفريقيا يجب أن تكون للإفريقيين وأن ثروتها لا ينبغي أن تفيد غير أبنائها. أما الصحراء فإنها «ظلت مدة قرن وقرون تبقى مدى الدهر همزة الوصل بين الشعوب المحيطة بها».[7] وفي ذات الوقت أعطيت أوامر لوحدات جيش التحرير الوطني قصد تكثيف العمليات العسكرية ضد ثكنات العدو في سائر مناطق الجنوب الجزائري[8].

بالموازاة مع ماكانت السلطات الفرنسية تقوم به لتنويم البلدان المجاورة خاصة بواسطة مايمكن أن تدره عليها المنظمة المشتركة، فرنها كانت تعمل بجد وجدية على جبهتين مختلفتين لترسيخ السيطرة الإستعمارية على الصحراء الجزائرية.

أما الجبهة الأولى فتتعلق بتجديد مركز مختلف الأسلحة لتجارب الاليات الخاصة الذي انشئ يوم 24 / 04 / 1947ليكون بالنسبة للمخترعين والباحثين معسكرا لائقا للقيام لسائر تجاربهم وهو يقع على القرب من مدينة بشار ويتكون من خمس قواعد تجريبية. وفي نفس الوقت، قررت وزارة الدفاع الفرنسية بتاريخ 15 / 07 / 1947 إنشاء مركز رقان في التانزوفت على بعد حوالي 150 كلم جنوب مدينة أدرار. وعلى إثر هذا

القرار الأخير صدر مرسوم يحمل تاريخ 07 / 08 / 1957 تم بموجبه إنشاء عمالتي الواحات والساورة.

وأما الجبهة الثانية فهي خاصة بتقسيم المناطق الصحراوية على الشركات الفرنسية التي رفعت شعار استصلاح الصحراء حتي يتمكن من استغلال ثرواتها الجوفية. فهكذا، تمركزت الشركة الوطنية للبحث عن البترول في الجزائر (SNREPAL) جنوب حاسي مسعود زائد خمسين بالمائة من منطقة حاسي الرمل؛ وشغلت شركة البترول الفرنسية (CFP) شمال حاسي مسعود زائد تسعة وأربعين بالمائة من منطقة حاسي الرمل؛وأعطيت منطقة إيجلي كاملة زائد الأنبوب الرابط بين إيجلي وسكيكدة إلى شركة البحث عن بترول الصحراء واستغلاله (CREPS)؛ واستفادت شركة بترول الجزائر (CPA) من حوض الحمراء؛ وخصص حاسي العقرب لشركة الوطنية لبترول أكيتانيا (SNPA).

وفي نفس سنة 1957 سعى روبرت لاكوست (Robert Lacoste) إلى جلب الشركات الأجنبية والأمريكية منها على وجه الخصوص. وكان سعيه مدفوعا بسببين أساسين هم :

(أ) الإستفادة من الرأس المال الأجنبي لأن الخزينة الفرنسية أفرغتها مصاريف الحرب التي تتزايد باستمرار وكذلك من الخبرات التقنية التي تتوفر عليها كبريات الشركات الأمريكية والرنجليزية والألمانية.

(ب) إشراك الغرب الإمبريالي في استغلال الصحراء حتي يصبح معنيا أكثر بالحرب الي تخوضها فرنسا ضد الثورة الجزائرية فيجند ما في استطاعته من إمكانيات للقضاء على جبهة التحرير الوطني باعتبارها القائد والموجه لمعركة التحرير في سبيل تفويض أركان الإستعمار واسترجاع الإستقلال الوطني.

ودائما في سنة 1957، أنشئت وزارة خاصة بتسيير شؤون الصحراء وبتاريخ 05 / 11 / 1957 صدر قرار يقضي بإلحاق الواحات والساورة بفرنسا مباشرة. وفي يوم 30 / 11 / 1957 صادق المجلس الوطني

الفرنسي على القانون الإطاري الذي عرفه رئيس الحكومة الفرنسية السيد بورجيس مونوري في ذلك الوقت قائلا : «إن القانون الإطاري يشتمل على ثلاثة التزامات الأول : ليس في استطاعة أي شخص ولا أي شيئ أن فصل الجزائر عن فرنسا؛ الثاني : إن التفاوض لا يمكن أن يتم إلا مع المثملين الأكفاء؛ الثالث : لا يمكن أن نعد الإرهابيين ومرتكبي المجازر ممثلين للسكان»[9].

ولم يكتف وزير الصحراء السيد ماكس لوجان (Max Lejeune) بتطبيق هذه السياسة بل أنه تجاوزها إلى البحث عن مبررات تاريخية تعتمد للتدليل على أن الصحراء كانت أرضا خلية قبل إكتشافها من طرف فرنسا التي أصبحت بذلك المالك الشرعي لها. فالصحراء الجزائرية في نظر ماكس لوجان، لم تكن شيئا مهما صعدنا مع مجرى الايخ نجد أنه لا الرومان ولا الأتراك ولا سلطان المغرب ولا ملك تلمسان إستطاعوا أن يحتلوا الواحات ويراقبوها؛ وحينما جاء الفرنسيون وجدوا أنفسهم أمام بلد يماثل إمتداده المسافة بين باريس وموسكو وهو إلى جانب ذلك شديد التنوع حتى أن الأجناس فيه تبلغ عشرين جنس ولم يكن هناك، أبدا، أي تضامن أو حتى مجرد صلات ثابتة بين هذه القبائل المتنافسة فيما بينهما والمتصفة بالفوضوية والتي تنتقل من جهة إلى أخرى طلبا للماء والمراعي؛ ولم تكن بينها أية حدود إلا كما تحد ماء البحر بتسطير خط عليه. وإذن، فإن المزاعم المغربية أو التونسية أو الإفريقية أو الجزائرية حول الصحراء ليس لها أى أساس»[10].

من هذه المغالطات التاريخية كونت الديبلوماسية الفرنسية ملفا ضخما ثم جندت له عددا من الوفود تنتقل من عاصمة لأخرى قصد إقناع الرأي العام العالمي بأن فرنسا هي أول من ملك الصحراء وقد كان ذلك «برضى سكانها وموافقة أوروبا». وأن العبقرية الفرنسية هي التي نظمت ذلك الفضاء الذي لم يكن ملكا لأحد وحولته إلى مناطق عسكرية منفصلة تماما عن الجزائر. [11]

وكان جواب جبهة التحرير الوطني في ذلك الحين، مفحما إذ بعد أن ذكر بأن سكان الصحراء لا يختلفون في الجنس أو اللغة أو الدين أو التاريخ عن سكان شمال الجزائر، سأل السيد ماكس لوجان كيف يكون الفرنسيون «أول من وضع قدمه في الصحراء» ثم يكون في نفس الصحراء سكان يتكلمون اللغة العربية ويدينون بالدين الإسلامي ولا يكون فيها سكان يتكلمون الفرنسية. ثم تعرض الجواب إلى سائر الثورات الشعبية التي قامت في الصحراء ضد الغزو الفرنسي والتي لم تنقطع إلى غاية الثلاثينيات من هذا القرن [12] وإلى العمليات الطبولية التي ما انفك جيش التحري الوطني ينفذها في تلك الربوع والتي من جملتها تلك الي تم فيها عطب طائرة الوزير نفسه في سنة 1957 وإسقاط واحدة من الطائرات العسكرية المرافقة له.

الصحراء الجزائرية والمنوارات الديغولية

في شهر سبتمبر سنة 1957 أدلى الجنرال ديغول بحديث مطول إلى الكاتب موريس كلافل (Maurice Clavel) جاء فيه على الخصوص : « لو أصل إلى الحكم لأفاوضن الجميع ولن استثني أحدا. ولأقولن : أبتداءا من الآن لن يقتل أحدا، ولن ينتقم أحد من أحد. إن فرنسا سوف تعطي أقصى ما يمكن. إنها لا تحب أنصاف الحلول التي تنقلب ضدها. إنها تحب التنازلات الكبرى التي ترجع إليها كل شيئ. إن الجزائر ستكون أكثر إلتحاما بفرنسا بقدر ما تكون حرة وبقدر ما يكون الجزائريون أحرارا، فإنهم يكونون مرتبطين بالفرنسيين[13].

وبعد أشهر قليلة من تاريخ هذا الحديث جيئ بالجنرال شارل ديغول إلى الحكم؛ لكنه بدلا من الإلتزام بموقفه، فإنه أدار الظهر للواقع في أول زيارة أداها إلى الجزائر إبتداءا من 4 جوان 1958، أي مباشرة بعد تنصيبه رئيسا للحكومة الفرنسية. وكانت مستغانم من جملة المدن التي ألقى فيها خطابا رسميا نقتطع منه مايلي : « أعلن بإسم فرنسا وأعطيكم على ذلك

كلمة الشرف، أنه لم يعد هنا (يعني الجزائر) سوى فرنسيين كاملي الحقوق، مواطنين وإخوة ينظرون إلى المستقبل يدا في يد .. عاشت الجزائر الفرنسية! عاشت الجمهورية! عاشت فرنسا![14].

إن تكرار الجنرال ديغول لقناعاته الأولى ناتج بالدرجة الأولى عن الواقع الجديد لذي آلت إليه الصحراء الجزائرية التي أصبحت السياسة الفرنسية تعتبرها مصدر ثروة وطاقة ليس من حق أي كان أن يتخلى عنها. ولقد فهم ديغول ذلك فهما صحيحا، وأدرك كذلك أن الإمكانيات التقنية والمالية الفرنسية لا تسمح بالإستغلال المنفرد [15]. لذلك وجدناه لا يتردد في العودة من جديد إلى مشروع لاكوست الآنف الذكر ويوجه إلى الشركات الأجنبية نداء مشفوعا بقانون ضمنه كل ما تحاج إليه تلك الشركات من حماية ومن أسباب تضمن لها الربح الوفير وتجنبها وضع الأقلية تجاه الدول الفرسية.

إن القانون المذكور يعطي للشركات البترولية إمتيازات لا يمكن أن تحلم بها في جهات أخري وعلى سبيل المثال فإنها لا تدفع سوى ضرائب رمزية مدة خمسين سنة وسيسمح لها بالعمل دون شروط مسبقة أو محددة من طرف الدولة الفرنسية؛ كما أنها تأخذ من الأرباح نصفها في حين لا يعطى للشركات العاملة في أماكن أخرى سوى الربع. وفي حالة وقوع نزاع، فإن النظر فيه يكون فقط من طرف مجلس الدولة الذي هو أعلى هيئة قضائية في فرنسا.

وإلى جانب هذا القانون المغري قام الجنرال ديغول بتعيين السيد بول دولوفري خلفا للجنرال صالان على رأس الشؤون المدنية الجزائرية؛ ولقد كان الغرض من ذلك التعين هو طمأنة الرأسماليين الغربيين الذين يعرفون السيد دولوفري معرفة جيدة لكونه إشتغل سنوات عديدة في إطار مشروع الوحدة الأوروبية، وقد إشتهر في ذلك الوقت، بمرونته في التعامل عم الشركات الكبرى وخاصة منها تلك التي كانت تحتكر مناجم الفحم وتسيطر على الفولاذ والطاقة في أوروبا.

ولم يكن الجنرال ديغول في عمله علي فصل الصحراء عن الجزائر، مدفوعا، فقط، بالعوامل المالية والإقصادية رغم أهميتها بالنسبة لمستقبل فرنسا التي كانت، يومها تمر بركود لم تعرفه من قبل؛ بل أنه كان، كذلك يسعى للإستحواذ على الصحراء لأغراض إستراتيجية عسكرية ومدنية من شأنها أن ترفع فرنسا إلى مصاف الدول العظمى.

فالحرب الأمبريالية الثانية بما إكتشف فيها من أسلحة حديثة فتاكة بما إنتهت إليه نتائج نصبت زعيمة المعسكر الإشتراكي قوة رادعة في خدمة لإيديولوجية الماركسية على أبواب أوروبا، قد أبزت المكانة الإستراتيجية التي تحتلها الصحراء الجزائرية التي تربط شمال إفريقيا بجنوبها والمحيط لأطلسي بالمشرق العربي والتي تقف بوابة واسعة تطل على الجنوب الأوروبي؛ هذا من جهة، ومن جهة ثانية فإها أبدت للخبراء العسكريين الفرنسيين ضرورة السيطرة على مساحات شاسعة تكون ميدانيا لتطوير الصناعات الحربية بجميع أنواعها وللقيام بالتجارب النووية عند الحاجة، خاصة وأن القنبلة الذرية قد أثبتت نجاحها في حسم أوضاع الحرب.

إن مشكلة الصحراء الجزائرية من فضاءات واسعة قادرة على توفير ما تحتاج إليه فرنسا معه أوروبا من حصون لازمة لإستقبال الصناعات الحربية وإقامة القواعد العسكرية في حالة حرب إمبريالية جديدة قد جعل عبقرية الإستعمار الفرنسي، مباشرة بعد الحرب الإمبريالية الثاية تنفق على إنشاء ما يسمى حينها بمناطق التنظيم الصناعي الإفريقي التي تربط بين بشار والكويف تغطي، زيادة على التراب الجزائري، مساحات هامة من التراب المغربي التونسي كما أنها تتمركز في كل من غينيا ومدغشقر. وفي نفس السياق ولتدعيم هذا التنظيم الأساسي الأول، أنشأت الحكومة الفرنسية المكتب الإفريقي للدراسات والأشغال العسكرية الذي أسندت له مهمة مراقبة كل المعامل أو الورشات التي تقام بطريقة أو بأخرى في المناطق المذكورة.

وبعد الدراسة والتخطيط، إنطلق هذا المشروع الجبار عندما وقع يوم 24 / 04 / 1947تدشين قاعدة التجارب الصاروخية على مقربة من بشار هي القاعدة التي سوف تتحول إلى «مركز مختلف الأسلحة لتجارب الآليات العسكرية الخاصة». لكن الطلائع الوطنية في إفريقيا وقفت له بالمرصاد، ثم جاءت الظروف الدولية الجديدة التي أعطت الأولوية إلى البناء الإقتصادي، وتورطت فرنسا آبتداء من سنة 1948 في حرب الهند الصينية التي ستدوم حوالي ست سنوات. كل ذلك جعل المشروع الصحراوي يتراجع ويدخل في مرحلة الإنتظار التي لم تنته إلا بمجيئ الجنرال ديغول.

لقد كان بإستطاعة الجنرال ديغول أن يكون إستفتاء سنة 1958 بنعم أولا بالنسبة للجزائريين تماما مثل ماكان الأمر بالنسبة للمستعمرات الإفريقية. وما من شك أن الجزائر كانت تختار الإنفصال عن فرنسا؛ وما من شك؛ أيضا أن الجنرال كان يعرف ذلك خاصة بعد زياراته المتكررة التي خاطب فيها الجماهير الشعبية وإستمع إلى مختلف الأراء، وشاهد بنفسه إستحالة تخلي جبهة التحرير الوطني عن برنامجها الأساسي المتضمن إسترجاع الإستقلال الكامل مشفوعا بسلامة التراب الوطني ووحدة الشعب الجزائري.

لكن الجنرال ديغول لم يتنازل عن المستعمرات الإفريقية إلا ليشدد الخناق على الثورة الجزائرية معتقدا أن تمكين الأفارقة من إستقلالهم بتلك السهولة سوف يجعل منهم حلفاء طبيعيين يوظفهم كيفما شاء للإبقاء على الجزائر فرنسية أو على الأقل لتنفيد مخططه الرامي إلى إنشاء جمهورية الصحراء المستقلة، ولكي يضمن مساندة الغرب الإمبريالي، فإنه توجه إلى الشركات البترولية السبع التي تتحكم في أسعار الفط وإستثماره ونقله والمتاجرة فيه مغريا إياها بنص القانون المشار إليه أعلاه، وفي نفس الوقت حذرها من الإتحاد السوفياتي الذي كان منافسا قويا [16] في الميدان، والذي يخشى أن يجتاح الجزائر والصحراء في حالة إنتصار جبهة التحرير الوطني.

هكذا إذن كانت فكرة فصل الصحراء عن الجزائر بالنسبة للجنرال ديغول جزءا أساسيا من استراتيجية الإجمالية الرامية إلى إجهاض الثورة الجزائرية من جهة وإلى النهوض بالإقتصاد الفرنسي المنهار من جهة ثانية. وعندما يعود الدارس إلى تلك الإستراتيجية يحللها فإنه سرعان ما ينتهي إلى أنها تقف على ثلاث دعائم رئيسية هي :

1 ـ الدعامة العسكرية وقد إعتمد في إرساء قواعدها وتثبيتها على الجنرال شال الذي تم تعيينه على رأس القوات الفرنسية المسلحة في الجزائر يم 22 / 12 / 1958 والذي وضع تحت تصرفه إمكانيات ضخمة في المجالين المادي والبشري. ولمساعدته تم تعيين وترقية مجموعة من الجنرلات العقداء الذين تخرجوا من المدارس العسكرية العليا أو إكسبا، في الميدان خبرة واسعة في حرب الفيتنام وفي الجزائر نفسها. وقد أعطي للجنرال شال ستة أشهر للقضاء نهائيا على جيش التحرير الوطني.

وبالفعل، فإن العمليات لعسكرية، في إطار ما يسمي بمخطط شارل، قد بدآت مكثفة في شكل عمليات تمشيط واسعة النطاق مع بداية السنة الجديدة تسع وخمسين وآلف. وبعد ثلاثة أشهر من المعارك الطاحننة التي دارت رحاها ضمن عمليات خلدها التاريخ تحت اسماء رنانة مثل : البرق (Eclair)، التوأمتان (Jumelles) وغيرهما، صرح الجنرال شال إلى مبعوث جريدة Le monde مؤكدا أنه «آخذ بزمام الأمور، والإنتصار العسكري لاشك فيه وهو قريب»[17].

2 ـ الدعامة الإقتصادية وقد جيئ لتثبيتها والإشراف عليها بالسيد بول دولوفري كما ذكرنا؛ وهي تنقسم إلى ماسمي بمشروع قسنطينة بالنسبة لشمال الجزائر، وإلى أحكام إستغلال الثروات الجوفية التي تزخر بها أراضي الصحراء الشاسعة.

وإذا كانت التعليمات المعطاة إلى دولوفري ترمي أساسا إلي إيجاد الظروف الملائمة لتمكين فرنسا من توظيف بترول الصحراء وغازها لسد عجز الخزينة الفرنسية وتزويدها بالعملة الصعبة، فإنها تهدف، في ذات الوقت إلى الاكثار من مناصب الشغل التي من شأنها عزل جبهة التحرير

الوطني عن الشعب الجزائري وإلى حرمان الجزائر لمدة خمس وعشرين سنة على الأقل، من حق النظر في إنتاج المحروقات وإستغلالها وذلك في حالة إنفصالها عن فرنسا وحتى تسد في وجهها طرق التصنيع التي تمكن أن تجعل منها دولة متقدمة في وقت قريب.

3- الدعامة السياسية التي سوف تظل حكرا على الجنرال ديغول نفسه، يستعين في تثبتها ولإشراف عليها بمجموعة من الإطارات السامية التي لاشك في موالاتها له أمثال بومبيدو (Pompidou) ولويس جوكس(Louis Joxe) وقيشار (Guichar) وتريكو (Tricot) وغيرهم.

في إطار هذا الشق من الإستراتيجية الديغولية وقع الإتصال بعدد من رؤساء الدول الأوروبية، وسيرت الوفود إلى مختلف أنحاء العالم من أجل إقناع الرأي العام العالمي بالرسالة الحضارية التي تقوم بها فرنسا في الجزائر وبمسألة شغور الصحراء التي إكتشفتها فرنسا إكتشافا وهي «بحر شاسع تقع على سواحله مجموعة من البلدان من جملتها الجزائر» على حد تعبير الجنرال ديغول الذي كان قد صرح بذلك للصحافيين أثناء الندوة التي عقدها يوم 23 / 10 / 1958 [18].

ومن أجل التصدي لهذه السياسة الديغولية التي تبدو في ظاهرها سعيا حثيثا لتسوية القضية الجزائرية سلميا وبما يعود بالخير والرفاهية على الشعبين الفرنسي والجزائري، ولكنها تضمر، في الواقع، عملا بكل ما لفرنسا من إمكانيات على إخماد أنفاس الثورة والعودة من جديد إلى مشاريع الإدماج والفرنسية التي لم تفتأ تبعث وتعتبر تحت أسماء مختلفة وبألوان متعددة أوجدت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية مخططا محكما يرمي إلى إفشال استراتيجية الجنرال ديغول في جميع مجالاتها.

ففي المجال العسكري، أعطيت التعليمات إلى جيش التحرير الوطني ليعمد بسرعة إلى تحويل وحداته الكبرى والثقيلة إلى فرق صغيرة وخفيفة حتى تتمكن من مواجهة عمليات التمشيط التي شرع في تنفيذها الجنرال شال من أجل تحقيق التهدئة الكاملة في الجزائر كما جاء في ذلك في برقية الجنرال ديغول المنشورة في جريدة صدى الجزائر[19].

ومن الجدير بالذكر أن جيش التحرير الوطني لم يجد أدني صعوبة للتكيف مع الأوضاع الجديدة التي أوجدها مخطط الجنرال شال الذي كان لجنرال ديغول يعلق عليه كل آماله ليبرهن مرة أخرى للشعب الفرنسي على أنه الرجل المعجزة بإمكانه إنقاذ الوطن إلى جانب الإحتفاظ بالجزائر الفرنسية.

فبالإضافة إلى التمسك بحرب العصابات التي كانت أحسن أسلوب لمواجهة ظروف المعركة كما خطط لها ضباط الزركان الفرنسيرن، فإن جيش التحرير الوطني قد ركز في ذات الوقت، على تنظيم هجومات حربية كثيرة على نطاقات واسعة في سهول البلاد وهضابها وفي ضواحي كبريات المدن كما أنه عمل على تكثيف العمليات العسكرية في قلب الصحراء حيث فوجئ العدو بفرق المجاهدين تنتقل قرب الآبار البترولية في حاسي مسعود وايجلي وتيميون وفي نواحي بشار على وجه الخصوص.

وفي الميدان السياسي أعدت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية حملة ديبلوماسية مكثفة في إتجاه العالم الحر والمنظمات الدلية على إختلاف أنواعها ونحو البلدان الإفريقية المستقلة حديثا وذلك من أجل تعرية المواقف الديغولية الجديدة وفضح مراميها التي كانت متعددة الجوانب وكثيرة التوجهات.

لقد كانت البعثات الجزائرية تدلل بالحجج الدامغة على أن ديغول يهدف من خلال تصريحاته المتوالية، إلى تنويم الرأي العام العالمي قصد ربح الوقت معتقدا أن جنوده من قوات عسكرية هائلة وما وضعه من مخططات حربية أضف عليها، يومها، جميع أوصاف الفعالية والنجاعة كفيل بتمكينه من القضاء على الثورة الجزائرية التي كان جهازها الحربي يمنعه من فرض مشروعية الإدماجي الذي ألبسه ثوبا جديدا أطلق عليه إسم حق الجزائريين في تقرير مصيرهم.

وفي الواقع فإن المتمعن في خطابات الجنرال ديغول وما يصدر عن ندواته الصحفية المعاندة يكتشف بكل سهولة رغبة الحكومة الفرنسية في

الإعتداء على وحدة التراب الوطني بواسطة مشاريع تقسيم شمال البلاد أو فصل المناطق الصحراوية قصد تحويلها إلى جمهورية مستقلة ذاتيا وتسيرها إطارات جزائرية تختارها السلطات الإستعمارية من بين أكثر الجزائريين موالاة لها.

وكانت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية لا تتوقف عن التذكير بأن الذاتية القومية والوحدة الإجتماعية عناصر جوهرية، من الوهم الحديث على تقرير المصير دون أخذهما في الإعتبار أو العمل على محاولة تمزيقيهما قصد تجزئة البلاد إلى مجموعات عنصرية ودينية، وكان المسؤولون عن الثورة يغتنمون جميع الفرص لتنبيه الرأي العام العالمي إلى مناورات الحكومة الفرنسية التي تشكل خطرا على السلم والأمن ليس في القارة الإفريقية فحسب ولكن بالنسبة للعالم أجمع.

ولم تكن فرنسا مستعدة للتخلي عن الصحراء التي صارت بما تشتمل عليه من مصادر الطاقة أملها الوحيد في ضمان إستقلالها الكامل وفي الدخول إلى السوق الأوروبية المشتركة كقوة فاعلة تسهم في رفع مستوى المعيشة لدى سكان أوروبا الغربية أجمعين وكان الترغيب في إفادة الأوروبيين من الثروات الصحراوية يهدف بالدرجة الأولى إلى جعلهم يستمرون في تأييد الحرب التي تخوضها الحكومة الفرنسية في الجزائر.

هكذا أوحت حكومة الجنال ديغول إلى نائب الواحات السيد حمزة أبو بكر بتقديم مشروعه الرامي إلى إقامة الجمهورية الصحراوية المستقلة ذاتيا هو المشروع الذي أتم إعداده في شهر جوليت سنة 1959 ، والذي نقلت معظم نصوصه عن المشروع البلجيكي الذي تسبب في إنفصال مقاطعة الكاطانغة عن بلاد الكونغو.

ولقد تمكن أبو بكر من جعل عدد من الشخصيات الصحراوية يحضرون أول لقاء في مدينة الأغواط من أجل إدخال مشروعه حيز التنفيذ لكن الشيخ بيوض أجهض العملية واتصل بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية يحيطها علما بتفاصيل الموضوع ويستصدر الأوامر اللازمة لإفشال مساعي التقسيم [20].

وبالفعل فإن جبهة التحرير الوطني قد وجهت إنذرا لجميع الشخصيات العنية وجعلتها تبدي رفضها ومعارضتها لمحاولة التجزئة، وذلك عندما إعتقد الإجتماع الثاني في حي سانتوجان (بولوغين حاليا) بالجزائر العاصمة.

وحينما ألقى الجنرال ديغول يوم 16 / 09 / 1959 خطابه الذي أعلن فيه عن حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره فإنه قد استعمل تعبيرا يدل على أن الصحراء غير معنية بالأمر، وذلك بقوله : « باسم فرنسا وباسم الجمهورية ونظرا للسلطة التي يخولها لي دستور في استشارة المواطنين، فإني أتعهد إن بقيت حيا واستجاب الوطن أن أطلب من جهة إلى الجزائريين في عمالاتهم الإثنتي عشر أن يعبروا عما يريدونه في آخر الأمر، وأن أطلب من الفرنسيين من جهة أخرى أن يصادقوا على ذلك الإختيار »[21].

فتقسيم الجزائر إلى أثنتي عشرة عمالة كان بموجب المرسوم رقم 641 الصادر بتاريخ 28 / 06 / 1956 . أما الصحراء فإنها قد قسمت إلى عمالتي الساورة والواحات بموجب المرسوم الصادر بتاريخ 07 /08/ 1957 . ولو لم يكن الجنرال ديغول سيئ النية لما ذكر عدد العمالات أو ذكر العملالت الأربع عشر التي تشكل الجزائر حسب التقسيم الإداري الفرنسي.

أمام رفض الشخصيات الصحراوية تبني النشاط الذي كان السيد حمزة أبو بكر يقوم به لقادة الإستعمار الفرنسي، تدخل الوزير الأول السيد مشال دوبري فزار المناطق الصحراوية صحبة مستشار الجنرال ديغول السيد قيشار، وتولى بنفسه محاولة إقناع الرافضين مستعملا معهم، حسب السيد بيوض، كل وسائل الترغيب والترهيب. ولقد توجهت مساعيه تلك، بإنعقاد الإجتماع الثالث الذي ضمته إقامة عامل عمالة ورقلة في شهر أفريل سنة 1961 والذي ضم أربعة وخمسين مشاركا.

وإذا لم يكن الإجتماع الثالث أكثر نجاحا من سابقية فإن الإدارة الإستعمارية قد لجأت إلى القمع المتمثل خاصة في تسليط رجال البوليس ومصالح الضرائب على التجار الصحراويين العاملين بالمناطق الشمالية مع إفشال مشروع التجزئة.

ولقد قابلت الحكومة الجزائرية كل تلك التحركات بنشاط ديبلوماسي في إتجاه أهم البلدان الإفريقية وبمواقف صارمة نحو الجزائريين الذين أغرتهم وعود الإدارة الإستعمارية وأعمتهم أطماعهم وطموحاتهم الشخصية.

وعلى الرغم من ضغوطات الديبلوماسية الفرنسية وعروضها السخية فإن الوفود الجزائرية قد تمكنت من تحقيق إنتصارات باهرة عبرت عنها مجموعة من البيانات الرسمية التي نشرت على أعمدة الصحافة في الأسبوع الأول من شهر جوليت سنة 1961 . ويبقى أهم إنتصار هو ذلك الذي حققته جبهة التحرير الوطني بوسائلها المختلفة والذي يتمثل في الموقف الحاسم الذي إتخذه التجمع الديموقراطي الجزائري الذي كانت الحكومة الفرنسية قد كونته من ابرز المنتخبين الجزائريين لتجعل منه قوة ثالثة تستعملها للظغط على قيادة الثورة.

إن المجتمع الديموقراطي الجزائري قد خيب آمال فرنسا من ناحتيين على الأقل، فهو من جهة، لم يتمكن من الإرتقاء إلى مستوى المنافس لجبهة التحرير الوطني، من جهة ثانية، فإنه إختار ليلة الخامس من جوليت 1961 ليصدر بيانا ضمنه ثلاث نقاط أساسية تعتبر ضربة قاضية بالنسبة للسياسة الفرنسية وقد جاءت صياغتهاعلى النحو التالي :

1 ـ إن التجمع يرى أن التفاوض مع الحكومة المؤقتة للجمهورية هو المسلك الوحيد لاسرية المشكل الجزائري.

2 ـ إن التجمع يؤمن بأن أي حل دائم يتطلب الإعتراف بوحدة الشعب الجزائري وسلامة التراب الوطني بما في ذلك مقاطعة الصحراء.

3 ـ إن المنتخبين المسلمين يعارضون كل تفكير في تقسيم البلاد أو تجميع السكان حتى ولو كان ذلك بصفة مؤقتة[22] .

وفيما يخص مواقف البلاد الإفريقية من مساعي فرنسا الرامية إلى إقتطاع الصحراء، تجدر الإشارة إلى التصريحات الالية علي سبيل المثال فقط :

1 - أن جلالة الملك الحسن الثاني قد أعلن يوم 05 / 07 / 61 أنه «يؤكد مساندته اللامشروطة للشعب الجزائري الشقيق في كفاحه من أجل الإستقلال والوحدة الوطنية، ولا يردد في دعمه اللامحدود للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في مفاوضاتها مع فرنسا على أساس إحترام سلامة التراب الجزائري، ويعبر عن إرادته في التعرض بجميع الوسائل لكل محاولة تقسيم أو بتر للأراضي الجزائرية»[23].

2 - إن الحكومة الليبية التي إستقبلت السيدين بلقاسم كريم والسعيد محمدي قد نشرت يوم 07 / 07 / 1961 بيانا رسميا اكدت فيه، باسم الشعب الليبي الشقيق ومسانتها اللامشروطة للشعب الجزائري في كفاحه من أجل الإستقلال ووحدة التراب الوطني بما في ذلك الصحراء.

3 - إن غينيا في يوم 10 / 07 / 1961 ومالي في يوم 12/ 07 / 1961 قد أصدرتا نفس البيان الذي أصدرته الحكومة الليبية،

4 - إن الرئيس نكرومة رئيس جمهورية غانا قد وجه إلى الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية رسالة بمناسبة ذكرى الخامس من شهر جوليت جاء فيها على الخصوص : «إن حكومة غانا تؤكد أن الصحراء جزء لا يتجزأ من الجزائر، وان السلم الحقيقي والنهائي في هذه البلاد لا يمكن إلا أن يكون مؤسسا على سلامة التراب الوطني».[24]

وإذا كنا نستطيع القول : إن وعي القادة الأفارقة بمستقبل القارة السمراء وعدم إنخداعهم للمناورا الإستعمارية قد أديا دوراً كبيرا في بلورة المواقف المشار إليها أعلاه فإننا لا يمكن أن نهمل ما قامت به جماهير الشعب الجزائري من مظاهرات الصاخبة في مختلف أنحاء البلاد في اليوم الخامس من شهر جويليت 1961. لقد خرجت المواطنات والمواطنون، في ذلك اليوم، بتوجيه من جبهة التحرير الوطني، يقولون للرأي العام الفرنسي خاصة وللرأي العام العالمي بصفة عامة إننا نرفض مناورات التقسيم، ونحن مستعدون للضحية القصوى من أجل وحدة الشعب وسلامة التراب الوطني.

ولقد كان خروج الشعب الجزائري إلى الشارع في ذلك اليوم رغم آلاف الأجناد والدبابات والطائرات، إنتصاراً باهرا ليس فقط لإنه جعل المحللين السياسين، في مختلف مواقعهم يتأكدون أن جبهة التحرير الوطني تتحكم في زمام الأمور وإنها، بالفعل، هي الممثل الحقيقي الذي لاتسوية للقضية الجزائرية بدون التفاوض معه، ولكن وعلى وجه الخصوص، لإنه تمكن من لفت إنتباه العالم أجمع وجعله يعرب بشتى الوسائل عن وقوفه إلى جانب الكفاح الجزائري ضد التقسيم بجميع أنواعه ومن أجل إسترجاع الإستقلال الوطني طبقا للشروط الواردة في بيان الفاتح من نوفمبر سنة 1954.

وإن عودة سريعة تلك إلى البرقيات والرسائل التي تهاطلت بتلك المناسبة علي مصالح الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية من سائر أنحاء الدنيا لقمينة بأن تجعلنا نؤكد أن مظاهرات الخامس من جوليت قد قضت على أحلام الجنرال ديغرل بما أحدثته من تضامن دولي مع الجزائر في كفاحها التحريري وفي محاربتها لمناورات التقسيم والإقتطاع.

لكن الحكومة الفرنسية لم تستسلم للهزيمة وراحت تستنطق التاريخ القريب لعلها تجد في التجارب الإستعمارية ما يساعدها على إيجاد حل يمكنها من الإبقاء على الصحراء فرنسية أو تحت السيطرة المباشرة لفرنسا. وحينما وجدت ضالتها في تجربة هولنده مع أندونيسا سارعت إلى لوقران يوم 0 / 07 / 1961 تعرض على المفاوضين الجزائريين إنجاز الإتفاق حول استقلال الجزائر الشمالية غير أن ممثلي الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية الذين كانوا يعرفون أن مسألة أريان الغربية ما زالت قائمة، يومها، رغم الإتفاق الذي حصل في الموضوع بلاهاي سنة 1949 ، تفطنوا إلى الخديعة فرفضوا العرض وبادروا إلى وقف التفاوض حتى تعتراف فرنسا على رؤوس الملأ بأن الصحراء جزء لا يتحزء من الجزائر.[25]

وفي دورته الثالثة المنعقدة في طرابلس بتاريخ 09 / 08 / 1961 ، عبر المجلس الوطني للثورة الجزائرية عن مساندته لموقف المفاضين الجزائرين

وضبط وسائل تعزيز الكفاح «من أجل الدفاع عن سلامة ووحدة التراب الوطني بما في ذلك الصحراء ومن أجل إحباط المطامع الإستعمارية».[26]

وفي يوم 22 / 08 / 1961، أعلن السيد مديبو كيتا رئيس جمهورية مالي خلال مهرجان شعبي إحتضنته مدينة بامكو أن حكومته «تعارض بشدة المشروع الإستعماري الرامي إلى أحداث جمهورية في الصحراء على حساب الدولة الإفريقية المجاورة، «وبعد هذا الإعلان بأيام قلائل إنعقد في بلغراد مؤتمر الدول الغير المنحازة الذي شاركت فيه الثورة الجزائرية كطرف أساسي والذي عبر بكل وضوح عن تأييده المطلق لحق الشعب الجزائري في إسترجاع سيادته على كل أجزاء ترابه الوطني بما في ذلك الصحراء.

فأمام كل هذه التطورات وخوفا من وقوع الإنفجار المحتوم في داخل الجيش الفرنسي داته وعملا على حماية السياسة الفرسية من الإفلاس المطلق، عقد الجنرال ديغول ندوة صحفية بتاريخ 05/ 09 / 1961 . أي عشية إختتام مؤتمر عدم الإنحياز، وأعلن أنه يعترف بسيادة الجزائر على الصحراء، وبعد ذلك بأقل من شهر [27] خطا خطوته الأخيرة عندما سلم بضرورة التفاوض السياسي مع جبهة التحرير الوطني على أساس الإستقلال كما جاء ذلك في بيان أول نوفمبر سنة 1954 .

لقد كانت كل تصريحات الجنرال ديغول التي أدلى بها بعد المظاهرات الشعبية التي نظمتها جبهة التحرير الوطني في شهر ديسمبر 1960 تتم تحت ضغوطات مختلفة : بعضها داخلي لأن الرجل وطني قبل كل شيئ وهو يرفض أن يكون صاحب التخلي عن الجزائر التي دافعت فرنسا لاستعمارها ثمنا باهضا في الأرواح والأموال، في نفس الوقت فهو لا يقوى على إزالة العائق المتمثل في ثورة تحريرية إحتضنتها جماهير الشعب وتجذرت وأصبح القضاء عليها من باب المستحيلات وبعضها الأخر خارجي وهو عبارة عن مجموعة من الأفعال التي تتحكم فيها إنتصارات جيش التحرير الوطني الذي وقف عملاقا في وجه مخططات الجنرال شال التي

كان ديغول يعلق عليها كل الآمال، هذا من جهة، ومن جهة ثانية فإن من بين تلك الأفعال ما كان وليد التضامن الدولي الذي إستطاعت ديبلوماسية الثوة الفتية أن تبلوره حول القضية الجزائرية، أو هو ناتج عن الأخطار التي أصبحت بسبب ما يجري في الجزائر، تهدد الكيان لفرنسي نفسه.

وكان الجنرال ديغول كلما أرغم على التنازل لجبهة التحرير الوطني تعرض لكثير من الإنتقادات الفردية والجماعية وعلى هذا الأساس فإن الوزير الأول مشال دوبري لم يرقه الإعتراف بسيادة الجزائر على الصحراء، راح مع وزيره السابق السيد جاك سوستال يذكر الجنرال بأن بترول الصحراء لفرنسا مجرد حلم بدون صحراء فرنسية، أما السيد ماكس لوجان (Max-Legeune) فإنه لم يمنع نفسه من التفلسف قائلا : «إن الصحراء قد جعلتها الجمهورية الثالثة أرضا فرنسية برضى سكانها، وجعلتها الجمهورية الرابعة أرضا خصبة، تعتبر بما تضمنه لنا من إستقلال إقتصادي، نجاحا لعبقرية وشجاعة الشعب الفرنسي. وإذا كان إستفتاء يوم 08/ 01 / 1961 قد فتح الطريق لتقرير مصير السكان الجزائريين، فبأي حق يتصرف ديغول في مصير الصحراويين»[28].

ولم يكتف السيد مشال دوبري بالإحتجاج، ولم يقتنع بجواب رئيسه الذي قال له «إن الصحراء مفصولة عن الباقي بناء هش ومصطنع يستحسن تركه».

[29] فراح يواصل المناورات الرامية إلى تكريس الإنقسام،وأرسل، لهذا الغرض وفدا برئاسة وزير الصحراء والعضوية المتميزة للسيد حمزة بويكر يغازل الرئيس النيجيري، ويحاول إقناعه بضرورة التحرك في أتجاه البلدان الإفريقية الأخرى من أجل إقامة الجمهورية الصحراوية، لكن السيد حماني ديوري كان حاسما وأجاب الوفد قائلا: «إنني لن أساعد أبدا، وبأية صفة كانت، على إنشاء كاطنكا في الصحراء»[30] كان ذلك ي اليوم الرابع من شهر ديسمبر سنة 1961، ويبدوا أنها كانت آخر محاولة تبخر مع فشلها ذلك الحلم الذي ظل الجنرال ديغول يعمل على تحقيقه مدة حوالي أربع سنوات

الهوامش

(1) - Alistair Horn, Histoire de la guerre d'Algerie, traduit de l'anglais par du Guerny en collaboration avec Philppe Bourdel, ed Albin Michel Paris 1980, p 488.

2 - نفس المصدر

(3) - Degaulle Charles, Memoires d'espoir, le Renouveau 1958 - 1962, Paris 1970. p 130

5 - المذكرات، ص: 71

6 - المجاهد، اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني، العدد الثاني، ص :

7 - المجاهد العدد الثاني

8 - بهذا الصدد، تجدر الإشارة إلى مهاجمة مراكز بشار وتمنراست وأدرار، كما أنه يجب التذكير بتقرير الجنرال Boucher de crève، قائد الجيوش الفرنسية في الصحراء الذي أرخ بيوم 1957/05/01 وأورد فيه على الخصوص أن «وحدات المهاريين قد تخلت عنا وأصبح علينا القيام بوظيفة الشرطة في البيداء».

9 - المجاهد، العدد الخاص نوفمبر 1954 - نوفمبر 1959، ص 12وإشارتنا إلى القانون الإطاري مقصودة لأن هذه الوثيقة وفي صياغتنا الأولى التي رفضها المجلس الوطني الفرنسي يوم 57/09/30، هي أول عمل رسمي تجرأ على تقسيم الجزائر بهدف فصل الصحراء وتخصيص منطقتين ترابيتين في الشمال لتجميع الأوروبين على غرار إفريقيا الجنوبية وإسرائيل.

10 - المجاهد، العدد 93 الصادر بتاريخ 1961/04/10، ص 8.

11 - نفس الصدر

12 - نفس المصدر

13) Oppeermann (Thomas), le probléme Algérien, données historique juridiqes et politiques, traduit de l'Allmend par J) Lecerf, Paris 1961, p 173.

14 - Tripier (Philippe); Autopsie de la guerre d'Algerie

15 - تستشف ذلك من التقرير الذي رفعه الخبراء الفرنسيون العاملون في حاسي مسعود إلى حكومتهم سنة 1957 والذي جاء فيه على الخصوص : «إن الإمكانيات التقنية الفرنسية لن تمكننا من تحقيق أية نتيجة إيجابية في الصحراء قبل ثلاثين عاما» أنظر المجاهد، العدد24 الصادر بتاريخ 24 / 12 / 1958.

16 - كان الإتحاد السوفياتي لا ينتج سوى 38 مليون طن من البترول سنة 1950؛ لكن إنتاجها سرعان ماقفز إلى 135 مليون طن سنة 1958 في حين أن إحتياجاته إلى تلك المادة لا تزيد عن ثلث الكمية المذكورة.

18- عقدت هذه الندوة في قصر ماتينيون وحضرها 600 صحفي.

19 - صدى الجزائر، عددها الصادر بتاريخ 22 /12/ 1958 .

20 - لقاء أجريته مع السيد عبد الحميد مهري في بيته يوم 1 / 02 / 1996 بحضور الرائد عبد المجيد كحل الرأس والسيد محمد الصالح بوسلامة علما بأن السيد مهري كان يومها وزيرا لشؤون المغرب العربي.

21 - المجاهد، العدد الصادر بتاريخ 05 / 10 / 1959، ص : 8.

22 - المجاهد، العدد 100 الصادر بتاريخ 17/ 07 / 1961، ص : 2

23 - نفس المصدر

24 - نفس المصدر.

25 - دامت الأشغال إلى غاية يوم 27 / 08/ 1961 . وهناك من يسميها الدورة الرابعة وذلك غير صحيح لأن الأولى كانت في الفترة من 20 إلى 27/ 08 /1957، ثم لم يجتمع المجلس إلا في ديسمبر 1959 وكانت تلك هي الدورة الثانية التي كانت من المفروض عقدها في شهر أوت 1958 قبل تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

26 - بيان المجلس الوطني للثورة، الجزائرية، «المجاهد»،28 08 1961، ص :3 .

27 - أنظر خطاب الجنرال ديغول الذي ألقاه بتاريخ 02 / 10 / 196.

28 - المجاهد، العدد 106، ص:5

29 - نفس المصدر.

30 - EL Moudjahid, Mgane central du FLN, N° 89 du 16 / 01 /1962 p : 668.

الإدارة الفرنسية
في الصحراء حتى الإستقلال

الأستاذ: عبد المجيد شيخي

لعل هذاالملتقى الكريم يأتي في وقته، وإن كان في رأينا قد تخلف كثيرا عن موعده، إذ لابد من تسجيل حقيقة مرة وخطأ فادح لا يغتفر، وذلك أن المناورات التي حيكت في الماضي، ولازالت تحاك ضد هذا البلد الأمين، كانت ولا زالت ترمي إلي تقسيم البلاد بعدما عجزت عن تقسيم الصفوف، والأدهى والأمر أن ينقاد بعض أبناء البلاد لهذه المؤمرات فيزكونها ويعملون على تحقيق ما لم يتمكن المستعمر من تحقيقه في السابق، ويدخل ضمن هذه المؤمرات الإهتمام لدى المسؤولين على حد سواء بمناطق الشمال ووضع الجنوب الجزائري في دائرة النسيان، كما فعل الإستعمار بالإمس إذ كان وضع الصحراء الجزائرية بين قوسين، وأحكم عليها الحصار، وراح يتكلم ويقنن للشمال بينما خصص للجنوب نظاما عسكريا أبقاه إلى أن غادر البلاد.

ولعل الحديث عن النظم الفرنسية في الجزائر عامة وفي جزئها الجنوبي بصفة خاصة، قد يرى فيه الكثيرمن الناس حديثا بعيدا عن المنطق السليم والتسلسل الواضح، والحقيقة التي لا بد من ذكرها هنا، وقبل تحليل النظام الإداري العام بالنسبة للجزائر كمستعمرة فرنسية من نوع خاص، إذ لا بد من التأكيد دائما وبإلحاح أن فرنسا أدارت بلادنا بطريقة لا تقف على أساس قانوني سليم، وكأنها عملت بدون تخطيط ولا تحديد منظور قانوني وسياسي واضح، وهي التي تدعى بأنها «أم حقوق الإنسان» و«أم القانون والتنظيم الإداري» إذن قبل تحليل النظام الإداري الفرنسي في الجزائر لابد من إلقاء نظرة ولو سريعة على النظام القانوني للجزائر في المنظومة القانونية الفرنسية ليتضح لنا ما عاناه شعبنا من جراء الظلم والتعسف من الإدارة ، هذا الظلم وهذا التعسف الذي أصبح عقلية كاملة متكاملة في إدارة البلاد ، بقي منها الكثير من معاملات الإدارة الجزائرية بعد الإستقلال إلى اليوم. ذلك أن دراسة التاريخ لافائدة فيها إذا لم تتخذ كعبرة، وإذا لم تستخلص منها الدروس، إذ يجب ألا يغيب عنا أبدا أن الكثير من المشاكل التي نعاني منها اليوم تجد لها جذوراً في الماضي وربما في ميادين لم نتفطن لها لأول وهلة.

لكن قبل التحليل، اسمحوا لي أن أبدي بعض الملاحظات التي أرى أنه لابد من تقديمها والتأكيد عليها، فيما يتعلق بكتابة التاريخ عامة :

1 ـ إننا نحاول جاهدين وكل في مستواه أن نسترجع ذاكرة شعبنا المتناثرة هنا وهناك ومن أجل ذلك نبذل جهدا ونقدم ونصرف إمكانيات ولكننا نجد أنفسنا أمام خطرين هامين :

الأول : إننا مستعجلون وقد يكون في العجلة الندامة، والتاريخ لا يكتب في عجلة، فعلينا أن ننتهز كل الفرص لجمع المادة من أي مصدر كان، والحرص كل الحرص على أن تكون المادة خاماً إذا أمكن لتكون مصدراً أساسيا.

الثاني : أننا نستعمل في أغلب الأحيان مراجع كتبها من لا يكنون لبلادنا أي قيمة وهمهم الوحيد هو إستنقاص أعمالنا وإذلالنا، فنجعل من مراجعهم مصادر والمرجع ليس مصدرا فإنه يبقى مرجعا فقط، ويجب أن ننطلق من مبدأ أساسي هو أن هؤلاء إنطلقوا من مصادر فحللوها التحليل الذي يرضي مقامهم ويحققها فلنفعل جاهدين على الرجوع إلى المصادرالتي استعملوها ولنا إذ ذاك أن نحلل كما حللوا.

2 ـ إن كتابة التاريخ المعاصر من أصعب العمليات لإن المعرفة التاريخية فيه لم تستقر بعد بل هي متغيرة ولذلك فعلى الباحث أن يقدم عمله في هذا الشأن تقديما يحتمل الصواب ويحتمل الخطأ بل كذلك يحتمل الإستكمال فيما بعد فلا نجزم ولا نؤكد سوى ما كان فعلا حقيقة تامة وكلنا نعلم أن الحقيقة في التاريخ دائما نسبية.

وليس أدل على ذلك كالموضوع الذي يشغلنا وهو موضوع السياسة الفرنسية في الصحراء فإن المستقبل سيكشف لنا من الحقائق ما لا يخطر ببال عندما ندرس بالتدقيق الوثائق التي سنحصل عليها - ولابد أن نحصل عليها بأي ثمن - فيما يتعلق بمواقف الجيران والأصدقاء فضلا عن مواقف الأعداء.

ولعل سعينا هذا في البحث عن الحقيقة يتمثل كمنطلق، في موقف الإستعمار منا وكيف مظر لإحتوائنا وخنقنا بدءا من النظام الذي وضعنا فيه ولم يضعه لنا.

لذلك فإني سأتناول في قسم أول : النظام القانوني للجزائر والمسائل الدستورية التي يثيرها وفي قسم ثان : النظام الخاص بالصحراء

القسم الأول : النظام القانوني للجزائر حتى الإستقلال

كلنا نعرف أن إحتلال الجزائر تم بعد توقيع معاهدة 5 / 7 / 1830 التي سلم بمقتضاها الداي حسين القصبة للجنيرال دي بورمون، والمعاهدة تعني سقوط الدولة الجزائرية وحلول الدولة الفرنسية محلها وفي الغد أي يوم 6/ 7 / 1830تم تعين مجلس لإدارة الشؤون العامة وتقرير ما يمكن الإحتفاظ به من الإدارة لجزائرية وما يجب تغييره. وفي 22/ 7/ 1834 صدر أمر ملكي يقضي بتعيين حاكم عام للجزائر وتتضمن المادة الأولى من ذكر فقط لوضعية الجزائر التي اعتبرها الأمرالمذكور «ملكية فرنسية في إفريقيا الشمالية» مع عدم ذكر إسم البلاد، وهذا اعتبره البعض قراراً بالضم وهذا ليس صحيحا من الناحية القانونية، وإنما من الجانب القانوني فالجزائر :

ـ ملكية فرنسية دون تكييف لهذه الملكية.

ـ غير محددة الرقعة الجغرافية إذ أن الحملة قائمة وهي في اتساع مستمر.

ـ إنها تحت حكم عسكري مع كل مايترتب عليه.

ـ في 14/ 3/ 1834 صدر قانون عن الجمعية الوطنية الفرنسية اعتبر الجزائر جزءا لا يتجزأ من التراب الفرنسي وقد أثيرت مسألة قانونية ذات أهمية كبرى وتتمثل في أن كل كيان إداري أوسياسي يتمتع بالشخصية القانونية فهل كانت للجزائر شخصية قانونية كما هو معترف بها للعمالة (الولاية) أوالبلدية مثلا. ولقد قام جدال حاد حول هذه المسألة، والحقيقة أن الجزائر لم تكن لها شخصية قانونية قائمة بذاتها، ويرجع تقسيم الجزائر إلى ثلاث مقاطعات (عمالات) بمرسوم صادر في 9 / 12/ 1848 المعدل بمرسوم 24 /10 / 1870 ومع ذلك بقيت الجزائر بدون شخصية قانونية إلى مطلع القرن. والملاحظ هنا أن التردد فيما كانت وضعية الجزائر القانونية وإدراجها ضمن النظام القانوني الفرنسي دام سبعين سنة كان للجزائر وجوداً فعليا ليس إلا، وما تعيين الطاقم الإداري والسياسي المدير للمصالح العامة سوى عملية تستند إلى مراسيم وأوامر ولم يتحدد في إطار النظام القانوني الفرنسي. وفي مطلع القرن الحالي صدر قانون 19 /12 / 1900

تحصلت إثره الجزائر على الشخصية المدنية والإستقلال المالي الذاتي، وقد أثارهذا القانون كثير من التساؤل ولقد اعتبر بعض الكتاب هذا الوضع الجديد بمثابة إستقلال داخلي، إذا إعتمدوا على :

- الشخصية المدنية
- الإستقلال المالي
- وجود حاكم عام يساعده مجلس حكومة وذلك إعتمادا على ترجمة Conseil de Gouvernement مجلس الحكومة بينما الترجمة الصحيحة لهذا الموضوع بالذات تكون أصوب إذا قلنا مجلس إدارة وذلك بالرجوع إلى سلطات الحاكم الذي هو حاكم إداري فقط إذ يشرف على إدارة 3عمالات على رأسها عمال عمالات.

وجود مجلس استشاري إسمه «المندوبيات المالية»-Delégation Finan ciére وينحصر دون مناقشة الميزانية ولا يمكن إعتبار الحصول على الشخصية المدنية والإستقلال المالي استقلالا داخليا إذ أن أهم الشروط لذلك غير متوفرة وهي :

- السلطة التنفيذية ليست بيد أبناء الوطن.
- المرافق الأساسية مازالت تابعة لحكومة باريس مثل الداخلية والعدل وهما مرفقان يديرهما الفرنسيون.
- المندوبيات المالية ليس لها أي دور تشريعي.
- خضوع الجزائريين لقانون زجري هو قانون الأهالي -Code de L'Indig enat ومع ذلك بقى النظام القانوني والدستوري للجزائر غامضا ولم يتغير الموقف بصدور الدستور الفرنسي لسنة 1946 رغم بعض الترتيبات الخاصة بالجنسية والتجنيس

أما دستور 1946 فقد أحدث ما يسمى بالإتحاد الفرنسي Union Française وصنف المجموعات الترابية على النحو التالي :

1- فرنسا
2 - عمالات ماوراء البحار
3 - مقاطعات الوحدات الترابية لماوراء البحار

4 - المناطق الشريكة
5 - الدول الشريكة وهي تونس والمغرب

أما الجزائر فإننالا نجدها في أي صنف من الأصناف المذكورة. ويبقى الجدال مفتوحا ماهي هذه المستعمرة الغريبة، فمجلس الدولة الفرنسي وهو أعلى محكمة إدارية يعتبر الجزائر من بين «عمالات ماوراء البحار» وقد نص قانون 27/ 10/ 1946 أن الجزائر من بين «عمالات ما وراء البحار» وهنا أشكالا قانونيا هاما إذ أن المادة 73 من الدستور الفرنسي تنص على أن القوانين الصادرة عن البرلمان الفرنسي تطبق مباشرة من عمالات ماوراء البحار مالم تنص هذه القوانين صراحة على عدم تطبيقها فيها، ومعلوم أن الحاكم العام ومنذ 1834 يتمتع بصلاحية خاصة وهي تعطيل تطبيق أي قانون صادر في باريس ورفض تطبيقه في الجزائر ومادامت هذه الصلاحيات لم تلغ فإن الجزائر ليست من عمالات ماوراء البحار. وهكذا نسيت الجزائر ضمن تصنيفات القوانين الفرنسية، بل أن المشروع الفرنسي عمل وكان ما يسمى بالجزائر غير موجود من الناحية القانونية، وهكذا وبعد أكثر من قرن و17 سنة لا وجود لمستعمرة أسمهاالجزائر من الناحية القانونية الفرنسية.

ثم يأتي قانون 30/ 9 / 1947 والذي سمي خطأ «دستور الجزائر» يأتي هذا القانون ليتدارك الخطأ بإنشاء كيان غريب لا ينص عليه الدستور الفرنسي وهو هيئة إدارية تأتي بين العمالة والدولة الفرنسية فينص القانون 47 في مادته الأولى «لأن الجزائر تشكل مجموعة عمالات تتمتع بالشخصية القانونية والإستقلال المالي وتنظيم خاص «هكذا رفع الإشكال فيما يتعلق بالإندراج ضمن النظام القانوني الفرنسي لكن خارج ما ينص عليه الدستور.

وأخيراً يأتي القانون 05/ 2 /1958 فيغيرهذه الوضعية ويقرر في الباب الأول بأن الجزائر مجمعة في أقاليم تدير نفسها بنفسها بحرية وديمقراطية في مجال شؤونها الخاصة، وأن الجمهورية الفرنسية تكفل الشخصية الجزائرية وقد اعتبر البعض منهم هذا القانون بإنه يعترف بإستقلال داخلي للجزائر وقد ذهب إلى هذا الرأي استناداً إلى

- الإدارة الذاتية
- جمعية إقليمية منتخبة من الفرنسيين على حدة،والجزائريين على حدة.

- مجلس حكومة يكون مسؤولا أمام هذه الجمعيةوقد وضع القانون آليات لتطوير هذا النظام نحو إقامة نوع من الإتحاد الفيدرالي مع فرنسا، وهو تقريبا ماكان قد اقترحه فرحات عباس وحزب أحباب البيان لكن الثورة الجزائرية، أدانت هذا المشروع واعتبرته لاغيا لفوات الإوان للحلول الجزئية.

هذه نظرة سريعة على تطور النظام الإداري في الجزائر ويلاحظ أن فترة التردد التي دامت 70 سنة والتي تحدثنا عنها منذقليل كانت قد خضت الجزائر عموما أي الجزائر في رقعة ترابية تتزايد حسب سير عملية الغزو - ويمكن القول بأن الجزائر في هذه الأثناء كانت كلها منطقة عسكرية تخضع لقوانين خاصة ولم ير المشرع الفرنسي ضرورة لتوضيح الموقف القانوني.

لكن الأمر يتغير مع مطلع القرن إذ قررت فرنسا منح الشخصية المدنية للجزائر، وكان من المفروض أن يمتد هذا النظام لكافة التراب الخاضع للسلطة الفرنسية إلا أن المنظور تغير في سنة 1902 عندما قررت السلطات الفرنسية التراجع في نظرتها لجزائر موحدة فاعتبرت الجزائر الشمالية كما أوضحنا وأنشأت ما يسمي بمناطق الجنوب وأخضعتها لنظام خاص وهو النظام العسكري.

القسم الثاني : النظام الخاص بمناطق الجنوب أي الصحراء

إن الحديث عن المناطق الصحراوية والنظام المطبق فيها من الناحية الإدارية يفرض علينا أن نتطرق للإسباب التي جعلت الدولة الفرنسية تغير موقفها وقد غيرت النظام الأساسي في الجزائر في 1900 وإذا بها تقرر إخضاع مناطق الجنوب لنظام عسكري بينما رفعت هذاالنظام أصلا على كافة التراب الوطني

1 - الأسباب القريبة :

وتتعلق خاصة بصعوبة التغلغل داخل المناطق الجنوبية مما جعل النظام العسكري أمثل النظم لتحقيق مواصلة الإحتلال وهذا من عدة جوانب :

أولا - من جانب المناطق المتاخمة للمناطق الصحراوية حتي لا تفكر في مساندة الثوار والمجاهدين.

ثانيا - من جانب هذه المناطق نفسها لجعلها دائما تحت مراقبة الحاميات الفرنسية القريبة إذ أن الخوف كان في أواخر القرن الماضي من مناطق الأوراس خاصة في الشرق ومناطق الجنوب الغربي

ثالثا - أن المعمرين في الجزائر رفضوا أن ينفق من الميزانية على أراضي الجنوب واعتبروا ذلك من صلاحيات الحكومة المركزية.

2 - الأسباب المحيطة :

لقد لجأت فرنسا إلى تحديد الوضع القانوني لأراضي الجنوب واخضاعها للنظام العسكري لتدهور الأوضاع الدولية في المنطقة وذلك على النحو التالي :

- أن معاهدة برلين لسنة 1898 والتي أقرت تقسيم إفريقيا وحددت وضعية الكونغو (الزائير اليوم) قد وضعت أمام الأمر الواقع في جنوب غرب افريقيا حيث احتلت ألمانيا هذا البلد وهو ناميبيا اليوم ببرقية، فكان الخوف أن تقرر بعض الدول العظمى أن الصحراء من البلدان الخالية Terra Nullius.

- إن الصراع بين بريطانيا وألمانيا وفرنسا وإسبانيا كان على أشده في الغرب وخاصة بين فرنسا وإسبانيا في جنوب وفي شمال المغرب وفي الصحراء الغربية فخشيت فرنسا أن ينتقل الصراع داخل الصحراء الجزائرية ولم يهدأ لفرنسا بال إلا عند توقيع معاهدة الجزيرة الخضراء Algesiras سنة 1905 وعندما إحتلت المغرب سنة 1912.

- عملت فرنسا على ربط مستعمراتها في جنوب الصحراء فيمابينها وبين الصحراء الجزائرية خوفا من تدخل بريطانيا في هذه المنطقة فحرصت على وجود الجيش الفرنسي بكثافة فيها تحسبا لكل طارئ من جميع الجوانب، فقد كانت الحملات العديدة تجوب افريقيا في جميع الإتجاهات ومن جميع الدول الاستعمارية.

هذا عن الأسباب اما الجانب الإداري فقد مر بنا أن قانوناً صدر في 1898 و1900 تقرر بموجبهما تحقيق اللامركزية في إدارة الجزائر فتم الإعتراف للجزائر بالشخصية المدنية وتعيين المندوبيات المالية، وتوسيع صلاحيات الحاكم العام وما كان للوضع الإداري في الجنوب أن يستمر على ما كان عليه نظرا لما شرحناه من أسباب قريبة وبعيدة،وهكذاأصدر قانون

1902/08/14 والذي أنشئت بموجبه المناطق الجنوبية وحدد وضعها القانوني العسكري وحددت ميزانيتها بقانون 1903/12/30 وحددت إدارتها بقانون 04 / 08 / 1904 ولكن التقسيم الاداري لم يتم سوى في 05/ 08 / 1920.

فأراضي الجنوب من الناحية القانونية هي مستعمرة خاصة لها إدارتها ولها ميزانيتها ولها أملاكها ويحق لها آن تعقد الصفقات العمومية وان تمنح إمتيازات السكك الحديدية وترتبط مع الجزائر في كونها خاضعة لسلطة الوالي العام في الجزائر مباشرة،كما ترتبط معها في بعض الادارات.

والوالي العام هو الرئيس الاعلى للإدارة في الجنوب، له فيها السلطة التي له على أرض الشمال. ومشروع ميزانية أراضي الجنوب بهيئة الوالي العام ويعرضه علي مجلس الإدارة في الولاية العامة حيث توجد مصالح خاصة بإدارة الجنوب، وتنفذ الميزانية بواسطة قرار بعد عرضه على وزير الداخلية ولا يجوز تغيير الضرائب أو حذفها إلا بقرار من مجلس الدولة في باريس. اما النفقات العسكرية فإنها تدفعها الحكومة الفرنسية من ميزانية وزارة الدفاع.

أما التنظيم الإداري فإن أراضي الجنوب قسمت إلى مجموعات إدارية منفصلة بعضها عن بعض وهي:

1 ـ أرض عين الصفراء وتشمل الهضبات العليا الغربية وواحة الساورة، و(الساورة إسم لوادي ينبع من الأطلس المغربي ويتجه نحو الصحراء فيغيب في رمالها)، كما تشمل أرض عين الصفراء واحة التوات.

2 ـ أرض الواحات : ومركزها الإداري مدينة ورقلة ويمتد تراب هذه الدائرة إلى السودان الغربي الخاضع للحكم الفرنسي وهو مالي والنيجر اليوم، ومنطقة الهقار وتانزروفت.

3 ـ أرض تقرت وتشمل وادي سوف ووادي أغرغر ووادي ريغ

4 ـ أرض غرداية وادي ميزاب.

ويمكن اختصار خصائص الإدارة في مناطق الجنوب في أن أنواع البلديات الموجودة في الشمال غير موجودة في الجنوب ماعدا البلديات المختلطة Communes- mixtes وهي القاعدة العامةفي التنظيم الإداري أما البلديات فإنها تسمى دوائر Cercles والملحقات Annexes فضلا عن مكاتب الشؤون العربية.

فالبلديات المختلطة يرأسها في الشمال متصرف وفي الجنوب ضابط من رتبة رائد وتوجد 7 بلديات مختلطة في الجنوب.

وهناك البلديات الأهليةCommunes Indigenes وهي عادة خاصة بالقبائل في الجنوب ويوجد من هذا النوع 7 يحكمها قائد يشرف على قبيلة كاملة تحت إشراف رائد البلدية المختلطة أو الملحقة ويدعى القايد آغا أو باش آغا حسب أهمية القبيلة وقدأعادت الإدارة العسكرية في الثلاثينيات لقب «شيخ العرب» ومنحته لباش أغا الزيبان ابن قانة، ورتبة الخليفة ومنحته للباش أغا جلول بالأغواط والجدير بالذكر هنا أن لكل قبيلة مجلس أو جماعة يعينهاالوالي العام.

ويستمر هذا الوضع الغريب الذي يضع الجزائر تحت نظامين مدني أو شبه مدني في الشمال وعسكري في الجنوب إلى سنة 1957 حيث يصدر قانون 02/10/ 1957 وهو القانون الذي فصل الصحراء نهائيا التي لم تعد بعد ذلك تحت سلطة الوالي العام في الجزائر، بل يعين لها وزير مكلف بالصحراء في الوقت الذي يعين فيه وزير مقيم بالنسبة للجزائر الشمالية.

وإذا كان هذا الوضع ليس غريبا في سياق التصرفات الفرنسية في الجزائر، كما بينا فإن الغرابة تكمن فيما إبتكرته الإدارة الاستعمارية من تشكيل منظمة إقتصادية كان القصد منها ليس فقط فصل الصحراء ونهائيا بل وضع الخطة لتطور مواز لتطور الأهالي في الشمال، باعتبار أن أهالي الصحراء ينتمون الى وحدة ترابية قائمة بذاتها ولذلك يجب أن ترتبط هذه الوحدة مع الأطراف المحيطة بها وهي المناطق الإفريقية المتاخمة للصحراء.

وقد تناول إخوان هذا الموضوع في محاضرات أخرى ولذلك نكتفي بالملاحظات التالية:

إن الهيئة المشتركة لإستغلال المناطق الصحراوية وضعت في منظور فديرالي للدولة الفرنسية حسب التنظيم الذي سيقره الدستور الفرنسي الذي يصدر بعد رجوع ديغول إلى الحكم، وقد اعتبرت السلطات الفرنسية أن ليس هناك أي علاقة بين الصحراء والشمال وبالتالي فإن الدول المجاورة أحق بموارد الصحراء.

2 - إن اغراء البلدان المجاورة يقوم على أساس التضامن مع الدولة الفرنسية لتمرير سياسة الفصل المقررة والتي يدافع عنها المفاوضون الفرنسيون مع ممثلي الثورة الجزائرية.

هذه بعض الخواطر فيما يتعلق بنظام تسيير المستعمرة التي تسمى الجزائر في النظام الجزائري والتي أراد المنظرون الفرنسيون وسياسيوها أن ينكروا علىناحتى إسمها أذ يدعون أن إسم ALGERIE من إبتكارهم، إذ ورد لأول مرة في تقرير إعداد الأمر الملكي لسنة 1834، وربما استسمحكم في تحليل هذه المسألة بإختصار فإن الجزائر كانت تسمى «إيالة الجزائر» بالعربية وهي ولاية مستقلة من ولايات الدولة العثمانية، ولم يكن لبلد غير فرنسي أن يطلق على إسمه إسما فرنسيا أو مفرنسا، فعندما دخلت فرنسا إلى الجزائر كانت تسميها في عرفها الديبلوماسي وكذلك في العرف الديبلوماسي Régence d'Alger نسبة لمقر الحكم ففرنس هذا المصطلح عند الفرنسيين ALGERIE.

وأخيرا لابد من الإشادة بموقف أهالي الصحراء في مقاومة سياسة الفصل وقد تحدث فيها الإخوان بإسهاب.

التوسع الإستعماري في الصحراء الجزائرية

الأستاذ: إبراهيم سياسي

لقد سعت فرنسا سعيا حثيثا لإحتلال الصحراء، وذلك منذ أمد بعيد. حيث شرعت في ارسال البعثات الإستكشافية للتعرف على إمكانياتها ومواردها الطبيعية والبشرية.

وقد إزداد الإهتمام بالصحراء الجزائرية بعد احتلال فرنسا للجزائر سنة 1830م، وقيام الشعب الجزائري بعدة ثورات شعبية، لإيقاف زحف الإحتلال، وإشتداد المقاومة، وإعتصام بعض القادة والثوار بالوحات الصحراوية. باعتبارها نقاط إرتكاز للإنطلاق في العمل الثوري. لذلك عزمت السلطات الإستعمارية الفرنسية على التوسع بالصحراء الجزائرية، مهما كانت التكاليف فإحتلت في البداية التخوم الصحراوية، وواحات الزيبان والأغواط ووادي سوف ووادي ريغ وورقلة وجبال قصور وعمور وغيرها من المناطق الصحراوية، التي دخلتها بعد مقاومة شديدة من أهلها.

بعد هذه الحقبة ظهرت فكرة مد خط حديدي عبر الصحراء، من أجل الإستكشافات وإستثمار خيراتها لهذا إتجهت الأنظار إلى إرسال البعثات العلمية للبحث عن أنجع السبل لتحقيق هذا المشروع.

وهكذا بدأ عهد جديد لعمليات الإستكشاف، إنطلق ببعثة «فلاترس» (Flatters)، ثم تلتهابعثات أخرى إذقد قام «فلاترس» برحلتين الإولى من ورقلة إلى الأغواط وتضم هذه الرحلة عشرة أعضاء هم : فلاترس، عقيد المشاة والقائد الأعلى الأسبق للأغواط و«موسون»(Musson)، نقيب أركان الحرب وبيرنجر» (Berinnger) مهندس الجسور والطرقات، و«روش» (Roche) مهندس المناجم، و«برنار» (Bernard) النقيب في سلاح المدفعية، و«غيارد» (Guiard) الطبيب، و«لوشاتولييه» (Le Chatllier) و«بروسلار» (Brosselard) ملازمي المشاة، و«كاباير» (Cabaillot) و«رابردرن» (Rabourdin) مسيري الجسور والطرقات وقد تم تعيين هؤلاء الأعضاء خلال شهر ديسمبر 1879 (1)

إنطلقت البعثة من وورقلة يوم 21 ماي 1880 بحوالي مائة بعير متوجهة نحو منطقة ميزاب. وقدم فلاترس معلومات وافية حول المناطق التي

إجتازها من وصف للكثبان الرملية والصخور والأودية والأشجار والغزلان والحدائق بواد ميزاب وغيرها.

وفي 26 ماي غادرت البعثة بلدة العاطف واتخذت مجرى وادي ميزاب، خط سيرها إلى أن وصلت مدينة بني يزقن بغرداية، التي قدمت لهم الضيافة عن طريق رئيس الجماعة الحاج يوسف.

وبعد تجول البعثة في أنحاد مدينة غرداية، غادرتها يوم 28 ماي متوجهة إلى بلدة بريان التي قضت بها يومي 29 و30، ثم واصلت طريقها إلى أن دخلت مدينة الأغواط يوم 3 جوان على الساعة العاشرة صباحا، وكان في أستقبالهما القائد الأعلى «بولا» (Bolin) الذي استضافهم عنده[2].

وبعد هذه الرحلة ذهب «فلاترس» إلى باريس، حيث إستقبل من طرف مصلحة الطريق الصحراوي (Transaharien) والتي سلمت له الأموال اللازمة من أجل إعادة الكشوفات في الشتاء المقبل.[3] وهكذا، رجع «فلاترس» إلى ورقلة حيث نظم رحلته الثانية إلى أقصى الجنوب الجزائري وإكتشاف بلاد التوارق، ودراسة مد خط حديدي عبر هذه الفيافي، وظهرت هذه البعثة بمظهر الإستكشاف العلمي والسلمي.

وتضم هذه البعثة، أحد عشر فرنسيا، وسبعة وأربعين جنديا من الأهالي، وإثنين وثلاثين سائق بعير، وثمانية من رجال الشعانبة للإستدلال عن المسالك، وأربعة توارق.[04] ومجموعة من الجمال تحمل أمتعتهم.

إنطلقت البعثة من ورقلة في ديسمبر 1880 متوجهة إلى السودان، وبعد أيام من السير إستقرت البعثة بإيزامن. ثم غادرتها يوم 30 جانفي 1881 [5] للبعث والتعرف على سبخة أمادقور، التي تعد مدخلا لبلاد السودان. وبعد الإستقرار في وادي تاجيرت إنطلقت البعثة في أول فيفري للبحث عن هذه السبخة، وانحدرت مع واد تاجيرت نحو الجنوب والجنوب الغربي داخل خنق جبلي إلى أن وصلت إلى سهل منبسط ومغطى بالحجارة السوداء من مختلف الأحجام، حيث لا يوجد أثر للنبات أو الحيوان لذلك نبه الدليل.

رئيس البعثة العقيد فلاترس بأنه لا يعرف هذه الأرض، وأنه لا يتذكر طريق السبخة.[6] ويجب أن يرجع إلى المسالك المعروفة حتى لا تتيه البعثة.

واصلت البعثة رحلتها في ظروف صعبة حيث نفذ ماؤها وعطش بعض أفرادها، وظهر عليهم العياء والإرهاق، وتفككت صفوفها وتباعدت المسافات بين أفرادها، وكان العقيد فلاترس يشجعهم ويتقدمهم حتى عثروا على غدير به قليل من الماء ثم وجدوا بجانبه بئراً نصبوا مخيمهم حوله ومكثوا يومين هناك يوم 7 و8 فيفري. ثم تابعت القافلة مسيرتها يوم 9 فيفري 1881 عبر الهضاب والتلال، وبدأت تتصل بسكان المنطقة. وتلتقى من حين إلى آخر بالتوارق الذين بدأوا يتحرشون بالبعثة، حتى وصلت إلى تماسينت وأستقرت بها يوم 12 و13 فيفري، وتقابل فلاترس في هذه المنطقة مع العديد من التوارق، والذين توعدوه لإنه لم يظهر لهم الإحترام والتقدير.

وإستأنفت البعثة مسيرتها يوم 14 فيفري عبر الجروف والأودية، إلى أن خرجت من هذه التضاريس الوعرة، ودخلت يوم 16 فيفري سهلا شاسعا رمليا. وحوالي الساعة العاشرة صباحا، توقفت البعثة وأعطى «فلاترس» الأمر بتنصيب المخيم، ريثما يقوم مساعدوه والدليل بالبحث على بئر الغرامة، ولكن التوارق نصبوا لهم كمينا بجانب هذا البئر، ووقعت معركة عنيفة بين الطرفين قتل على إثرها «فلاترس» وبعض أعوانه، ولم ينجوا منهم إلا القليل من الجنود الأهالي الذين رجعوا سالمين إلى ورقلة. [7] ورووا تفاصيل هذه الواقعة.

وهكذا كانت أحداث هذه البعثة، بمثابة صدمة عنيفة للعمليات الإستكشافية في الصحراء، وأصبحت تعد من الوسائل المحفوفة بالمخاطر، لذلك تعطلت الإستكشافات لمدة سنوات، لكنها ما لبثت أن إنطلقت من جديد وبكل قوة رغم مخاطرها. فقد قام الملازم «مرسال بلات» (Marcel Palat) بإكتشاف قصور تديكالت، ولكنه قتل سنة 1886 قرب عين صالح، كما قتل المغامر الإنجليزي «كاميبو دولس»(Camille Douls) جنوب

توات 1888، وقام النقيب «مونتاي» (Monteil) بجولة من سان لويس غربا إلى طرابلس شرقا سنة 1890، ثم أن نجاح البعثتين الفرنسيتين إلى مجرى النيجر، وهما بعثة «توتيه» (Toutee) وبعثة «هورس» (Horst) اللذان تمكنا من دراسة المجرى، وإمكانيات الملاحة النهرية فيه من أجل الأغراض التجارية [8] شجعت «فورو» (Foureau) و«لامي» (Lamy) على إكتشاف بحيرة تشاد، فإنطلقت بعثة (فور - لامي) من ورقلة يوم 23 أكتوبر 1898 لتقطع حوالي ألفي كيلو متر عبر صحراء قاحلة وموحشة، ولتصل إلى التشاد بعد سنة كاملة، وتعتبر هذه الرحلة أول عبور من الجنوب الجزائري إلى تشاد [9]. وختم القرن التاسع عشر ببعثة «فلامون»(flamand) التي إحتلت بها فرنسا عين صالح.

إحتلال عين صالح

لقد فتحت البعثة العلمية للأستاذ «فلامون» إلى عين صالح آفاقا واسعة أمام التوسع الإستعماري الفرنسي في الجنوب الجزائري.

إنطلقت البعثة في خريف 1899 وإخذت طابعا علميا لإكتشاف منتطقة تادميلت والتعرف على أحوالها الجيولوجية والنباتية وإمكانيات مياهها الجوفية وغيرها، غير أنها تحولت في الأخير إلى حملة عسكرية شرسة. أشرفت وزارة المعارف العمومية والمستعمرات على هذه الرحلة، ودعمتها الحكومة بميزانية خاصة إثر طلب الوالي العام، «لافريار» (Laferriere). كما أمرت السلطات الإستعمارية النقيب «بان» (Pein). الذي يترأس المكتب العربي بورقلة، بأن يحمي هذه البعثة على رأس فرقته المتكونة من تسعين مهريا، وخمسة عشر فارسا، وانضم إليهم مقدم القادرية بورقلة ومعه أربعون مهريا، كما كلف وزير الحرب النقيب «جرمان» (Germain) بالتحرك مع فرقه الصبايحية الصحراوية بإتجاه البعثة لحمايتهم وقت الحاجة.

غادرت البعثة مدينة ورقلة يوم 28 نوفمبر1899 متوجهة إلى عين صالح، فإتبعت في البداية طريق الرحلة الأولى «لفلاترس» وفي يوم

9 ديسمبر من نفس السنة وصلت إلى حاسي إينفل، ويوم 15 ديسمبر إلي حاسي سوقي، ويوم 18 غادرت البعثة حاسي سوقي لتلتحق بحاسي المسقم، ومنه إلى رق أجمار ووادي مسين، أما يوم 26 ديسمبر فقد وصلت البعثة إلى فوقارات الزوا. ومن الغد إلتحقت بواحة ايقوستن.

إكتشف آهالي عين صالح ونواحيها نوايا هذه البعثة، فإستعدوا للكفاح والمقاومة، وقاموا بهجوم مفاجئ عليها، يوم 28 ديسمبر 1899 في الصباح الباكر وبقوة تقدر بحوالى ألف ومائتي رجل تحت قيادة الحاج المهدي باجوادا، رئيس قبيلة أولاد باجودا.

إستمرت المعركة حامية الوطيس إلى حولي العاشرة صابحا قتل على إثرها الحاج المهدي باجودا، مما أدى إلى تشتت صفوف المجاهدين، ففشل الهجوم، وسيطر النقيب «بان» على الموقف، خاصة بعد أن تدعمت البعثة بفرقة الصبابحية تحت قيادة النقيب «جرمان» وإستطاعت أن تواصل سيرها وتدخل القصر الكبير لتستقر بقصبته ريثما تستريح وتواصل طريقها إلى عين صالح.

تجددت المعركة بالقرب من دقامشة يوم 5 جانفي 1900، فاحتمت البعثة بحصون وحدائق القصر، وبدأ الإشتباك حوالى الساعة التاسعة صباحا بتبادل الطلقات النارية، ثم قامت الصبايحية والقوم بهجوم عنيف صاحبته طلقات نارية مكثفة زعزعت صفوف المقاومين وبعثرتهم، مما جعلتهم ينسحبون، لمعاودة الهجوم.

تعرضت البعثة لهجومات متكررة، طيلة مكوثها بالقصر الكبير، لذلك قرر الوالي العام «لافريار» تدعيمها بقوات إضافية فأمر القائد «بومقارتان» (Boumgarten) القائد الأعلى لدائرة القليعة (المنيعة) بالتحرك نحو عين صالح على رأس الفرقة العسكرية الصحراوية المتكونة من مائة وخمسين جنديا ومائة وخمسين من رجال القوم، وذلك للسيطرة نهائيا على المنطقة.

وصلت الفرقة إلى القصر الكبير يوم 18 جانفي 1900 وأندمجت مع بعثة «فلامون» لترجيح كفتها ضد الثوار، وتقضي على المقاومين، فتمكنت البعثة – بعد ذلك – من مواصلة سيرها والدخول إلى عين صالح.

هكذا، وقعت عين صالح وما جاورها من واحات تحت الإحتلال الفرنسي، وهي تتمتع بأهمية إستراتيجية فائقة، لإنها تقع على مسافة متساوية مابين الجزائر شمالا وتمبوكتو جنوبا، ومقادور غربا وطرابلس شرقا، وهي ملتقى الطرق التي تربط شمال القارة بالسودان، فضلا على أنها مركز ممتاز لتمويل التوارق.

بعد ما إنتهى «فلامون» من مهمته استقبل بمدينة الجزائر استقبالا رسميا من طرف السلطات المحلية، كما استقبل أيضا من طرف الوالي العام، ليقدم له عرضا حول رحلته، التي إستخلص منها نتائج هامة حول الملاحظات الجيولوجية والري الصحراوي، الجغرافية الفيزيائية والفلكية، والإمكانيات الإقتصادية للمنطقة، وعلاقة فرنسا بالصحراء والشعوب السودانية ... وقد نشرت مجلة لجنة إفريقيا الفرنسية لسنة 1900 معلومات غزيرة حول هذه الرحلة.

وهكذا بهذه الرحلة الإستكشافية، دخل جنوب الجزائر مرحلة جديدة من تاريخه، ألا وهي مرحلة الإحتلال الفرنسي الفعلي والكلي للصحراء الجزائرية.

لقد كانت بشري حلول القرن العشرين بالنسبة للإستعمار الفرنسي في الجزائر، إحتلال عين صالح،التي طالما سعت السلطات الفرنسية لضمها إليها، نظرا لإهميتها في عمليات التوسع في الجنوب وإحتلال توات والهقار،

فعين صالح عبارة عن واحات،[10] وسط صحراء قاحلة تعيش بها مجموعة كبيرة من السكان، هي سوق ومركز لتموين سكان الجنوب، لهذا فإن إحتلالها من طرف القوات الفرنسية يجعلها تتحكم في هذا السوق، وتموين سكان أقصى الجنوب لإخضاعهم للهيمنة الإستعمارية.

هكذا حرصت فرنسا على تنفيذ هذه الخطوة الحاسمة في التوسع نحو الجنوب الغربي. فأصدر الوالى العام تعليماته إلى الرائد «بومقارتن» لإتمام هذا الإنجاز، وأمره بإحتلال عين غار غرب عين صالح. كلف «بومقارتن» ملازمه «كلوستر» (Claustre) بالسير إلى عين غار على رأس مائة فارس للتعرف على هذه الواحات، فغادر عين صالح يوم 21 جانفي 1900، ودخل عين غار بدون أن يتعرض لإية مقاومة، فسارع الرائد «بومقارتن» إلى اللحاق به على رأس كوكبة من الصبايحية الصحراوية، ومائة جندي،ومائة وعشرين من القوم، لإحتلال كامل هذه الواحات، وترك وراءه في عين صالح قوة صغيرة متكونة من الملازم «جون» (Jean) مع ثلاثين جنديا وثلاثين من القوم.

وصل الرائد إلى عين غار يوم 24 جانفي وطلب من السكان الخضوع للإحتلال الفرنسي، لكنهم أبوا ذلك واحتموا بقصورهم، وفضلو المقاومة على التسليم لهذا شرعت القوات الفرنسية في الهجوم لفتح هذه القصور، ولكن سرعان ما تلقى الرائد «بومقارتن» تلغرافاً من قائد الفيلق التاسع عشر يأمره أن لا يحاصر أي قصر، والتراجع إلى عين صالح، لذلك إنسحبت القوات الفرنسية، ورجع الرائد إلى عين صالح التي حل بها يوم 27 جانفي 1900. [11]

وقد صدرت هذه التعليمات عن وزير الحربية نفسه، وهي في الحقيقة ضد رغبة الوالي العام الذي أراد أن يحتل كل منطقة تيدكالت وبكل سرعة في هذه المرحلة، قبل إستعداد أهلها وتلقى المساعدة من المغرب الأقصى، بينما يرى الوزير بإنه لا بد من التريث لدراسة هذه المنطقة دراسة مستفيضة لمعرفة جميع أحوالها ثم القيام بالإحتلال لكل من تديكالت وتوات على مراحل.

وهكذا قامت القوات الفرنسية بإحتلال إيغلي بواسطة طابور «برترون» (Bertrand) الذي غادر زوبية دوفيربيه يوم 25 مارس 1900، وانحدر مع

وادي زوزفانة، حيث دخل إلى ايغلي بدون حوادث تذكر، وتم إحتلالها يو
05 أفريل بكل سهولة، لإنه كان على رأس قوةكبيرة تتكون من خمس
وسبعين ضابطا و1775 رجلا (12).

وفي نفس الوقت إتجه طابور العقيد «أو»(EU) إلى عين غار بعد أن
إجتمع في عين صالح وضم قوةهائلة أكثر من ألف رجل ومدفعين،
فحاصروا قصور عين غارالتي كانت قد إستعدت للدفاع تحت قيادة
الباشا ادريس الذي أرسله العرش المغربي لتنظيم المنطقة (13).

وبعد أن قامت القوات الفرنسية بالدوران حول هذه القصور وضرب الحصار
عليها، بدأ الهجوم صباح يوم 19 مارس1900 بتبادل إطلاق النار، ثم بدأ
القصف المدفعي الشديد، حتى إضطر المقاومون إلى التراجع والإحتماء بقصبة
أولاد - حادقة وبالمسجد، وقصبة أولاد احمد جلول. ولكن شدة القصف
المدفعي حطم بعض جدران القصبة وقتل الكثير من الرجال والأطفال والنساء
والمواشي، واضطر الأهالي إلى التسليم والخضوع للقوات الفرنسية، فدخلت
إلى عين غار وأخذت الباشا كأسير إلى عين صالح، وكان شيخا طاعن السن
بلحية بيضاء وعليه علامة الوقار والإحترام (14).

وبعد خضوع عين غار توجهت القوات الفرنسية إلى إحتلال تيت يوم 23
مارس، لتدخلها في الغد بدون مقاومة لإن سكانها قد سمعوا بإعمال
العنف والوحشية التي مارستها القوات الفرنسية في عين غار فقبل
السكان الخضوع على مضض، وفي25 مارس إنتقلت قوات الإحتلال إلى
أقابلي التي تشتمل على أربع أو خمس قرى صغيرة، ومعظم سكانها من
الزنوج، وفي 28 تم احتلال أو لف أجمل الواحات بهذه المنطقة وتتالف من
ثلاث قرى، وقد خضعت كل من واحات أقابلي وأولف الموجودين في
أقصى غرب تيديكالت بطريقة سماها الإحتلال الفرنسي بالدخول السلمي
والهادئ إلى الصحراء (15)

وبعد أن توسعت فرنسا في الجنوب، أصدرت قرارات لتنظيم الإقليم
الصحراوي مؤقتا، تتضمن ما يلي :

- البند الأول :في إنتظار التقنين النهائي للإقليم الصحراوي لابد من إنشاء إدارة ملحقة للشؤون الأهلية ومتصلة بقائد ناحيةالجزائر بالنسبة لمنطقة توات إلى الناحية الوهرانية بالنسبة لمنطقتي زوزفانة ومنطقة الساورة.
- البند الثاني : إنشاء ملحقات في عين صالح وفي إيغلي تتضمن تعيين :
  - ضابط الشؤون الإهلية برتبة نقيب
  - ضابط برتبة نقيب أو ملازم.
  - مترجم
  - خوجة
  - كاتب.
- البند الثالث : القادة (القياد) لإدارة شؤون الإهالي يعينون من طرف رئيس الملحقة.
- البند الرابع : يكلف جينرالات ناحيتي الجزائر ووهران بتنفيذ هذا القرار.

إمضاء الوالي العام، لافريار

هذا وقد تم تعيين النقيب «دوسوسيبال» (De Susbiell)للملحقة عين صالح، والنقيب «نوشاز» (Nochez) لايغلي والنقيب «بان» لورقلة (16)

- إحتلال قورارة وتوات :

إستمرت فرنسا في توسعها الإستعماري في الجنوب الغربي، فأرسلت يوم 17 أفريل 1900 طابور العقيد «مينسترال» (Menestrel) لإخضاع قصور إقليم قورارة. ورغم قوة الجيش الغازي المتألف من ثمانمائة (800) رجل ومدفعين والذي إنطلق من المنيعة، فإن سكان قورارة قد وقفوا أمام هذا التوسع، وقاوموا زحف الجيش الفرنسي، مما أضطر القوات الفرنسية

إلى طلب المدد، الذي وصلها من البيض بفرقة تتكون من أربعمائة جندي إستطاعت بعدها الوقات الفرنسية أن تدخل مدينة تيميمون يوم 12 ماي[17]، وأن تخضع المنطقة لنفوذها، ثم استمر الجنرال «مينسترال» في إخضاع ما بقى من الإقليم، فواصل سيره يوم 31 ماي إلى قصور زوا ودلدول [18].

عرفت الشهور الأخيرة من سنة 1900 تجميع القوات الفرنسية في المنيعة لإنشاء طابور جديد لإحتلال إقليم توات، غادرت هذه القوة المنيعة يوم 8 جانفي 1901 وحلت بتيميمون يوم 26 جانفي حيث قام الجنرال «سرفيال» (Serviere) بأخذ جميع إحتياطاته باعتباره قائد هذه الحملة.

رصدت السلطات الفرنسية لهذه المهمة طابورين، أحدهما تحت قيادة الجنرال نفسه ويتضمن ثمانمائة جندي مع أربعة مدافع والآخر لا يحتوي إلا على ثلاثمائة جندي تنطلق من تيديكالت لتلتقي مع طابور الجنرال الذي آنطلق يوم 30 جانفي من تيميمون، في بلدة تيمي.

هكذا دخلت القوات الفرنسية إلى إقليم توات وتم إخضاعه للسلطة الفرنسية بعد أن وقعت عاصمته زدرار في قبضة القائد الفرنسي يوم 10 فيفري 1901 [19]، وحاول السكان المقاومة والإستغاثة بالسلطان المغربي ولكن بدون جدوى.

هكذا ، وتميزت سنة 1901 بإخضاع منطقة وادي الساورة، وتنصيب الحاميات العسكرية بها، فقد نصبت حامية تاوريت وتاغيت تحت القيادة العليا للعقيد «بييع» (Billet). وتم احتلال بني عباس يوم 1 مارس1901 ، ونقل مركز مكتب الشؤن الأهلية من إيغلي إلى بني عباس، وقد أشرف على هذا الإحتلال الجنرال «رسبورغ» (Risbourg) قائد الناحية العسكرية بوهران [20] الذي استقر ببني عباس وأرسل العقيد «بيته» للإلتقاء مع الجنيرال «سرفيار» حتي تتلاحم القوتان، وقوة الناحية الوهرانية وقوة ناحية الجزائر. وقد حدث ذلك في قصابي يوم 13 أفريل 1901.

بعد احتلال هذه المناطق، قام الجنيرال «سرفيار» قائد ناحية الجزائر بجولة للمناطق المحتلة حديثا للإطلاع عليها بنفسه، ثم تنظيمها وتنصيب

الحاميات العسكرية، والدوائر والملحقات [21]. بعد هذه التنظيمات عينت السلطات الفرنسية على رأس هذه المراكز السيد «لابرين» (Laperrine)، قائداً أعلى للوحات الصحراوية نظرا لخبرته في هذا الميدان.

لقد أثار إحتلال توات وما جاورها، ضجة كبيرة في الإوساط المغربية، فسارعت حكومة فاس إلى أجراء محادثات مع الحكومة الفرنسية حول هذه القضية وحول إعادة النظر في معهادة لاله مغنية 1845، فاختار المخزن لهذا الغرض السيد ابن سليمان وزير الشؤون الخارجية سابقا، والذي عين سفير المغرب الإقصى بباريس إبتداء من 27 أفريل 1901.

تمخض عن مفاوضات ابن سليمان و«دلكاسي» بباريس إمضاء بروتكول 20 جويلية 1901،والذي ينص على الخصوص بإن تمتن روابط الصداقة القائمة بين البلدين، وتطوير العلاقات المتبادلة على أساس إحترام وحدة التراب المغربي من ناحية، وتحسين وضعية الحدود القائمة بينهما عن طريق تفاهم خاص يقتضيه حسن الجوار من ناحية أخرى، كما التزم «دلكاسي» خطيا بأنه لا يمكن المساس بوحدة التراب المغربي لا في فيقيق ولا في ناحية أخرى [22].

بعد، توقيع البروتوكول الفرنسي - المغربي، بعدة أسابيع تقلد «تاياندي» (Saintrene Taillandier) منصب الوزير الأول المفوض بطنجة، مكان السيد «ريفوال» (Revoil) الذي تولى بدوره منصب الوالي العام للجزائر، ويظهر أن اختيار هذين الرجلين لهذين المنصبين لم يكن بمحض الصدفة بل كانت حتمية تقتضيها السياسة الجديدة [23].

لقد ألحقت ببرتوكول 20 جويلية 1901 معاهدتان إضافيتان، تم توقيعهما بالجزائر يومي 20 أفريل و7 ماي 1902، نصتا على استمرار تطبيق معاهدة لالة مغنية 1845، وتوجيه سياسة فرنسا نحو تدعيم نفوذها على الحدود، وجعل أولاد جرير ودوي منيع تحت السلطة الفرنسية، وتنظيم التعاون الفرنسي - المغربي في المناطق الحدودية فيما يتعلق بالجمارك، والشرطة، والأسواق المشتركة الفرنسية - المغربية [24].

شرع الإستعمار الفرنسي في إقامة المشاريع الإستعمارية لامتصاص غضب السكان. فاصدر في أول أفريل 1902 مرسوما لإنشاء الشركات

الصحراوية من أجل إستغلال إمكانيات هذه المناطق المحتلة حديثا، وتثبت الإستعمار فيها وتشغيل السكان حتى يكون لهم مورد إقتصادي قار يبعدهم عن المقاومة [25]

كما قام «لابرين» بتنظيم الفرق الصحراوية للقيام بعمليات التوسع وفقا لطبيعة المنطقة، وأنشأ الإقليم الصحراوي الذي سوف ينفصل عن الشمال إبتداء من 31 ديسمبر 1902، ليكون حرا في تنفيذ وانجاز مشاريعه، كما عهدت النقاط الهامة والإستراتيجية في الصحراء - في إقليم توقرت وغرداية وعين صفراء والواحات الغربية - إلى ضابط الشؤون الأهلية تحت سلطة القائد الأعلى المتصل مباشرة بالوالي العام للجزائر ونظمت ثلاث سرايا صحراوية جديدة في جويلية 1902، لتعويض الوحدات التقليدية [26]

ورغم ذلك فإن القوات الفرنسية مافتئت تتعرض من حين لآخر لهجومات السكان، والثوار كلما سمحت لهم الفرصة [27].

ففي 29 مارس 1903 قام أولاد جرير بغزوة على فصيلة عسكرية في بئر قصر العزوج، من أجل إغتصاب جمالها وتحول الإشتباك إلى معركة أسفرت على ثمانية قتلى منهم العريف «فورييه لوفيه» (Fourier Lovy) وستة جرحى.

وفي 06 ماي من نفس السنة قامت مجموعة أولاد جرير والبربرة وبني غيل، يقدر عددها بألف وخمسمائة رجل (منهم ستمائة فارس) بهجوم شديد على قافلة تمويل متوجهة إلى بني عباس أسفر على العديد من القتلى والجرحى [28].

إخضاع منطقة الساورة :

في 11ماي 1903 عين السيد «جونار» (Jonnart) الخبير بالشؤون الجزائرية، على رأس الولاية العامة للجزائر للإسراع بالتوسع الإستعماري في الجنوب، ومباشرة بعد هذا التعيين قام الوالي العام يوم 31 ماي بجولة تفقدية إلى الجنوب الغربي، وبها تعرض لهجوم سكان زناقة بفيقيق، وكان

الرد من طرف الإحتلال هو القصف المدفعي الشديد لهذا القصر يوم 8 جوان، إضطر السكان إلى طلب الآمان من الحكومة الفرنسية، ومنح لهم ذلك [29].

استمرت إنتفاضات السكان رغم قوة العدو، حيث نشطت حركة البدو والتي تقوم بغزو الفرق العسكرية، والسطو على مواشيها وقوافلها وقتل حراسها وضباطها، وبعد إشتداد وطأة المجاهدين على السلطة الإستعمارية، خاصة بعد هجوم تاغيت في شهر أوت 1903، ومعركة الموقار يوم 2 سبتمبر 1903 [30]، قصد رمي الفرنسيين خارج الجنوب الوهراني، عينت السلطات الفرنسية العقيد «ليوتي» (Lyautey) الخبير بالإستعمار على قيادة عين صفراء لضمان وتأكيد السيطرة الفرنسية على الجنوب الوهراني [31]. ومراقبة نواحي أولاد جرير وضوي منيع في حوض زوزفانة، وتمكين القوات الفرنسية من الإحتلال الكلي والشامل للتوات.

وهكذا استطاعت القوات الفرنسية إجتياز جبل بشار في نوفمبر 1903والذي طالما صمد في وجه الإحتلال الفرنسي، واحتلت كولومب - بشار ونصبت فيه مركزاً لتصبح عاصمة المنطقة[32].

تميزت سنة 1904 بتنظيم الدفاع عن الجنوب الغربي وإنشاء السرايا الجديدة لمواجهة غزو القبائل للقوات الفرنسية وللعشائر الموالية للإحتلال الفرنسي، وان كانت عمليات الغزو متعارف عليها كنوع من النظام الإقتصادي السائد في المنطقة منذ القديم، وتدخلت فيه القوات الفرنسية للقضاء على القبائل التي لم تخضع بعد للسيطرة الفرنسية.

ففي أفريل 1904 جمع الرائد بيرون (Pierron)، القائد الأعلى لدائرة كولومب بشار، قوة من مخزن بني عباس وكولومب بشار وتاغيت (خمسة وأربعون فارسا وسبعون مهريا) وانضموا إلى ضوى منيع والتحموا في إيغلي التي غادروها يوم 22 أفريل لغزو قبائل آيت كباشة وأولاد جرير. وبعد ثمانية أيام رجعوا إلى إيغلي ومعهم ثلاثمائة جمل [33].

وفي 03 مارس 1904 وقعت معركة ضروس في عقلة بردا بين ضوى منيع والبربرية إثر عمليات الغزو، تدخلت فيها القوات الفرنسية إلى جانب

ضوى منيع، تحت قيادة الرائد «بيرون» (Pieron)، بمشاركة فرقة بشار بقيادة الملازم «كانافي» (Canavy)، وفرقة بني عباس بقيادة «إفري» (Ivry)، التي إجتمعت بايغلي للإنطلاق في ملاحقة الثوار في عقلة بردا، واستطاعت أن تشتت صفوفهم وتفتك منهم خمسة وثلاثين جملا [34].

هذا واستمرت التنظيمات للمناطق المحتلة، فأنشأت السلطة الإستعمارية الكتيبة الصحراوية للساورة، وألحقت إيغلي بمركز بني عباس، وعوضت النقيب «رينو» (Regnault)، قائد بني عباس منذ إحتلاله، بالنقيبل «دوري» (Dory) أول قائد للكتيبة الصحراوية بالساورة، ولكنه عوض قبل نهاية السنة (1904) بالنقيب «مرتان» (Martin) [35]، لإنجاز المشاريع التوسعية الإستعمارية.

وفي آخر سنة 1904 إجتمعت قوة من شعانبة بوعمامة والبربرية، مسلحة أحسن تسليح، وقامت يوم 11 ديسمبر بهجوم خاطف على دورية من الكتيبة الصحراوية لقورارة، وأسرت خمسة من أفرادها، وبعد يومين هاجمت قافلة البيض وقتلت منها أربعين شخصا ونهبت حوالى ألف جمل، لذلك استنفرت القوات الفرنسية في بني ونيف، وبشار، وتاغيت، وبني عباس، وتيميمون لملاحقة المهاجمين، وقد استمرت المطاردة أكثر من عشرين يوما، ولم تتمكن القوات الفرنسية من اللحاق بهم نظرا لسرعتهم وبراعتهم، لذلك إجتمعت من جديد قوة كبيرة بايغلي من كتيبة قورارة تحت قيادة الملازم «بلنيه» (Belenet) والكتيبة الصحراوية للساورة، مدعمة بفرقة قورارة تحت قيادة الملازم «روسو» (Rousseau) وراكبي الجمال من تيديكلت تحت قيادة الملازم «فوانو» (Voinot) إنطلقت هذه القوات تحت قيادة النقيب «مرتان» لمتابعة المجاهدين، فاجتازت فرقة الفرسان العرق بكل سرعة لتشتبك معهم يوم 31 ديسمبر[36]، بغارات ذويفة شمال مريجة، إلى أن أسدل الليل ستاره، إنسحب المقاومون في الظلام قبل وصول بقية القوات العسكرية على الجمال، والتي وصلت يوم 3 جانفي 1905، متأخرة ومنهوكة القوى[37].

وفي نفس الوقت قام النقيب «فلي سانت ماري» (Flye Sainte Ma-rie)، برحلة إستكشافية عبر عرق إيقيدي، فاتجه غربا نحو تندوف ووصل يوم 14 ديسمبر 1904 إلى عوينات لقرع،ثم رجع عن طريق عقلة يعقوب ليصل إلى أدرار يوم 9 جانفي 1905 بعد أن قطعت البعثة حولي ألفين وثلاثمائة كيلومتر، ذهابا وإيابا في بلاد غير مكتشفة للفرنسين [38].

وتميز عام 1905 بالعمليات الإستكشافية المتوالية فاكتشفوا العديد من النقاط والآبار والقصور، منها عرق الراوي في جوان 1905.

تواصلت المشارع التي تخدم الإستعمار كمد الخطوط الحديدية، ففي 15 أكتوبر 1905 قام وزير الأشغال العمومية «قوته» (Goutier)، ووزير الداخلية «إتيان»(Etienne) والوالي العام «جونار» بزيارة إلى بشار لتدشين الخط الحديدي الجديد الرابط ما بين بني ونيف وبشار على مسافة مائة وإثني عشر كيلومتر، ليسمح للسلطات الإستعمارية بمراقبة الحدود الجنوبية الغربية، ويقرب سكان قير العلى إلى أسواق بني ونيف وبشار [39]، ويسهل وصول الإمدادات العسكرية الغازية والمؤن والذخيرة وغيرها.

وفي مستهل سنة 1906 قامت القوات الفرنسية بهجوم مفاجئ ضد شعانبة الشيخ بوعمامة، التي كانت تقلق راحة المراكز والقوافل الفرنسية منذ سنوات عديدة [40]. كما قام النقيب «مرتان» بجولة من17 فيفري إلى 1مارس 1906 للتعرف على طابلبالا، ووادي داورا، بالعرق الراوي جنوب غرب بني عباس لإحتلالهما فيما بعد كما قام أيضا بجولة إستكشافية من 12 جوان إلى 2 جويلية 1906 إلى صويتي شمال غرب بني عباس على حواف مرتفع كمكام [41].

ان المفاوضات التي أعقبت مؤتمر الجزيرة (1906) قد أعطت للسلطات الفرنسية صلاحيات واسعة لمراقبة الحدود الجزائرية - المغربية [42].

ذلك أن البدو والحضر في هذه المناطق على اتصال مستمر بعضهم ببعض سواء على التراب الجزائري أو المغربي، وخاصة بمنطقة تافيلالت أين

يقطن بني جرير وضوى منيع المعارضتين للنفوذ الفرنسي، ومن عندهم تنطلق أفواج المهاجمة على المراكز الفرنسية وأعوانها[43].

لهذا الغرض كلفت وزارة الحربية الفرنسية النقيب «بول آزان» (Paul Azan) بمراقبة الحدود الجزائرية – المغربية في آواخر سنة 1906 ومطلع سنة 1907، فقد تفقد هذه المناطق وخاصة الحدود الجنوبية، وتحدث عن بعض التطورات التي حصلت في بعض قرى الحدود، وأوضح كيف عمرت وقدمت تسهيلات للأوروبيين المعمرين الجدد لخلق مشاريع وإنشاء مؤسسات وتنشيط الحياة الإقتصادية فيها. كما تحدث أيضاعن صدى مؤتمر الجزيرة بفيقيق وقيرو عن التنظيمات العسكرية التي يقوم بها «ليوتي» (Lyautey) في الجنوب الوهراني ومنها إنشاء نقاط المراقبة في بشار وفرطاسة لضمان الأمن في زوزفانة وقير وشط تقري كما تحدث عن إنتقال االشيخ بوعمامة إلى عمالة وجدة والإجراءات اللازمة لموجهته في حالة هجومه على الحدود[44]، ولكن من هنا أسدل الستار على هذا البطل الذي توفي بعين ملوك سنة 1908، ولم يتغير طيلة جهاده بتغير الظروف والأوضاع رغم المعاناة الشديدة التي تكبدها من جراء السياسة الإستعمارية الوحشية والنزاعات القبلية، والتي يغذيها الإستعمار الفرنسي من حين لآخر ورغم أن فرنسا قد عرضت عليه الآمان، إلا أنه رفضه وفضل الكفاح على الإستسلام [45].

أما في أقصي الجنوب الغربي فإن الأحداث والمعارك لم تتوقف بل تواصلت لصد الإحتلال الفرنسي لها، ففي مارس 1908 حدثت معركة قرب داوار لدحر البعثة الإستكشافية المتجهة نحوالغرب، حيث قام المكافحون بمحاصرة القوات الفرنسية المخيمة بالحمادة ليلا، ثم انقضوا عليها بكل قوة فقتلوا في البداية الملازم «رونيه» (Regnier) وجرحوا العديد من أفرادها، أما الثوار فقد تركوا في الميدان قتيلين، وانسحبوا مع خمسة عشر جريحا وسميت هذه الواقعة (بمعركة الحميدة)[46].

وفي أخر شهر سبتمبر 1908 إجتمعت قوة وطنية تحت قيادة بوجمعة بن جمعا من أولاد جرير وانحدرت مع وادي قير وزوزفانة لطرد الأجنبي المحتل، فاعترضت سبيلهاقوات مراكز بشار وايغلي وبني عباس واشتبكت معها وفقدت القوات الفرنسية العديد من جنودها وبعض الضباط، لكن الجيش الفرنسي إستطاع أن يشتت المهاجمين، مما إضطرهم إلى الفرار في إتجاهات مختلفة [47].

وفي 7 ديسمبر 1908 قدم الجنيرال «ليوتي» المحافظ الأعلى للحدود تقريرا إلى رئيس المجلس يتضمن برنامجه الشامل للتنظيم والذي يستند على اتفاقيات (1901 - 1902) بين المغرب وفرنسا، والذي سوف ينشر الأمن والإستقرار على الحدود الجزائرية – المغربية.

وقد شرع في تطبيق هذا البرنامج خلال سنتي 1909 - 1910 ، بتكوين شرطة قادرة على المحافظة وحماية الحدود الجزائرية المغربية[48]، كما عملت السلطات الفرنسية في هذا الإطار على تقريب سي الطيب ولد بوعمامة إليها، لتطمئن قبائل الحدود وبذلك ظهرنوع من الهدوء النسبي إزدادت معه عمليات التبادل التجاري وقد بدأت بعض القبائل النافرة وزعمائها تنضوي تدريجيا تحت السلطة الفرنسية [49].

وهكذا يلاحظ أن مشاكل الحدود التي كانت تتأثر وتوثر في السياسة الفرنسية في المغرب قد وجدت حلها النهائي بهذه الإجراءات لتمكن التوسع الإستعماري في الجنوب الغربي بالزحف و،المزيد من إحتلال المواقع.

إستمرت غزوات الأهالي على الجيش الفرنسي طيلة عام 1909، كما وصلت البعثات الإستكشافية للتعرف على أماكن الآبار والسيطرة عليها وفي هذا الإطار قام النقيب «كلارمون غاليراند» (C lerment - Calle-rande) بزيارة واحة تابلبالة ليمهد لإحتلالها [50].

كما قام الملازم «ريبوتو» (Riottot) في شهر جويلية 1909، بجولة تفقد بالعبادلة وتعرف النقيب «كونسال (Cancel) على عرق إيقيدي أواخر سنة 1909 وبداية 1910.

وأهم حدث ميز عام 1910 هو إحتلال تابلبالا، هذا الإحتلال الذي هيأت له فرنسا كل الإمكانيات منذ زمن بعيد، نظرا لموقع هذه الواحة الإستراتيجية، ولم تتمكن من احتلاله إلا في جوان :1910

كما قام النقيب «بيرو» (Berriau) في شهر أفريل 1911، بزيارة قير السفلى بمنطقة بردا بوعلاس، وفي شهر ماي رجع عن طريق تابلبالا.

وفي ديسمبر 1911، فزعت القوات الفرنسية حينما علمت بوجود غزوة بعرق إيقدي، فانطلقت قوة عسكرية من راكبي الجمال والقوم تحت قيادة النقيب «ماس - لاتري» (Mas - Latrie)، قائد كتيبة توات. لتستقر بمنطقة عقيلات محمد لتراقب، وتتباع الثوار ولكنها لم تعثر على شيئ، ولم تذهب إلى أبعد من ذلك ورجعت في شهر جانفي 1912 (51).

ويوم 23 ماي وقعت معركة بالقطارة بين القوات الفرنسية وحوالي مائة وخمسين مجاهدا من أولاد جرير الذين دخلوا من جنوب المغرب الأقصى (52).

ثم جاءت معركة بئر زمالة ومعركة قريزم يومي 29-30 نوفمبر 1912 على تخوم عرق شاش كآخر مرحلة لإحتلال هذه المناطق ورغم ذلك فإن حالة الإستقرار والأمن لم يتحققا للإحتلال الفرنسي إلا بعد أن ألحقت فرنسا الحلقة الثالثة من مغربنا العربي الكبير لإحتلالها وذلك بفرض حمايتها على المغرب الأقصى (1912) ثم توجهت بعد ذلك إلى إخضاع مابقى من الجنوب الجزائري لربطه بموريطانيا ومالي ثم النيجر.

الهوامش :

1)- FLATTERS, les deux mission du colonal Flatters, en Afrique. Recit historique et critique par un membre de la premiére mission d'aprés des notes de voyages, les journaux de route du colonel et les interrogatoires subis par les survivants de la deuxieme mission, PARIS, 1884; P. 1.

2) - IBID; PP 181. 182.

3) - LOC. cit.

4) - GRAMMONT, "Le colonel flatters" Revue Africaine, n° 26, 1882, Page 78.

5) - إبتداء من 30 جانفي إنقطعت الأخبار حول الرحلة إلى غاية يوم 28 مارس، حينما رجع إلى ورقلة بعض من الناجيين من الواقعة، ليرووا حوادث الرحلة

6) - Flatters; Op-cit, PP 232 - 233

7) - Ibid, PP. 247 - 250.

8) - A PERIE, "Les touareg et les mission toutée et hourst" B.S.G. d'Alger 1897; PP. 143 - 146

9) - Louis Mouleseaux et Piérre Boyer, Histoire de l'Algérie; PARIS; 1962; P359.

10) - وقد زارها الرحالة «جرارولف» خلال شهري «سبتمبر، أوت» 1864، وتحدث عنها بما يلي : (تمتد واحات عين صالح على العموم من الشمال إلى الجنوب، حيث بنيت قصورها على التخوم الشرقية لغابات النخيل) بجانب الكثبان الرملية وتتألف قصورها الممتدة من الشمال إلى الجنوب من : الزراية، القصر الجديد، القصبة، قصر العرب، قصبة أولاد بوغودا قصبة أولاد بلقاسم، أولاد الحاج وأكبر هذه القصور وأهمها قصر العرب الذي يمكن تقدير سكانه بـ 1550 نسمة دون إحصاء عدد الجانب المرتفع، والذين يتوقفون للتبادل التجاري من التمبوكتيين والغدامسيين والتواتيين والشعانبة وبني ميزاب وغيرهم.

11) - G. Tillion, La conquête des Oasis sahariennes Paris, 1903; PP 24 - 25

12) - B.C..A.F, Mai 1900, P. 177.

13) - A.G.P. Martin Quatre siécles d'histoire Marocaine, (1504 - 1902) Paris; 1923, PP 341 - 344.

14)- Ibidem.

15) - B.C.A.F. Mai 1900, PP 177 - 119

16) - B.C.A.F. Juin 1900,P210

17) - MARTIN, Quatre siécles, p. 349

18) - Ibid, P 351

19) -) Ibid, PP. 356 - 357.

20) - Augieras, Chronique de l'ouest saharien (1900 - 1930)PARIS, 1930. PP 27 -28.

21) - Tillion, Op-cit, PP 62 -64

22) - Djamal Guenane,Les relations fronco - allemendes et les affaires Maro-

الفصل الثاني

تصدي جبهة التحرير الوطني لمحاولة فصل الصحراء وردود الفعل الدولية

caines, de 1901à 1911, ALGER, 1975, p41.
23) - Ibid, P 42.
24) - Augustin Bernard, La Pénétration Saharienne (1830 - 1906) ALGER 1960, P157.
25) -
26) - Jean Ganiag, L'Expansion Coloniale et la France, sous la troisième République, (`1871 - 1914) Paris, 1968, pp226 - 227
27) - A.O.M. 17j. 1,Rapport hebdomadaire sur le service desrensiegnements.
28) - Augieras, Op.cit, P37
29) - Bernard, Op.cit, P 160.
30) - B.C.A.F. OCTOBRE 1903, PP 316 - 317
31) - Augustin Bernard, Cofins Algero - Marocains, Paris, 1911, P159.
32) - Augieras, Op. cit P.42
33) - Ibid, PP 44 - 45
34) - Ibid, P 45
35) - Ibid, P 48
36 – لقد أشارت إلى هذه المعركة التقارير العسكرية الأسبوعية والشهرية للحقة بني عباس، أنظر : A.O.M.; 18 j 2
37) -Augieras, Op-cit PP 49 -50
38) - Ibid PP, 51 - 52
39) - B.C.F.A, Novembre, 1905, P. 406
40) - A. Bernard, La pénétration Saharienne, PP 163.
41) - Augieras,Op - cit, P 57
42) - Guenane, Op - cit PP 178. 179
43) - A.o.M. 30 h 54, Lettre du général VIGY, commandant le territoire d'Ain Sefra, à Monsieur le Général commandant la division d'Oran, Ain sefra le 5 Aout 1907.
44) - Paul Azan La frontiére Algero - Marocaine au deput de 1907. Tonnerre 1907
45) - A.O.M. 30 H 81 Raport du Gouverneur Général de l'Algerie, à Monsieur le ministre des Affaires Etrangéres, Paris, Alger, Le 10 Aout 1908.
46) - Augiras, Op-cit, P. 66.
47) - Ibid, P. 66 - 68
48) - A.O.M. 16H 68 Raport du commissaire de police de Tiaret, Alger, le 22 juin 1910.
49) - A.O.M. 30H 81 Lettre du capitaine Lagrance, chef d'annexe d'OUARGLA le 18 Novembre 1910, au sujet d'une demande "d'amân" à Hammou Ben Cheikh Ben Madani des Ouled - Zid, en dissidence depuis 1888.
50) - Augiras Op-cit, P. 80.
51) - Ibid, P. 92.
52) - Ibid, P. 92.

السياسة الفرنسية لفصل الصحراء ومنهجية جبهة التحرير في التصدي لها

الدكتور عمار منصوري

1 ـ المقدمة
2 ـ عملية إستعمار المناطق الصحراوية والتمهيد لفصل الصحراء
3 ـ الخلفيات التنظيمية والقانونية وإنشاء وزارة خاصة بالصحراء
4 ـ الأبعاد الإستراتيجية لفصل الصحراء
5 ـ الخلاصة

المقدمة

إن الدراسة التاريخية لأي قضية تحتاج الى تحليل وتدقيق، من أجل مطابقتها للعقل والمنطق، وذلك من منظور علمي، ونحن عندما ندرس تاريخنا الوطني نعتمد على الضوابط الضرورية وأعتقد، كعلمي، أن المؤرخين هم القادرون على ذلك.

إن موضوع السياسة الفرنسية لفصل الصحراء يعد مهما وحساسا، ويكتسي طابع علمي في التحليل من ناحية، وإن في تصدي جبهة التحرير في ذلك تكمن عبقرية المنهجية الثورية الجزائرية من ناحية أخرى

ومن هذا المنطلق كان تدخلنا في هذا الملتقى الذي تحتضنه مدينة ورقلة المجاهدة تحت الرعاية السامية لوزارة المجاهدين ومنظمة المجاهدين، والمركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية

وثورة أول نوفمبر 1954 .

- في مداخلتنا هذه المتواضعة.

أولا كوننا شباب لسنا من صانعي الحدث.

ثانيا أنه لا تنطبق علينا منهجية المؤرخ وإنما محاولتنا هي مساهمة خالصة لكتابة ذاكرة الأمة.

- فالمنهجية المتبعة هي كما يلي.

1 - المقدمة

2 - التمهيد لعملية فصل الصحراء

3 - الخلفيات التنظيمية والقانونية

4 - الأبعاد الإستراتيجية

5 - الخلاصة

2 ـ عملية إستعمار المناطق الصحراوية والتمهيد لفصل الصحراء

منذ 1870 بدأت فرنسا الإستعمارية في عملية الإحتلال الفعلي للصحراء وذلك بالإعتماد على بعثات اللفيف الأجنبي الإفريقي خاصة والتي بدأ في وضعها لويس الثامن عشر بسيدي بلعباس من ناحية وتكوين وحدات المهاري لبناء الحصون والطرقات والمسالك بالصحراء من جهة أخرى لكي يتمكن المستعمر من مراقبة هذه المناطق الشاسعة.

إن اللفيف الأجنبي كانت له المهام والأهداف التالية:

* السيطرة على أماكن المقاومة ومراقبتها.

* تسيير حياة الرحل والعشائر والقبائل من طرف إدارة يشرف عليها الجيش الفرنسي.

* إنشاء بلديات مختلطة (أدرار، بشار، ورقلة، الأغواط، جانت، تمنراست).

* إنشاء مراكز خيرية مسيرة من طرف الآباء البيض للتكفل بالصحة والتربية وخاصة تنصير الأجيال الصاعدة. ويتمثل ذلك في القضاء على مقومات الشخصية الوطنية من دين ولغة بتلقينهم أفكار غريبة عنهم، وقد توصلوا لوضع سجلات الحالة المدنية أين يسجل المزدادين الجدد تحت أسماء نصرانية.

ففي هذا الإطار أذكر على سبيل المثال مهمة الأب القديس فوكو، مرشح وضابط في الإستعلامات الفرنسية متخرج من أكاديمية سان سير، بالهقار والذي أسندت له مهمة التنصير، زيادة عن الراهبات اللواتي بعثت للإسكان مع الرحل بجبال القصور، عين الصفراء، البيض، لبيض سيدي الشيخ، التوات... إلخ وأضيف أنه تم كذلك تضليل سكان الطوارق والتاسيلي الأهقار والناجر، بفكرة الإستقلال الذاتي لمناطق الجنوب ضمن

فلسفة الإمبراطورية التارقية التي تمتد من المنيعة إلى قاو بشمال المالي من ناحية والتحضير لإنتفاضات تمكن من فصل سكان الجنوب عن سكان الشمال من ناحية أخرى.

أما فيما يخص التمهيد لعملية فصل الصحراء هناك ثلاث نقاط:

* إن أول عملية في هذا الإطار، كانت إثارة الفتنة بين المواطنين الجزائريين لكنها باءت بالفشل بفضل تدخل جبهة التحرير الوطني بنداءاتها ومناشيرها.

* محاولة القيام بالإنتفاضات في الصحراء متمثلة في فتح جبهة في الصحراء تحت شعارات مختلفة ،مرة أخرى تمكنت الجبهة من القضاء على هذه الخطة في المهد.

* حركة التسلل إلى صفوف الثورة وإذكاء نار الفتنة بين رفاق السلاح لكن لم تجد هذه المحاولة سبيلا.

3 ـ الخلفيات التنظيمية والقانونية وإنشاء وزارة خاصة بالصحراء

أ ـ الجانب التنظيمي والقانوني والشروع الفعلي في تطبيق الفصل

أمام الفشل المتتالي لكل المحاولات والمناورات بفضل ضربات الثورة وتحكمها في الوضع وتواجدها في مختلف مناطق الجنوب في أواخر 1956، برزت خطوة جديدة ومن نوع آخر للمستعمر التي تتمثل في إصدار القانون رقم 57/27 والمؤرخ في 10 جانفي 1957، والذي يضم عشرة مواد، والمتضمن إنشاء التنظيم المشترك للمناطق الصحراوية التي تضم إلى جانب بلديات الجنوب الجزائري عددا من بلديات الشعوب المجاورة: موريتانيا، السودان، النيجر، التشاد، هدفها الظاهري الإستصلاح والتوسع الإقتصادي والترقية الإجتماعية للمناطق الصحراوية.

أما فيما يخص القوانين الأخرى فإنها تهم:

* المرسوم رقم 57/713 المؤرخ في 21 جوان 1957، الذي يضم أربعة مواد، والخاص بصلاحيات وزير الصحراء الذي كان في نفس المرتبة مع الوزير المكلف بالجزائر أنذاك.

* المرسوم رقم 57/903 المؤرخ في 7 أوت 1957 الذي يضم تسعة مقاطعات والمتعلق بالتنظيم الإداري لمقاطعات الجنوب الداخلة في التنظيم المشترك للمناطق الصحراوية.

4 ـ الأبعاد الإستراتيجية لفصل الصحراء

إن إنشاء وزارة خاصة بالصحراء بمرسوم رئاسي لدليل قاطع على تمسك الإستعمار الفرنسي بالصحراء ولمدة طويلة وذلك للأغراض الأتية.

* ثروات باطن أرض الصحراء بما فيها من بترول والذي أكتشف في سنة 1956 بمنطقة حاسي مسعود، وكذلك الغاز والمعادن الثمينة بالهقار دون ولاية بشار حاليا ومن أجل إستغلال مناجم الفحم تم فتح خطوط السكك الحديدية واستعمال الفحم في توليد الكهرباء.

* المساحات الشاسعة التي تمكن من إجراء كل أنواع التجارب العلمية بما فيها المحرمة دوليا:

ـ كالتجارب النووية بالهقار ورقان.

ـ التجارب الكيميائية والبكتيريولوجية بواد النموس (شمال بشار).

ـ التجارب الفضائية المتمثلة في إطلاق صواريخ فضائية (Fusée Dia-mant) بحمقير (جنوب بشار).

ـ البحوث العلمية في ميدان علم الفلك في الهوقار التي تقع على إرتفاع 3380 م فوق سطح البحر، ولها رؤية واضحة ليلا ونهارا.

* دراسة معطيات الملاحة الجوية التي تهم ميادين الفلاحة والتغذية وذلك لمعرفة المستقبل الإقتصادي الإفريقي بصفة عامة.

وكل هذه التجارب والدراسات والبحوث العلمية تخدم فرنسا بشكل خاص حيث أنها تعمل على منافسة الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفياتي سابقا في قوة الردع والنفوذ وفي السيطرة على أوروبا وإفريقيا ومراقبتها وكذلك الإلتحاق بالدول العظمى في ميدان غزو الفضاء والدراسات المستقبلية لإفريقيا لما تحتوى عليه من ثروات وكبعد إقتصادي فإن الصحراء الجزائرية تشكل بوابة إفريقيا.

فانطلاقا من كل هذه المعطيات حاولت فرنسا وضع وبسط يدها على الصحراء بشكل همجي كلفها ذلك العديد من خسائر لأن الفوائد أكبر بكثير وكما جاء على لسان رئيسها قوله: «التأكيد على الإحتفاظ بالصحراء فرنسية» وعبر عن أطماعه في استعباد واستغلال ثرواتها واستعمال أراضيها ميدانا للتجارب العسكرية والنووية.

5 ـ الخلاصة

إننا إذا لم نبادر بكتابة تاريخنا بمنهجية وفلسفة ثورتنا العظيمة، فإنه سيكتب بما لا يرضينا، ويسد الفراغ الذي لا تستطيع رمال الصحراء ملأة وحينئذ لا يفيد الندم.

وكيف يسمح بتزييف تاريخ الثورة التحريرية وصانعي مجد الجزائر ما زالوا على قيد الحياة وأقول في هذا الصدد فمن أجل وحدة هذه الأرض شمالها، بجنوبها كانت وحدة هذا الشعب ومن وراء هذه الوحدة كانت راية وحدة الفكر والعقيدة.

السياسة الفرنسية لفصل الصحراء

وردود الفعل الدولية

الاستاذ : الغالي الغربي

مقدمة

كانت الصحراء الجزائرية حلبة صراع مرير وشاق خاضه الشعب الجزائري من خلال حكومته المؤقتة يؤازرها ويساندها بشتى وسائل التعبير التي يملكها ضد قوة إستعمارية يقف وراءها الغرب الإمبريالي. كما أظهرت قضية الصحراء ذلك الإصرار المبدئ والقوي من جانب الثورة وقيادتها السياسية والعسكرية بالتمسك بمبدأ السيادة الوطنية والوحدة الترابية رغم المناورات والدسائس والتلاعبات والمراهنات التي بدأت بالجمهورية الرابعة واستمرت مع الخامسة. كانت قضية الصحراء أيضا إمتحانا عسيرا للدبلوماسية الجزائرية في المحافل الدولية أذهلت الأعداء وبرهنت على كفاءة ومقدرة ممثلي الثورة في تقديم الحجج والبراهين الدالة على شرعية وعدالة مطالب الثورة الجزائرية.

وفي هذه الدراسة، سنحاول قدر المستطاع، تتبع جذور هذه القضية وتطوراتها وانعكساتها وردود الأفعال الوطنية والدولية التي رافقتها.

أهمية الصحراء الاستراتيجية والإقتصادية

إن الإصرار الفرنسي، بإقتطاع الصحراء الجزائرية واعتبارها جزء من التراب الفرنسي لا يمكن التنازل أو المساومة عليه تحت أي طارئ، نابع من عدة اعتبارات ومعطيات إستراتيجية واقتصادية، أملتها التطورات السياسية والعسكرية التي أفرزتها مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية. لهذا حاولت الحكومة الفرنسية ،من خلال وسائل إعلامها المختلفة إقناع الرأي العام الفرنسي بشتى الوسائل المتوفرة؛ بأن قضية الصحراء هي قضية المصلحة العليا لفرنسا لهذا جاء على لسان «الجنرال دي غول» «... إن حفاظ فرنسا على آبارها البترولية في الصحراء وعلى مراكز تجاربها؛ واجب وطني» [1].

والمتتبع لتطورات قضية الصحراء يلاحظ أن هذه الأخيرة بدأت تحتل حيزا كبيرا من إهتمامات وسائل الإعلام الفرنسية الحكومية والحزبية والمستقلة، وبخاصة منذ العام الثالث من الكفاح المسلح وهو العام الذي بدأت فيه فرنسا: إستغلال البترول الجزائري وبدأت هذه الوسائل تشن حملة دعائية منظمة واسعة النطاق مستهدفة إبراز الإمكانيات الإقتصادية

الضخمة التي تتوفر عليها الصحراء وماتدره هذه الثروات من أرباح طائلة على فرنسا. وهكذا وجدت الأوساط الإستعمارية في الحكومة الفرنسية سببا «مقنعا» تتذرع به لمواصلة الحرب الجزائرية مستغلة عامل البترول والغاز الطبيعي محركا لدفع الأوساط الشعبية الفرنسية على تأييد كل الإجراءات القمعية من أجل الإحتفاظ بهذه الثروة [2].

هذا عن الجانب الفرنسي، أما عن الجانب الأوروبي والغربي، عموما، فإن السلطات الفرنسية باشرت حملة واسعة بواسطة مبعوثيها لإقناع عواصم الغرب للوقوف معها في مواجهة التحديات المرتقبة، بدعمها عسكريا وماليا، بإعتبار أن تمسكها بالصحراء الجزائرية هو في حد ذاته دفاع عن مصالح الغرب الإستراتيجية والإقتصادية.

وإذا أردنا توضيح الإعتبارات الإستراتيجية والإقتصادية التي تميز منطقة الصحراء عن بقية المناطق إنطلاقا تصور المفهوم الفرنسي فإنه يتخلص فيما يلي: - إن الصحراء الجزائرية من الناحية الجغرافية هي بمثابة القلب في القارة الإفريقية، فهي نقطة إلتقاء واتصال بمجموعة هامة من الدول الإفريقية. والدولة التي تسيطر على هذه الرقعة تتمكن مستقبلا من التأثير في مجريات الأحداث الداخلية والخارجية لهذه الدول.

وفرنسا بإعتبارها دولة إستعمارية توسعية من مصلحتها أن تسيطر وتهيمن على هذه المنطقة. وقد شعر الفرنسيون بأهمية الصحراء الإستراتيجية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، فبدأوا يضعون الخطط ودراسة المشاريع لإقامة قواعد عسكرية تحمي ظهر أوربا الغربية ومن خلالها فرنسا فهي أفضل مكان تهرب اليه أوربا مصانعها الحربية وامكانياتها العسكرية وتتخذه قاعدة هجوم على المعسكر الإشتراكي وبذلك فإن الصحراء تمنح لأوربا في هذه الحالة إمكانية الإنسحاب والمناورة الإستراتيجتين اللتين كانتا تفتقدهما في أراضيها ومن هذا المنظور الإستراتيجي قد حققت نوعا من التوازن في الدفاع. ومنه نقول أن الصحراء الجزائرية كانت في نظر الفرنسيين وبخاصة العسكريين منهم بمثابة المفتاح للدخول الى عمق إفريقيا وفي نفس الوقت مفتاح الدفاع عن أوربا الغربية وحوض البحر الأبيض المتوسط [3].

- أما عن الأهمية الإقتصادية للصحراء الجزائرية فقد ظهرت بعد نتائج المسموح الأولية التي قامت بها الشركات الفرنسية والتي دلت على إمكانية

توفر مادتي البترول والغاز في هذه المنطقة. وتأكد الأمر سنة 1954 بإكتشاف حقل للغاز في جبل «برقا» جنوب مدينة عين صالح. ومع بداية سنة 1955 جندت فرنسا ثلث نفقاتها الموجهة لميدان الأبحاث البترولية في كل مستعمراتها لتوسع في الأبحاث التمهيدية والحفر والتنقيب وبدأت في عملية توزيع رخص التنقيب على الشركات المتخصصة في هذا الميدان [4].

بعد مرور سنة أي في سنة 1956 إكتشف البترول في «إجالة» بالحدود الليبية - الجزائرية، وفي نفس السنة إكتشف حقلا حاسي مسعود وحاسي الرمل [5].

وكان لهذه الإكتشافات البترولية وقع كبير على الصدى العالمي مما أدى بقرهم كاو ثورن الإنجليزي إلى القول أن «... إكتشاف البترول في الصحراء الجزائرية يعد في الحقيقة أعظم شيء حدث في أوروبا منذ إنتهاء الحرب العالمية الثانية [6].

وقد بلغ ما استثمرته فرنسا في عملية التنقيب والإستكشاف في الأعمال البترولية والغازية منذ بداية البحث حوالي 450 مليار فرنك فرنسي سنة 1961 [7].

وقد تفسر ضخامة هذا المبلغ بتطلع فرنسا إلى التصدير إحتياجات دول السوق الأوربية المشتركة [8]، وإلى سد إحتياجاتها السنوية من الطاقة البترولية والغازية وبخاصة إذا عرفنا أنها كانت تنفق سنويا 500 مليون دولار أي نصف العجز المالي الذي أصاب التجارة الخارجية الفرنسية في سنة 1956 [9].

بالإضافة إلى البترول والغاز فإن الصحراء الجزائرية كانت على كميات وافرة من معادن لا تقل أهمية عن البترول والغاز مثل الحديد والفوسفات والمواد التي تدخل في الصناعات النووية مثل الليثيوم - اليورنيوم - إلى جانب هذه الثورات فإن الصحراء كانت تزخر أيضا بموارد طاقوية أخرى فيها على الخصوص الطاقة الشمسية. وهكذا فإن الموقع الإستراتيجي والإمكانيات الإقتصادية التي تتمتع بهما الصحراء، فرضت على الأوساط السياسية والإستعمارية والإقتصادية الفرنسية - التي كانت تهتم بشؤون الصحراء عن البحث عن صيغ توحد جهودهم وخططهم في الميادين السياسية والعسكرية والإقتصادية والإدارية لتحقيق المشروع المستقبلي لفرنسا الإستعمارية [10].

بعد أن تيقنت فرنسا من إصرار الثورة الجزائرية على إفتكاك إستقلال الجزائر مهما كانت التضحيات، وإزداد هذا التيقن وتعمق لدى الأوساط الإستعمارية بعد أن أظهر من خلال التفكير في مرحلة ما بعد الإستقلال ومصير الصحراء، في إعتماد سلسلة من التدابير والأحكام والإجراءات ذات الطابع الدستوري والتشريعي والسياسي والإقتصادي والعسكري [11]. تهدف كلها لترسيخ مبدأ فصل الصحراء عن الجزائر وإلحاقها مباشرة بالإدارة المركزية بباريس.

إن الدارس للسياسة الإستعمارية الفرنسية في الجزائر، يجد أن فكرة فصل الصحراء عن الجزائر ليست بالفكرة الجديدة وإنما بدأ الفرنسيون يفكرون فيها في إطار تنظيم المناطق الصحراوية. فقد جاء في أحد المشاريع المقدمة للإدارة الفرنسية سنة 1929 « إن على الإدارة الفرنسية أن تفصل الجزء الصحراوي من الجزائر وتونس والمغرب وإفريقيا الإستوائية والغربية فصلا تاما وإقامة نظام موحد لجمع تلك المناطق المقطوعة وتكون مستقلة ذاتيا تحت اشراف مباشر من باريس ثم جاء مشروع افريقيا الصحراوية الفرنسية الذي اقترحه أحد النواب الفرنسيين سنة 1952 ويتضمن ايجاد ادارة موحدة للصحراء يرأسها مندوب سامي عن الجمهورية الفرنسية تساعده لجنة استشارية، واقترحت «كولب بشار» كعاصمة ادارية لهذه الدائرة[12].

وبعد هذين المشروعين جاء مشروع قانون هرسان « Projet de lois HE-SANT»، الذي تقدمت به مجموعة من النواب الفرنسيين الى المجلس الوطني الفرنسي في 1957/02/28. ومن بين أهدافه خلق وحدات ومناطق بها مجالس حكومية وتشريعية خاصة بها طبقا لأنواع السكان والأوضاع الجغرافية [13] ولإضفاء طابع الشرعية على هذه القوانين، أصدر البرلمان الفرنسي قانون فصل الصحراء، وذلك في 1957/01/10 ويقضي هذا القانون انشاء المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية « L'organisation commune des regions sahariennes» يذكر واضعوا هذا القانون الذي جاء في (13 مادة) أن الهدف المتوفر من اصدار هذه الهيئة هو «العمل على التطوير الاقتصادي والرقي الاجتماعي للمناطق التابعة للجمهورية الفونسية وهي الجزائر موريطانيا السودان التشاد والنيجر [14].

كان هدف فرنسا الظاهري من وراء اشراك الدول الافريقية المجاورة للصحراء في عملية استغلال الثروات الطبيعية لهذه المنطقة هو اغراء هذه الدول بأهمية الانخراط في هذه الهيئة لما لهذا الانخراط من انعكاسات ايجابية على العملية التنموية لهذه الدول. إلا ان الغرض الأساسي الذي لم يبح به الفرنسيون كان كسب عدد من الاقطار الافريقية لانجاح مشروع فصل الصحراء عن الجزائر في المحافل الدولية [15].

وظهرت نوايا فرنسا الإستعمارية عندما ألحقت الصحراء الجزائرية بباريس من خلال المرسوم رقم 57 - 713 الصادر في 21 جوان 1957 الذي ينص على إنشاء وزارة خاصة بالصحراء تشرف على هذه الهيئة [16]. وتضم هذه الوزارة مصالح ومديريات منها المالية والموظفين والإقتصاد والإجتماع وشؤون الصحراء والأمن. واتبعت السلطات الفرنسية هذا القانون بمرسوم تكميلي رقم 57 - 913 الصادر بتاريخ 1957/08/7 والمتعلق بالتنظيم الإداري بمنطقة الجنوب التابعة لهذه الهيئة. إذ تنص المادة الأولى منه على تقسيم أراضي الجنوب الجزائري إلى عمالتين منها «الواحات» و «الساورة» يرأس كل واحدة ضابط عسكري برتبة «لواء» والي (7) دوائر يرأس كل دائرة ضابط من الشؤون الصحراوية وموظف مدني من هيئة خاصة [17].

وفي سياق كسب التأييد الدولي، وخاصة الغربي منه، لوحت فرنسا للشركات البترولية بإمكانية إشراكها في عملية إستثمار الثروات الطاقوية في الصحراء الجزائرية لهذا سنت الحكومة الفرنسية قانون البترول الصحراوي «Le code petrolier saharien» هذا التشريع الذي صدر بموجب المرسوم التشريعي رقم 85 - 1111 الصادر في 1958/11/22 [18].

ونظرا لما تضمنه هذا القانون من تسهيلات هامة، فقد قوبل صدوره بإرتياح بالغ من قبل الأوساط الصناعية والمالية الأجنبية.

إذا كتبت صحيفة «النيويورك تايمس» New York Times في عددها الصادر يوم 1958/11/23 ما يلي: «... إن هذا القانون خطوة هامة إلى الأمام في تطور الصحراء التي يمكن أن تصبح منبع ثروة منتجة لا بالنسبة لفرنسا فقط ولكن بالنسبة لحلفائها وشركائها في العالم الحر وهذا يمكن أن يكون قاعدة جديدة لتقدم الأقطار المتخلفة إقتصاديا وعاملا من عوامل

الإستقرار في الجزائر. كما يمكن أن تكون الصحراء جزءا من مجموع مشروع عام يهم مستقبل إفريقيا بأجمعها... » [19].

ومن بين التسهيلات التي جعلت الأوساط المالية تسارع إلى إبرام الصفقات مع الحكومة الفرنسية ذلك البند الذي ينص على أن القانون يمنح الشركات المستغلة للبترول 50% من الأرباح مع أن الشروط المعمول بها في هذا النوع من الصفقات لا تمنح لتلك الشركات إلا أرباحا تتراوح بين 25% - 40% ولا يقف المشروع عند هذا الحد من التنازل بل يؤكد على التنازل لهذه الشركات التي تعتمد قسما من أرباحها في الصحراء في ظرف خمس سنوات عن نسبة هائلة من الضرائب الموظفة على الأرباح تبلغ 27,5% [20].

وأمام هذه الإغراءات بدأت تنهال على الحكومة الفرنسية طلبات ورخص تنقيب من شركات النفط الأجنبية ففي سنة 1958 تقدمت حوالي ثمان وعشرين شركة فرنسية وأمريكية ذات رأسمال مختلط للحصول على رخص تنقيب [21] ومن أهم الشركات التي دخلت ميدان الإستثمارات البترولية في الصحراء الجزائرية، الشركة الأمريكية العملاقة «ستاندار وايل أوف نيوجرزي» وشركة «شل» و «بريتيش بتروليوم» بالإضافة إلى شركات أخرى ألمانية وإيطالية وبلجيكية. وإذا أردنا توضيح الأسباب وراء هذا التنازل من جانب الحكومة الفرنسية إضافة إلى ما ذكرنا آنفا، يمكننا أن نضيف ما يلي: أولا: دفع دول هذه الشركات إلى تأييد و موساندة السياسية الفرنسية في الصحرا، الجزائرية ومباركة مخططاتها الرامية لفصلها عن الجزائر [22]. ثانيا، حاجة فرنسا لرؤوس الأموال الأجنبية لتلبية جميع متطلبات عمليات التنقيب والكشف عن الثروات البترولية وتأمين إستغلالها [23].

ومن هذا المنظور، نلاحظ تركيز سياسة الحكومة الفرنسية في عهد الجنرال ديغول على ضرورة التنقيب واستغلال ثروات الصحراء بأكملها لأنها تمثل قوة إقتصادية هائلة لجزائر المستقبل، ولأن فرنسا محتاجة كثيرا إلى تلك الثروات لإنتعاش إقتصادها وصناعتها العسكرية [24] وجاء ذلك على لسان الجنرال في مذكراته «إننا مستعدون للحفاظ على الصحراء والبقاء معها مهما كان الثمن» [25].

إضافة إلى هذه الإجراءات الفرنسية الداعية إلى ترسيخ مبدأ الفصل، شجعت أيضا الفرنسيين ورجال الأعمال، بإعلانها لصحراء منطقة جمركية حرة، مع إنشاء عدد من المحطات للبث الإذاعي في كل من الأغواط وغرداية وتقرت. وكان دورها الترويج للأهداف الفرنسية الرامية لإقناع السكان المعنيين بفكرة فصل الصحراء عن الجزائر. ولإغراء الفرنسيين وحتى الأجانب للإستقرار والإقامة في الصحراء قامت بإجراءات تهدف لتخفيض الأسعار في المواد الأساسية بالنسبة لمثيلاتها في الشمال مع تخفيض جزء من فوائد الأرباح في أعمال البترول للصندوق الصحراوي للتضامن يوزع على مختلف البلديات قدرت بـ 15% و 25% لصندوق التجهيز لتطوير الجزائر [26]. زيادة على شق شبكة واسعة من الطرق المعبدة والمسالك لتسهيل نقل وحدات الجيش ولتسهيل عملية استغلال الثروات البترولية [27].

ومن الأساليب الإستعمارية التي إنتهجتها الإدارة الفونسية في تحقيق هذا المشروع، محاولة خلق كنتونات عرفية وفصلها عن الجزائر لتسهل عملية إخضاعها فيما بعد ومن أشهر المشاريع الفرنسية في هذا الميدان نذكر محاولة إستدراج قبائل التوارق القاطنين في كل من الجزائر ومالي والنيجر والتشاد وليبيا تي تكون كيان سياسي وجغرافي آطتق عليه الجمهورية الإسلامية والصحراوية .وفي هذا الإطار تندرج زيارة « ميشال دي بري» ولقاؤه مع «الحاج الباي أخاموك» زعيم التوارق في فندق تنهينان بمدينة تمنراست وخلال هذا اللقاء عرض عليه فكرة تنصيبه سلطانا على التوارق إلا أن محاولته باءت بالفشل الذريع ولم تفقد السلطات الفرنسية الأمل فأعادت الكرة ثانية مع الباي أخاموك لكن هذه المرة في باريس، بعد أن أرسلت له طائرة نقلته لمقابلة الجنرال ديغول شخصيا. لكن رد الباي كان؛ «ربما قد لا أطلب إستقلال الجزائر ولكن الذي أطلبه هو عدم الإستقلال عن الجزائر» [28]. ولإستبيان الموقف المبدئي والوطني لقبائل التوارق من المشروع الفرنسي لتقتيت الوحدة الترابية، كان الشيخ أوحمدون كبير رؤساء قبائل توارق قد نشر بيانا بعنوان «إلى أبناء الهقار في جنوب الصحراء «قامت جريدة المجاهد بنشره كاملا على أحد صفحاتها. يبين فيه أبعاد المؤامرة الفرنسية ويدعو قبائل التوارق إلى التمسك بالوحدة الترابية للجزائر قائلا «لا جنوب بدون شمال بدون جنوب» [29].

بدأت الإدارة الفرنسية في البحث هذه المرة، عن شخصية أكثر إستعدادا وقبولا للدفاع عن مشاريعها وأهدافها في المنطقة. فوقع إختيارها على أحد العملاء المسمى حمزة بوبكر وهو من الشخصيات الذائعة الصيت في خدمة الأوساط الإستعمارية وكانت المهمة التي أنيط به، الإتصال بالشخصيات المنتقدة في الصحراء ومحاولة إقناعها وإغرائها لتؤيد المشروع الفرنسي، وسارع هذا الشخص إلى الإجتماع بمجموعة من الشخصيات في كل من مدينة الأغواط والعاصمة، إلا أن مسعاه قوبل بالرفض والمعارضة. وفي شهر أفريل 1961 أرغم (54) شخصية من الشخصيات الصحراوية على حضور إجتماع مستعينا بقوة من البوليس الفرنسي. وكان هذا الإجتماع في مقر بيت والي الواحات بورقلة إلا أن هذا الإجتماع إنقض بدون نتيجة بسبب رفض هذه الشخصيات مباركة المشروع الفرنسي [30].

أمام هذا الرفض الشعبي إلتجأت الإدارة الفرنسية إلى إتباع الأساليب القمعية لثني السكان عن مواقفهم الرافضة لفكرة التقسيم. وفي هذا المجال تعرض التجار الصحراويون المستقرون في المناطق الشمالية إلى المضايقات المالية والتهديدات بالإفلاس واختتمت هذه الأساليب بمعاقبة هؤلاء التجار بنسف متاجرهم بالقنابل البلاستيكية وكانت الحصيلة أكثر من تسعين متجرا في العاصمة تعرض للنسف. وازدادت الضغوطات الإستعمارية على السكان، إذ عمدت الإدارة الفرنسية إلى نقل أكثر من ألف ،خمسمائة من العمال البترولين من مناطق ورقلة إلى المحتشدات في الشمال. ولزرع الفرقة وروح الفتنة وتأجج الصراعات العرقية بين السكان قام بعض العملاء بمهاجمة مسجد ورقلة وتدنيسه وإلصاق التهمة بالميزابيين. إي أن الثورة كانت على دراية بدسائس ومؤامرات الإستعمار [31].

ومن المحاولات اليائسة التي إستخدمها الفرنسية تقديم العون العسكري والمادي لقوات العميل «بن لويس» وتشجيعه على التمركز في حدود التل بين الشمال والجنوب لعرقلة ومنع وحدات جيش التحرير الوطني من التوغل والتسرب إلى الجنوب الصحراوي وقد راهنت هذه السلطات كثيرا على زعماء الحركة الوطنية الجزائرية المصالية لضرب جبهة التحرير الوطني وهذا ما يفسر لنا محاولة فرنسا إشراك هذه الحركة في مفاوضات

إيفيان بحجة أن هذه الأخيرة لها مواقع في المناطق الصحراوية. إلا أن تمسك الثورة بالمبدأ أن الحكومة المؤقتة هي الممثل الوحيد للشعب الجزائري حالت دون نجاح الفرنسيين في تحقيق مآربهم [32].

ردود الفعل الوطنية :

واجهت الثورة الجزائرية المناورات الفرنسية الرامية لفصل الصحراء الجزائرية بإنتهاج أسلوبين لإفشالها، أولهما التحرك على المستوى الديبلوماسي العالمي، وثانيهما تصعيد العمل المسلح وتجنيد الرأي العام الداخلي.

المستوى الديبلوماسي :

على المستوى الديبلوماسي، وفي رسالة تحذيرية موجهة للشركات البترولية التي أبرمت إتفاقيات مع الحكومة الفرنسية، أذاع رئيس الحكومة المؤقتة في شهر جانفي 1959 تصريحا جاء فيه «أن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تؤكد من جديد على رؤوس الملأ حقوق الشعب الجزائري الثابتة في الصحراء التي جزء من الجزائر، وهي تنكر على كل أحد إمتلاك التراب الجزائري بأي عنوان ولأي مدة وهي تعتبر الإتفاقيات المتعلقة بإستثمار موارد الصحراء لاغية...» [33]. وأنها تحذر أي الحكومة المؤقتة ـ الشركات المهتمة بالتفتيش عن النفط من أن تبرم إتفاقيات مع السلطات الفرنسية ليس لوجودها بالصحراء طابع شرعي، إذ أنها لا توجد الآن هناك إلا بعنوان الإحتلال الفرنسي [34].

وفي المؤتمر العالمي الخامس للبترول الذي أنعقد في نيويورك في جوان 1959، لوح الوفد الجزائري بأن «النشاط الشرعي لجيش التحرير الوطني قد تكون له نتائج خطيرة على ممتلكات الشركات الأجنبية وعلى أرواح التقنيين الذين توظفهم» [35].

وفي تصريح ثان للحكومة المؤقتة آكذت فيه من جديد الشعب الجزائري بوحدة ترابه الوطني، ومناهضتها بكل قوة لتقسيم التراب الوطني بجميع الوسائل الممكنة وأعلنت خلال هذا التصريح بجعل يوم 5 جويلية 1961 يوما ضد التقسيم، وأختتم التصريح بتوجيه نداء إلى الشعوب، وحكومات

البلدان الشقيقة والصديقة لتعرب في ذلك اليوم بصورة إيجابية عن مساندتها للشعب الجزائري في كفاحه من أجل إستقلاله الوطني ووحدة ترابه... » [36].

وفي مذكرة رسمية للحكومة المؤقتة مؤرخة بـ 30 جوان 1961 موجهة للدول الإفريقية، أعادت فيها رفضها لكل الطروحات والإعادات الفرنسية في الصحراء منه. وعن الإدعاء الفرنسي القائل «بأن الصحراء تمثل مشكلة في حد ذاتها نظرا لتعقد مشكل الحدود الموجودة بين الجزائر وبعض الأقطار الإفريقية المجاورة «كان الرد الجزائري، أن أي تعديل للحدود يتم مع الدولة المحتلة لا يمكن أن يكون صحيحا لأن هذه الدولة لا تملك حق عقد إتفاقات بإسم الجزائر وسيكون من حق الشعب الجزائري أن يرفض مثل هذه الإتفاقات [37].

أما عن موقف الحكومة المؤقتة من قضية إستغلال الثروات الصحراوية فيتخلص، في أنه لا مانع لديها من خلق تعاون واسع بوضع هذه الثروات في خدمة التنمية والتطور الإقتصادي والإجتماعي، ولكن هذا لا يتم إلا بعد إستخلاص السيادة الجزائرية على الصحراء إذ جاء في نفس المذكرة «أن الحكومة المؤقتة لا ترى إلا المنافع في كل تعاون مع الأقطار المجاورة وهي مستعدة لتنظر بإهتمام إلى كل ما من شأنه أن يحقق تطورا وانطلاق الأقطار المجاورة للجزائر بفضل إستثمار الثروات الصحراوية إستثمارا مشتركا كما أن الحكومة تنظر بكل واقعية وانصاف إلى مصالح فرنسا المتأتية من رؤوس الأموال الموظفة ومن الإعانة الغنية التي ستظل تطلبها من فرنسا إذا كانت الإعانة خالية من شوائب الإستعمار الجديد [38]. وتختتم المذكرة بتوجيه نداء حار بإسم الشعب الجزائري إلى جميع الأقطار الإفريقية وجميع الشعوب الشقيقة لتأييدها ومؤازرتها أمام الإستعمار الفرنسي ولوضع كل ثقتهم ووحدة صفوفهم في هذا التأييد الثمين [39].

المستوى الداخلي :

هذا عن الصعيد الديبلوماسي، أما داخل الجزائر فإن الإستراتيجية التي إعتمدتها الثورة لإفشال مشروع التقسيم كانت كفيلة بتحقيق نتائج باهرة،

أرغمت الحكومة الفرنسية على مراجعة حساباتها. فمن الإجراءات المتخذة على الساحة العسكرية قرار الولاية السادسة بتدعيم وتعزيز العمل الثوري في المناطق الصحراوية رغم صعوبة المهمة والمتمثلة في اتساع مساحة الصحراء وصعوبة التنقل من منطقة لأخرى بعدد من إطارات جيش التحرير الوطني ووضع حد للمزاعم الفرنسية القائلة أن هناك أراضي ومناطق لم تستطع يد جيش التحرير الوطني أن تصلها [40]. وبدأت فرق جبهة التحرير الوطني تنتقل بين سلسلة الأطلس الصحراوي وجبال القصور ونواحي الأغواط وغرداية والقليعة [41]. واستطاعت هاته العناصر القيادية من توسيع الصفوف وتنظيم المسيرة الثورية وقد وصلت الطلائع الأولى في أواخر 1956، وقامت بتنصيب اللجان المدنية وتحسيسالم،اطنين بالثورة والتنظيم السياسي [42] واستطاعت وحدات جيش التحرير الوطني من التوغل في كثير من المرات في أقصى الجنوب كما وقع في 1957/09/21 بالغرب من الحدود الليبية ـ الجزائرية عندما إستطاعت إحدى وحدات جيش التحرير من تدمير إثنتين من حاملات البترول مما دفع بالقيادة العسكرية الفرنسية الى إرسال الجنود المظليين كما وقع في غات من نفس الشهر. وكلنت نتيجة العمليات آن آضحى الطريق بين غات وجانت تحتة مراقبة جيش التحرير الوطني. وفي عدد الكمائن تكبدت فرنسا خسائر فادحة. ففي شهر آكتوبر آعراج تارات بولونياك لعدة عمليات كانت نتائجها تخريب مولداتها الكهربائية وعزلها عن مراكز قيادتها في الشمال الصحراوي، مما حدا بالجانب الفرنسي إلى إستخدام سلاح الطيران الذي كان عرضة للفاضاءات الأرضية لجيش التحرير [43].

هذا عن الناحية الجنوبية الشرقية، أما عن ناحية الجنوبية الغربية، فقد إنطلقت وحدات جيش التحرير من الجهات الموالية لفقيق على الحدود مع المغرب واستمرت بالتوغل جنوبا تجاه تيميمون، تاغنبت بني عباس، العبادية حيث حدثت عدة إشتباكات مع الجيش الفرنسي. وقد إعترفت السلطات الفرنسية الرسمية بأهمية تلك الإشتباكات والخسائر المادية والبشرية التي ألحقت بالجانب الفرنسي [44].

وهنا علينا أن نشير إلى أن الثورة دفعت وحدات جيش التحرير المتمركزة في الجنوب بتوجيه ضرباتها العسكرية ضد المصالح الإستراتيجية

التي تربك القيادة العسكرية الفرنسية وفي هذا السياق يشير رضا مالك إلى الضغط العسكري الذي مارسه جيش التحرير الوطني قائلا «... وقد تمثل الضغط العسكري في تصعيد الهجومات ضد أنبوب النفط الذي ينقل البترول من حاسي مسعود إلى ميناء سكيكدة حيث تم نسفه عدة مرات على مساحات شاسعة...، ويذكر أن هجومات الثوار على الأنابيب وناقلات النفط دفع بالحكومة الفرنسية إلى نقل البترول عبر الأراضي التونسية وتصدره من ميناء السفيرة على خليج قابس» [45].

وقد بلغ من سيطرة جيش التحرير على طرق البترول أن السلطات الفرنسية كتمت مرور أول قطار يحمل نفط حاسي مسعود بعد أن أثارت حوله دعاية صاخبة [46].

ولإبراز أهمية العمل العسكري الذي قامت به الوحدات المختلفة لجيش التحرير الوطني في الصحراء الجزائرية نعتمد على الجدول الإحصائي للعمليات العسكرية الذي وضعه الملتقى الجهوي لكتابة تاريخ الثورة التحريرية (1959 - 1962) للولاية السادسة التاريخية.

أما في الجانب السياسي التعبوي فإن الثورة إنطلقت في حملة تعبئة وتجنيد واسعة النطاق، مست جميع الشرائح الإجتماعية بما فيها الفعاليات والشخصيات المحلية والدينية وتوعيتها بمخاطر التقسيم والهدف من وراء المشاريع الإستعمارية [47].

وهنا يبرز دور المحافظ السياسي كوسيلة فعالة وناجعة في ربط الشعب بالثورة وتوعيته لخدمة أهدافها. وقد حثت الثورة السكان على مقاطعة كل الإنتخابات ومنع النواب المنتخبين من حضور الإجتماع المزمع عقده لإعلان ميلاد ما يسمى بالحكومة الصحراوية الإسلامية التي كان يدعو لها ضابط المخابرات العقيد كلوزال [48]. وتهديد من يشارك في الإجتماع بعقوبة الإعدام، كذلك دخلت الثورة في إتصال مع الجزائريين المجندين في الجيش الفرنسي بالفرار من الجيش والإلتحاق بصفوف المجاهدينم أما الجزائريون الذين يعملون في مختلف الإدارات والمؤسسات الفرنسية عليهم بتقديم إستقلاتهم بصورة جماعية [49].

كانت لمجهودات الثورة الجزائرية في الصحراء نتائج باهرة على المستوى الشعبي العام توجت بدلك التجاوب الواسع والكبير الذي لقيه إعلان

الحكومة المؤقتة في جعل من يوم 5 جويلية يوما وطنيا ضد التقسيم إذ خرج سكان الصحراء في مظاهرات عارمة مطالبة بالصحراء الجزائرية والوحدة الوطنية. وكان أشهر هذه المظاهرات مظاهرة مدينة غرداية في شهر سبتمبر 1960 ومظاهرة تقرت 1961 ومظاهرة ورقلة 1962/10/28 والتي أرغمت فيها الجماهير وزير فرنسا المكلف بالصحراء على العودة من حيث اتى بعدما كان يعتزم الإجتماع بجماعة حمزة بوبكر [50].

ولم تكن هذه المظاهرات خاصة بالمدن الجنوبية إنما شملت المدن الجزائرية. وقد إعترفت الصحف لفرنسية بأن الإضراب كان عاما. وذكرت هذه الصحف أن الإضراب العام قد نفذ في كل مدينة وقرية بنسبة 100% واعترفت أيضا بأن جبهة التحرير قد حققت الأهداف التي قصدتها من جعل يوم 5 جويلية يوما وطنيا ضد التقسيم[51].

الردود الدولية :

رغم أسلوب الدعاية والترويج والحرب النفسية، الذي جندت له فرنسا كل إمكانياتها البشرية والمادية، بشرعية سياستها في الصحراء الجزائرية لإقناع الدول الإفريقية والعربية والعالمية بوجود الجمهورية الصحراوية المستقلة ضمن عدة مشاريع تمت مناقشتها ذلك من خلال المذكرات والعرائض المرفقة بالخرائط التي بدأت الديبلوماسية الفرنسية تمطر بها عواصم العالم تدعوها فيها إلى إعتبار الصحراء منفصلة عن الجزائر، إلا أن مساعيها إصطدمت بحملة ديبلوماسية واسعة النطاق من جانب الحكومة المؤقتة لإفساد وعرقلة كل الإجراءات الفرنسية القاضية بسلخ الصحراء عن التراب الوطني. وقد أفلحت المساعي والجهود الجزائرية في إقناع الرأي العام بشرعية وعدالة المطلب الجزائري. والآن نستعرض أهم الردود الدولية بما فيها موقف الشعب الفرنسي.

الموقف الإفريقي :

من الأوراق التي إستخدمتها الحكومة الفرنسية في التأثير على مواقف الدول الإفريقية وبالذات تلك التي أشركتها فرنسا في المنظمة المشتركة

للمناطق الصحراوية، إن الصحراء (بحر داخلي) لا يضخع لأي سيادة وبالتالي فهي حق لجميع الدول المجاورة وملكيتها مشاعة بين هذه الدول [52]. لكن تحت إشراف وتوجيه فرنسي. وقد ضنت الحكومة الفرنسية أن هذا الطرح قد يمكنها من إيجاد منفذ لبث التفرقة بين البلاد الإفريقية وغذاء لحملتها الرامية لإحراج موقف لحكومة المؤقتة أثناء مفاوضات إيفيان .

إلا أن أول رد فعل إفريقي على لسان السيد جيميو باكاري «نائب رئيس مجلس النيجر، قد خيب آمال الحكومة الفرنسية ففي تصريح له لجريدة (الومند) في عددها الصادر في 19 نوفمبر 1957 قال..« ... إن مساهمة أقطار إفريقية الغربية في المنظمة المشتركة متوقفة قبل كل شيء على قبول ممثلي الجزائر الحقيقيين بالمساهمة في هذه المنظمة... » [53] والشيء الذي لم تكن فرنسا تنتظره هو رد الفعل السريع من جانب البلدان المعنية مباشرة حيث أن المغرب وغينيا ومالي وليبيا ومصر أكدت على تأييدها المطلق للحكومة المؤقتة وحتى البلدان المحايدة كيوغسلافيا وإندونسيا لم تتوان في تأكيد مؤازرتها لموقف الجزائر ولسلامة وحدة التراب الجزائري وحرمته وتمسكها بتطبيق لائحة الجمعية العامة للأمم في 20 مارس 1960. أغلبية ساحقة (63 ضد 8) والتي تطالب بتطبيق حق تقرير المصير على أساس إحترام وحدة الجزائر وحرمة ترابها. وفي ندوة الدار البيضاء المنعقدة في 13 جوان 1961 أكد المشاركون مالي، المغرب، ليبيا تأييدهم لموقف الحكومة المؤقتة [54].

وفي هذا الإطار سئل السيد «ليوبولد سانغور» رئيس جمهورية السنغال عن موقفه من الصحراء الجزائرية فأجاب « ... نظريتنا كانت دائما هي أن حدود البلد المستقل يجب أن تكون هي حدوده وبهذا الإعتبار نجد أن هناك صحراء جزائرية وصحراء يجب أن لا تكون ملكا للجزائر على أن الخلاف في رأيي خلاف لفظي وفي نظري أن الحكومة الفرنسية عندما تبتدىء المفاوضات الحقيقية ستعترف بالسيادة الجزائرية على الصحراء... » [55].

أما السيد «موديبوكايتا» فقد صرح في باماكو أثناء إستقباله لسفير الحكومة المؤقتة السيد «بوعلام أو الصديق» أن قضايا الحدود الإقتصادية

المتعلقة بالصحراء الجزائرية لا يمكن طرحها إلا بعد أن يعترف للجزائر بسيادتها وسلامة أراضيها » [56].

وقد حاول «الجنرال ديغول» مرارا وفي كثير من المناسبات إستدراج الدول الإفريقية إلى جانبه من خلال التلوي لها بعدة مشاريع جذابة. فقد إقترح ذات يوم على هذه الدول تأسيس هيئة فرنسية إفريقية تضم موريطانيا، مالي، النيجر، تونس، المغرب لإستغلال الثروات الصحراوية إلى أن هذا المشروع عرض فرنسا لإنقادات الشركات البترولية العاملة في صحراء ليبيا مما وتر العلاقات بين أمريكا وبريطانيا وفرنسا.

أما عن موقف البلدان المغربية وبخاصة الجارتين تونس والمغرب في بداية الأمر تأييدا أو موافقة للمشروع الفرنسي مع أمل تلبية بعض مطالب الدولتين الترابية في الصحراء الجزائرية. لكن تأثر الإنتصارات الديبلوماسية التي حققتها الحكومة المؤقتة في المحافل الدولية وبصفة خاصة إرغام فرنسا على الدخول في مفاوضات علنية معها أظهرتا أنهما غير مستعجلتين على هذه المطالب [57].

الموقف الفرنسي الشعبي :

بدأ الرأي العام الشعبي في فرنسا، وبمختلف تشكيلاته السياسية والنقابية والإجتماعية والطلابية يشعر بالتضحيات الجسيمة التي ألحقت بفرنسا إقتصاديا وبشريا من جراء الإستمرار في خوض غمار حرب إستعمارية، يدرك أنها لا محالة ستنتهي بإستقلال الجزائر عن فرنسا. ورغم الحماس الفياض الذي أظهره كل من الجنرال دي غول ودي لوفريبه وسوستال من خلال خطبهم وإجتماعتهم وتنقلاتهم لإقناع الرأي العام الفرنسي بجدوى الحرب وبأهمية الإحتفاظ بالجزائر. إلا أن الحكومة الفرنسية وجدت نفسها محاصرة بضغوطات الشارع الفرنسي الذي كان يطالب بضرور نجاح المفاوضات بين الطرفين الفرنسي والجزائري [58]. ومن أهم التظاهرات التي أظهر فيها الشعب الفرنسي موقفه في القضية الجزائرية كان يوم 25/24/23 جوان عندما عقدت جمعية المحافظة على المؤسسات القانونية والدفاع عن الحريات الشخصية ندوة بمدينة ليل لبحث

المشاكل التي تتعرض لها فرنسا ومن بينها مشكلة الجزائر. وقد إنتهى الإجتماع بإتفاق الجميع على إحترام وحدة التراب الجزائري ومن ضمنه الصحراء وقد شارك في هذا التجمع كل من فرانسوا ميتران، موريس دي فرجي، ادغار مور، مانديس فرنس [59]. وتفاقمت الأمور داخل فرنسا بتمرد المجندين الفرنسيين في الجزائر في أفريل 1961 وتكررت المظاهرات والمسيرات الشعبية المنددة بالحرب [60] شاركت فيها المنظمات الطلابية والنسائية والعمال والمثقفين. وقد إتفقت أغلب الحركات النقابية والطلابية والهيئات السياسية اليسارية على جعل يوم 28 جوان 1960 يوم العمل من أجل السلام في الجزائر [61].

الموقف الأوروبي :

أظهرت الدول الأوربية ترددا في الإنسياق وراء المناورة الفرنسية، فكما أشرنا آنفا فإن الحكومة الفرنسية بذلت أقصى مجهوداتها لأقناع الشركات البترولية العالمية بإستثمار رؤوس أموالها في المشاريع البترولية الغازية. لكن استمرار الثورة الجزائرية جعلها تتروى في دخول المعامرة. وقد عبرت عن هذا الموقف جامعة النقابات العالمية الحرة التي نصت على أنه لا يمكن التفكير في إستغلال الصحراء إلا بموافقة الجزائريين أنفسهم [62]. كيف لا وأن الشركات البترولية شاهدت كيف ترقفت أشغال الحفر والتنقيب عن البترول في تندوف وكولب بشار وفي وضع جميع النواحي الواقعة شمال الصحراء مما حدا بالحكومة الفرنسية إلى إخفاء الهجومات التي نظمها جيش التحرير على الفرق المكلفة بحراسة أشغال وضع الأنابيب [63].

حاولت فرنسا إنتزاع إعتراف دولي بأحقيتها في الصحراء الجزائرية أثناء زيارة الرئيس السوفياتي نيكيتا خرونشوف بباريس، بقبوله زيارة حاسي مسعود. وبهذه الزيارة يكون قد أعترف ضمنيا أن الصحراء الجزائرية أرض فرنسية إلا أن المحاولة الفرنسية فشلت بعد أن رفض الرئيس السوفياتي تلبية الطلب الفرنسي بالقيام بهذه الزيارة[64].

وقد أوجز أهم موقف الشركات الدولية البترولية من قضية الصحراء قائلا: «... إن استثمار الصحراء ذريعة لمواصلة الحرب. إن الصحراء أن

تكون إثراء مشترك بين أمم الشمال الإفريقي المستقلة، بما فيها الجزائريين وفرنسا. لكن سياسة فرنسا الحالية على العكس من ذلك قائمة على خلط من الأنانية العمياء والتبذير أننا ما دمنا لم نتفق مع الشعوب التي يهمها الأمر، إتفاقا صريحا فإننا نعرض هذه الثروات للأطماع العالمية، أطماع لن تنجح في تهدئتها بإستدعاء بعض أثرياء الشركات لإستغلال مشروع فاسد...» [65].

الخاتمة

في نهاية هذه الدراسة الموجزة نقول، أن التغنت الفرنسي في التمسك بالصحراء، كان السبب وراء فشل مفاوضات مولان 2 جوان 1960 ولوقران في جويلية من نفس السنة واللقاءات الأخرى، إلا أن فرنسا لم تبق على تغنتها هذا، إذا كان للضغوطات الداخلية وعلى رأسها إستمرار الكفاح المسلح والخسائر التي ألحقها بالجانب الفرنسي ماديا وعسكريا وبشريا/ زيادة على ميل المجتمع الدولي إلى التسليم بضرورة إيجاد حل سلمي للقضية الجزائرية عن طريق المفاوضات مع الحكومة المؤقتة، كانا وراء تراجع الحكومة الفرنسية عن فكرة التقسيم وبدأ الإعتراف الفرنسي مع تصريح «جورج بامبيدو» في بداية مارس 1961 والذي كان في شكل إقتراح مفاده «إعلان عام عن الإختلاف حول السيادة الشعبية على الصحراء وتأجيل التفاوض حول هذه القضية بعد تقرير المصير...» [66] وتطورت النظرة الفرنسية بتقديم الجانب الفرنسي في لقاء بال 29/28 أكتوبر 1961 لتصور جديد، فيما يتعلق بالسيادة على الصحراء لا يكون هناك غموض إذا حدث الإتفاق بيننا على سياسة عامة للتعاون» [67].

وفي آخر الأمر وبعد أن استنفذت فرنسا كل مناوراتها في فصل الصحراء اضطرت الى الإعتراف بمطالب الحكومة الجزائرية، بتوقيعها على إتفاقية وقف إطلاق النار في 18 مارس 1962.

مصادر و مراجع الدراسة

Jean acoture. ALGERIE, la guerre est finie. Bruxelles comlexe. 1985.p. 85.

2 ـ مبارك الميلي، صحراؤنا ، المطبعة العصرية. تونس 1958 ص 81

3 - Thomas (M.R). Sahara et communaute. P.U.I Paris 1960 PP 259 - 260.

4 - Trayer (G) Sahara 1956 - 196 S T E des Belles hetres 1966 Paris

5 - Trayer (C) ibidem

6 ـ المجاهد، اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني الجزائري، سنة 1957/11/10.

7 ـ المجاهد، سنة 1961/4/10.

8 - Thomas (M.R) op.cit P. 161.

9 ـ المجاهد سنة 1658/7/22.

10 - Trayer (G) op.cit P. 303.

11 ـ تقرير الملتقى الجهوى الثاني لكتابة التاريخ ثورة نوفمبر 1954 للولاية السادسة المنعقد بمدينة بسكرة في (5 - 6) فيفري 1985.

12 ـ مبارك الميلي، المرجع السابق: ص،ص (102 - 103).

13 - Le Monde Diplomatique 1960 .

14 - Maurice Brogini l'Exploitation des hydrocqrbures en Algerie 1956 - 1971.
universite de Nice P.P. 245 - 246

15 ـ المجاهد، سنة، 1961/3/13.

16 ـ المجاهد، سنة، 1957/12/15.

17 ـ التقارير الملتقى الجهوي الثاني (بسكرة).

18 ـ أنظر عن القانون البترولي، عاطف سليمان، معركة البترول في الجزائر. دار الطليعة للطباعة والنشر 1974.

19 ـ المجاهد، 1958/02/8.

20 ـ المجاهد، 1959/02/6.

21 ـ محمد صابر، النفط في الجزائر: تطوره ومشاكله، دار المعرفة، دمشق 1924.

22 ـ مبارك الميلي، المرجع السابق، ص 87.

23 ـ سليمان عاطف، المرجع السابق، ص 14.

24 - Anissa Boumedienne Le petrole saharien. In Algerie

Actualites N° 1482 mars 1994 p.p 19 - 10

25 ـ الجنرال دي غول، المذكرات الأمل (1958 - 1962) ترجمة سموحي فوق العادة منشورات عويدات بيروت 1971. ص 122

26 ـ التقرير الجهوي للولاية السادسة حول تاريخ الثورة التحريرية للفترة 1959 - 1962.
الملتقى الجهوي الثالث. بوسعادة 16 - 17 أفريل 1987.

27 ـ عند التدابير الإستعمارية أنظر.

28 ـ عبد السلام بوشارب، الهوقار، أمجاد وأنجاد. نشر المتحف الوطني للمجاهد الجزائر 1995 ص 148.

29 ـ المجاهد 1958/10/10

30 ـ المجاهد 1961/1/22

31 ـ المجاهد 1962/1/22

32 - Henri Alleg et (autres). Temps Actuels T. (3) des complots du 13 Mai à l'indépendance, un état vient au monde. Jean Freire Paris 1981 p. 337.

Allilio (G). Le Sahara des africains. Paris P. Julliard . - 33
1960. P. 123.

34 ـ المجاهد 1961/07/03.

35 ـ المجاهد 1961/07/03.

36 ـ المجاهد 1961/07/03.

37 - Rédha Malek. L'Algérie a Evian. Histoire des négociations. Secrets Alger 1995 PP. 302 - 303

38 - Rédha Malek op.cit.304.

39 - Ibidem.

40 ـ شهادة المجاهد الشريف مساعدية في كتاب عبد السلام بوشارب، المرجع السابق ص 133.

41 ـ التقرير الجهوي ..... 1959 - 1962.

42 ـ شهادة المجاهد محمد جغابة في كتاب عبد السلام بوشارب، المرجع السابق ص 130.

43 - Moudjahid T1 Année 15/11/1957. p. 168.

44 ـ المجاهد 1958/11/1.

45 ـ عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة دار البعث قسنطينة، ص (42).

46 ـ المجاهد 1958/11/1.

47 ـ التقرير الجهوي 1959 - 1962.

48 ـ حديث المجاهد مساعدية، المرجع السابق 130.

49 ـ كان أشهر الشخصيات التي تم الإتصال بها نذكر الباي أخاموك، والشيخ حمدون والشيخ بيوض.

50 . التقرير الجهوي 1959 - 1962.
51 . المجاهد 1961/7/17.
52 . تصريح جورج بومبيدو
53 . المجاهد 1958/7/3.
54 . المجاهد 1961/7/3.
55 . المجاهد 1961/7/17.
56 - Henri Alleg Op.cit 356
57 - Henri Alleg Op.cit 352
58 . المجاهد 1961/7/11.
59 . المجاهد 1961/7/3.
60 - Albert Paul Lentin. Les différentes étapes de la politique de Degaulle de Juin 1958 - à Juillet 1962 In. Retentissement de la Revolution Coll INT. d'Alger 24 - 28 Dec. 1984 ENAL - GAM Alger P. 229.
61 . المجاهد 1960/7/11.
62 . المجاهد 1957/11/15.
63 . المجاهد 1960/3/7.
64 . المجاهد 1960/3/11.
65 . مبارك الميلي، المرجع السابق ص 96 - 97.
66 . يوسف بن خدة نهاية حرب التحرير في الجزائر (اتفاقيات إيفيان) تعريب لحسن زغدار كحل العين جبايلي، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1987 ص 22.
67 . يوسف بن خدة نفسه ص. 29.

التجارب النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية وردود الفعل الدولية

الأستاذ بوضرساية بوعزة

المقدمة

لم يكن إكتشاف مبدأ الإشعاع في عام 1896 من طرف العالم هنري بكان إلا بمرحلة من مراحل الفضول العلمي والتطلعات المستقبلية بالنسبة للبشرية، لكن هذا الإكتشاف لم يستغل إستغلالا عقلانيا من طرف بعض الدول الإستعمارية في الجوانب السلمية المحضة منه بل دخل مجال السباق نحو التسلح وهو الأمر الذي أضر بالعديد من الدول منها الجزائر. لماذا الجزائر بالذات؟

في هذه المرحلة بالذات عندما بدأت المحاولات الفرنسية في المجال النووي تتجسد بمحاولات كل من بيار وماري كوري عام 1911 كانت الجزائر تكن تحت وطأة الإستعمار الفرنسي ولم يكن في وسعها عمل أي شيئ إلا الخضوع إلى الواقع الإستعماري المر.

وفي 2 ديسمبر عام 1942 عندما قام العالم أنريكو فاري بإول تجربة ولدت الطاقة النووية في جامعة شيكاغو الأمريكية قامت الولايات المتحدة الأمريكية بأول تجربة نووية لها فكان أول إنفجار في 16 جويلية 1945 ثم جاءت التجربة القاسية التي هزت كيان العالم أجمع وهي إلقاء القنبلتين النوويتين في 6 و9 أوت 1945 على مدينتي هيروشيما وناغازاكي اليابانيتين.

وهذه التجارب الفعلية من أغنى دولة إستعمارية شهدها عالم القرن العشرين فتحت شهية حلفائها الغربيين وعلى رأسهم فرنسا التي وجدت الصحراء الجزائرية أرضا خصبة لتنفيذ مشاريعها في مجال التجارب النووية الباطنية فراحت تنفيذ مخططاتها الجهنمية في منطقة آمنة من الوطن العربي والقارة الإفريقية.

ورغم أن إتفاقيات إيفيان تقيد تواجد القواعد العسكرية الفرنسية في الصحراء وتحدد فترة تواجده بخمس سنوات فقط أي من 1962 إلى غاية 1967، إلا أن فرنسا ضربت عرض الحائط كل الشروط العسكرية وبدأت تجاربها النووية في الصحراء الجزائرية واستعمال الجزائريين دروعا بشرية لهذه التجارب دون احعترام أدنى شروط الإنسانية. وقد تمثلت ردود الأفعال هاته فيما يلي :

ردود الفعل العربية

1 ـ بغداد

نقل راديو بغداد (أذاعة بغداد) عن وكالة الإعلام العراقية تصريحا للناقط الرسمي لوزارة الشؤون الخارجية العراقي جاء فيه ما يلي : « إن التجربة النووية التي أجرتها فرنسا على التراب الجزائري تثير الدهشة والقلق ليس فقط في العالم أجمع، فهذه التجربة الذرية تعتبر تعديا واضحا على سيادة الجزائر وعلى أمن شعبها، كما أنها تعتبر تحديا للشعوب التواقة للسلم وتحديا للآمال الرامية إلى وضع حد للسباق نحو التسلح النووي، سباق بإمكانه أن يفجر حربا نووية.

وبالتالي فإن العراق حكومة وشعبا لا يسعها إلا أن تعلن عن تضامنها مع الجزائر حكومة وشعبا وأن يقف معها في كل الخطوات التي راها ضرورية من أجل الدفاع عن أنها وتقوية سيادتها.

2 ـ طرابلس

قدمت الحكومة الليبية في العاصمة طرابلس مذكرة احتجاج شديدة اللهجة إلى السفارة الفرنسية ضد التفجير النووي في الصحراء الجزائرية، ومن جهة أخري وجه الوزير الإول الليبي الدكتور محي الدين الفكيني برقية إلى السيد أحمد بن بلة يعبر من خلالها عن تضامن حكومته مع الجزائر في موقفها الشرعي في معارضة هذه التجارب على أراضيها.

3 ـ صنعاء

صرح الرئيس علي عبد الله صالح إلى مراسل الإذاعة المصرية تنديده الكبير للتفجير النووي الفرنسي في الصحراء حيث جاء في تصريحه : « أضم صوت اليمن إلى صوت الجزائر وإلى كل الدول العربية المستقلة من أجل التشهير بالعمل الذي قامت به فرنسا تجاه الجزائر كما أعلن بأن اليمن مستعدة للوقف إلى جانب الشعب الجزائري وتسخير قوته العسكرية لذلك، وإن الشعب اليمني مستعد للتضحية من أجل احترام الأمة العربية».

4 ـ مصر

إتهمت جمهورية مصر العربية الحكومة الفرنسية باعتدائها السافر على الجزائر من خلال تجاربها النووية الباطنية في الصحراء الجزائرية.

وقد صرح بذلك وزير الثقافة والتوجيه الوطني الدكتور عبد القادر حاتم في تصريح له بثته وكالة الإعلام للشرق الأوسط. جاء فيه : «مادامت التجارب النووية الفرنسية تشكل عملا عدوانيا واضحا تجاه الجنس البشري في تطلعاته ومستقبله، فإنها كذلك تعتبر خرقا صارخا لحقوق الشعب الجزائري».

5 ـ سوريا

قدمت سوريا عن طريق الأمين العام لوزارة الشؤون الخارجية السورية السيد دوق رفيق عشة DOC RAFIK ACHA رسالة إحتجاج شديدة اللهجة إلى سفير فرنسا بدمشق السيد بيار سبيلو SEBILLEAU، ضد التجارب النووية الفرنسية في الهوقار، وقد صرح عشة فيما بعد، أن الحكومة السورية تقف مع الجزائر مستقبلا ضد أي تجربة نووية فرنسية جديدة.

6 ـ لبنان

أكدت الصحف اليومية اللبنانية إستياءها واستنكارها الشديدين لتفجير فرنسا للقنبلة النووية في الصحراء الجزائرية.

فجريدة الأنصار كتبت بعنوان بارز «الجريمة الفرنسية» أن التشبث الفرنسي بالتجارب النووية له دليل قاطع على محافظة حكومة ديغول على الأفكار الإمبريالية القديمة وأن هذا العمل الشنيع الذي أقدمت عليه فرنسا يدفع الحكومة الجزائرية إلى المطالبة بمراجعة بنود إتفاقيات إيفيان.

7 ـ المغرب

بعد إعلان الحكومة الجزائرية عن تفجير النووي الفرنسي في صحرائها سارعت صحيفة «التحرير» لسان حال المعارضة المغربية إلى الرد على العمل الفرنسي الجائر فكتبت تحت عنوان «الصفعة لنا كلنا» حيث ركزت على ضرورة إتحاد الرأي العام في المغرب العربي ضد فرنسا والسوق الأوروبية.

كما أكدت يومية «القلم» على ضرورة مطالبة حكومة المغرب بتوقيف الكارثة، مؤكدة على أن المغرب الأقصى كان قد عرف نفس المصير في السابق الذي تتعرض له الجزائر الأن، وتضيف الصحيفة وهي لسان حال حزب الاستقلال أنه على الحكومة المغربية الإسراع برد الفعل تجاه التفجير

النووي في رقان، وهذا في رأي الصحيفة يزيد من عزم الشعب المغربي في حد ذاته.

رد الفعل الإفريقي

1 ـ غينيا

صرحت إذاعة كوناكري أن العلاقات الغينية الفرنسية معرضة للإنقطاع في حالة استمرار فرنسا في تجاربها النووية في الصحراء الجزائرية، وقد علق راديو كوناكري على هذه التجارب النووية ومدى تأثيرها على العلاقات بين الدول العربية وفرنسا.

2 ـ غانا

كان رد الفعل داخل العاصمة الغانية قويا حيث قامت الجماهير الشعبية بمظاهرات حاشدة عمت كل شوارع العاصمة معبرة عن استيائها من السياسة الفرنسية في جزء من الأراضي الإفريقية خاصة بعد خبر تفجير القنبلة النووية في الصحراء الجزائرية. وقد حمل المتظاهرون لافتات معادية لفرنسا كتب على بعضها العبارات التالية :

«العالم يريد الطعام وليس القنابل»

"Le monde veut la nouriture. non des bombes"

«لنطرد الإسعماريين الجدد في إفريقيا».

وقد تزعم هذه المظاهرات العارمة كل ممثلي الشرائح الإجتماعية من فلاحين ونساء وعمال وسياسيين، وقد قدموا بدورهم رسالة إحتجاج قوية اللهجة إلى سفير فرنسا في غانا.

3 ـ أوغندا

في أوغندا، نظم أهم حزب حكومي وهو حزب مؤتمر الشعب مظاهرة شعبية كبير في العاصمة كامبالا إحتجاجا على التجارب النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية.

وقد اعتبر الحزب أن فرنسا التي إنهزمت ثم طردت خارج الجزائر تحاول الآن إبادة الشعب الجزائري ببطء وبالتالي فإنه يعارض بشدة كل التفجيرات النووية في القارة الإفريقية. كما خرجت مظاهرات حاشدة تجاه

السفارة الفرنسية بالعاصمة كامبالا، حيث تجمع المتظاهرون الذين بلغ عددهم خمسمائة متظاهر (500)، وقاموا برمي البيض على مبنى السفارة الفرنسية تعبيرا عن سخطهم ضد التجاوزات الفرنسية على الشعب الجزائري والمتمثلة في أخطر عمل شهدته القارة الإفريقية وهو تفجير فرنسا للقنبلة النووية بالصحراء الجزائرية.

4 ـ إثيوبيا

أدان الرأي العام الأثيوبي سلسلة التجارب النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية وقد إنتقدت صحيفة صوت إثيوبيا Voice oF Eithio-pia، موقف فرنسا الرافض لفتح محادثات حول منع التجارب النووية والذي خلق عدة عراقيل في وجه حل المشكلة، كما تناولت الصحيفة تأكيد الرأي العام الإثيوبي على احتجاجه ضد التجارب النووية الى تعرض حياة الشعوب الإفريقية للخطر.

وكتبت صحيفة صوت إثيوبيا تقول :إذا أرادت فرنسا تحدي الرأي العام العالمي وإذا إكدت موقفها في الإستمرار في تجاربها النووية عليها أن تفعل ذلك في أراضيها، وليس في القارة لإفريقية، وقد أكد آلإمبرطور هيلاسيلاسي موقف بلاده هذا برفضه لكل الأسلحة النووية المدمرة. ليس في إفريقيا بل في العالم كله.

رد فعل بعض الهيئات الدولية

أ ـ هيئة الأمم المحدة

إن مندوبي الدول الغربية لدى هيئة الأمم المتحدة لم يحركوا ساكنا ولم يدينوا فرنسا وتجاربها النووية في الصحراء الجزائرية، بل كان هناك تأييد حكومي من طرف أعضاء الحلف الأطلسي، وهذا ما دفع بمندوب تشيكوسلوفاكيا كارل Karel Kurka إلى اتهام فرنسا بعرقلة مؤتمر نزع السلاح وتجاهلها لقرارت هيئة الأمم المتحدة، كما أكد مندوب بلغاريا Mil-ko Trarabanov ميلكو ترابانوف أن تفجير القنبلة النووية في الصحراء الجزائرية شاهد على لعب خطير من طرف فرنسا تغذيه الولايات المتحدة

وتشجع فرنسا على التمادي فيه، أما ممثل الهند أرثلولال Arthurlal فقد أدان التجار النووية التي قامت بها فرنسا على أراضي بلد من البلدان التي عارضت كل التجارب النووية ووقفت مع الفكرة وأيدتها، وكذلك الحال بالنسبة لممثل اثيوبيا السيد إمرو Imru الذي صرح بأن التراب الإفريقي تسمم وتلوث وأن حقوق الشعب الجزائري كبلت. أما ممثل بولنيا السيد بلوزتان Blusztan تطرق إلى تحدي فرنسا السافر لكل الشعوب المحبة للسلم وإرادة الأفارقة.

كما وقفت كندا موقفا شجاعا من خلال تصريح ممثلها الجنرال برنس Burnas الذي عرض فيها موقف بلاده المعارض لكل التجاب النوية في كل الدول.

أما ممثل الإتحاد السوفياتي السيد سميون تسارابكين Semyon tsarap-kine فقد أكد بدوره معارضة حكومته لهذه التجارب ورأى أن التجارب النووية الفرنسية تعبر على أن الغرب عاودته حمي السباق نحو التسلح من جديد.

وبالتالي فإن الوفود الغربية لم تتفوه بكلمة حول هذا الحدث الكبير ولم تتهم فرنسا حول تجاربها النووية في الصحراء الجزائرية بل دعمتها في هذا باعتبارها أنها عضو في الحلف الأطلسي.

ب ـ الفدارلية العالمية لنقابة (FSM)

تحت عنوان مس بإستقلال الشعب الجزائري بعث الأمين العام للفدرالية برقية إلى الإتحاد العام للعمال الجزائريين وإلى رئيس المجلس السيد أحمد بن بلة صرح فيه مايلي : (في الوقت الذي تجري فيه محادثات دولية مهمة حول نزع السلاح تقوم الحكومة الفرنسية بتحدى إرادة وأمن الشعب الجزائري ودول إفريقية أخرى من خلال تحقيق تجاربها النووية على التراب الجزائري.

ومادفع بالجمعية التأسيسية الوطنية الجزائرية إلى المطالبة بضرورة مراجعة الشروط العسكرية لإتفاقية إيفيان، وهذا المطلب سيدعم من طرف كل العمال والنقابات العمالية في العالم أجمع.

إن الفيدرالية العالمية تحتج وبشدة بإسم 120 مليون عامل ضد إستمرارية التجارب النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية التي تعتبر خرقا صارخا لسيادة واستقلال الشعب الجزائري، كما أنها تعارض سياسة السباق نحو التسلح المطبقة من طرف الحكومة الفرنسية.

ج ـ مؤتمر نزع السلاح بجنيف :

شهدت جنيف احتجاجات حية خلال الجلسة الصباحية لمؤتمر جنيف حول نزع السلاح ضد تجديد التجارب النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية، وتبنى هذ الإحتجاجات ثمانية وفود منها أربعة من الدول الإشتراكية وهي الإتحاد السوفياتي وتشيكوسلوفاكيا بولوندا وبلغاريا وثلاثة وفود محايدة وهي الجمهورية العربية المتحدة وأثيوبيا والهند وواحد من الدول الغربية وهو وفد كندا.

وقد عبر السيد عبد الفتاح حسن ممثل الجمهورية العربية المتحدة في كلمته الإفتتاحية عن قلق حكومته الكبير عن بدء فرنسا لتجاربها النووية في الصحراء الجزائرية بناء على تصريح رسمي جزائري الذي أعتبر عمل فرنسا هذا مساسا بإستقلال وسيادة الجزائر ، وتأسف السيد عبد الفتاح حسن عن مبادرة فرنسا المعارضة لكل الجوانب الإنسانية ومبادئ الأمم المتحدة وعليها الأن أن تتراجع فورا عن هذه التجارب في إفريقيا بناء على طلب الجزائر وبعض الدول الإفريقية، أضاف السيد عبد الفتاح حسن أن التجارب النووية تقوم بها الدول القوية في أراضيها أو في المحيطات، أما تجارب فرنسا في الصحراء فإنها تعرض إفريقيا وكل الشعوب التي تقطنها إلى الخطر.

د ـ مؤتمر الشعوب الأفرو آسيوية :

لقد كان تضامن مؤتمر الشعوب الأفروأسيوية مع الجزائر في محنتها قويا حيث بعثت أمانة المؤتمر إلى الرئيس الفرنسي برقية إحتجاج ضد التجارب النووية في الصحراء الجزائرية والتي إعتبرتها الامانة مساسا سارخا وخطيرا بسيادة الشعب الجزائري وتحديا سافراً للرأي العام العالمي.

ومن جهة ثانية أبرقت الأمانة رسالة تأييد وتضامن إلى الحكومة الجزائرية، معبرة من خلالها عن تضامن المؤتمر المطلق واللامشروط للجزائر حكومة وشعبا.

في الدول الشرقية

1 ـ يوغسلافيا

كانت أولها ردود الفعل من يوغسلافيا التي أعلنت مساندتها المطلقة للحكومة الجزائرية وقد جاء هذاالتأييد على لسان رئيس البرلمان والناطق الرسمي لكتابة الدولة للشؤون الخارجية.

وكعادتها في دعمها للدول الحديثة الإستقلال وصداقتها للجزائر سارعت إلى الإعلان عن تأييدها تجاه الجزائر وذلك من خلال مجهوداتها الرامية إلي الحفاظ على سيادة التراب الوطني ضد الممارسات الفرسية وبالأخص التفجيرات النووية.

قد ندد بشدة بالتجارب الفرنسية النووية على الأراضي الجزائرية التي من شأنها أن تؤثر على العلاقات الجزائرية الفرنسية لكونها حديثة العهد وهشة، كما عكست الجرائد اليوغسلافية الموقف اليوغسلافي حكومة وشعبا، من السياسة الفرنسية المتعفنة المطبقة في الصحراء الجزائرية، أثر إستقبال رئيس البرلمان اليوغوسلافي بيتر ستامبوليك Peter Stambolic لأعضاء البعثة البرلمانية الجزائرية، والتي كان على رأسها الرائد سليمان ومنها جريدتا البوربا Borba السياسة Polotika وفي تصريح رسمي بتاريخ 22 مارس جاء على لسان الناطق الرسمي لكتابة الدولة للشؤون الخارجية اليوغسلافي، إتهم فرنسا بخرقها للسيادة الجزائرية من خلال التجارب النووية وخرق مجهودات الهيئة الأممية الرامية إلى منع التجارب النووية في العالم، كما صرح بأن هذه التفجيرات من شأنها تفجير العلاقات الثنائية الجزائرية الفرنسية.

خاصة بعد إتفاقيات إيفيان التي تسمح لفرنسا بإستعمال الصحراء كقاعدة عسكرية إلى غاية 1967 وليس إستعمالها كحقل لتتجاربها النووية.

2 ـ روسيا

لقد كتبت وكالة طاس السوفياتية ما يلي : «لقد قامت فرنسا بتفجير نووي جديد في 18 مارس بالصحراء وفي التراب الوطني للجمهورية الجزائرية. وفي هذا الصدد ترى السلطات الروسية أن ما أقدمت عليه فرنسا هو تحدي للرأي العام العالمي».

«ونعلم أنه في عام 1959 ، دعت هئة الأمم المتحدة فرنسا إلى الكف عن كل التجارب النووية في الصحراء، وفي عام 1951 طالبت الجمعية العامة للأمم المتحدة من كل الدول إعتبار القارة الإفريقية منطقة منزوعة السلاح ولايحق لأحد إخضاع المنطقة للتجارب النووية.

كما طالبت الجمعية العامة بتوقيف كل التجارب النووية إبتداء من أول جانفي 1963 . غير أن السلطات الفرنسية لم تسمع لهذه النداءات ولم تعر لها أدنى إهتمام، ولم تأخذ بعين الإعتبار الحقوق الإنسانية والطبيعية للأفارقة حتى في إستنشاق هواء نقي وغير ملوث.

3 ـ تشيكوسلوفاكيا

في العاصمة براغ بعثت لجنة المدافعين عن السلم التشيكوسلوفاكية إلى السيد أو تانت U Thant برقية إحتجاج ضد التجارب النووية الفرنسية. مما جاء فيها : (إن الأستاذين هرومادكا Hromadka وفي كتاب V. knapp اللذين شاركا في مؤتمر آكرا حول العالم دون قنبلة Le monde sans Bombe يوجهان رسالة إلى المشاركين في هذه الندوة للتعبير عن رفضهم للتجارب النووية الفرنسية والتظاهر ضدها).

4 ـ بلغاريا

عبر الحزب الشيوعي الحاكم في صوفيا العاصمة عن سخطه من التجارب النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية، حيث إعتبر هذا العمل بمثابة تحدي سافر ضد سياسة الحياد المتبعة من طرف الحكومة الجزائرية، وبهذا العمل تكون فرنسا قد تحدت الرأي العام الدولي والشعب الجزائري وكل الشعوب الإفريقية وبذلك فإنها تذكر بسياستها الإستعمارية القديمة تجاه مستعمراتها.

2 ـ في الدول الغربية

1 ـ في الولايات المتحدة الأمريكية

تحت عنوان «الفرصة غير ماسبة» عبرت واشنطن من خلال تصريحات الهيئات الرسمية الأمركية عن إنشغالها من القضية معتبرة أن الظرف الذي

إختارته فرنسا لتجاربها النووية في الصحراء الجزائرية غير مناسب تماما لأنه تزامن مع ذكرى إتفاقيات أيفيان المبرمة في هذا التاريخ بين الجزائر وفرنسا وبالتالي فإنه يمس السيادة الجزائرية على إعتبار أن الشروط العسكرية لإتفاقيات إيفيان تسمح لفرنسا ولمدة خمس سنوات باستعمال قواعدها العسكرية بالمنطقة وعبرت وكالة الأنباء الأمريكية على أن فرنسا بإمكانها القيام بتجاربها النووية خارج الصحراء الجزائرية ويمكن أن يكون ذلك في المحيط الهادي على سبيل المثال. وعلى هذا الأساس فإن التجارب النووية الفرنسية لا تسهل عملية المباحثات في جنيف.

2 ـ بلجيكا

قام متظاهرون في العاصمة بروكسال وقد بلغ عددهم حوالي 15000 متظاهر جابوا شوارع العاصمة البلجيكية معبرين عن سخطهم ضد التجارب النووية الفرنسية ومن أجل نزع السلاح وشارك في هذه المظاهرات عدد كبير من المنظمات السياسية والنقابية البلجيكية إلى جانب بعض الهيئات الأجنبية. وقد جابت المظاهرات شوارع العاصمة بلافتات معادية للتجارب النووية الفرنسية

3 ـ اليابان

لقد إحتجت الحكومة اليابانية في العاصمة طوكيو لدي الحكومة الفرنسية على التجارب النووية الجارية في الصحراء الجزائرية، وهذه الإحتجاجات تم تقديمها من طرف ممثل السفارة اليابانية في باريس إلى وزارة الشؤون الخارجية الفرنسية.

رد الفعل الجزائري (الرسمي)

بعد تفجير القنبلة الفرنسية في الصحراء الجزائرية قام سفير الجزائر بفرنسا السيد عبد اللطيف رحال بزيارة إلى باريس بعد أن كان قد إستدعي من طرف الحكومة الجزائرية في هذا الشأن وقد تم تكليفه من طرف السيد محمد خميستي رسميا بنقل إحتجاج الجزائر ضد التفجيرات الفرنسية وضرورة مراجعة الشروط العسكرية التي جاءت بها إتفاقيات إيفيان وقد أبلغ وزير الخارجية محمد خميستي الحكومة الفرنسية على

لسان سفيرها بالجزائر السيد جورج عوس موقف الجزائر من التجاوزات الفرنسية بالصحراء الجزائرية.

وفي زيارة لوزير الدفاع الفرنسي السيد بيار مسمار إلى منطقة ليون Lyon صرح للصحافة ولوكالة الأنباء الفرنسية بأن فرنسا ستستمر في تجاربها النووية سواء في الصحراء أو في جهة أخرى... وأضاف قائلا بأن فرنسا ستعمل ما تراه ضروريا وليس أكثر مما يجب عمله وصرح بأن كل التجارب النووية السابقة كانت تجري في باطن الأرض أي منذ عامين خلت (1960) وهذه التجارب الباطنية لا تؤثر ولا تشكل خطرا على أحد.

الخاتمة

لم تتمكن السلطات الإستعمارية الفرنسية من التخلص من عقدة الرجل المتفوق، رغم الصفعات التي تلقتها من دولة إلى أخرى وكانت آخرها الجزائر التي أذاقتها ولمدة ثماني سنوات مرارة الحرب ومع ذلك بقي ساستها يحلمون بصحراء فرنسية في أرض جزائرية، وذلك بموجب إتفاقيات إيفيان، لكن حلم فصل الصحراء عن الوطن الأم تبخر أمام إرادة الجزائريين لذلك إستغلت فرنسا بعض الثغرات في الشروط العسكرية لإتفاقيات إيفيان ومددت تواجدها العسكري في المنظمة لمدة خمس سنوات، فكانت الفرصة سانحة لها لإجراء تجاربها النووية التي كانت نقمة على الشعب الجزائري متحدية بذلك كل شعور إنساني والرأي العام العالمي الرافض لمثل هذه الأعمال والمساس بالسيادة الجزائرية وهذا ماتولد عنه رد فعل عربي ودولي، دفاعا عن سيادة شعب حسب ما تمليه مبادئ هيئة الأمم المتحدة والأعراف والتقاليد الدولية.

قضية الصحراء الجزائرية
في المفاوضات الجزائرية الفرنسية
من خلال :

1) SAAD DAHLEB : Mission Accomplie
2) REDHA MALEK : l'Algerie Aevian
3) OLIVIER LONG : Le Dossier Secret des Accords d'Evians

الأستاذ / محمد الشريف سيدي موسى

مقدمة

يعتبر خطاب ديغول يوم 14 / 06 / 1960 عن حق الجزائريين في تقرير المصير واحترام إختيارهم، دعوة واضحة للحكومة الجزائرية المؤقتة لفتح المحادثات بين الطرفين.

فوصل الوفد الجزائري إلى فرنسا يوم 25 جوان من نفس السنة متكونا من السيدين أحمد بومنجل ومحمد الصديق بن يحي والطرف الفرنسي يتمثل في روجي موريس Roger Moris، الجنرال غاستين General Gastines والكولونيل ماتون Colonel Mathon كان اللقاء بضاحية مولان Meulun بفرنسا واستغرقت المحادثات أربعة أيام من 26 جوان إلى 29 من نفس الشهر دون التوصل إلى اتفاق بين الطرفين، فالوفد الفرنسي كان حاملا لمخطط ديغول وأوامره [1] والتي كانت تنص على ما يلي :

أ ـ طرح الأسلحة جانبا ووقف القتال.

ب ـ مستقبل ونهاية المحاربين.

بينما الوفد الجزائري كان يريد إجابة واضحة عن الأسئلة التالية :

1 ـ الشروط الأساسية والعسكرية لوقف القتال.

2 ـ ضمانات تقرير المصير والإستفتاء الحر.

ويؤكد السيد دحلب في كتابة مهمة مكتملة mission accomplie أن المسؤول الأول عن فشل هذا اللقاء هو ديغول الجنرال الرئيس.

اللقاء السري بلوسارن : 20 فيفري 1961

إذا كانت المحادثات السابقة الذكر قد جرت بفرنسا فإن اللقاء الجديد بلوسارن كان على التراب السويسري بواسطة الحكومة الفيدرالية السوسرية المثلة أساسا في السيد أليفي لونغ Olivier long. [2] لقد إتصل هذا الأخير بالسيد الطيب بولحروف ممثل الحكومة الجزائرية المؤقتة بروما وقدم له رغبة الحكومة الفرنسية في تنظيم لقاء سري يجمع ممثلي الطرفين.

ولقد مثل الوفد الجزائري السيد بولحروف، والسيد بومنجل مدير بوزارة الإعلام في الحكومة المؤقتة.

أما عن الجانب الفرنسي فمثله جورج بومبيدو George Pompidou مدير بنك روتشيلد محل ثقة ديغول والسيد برونودي لوس Bruno de leusse المدير العام بالوزارة المكلفة بالشؤون الجزائرية.

وانطلقت المحادثات يوم 20 فيفري 1961 ودامت 7 ساعات كاملة، كان يريدها بومبيدو لمناقشة الهدنة ورفض المفاوضات تحت تهديد العمليات العسكرية. وبقاء القاعدة العسكرية البحرية بمرسى الكبير تحت السيادة الفرنسية، كبقاء قاعدة جبل طارق تحت سيادة بريطانيا. أما الوفد الجزائري فكان يريدها لمناقشة تقريرا لمصير ووقف إطلاق النار بعد إنتهاء المفاوضات.

على أن القطرة التي أفاضت الكأس كانت قضية الصحراء الجزائرية حيث إدعت فرنسا أنها من خلقتها وستكون دائما لها.

ولم يكد ينتهي بومبيدو من تعليقه حتى أردف السيد بولحروف قائلا بكل لباقة وحزم: «إذن كذبوا علينا في المدرسة، لأن الجزائر تظهر على الخرائط مع الصحراء بلون واحد هو الوردي.» هكذا كانت قضية الصحراء بداية حجر عثرة في سير كل المحادثات والمفاوضات الفرنسية الجزائرية التي تلت لقاء لوسارن الذي آل إلى الفشل وتوقف على الساعة 18 سا و30 د من نفس اليوم.

لقاء نيوشاتيل 1961/03/05

يتفق كل من رضا مالك [3] وسعد دحلب [4] والوسيط السويسري لونغ[5] على أن هذا اللقاء السري بنيو شاتيل في الخامس من مارس 1961 بين عمق الخلاف وعدم تطابق وجهات النظر بين الوفد الجزائري والوفد الفرنسي.

لقد طرح بومبيدو دائما مقترحاته المعهودة:

أ ـ الهدنة.

ب ـ بقاء قاعدة مرسى الكبير تحت سيادة فرنسا.

ج ـ الصحراء تحت سيادة فرنسا كذلك.

وهنا يجدر بنا أن نذكر مقتطفات من كلام بومبيدو من خلال كتاب رضا مالك: الجزائر في إيفيان (L'Algérie à EVIAN).

«* في مرحلة أولى نسوي مشكل شمال الجزائر حيث نجد عشر ملايين جزائري ونترك جانبا الصحراء.

* وفي مرحلة ثانية فإن فرنسا والدولة الجزائرية إن وجدت سيتناقشان حول هذه المسألة، كما أن المحادثات ستتوسع بطبيعة الحال إلى بقية الدول المجاورة والمتاخمة».

لقد رد الوفد الجزائري بحزم: «لا هدنة حتى وإن دامت المفاوضات شهورا أو سنوات وأكد السيد أحمد بومنجل أن الصحراء جزء من التراب الجزائري ولا يمكننا بأي حال من الأحوال التفريط في شبر واحد منها».

كان ذلك إيذانا بفشل المحادثات وتوقفها لأن فرنسا قد أخلت بمبدأ السيادة الوطنية ووحدة التراب الجزائري.

مفاوضات إيفيان الأولى: 20 ماي إلى 13 جوان 1961

لقد كانت هذه الندوة مقررة بتاريخ 07 أفريل 1961 لكنها أجلت إلى يوم 20 ماي من نفس السنة لأسباب ليس هنا مجال لذكرها، وإنما فقط نبرز ما قاله السيد سعد دحلب آنذاك: «ونحن نتهيأ لملاقاة المفاوضين الفرنسيين في إيفيان لم نتوقف عن القتال بل كثفناه حتى عندما نفاوض نكون في موقع قوة [6].

كان الوفد الجزائري آنذاك مكونا من السادة: كريم بلقاسم، الدكتور أحمد فرنسيس، سعد دحلب، محمد الصديق بن يحي، الطيب بولحروف وغيرهم... أما الطرف الفرنسي فكان يمثله لويس جوكس Louis joxe Général Victor Suira, Bernard Tricot, Claude Chayet, Bruno de Leusse وغيرهم من الشخصيات السامية الفرنسية.

وانطلقت المفاوضات في التاريخ السابق الذكر على العاشرة و 45 د صباحا بحضور الوسيط السويسري لونغ حيث عرض الوفد الفرنسي المتمثل في شخصية جوكس مقترحات حكومته المتضمنة:

أ ـ الهدنة ووقف العمليات العسكرية.

ب - قانون إمتيازي للأوروبيين.

ج - وأخيرا وبطبيعة الحال حق تقرير المصير للثلاثة عشرمقاطعة في الشمال دون الصحراء. فحسب جوكس أن مسألة الصحراء تمس عدة دول ونحن مستعدون أن نتشاور معهم ومع الجزائر عندما تصبح دولة مستقلة.

لقد أخذ كريم بلقاسم الكلمة بعده حيث قال: «إن المشكل المطروح هنا هو قضية تصفية كاملة للإحتلال... ثم أضاف كيف يمكننا قبول جزائر دون 4/5 من ترابها الوطني.

إن ديغول كان يريد منا بكل بساطة راية في الشمال فوق 1/5 التراب الجزائري وهو الجزء الذي توجد به الأقليات الأوروبية فإذا قبلنا فإن مصيرنا يكون مواطنين جزائريين في الشمال مستقلين وفرنسيين من الدرجة الثانية في الجنوب، إن الإتفاق بيننا كان مستحيلا، إذ لا يمكننا قبول المساس بسيادة ووحدة ترابنا الوطني.

فتوقفت المفاوضات يوم 61/06/13 بتلك المدينة الفرنسية بعد رفض الوفد الجزائري المطالب الفرنسية.

محادثات لوغرين 1961/07/28

يقول السيد سعد دحلب إن الإتصالات [7] بين حكومة الجمهورية المؤقتة والحكومة الفرنسية لم تتوقف بعد مفاوضات إيفيان الأولى حيث كان يصلنا عدد كبير من مبعوثي ديغول أو وسطاء وحتى على شكل رسائل عديدة.

هكذا بدور سويسري للسيد لونغ إلتقى الوفدان من جديد في مدينة لوغرين السويسرية يوم 20 جويلية 1961 إلى غاية 07/28 من نفس السنة. وبدا واضحا أن فرنسا لم تغير من نظرتها تجاه الجزائر لتفتيتها إلى كيانات وفصل الصحراء عن الوطن الأم والإستحواذ على خيراتها الباطنية. ويذكر الوسيط السويسري أن السيد كريم بلقاسم أوقف المفاوضات حينما قال» لا يمكننا مواصلة المحادثات مع طرف لا يعترف بسيادتنا على الصحراء [8] ويضيف السيد لونغ أن الجزائريين لم يتنازلوا عن مبادئهم. ففشلت الندوة من جديد بعد 6 أشواط من المحادثات أخذت قضية الصحراء فيها حصة الأسد.

محادثات بال 1961

لقد كانت محادثات بال في شهر أكتوبر والثانية في التاسع من نوفمبر سنة 1961 بعد التصريح الصحفي للجنرال الفرنسي ديغول يوم الخامس من سبتمبر 61 هذا نصه» ليس هناك أي جزائري لا يعتقد أن الصحراء يجب أن تكون من الجزائر... »[9].

رغم أن هذا التصريح كان عموما غامضا نوعا ما لكن هناك تقدم، إذ مبدأ السيادة على الصحراء قد إعترف به أخيرا. فإنطلقت المفاوضات من جديد بمدينة بال السويسرية وتبين أن الفرنسيين كانوا أكثر تحضيرا مما سبق، فقدموا لنا نصوصا وإقتراحات ونحن بدورنا كنا نرد على هذه النصوص بإقتراحات عملية أخرى.

مفاوضات ليروس من 10 إلى 1962/02/18

إن هذه المفاوضات كانت على التراب الفرنسي بمرتفعات الجورا JURA على الحدود السويسرية في العاشر من شهر فبراير عام 1962 حضره عن الجانب الجزائري إضافة إلى كريم بلقاسم، أمحمد يزيد وزير الإعلام، رضا مالك إلخ... أما عن الجانب الفرنسي نجد جوكس، Robert Bruno إلخ... ويذكر لونغ أن اللقاءات كانت مقررة لثلاثة أو أربعة أيام بعيدا عن وسائل الإعلام [10] ولقد ناقش الطرفان في «لي روس» كل المواضيع التي بقيت إلى وقت قريب محل خلاف كبير بينهما بما في ذلك قضية الصحراء. إن فرنسا لم تعد تدافع عن الصحراء الفرنسية إلا أن جوكس كان قويا في إنتزاع بعض الأشياء مثل الإستغلال المشترك للثروات الطبيعية والمعدنية وفي مقدمتها البترول والغاز، وبقاء القاعدة العسكرية النووية بصحراء رقان مدة تحت سلطة فرنسا.

ويصرح سعد دحلب أننا كنا جد حذرين حول أي شرط أو بند قد يكون متناقضا مع مبدأ السيادة الوطنية والوحدة الترابية وفي النهاية تم الإتفاق على مجمل النصوص والمقترحات المطروحة للنقاش بما فيها وقف القتال، القضايا العسكرية، التعاون الإقتصادي والثقافي.

هكذا إفترق الطرفان يوم 2/18/ على الساعة الرابعة صباحا ورجع الوفد الجزائري إلى تونس لعرض ما تم التوصل إليه على الحكومة المؤقتة ثم على المجلس الوطني للثورة الجزائرية.

مفاوضات إيفيان الثانية 7 مارس إلى 62/03/18

بعد موافقة مجلس الثورة الجزائرية بالأغلبية على مسودة «لي روس» إتفقت الحكومتان عن طريق الوسيط السويسري على تاريخ الندوة العلنية الرسمية يوم السابع من مارس بمدينة إيفيان على حدود سويسرا.

فحسب رضا مالك إن لقاءات إيفيان كانت عبارة عن تبييض كل ما تم التوصل إليه في Les Rousses.

ويضيف سعد دحلب أن لقاءات إيفيان لم تكن للإتفاق حول المبادىء مثل ما وقع في «لي روس» وإنما للنظر في تطبيق ما تم التوصل إليه على أرض الواقع إلى إتفاق رسمي.

وفي يوم 62 /3/18 على الساعة الخامسة و 30 دقيقة وقع كل من السيدين كريم بلقاسم وجوكس على نص إتفاقيات إيفيان ووقف القتال.

الخـاتـمـة :

من خلال تدخلنا هذا تبين لنا أن قضية الصحراء الجزائرية كانت محل خلاف عميق ودائم بين الحكومة المؤقتة للجهورية الجزائرية والحكومات الفرنسية فبالنسبة للجزائر إنها قضية السيادة ووحدة ترابية ومبدأ مقدس لا يمكن التخلي عنه. أما بالنسبة للطرف الفرنسي فإنها قضية إحتلال وتكوين لتبعية بدأت منذ القرن التاسع عشر فهي خلق وإكتشاف فرنسا.

إن صحراءنا التي تمتد 4/5 ترابنا الوطني غنية بثراوتها الطبيعية والمعدنية الباطنية لا سيما بعد إكتشاف البترول والمحروقات بها التي تحتاجها الصناعة الغربية بصفة عامة والصناعة الفرنسية بصفة خاصة إضافة إلى كونها عمقا إستراتيجيا نحو القارة الإفريقية وقاعدة لتجاربها الذرية والنووية.

ومن هنا نستخلص شدة تمسك فرنسا بها وعدم فتح باب المفاوضات بشأنها، لكن الوفد الجزائري المفاوض كان دائما يثير القضية ويطالب بتصفية كاملة للإستعمار الفرنسي من القطر الجزائري. ولم يكن ذلك سهلا لتصادم المواقف الجزائرية مع المصالح الإستعمارية في المنطقة. وعلى أية حال بعد عدة أشواط ماراطونية كان النصر حليف جبهة التحرير الوطني والشعب الجزائري.

الهـوامـش :

1. أنظر رضا مالك . L'Algérie a Evian P. 64
2. أنظر Olivier long. Le Dossier Secret des Accords d'Evian
3. أنظر رضا مالك L'Algérie à Evian P. 95
4. أنظر سعد دحلب Mission accomplie
5. أنظر لونغ Olivier long, Le Dossier Secret des Accords d'Evian
6. أنظر سعد دحلب، المصدر نفسه ص 145.
7. أنظر سعد دحلب المصدر نفسه ص 154 ص 150.
8. أنظر لونغ نفس المصدر ص 92.
9. سعد دحلب، نفسه، ص 150.
10. أنظر لونغ، نفس المصدر ص 123.

القسم الثالث

الكلمات والشهادات

الفصل الاول

الكلمات

شارك في فعاليات هذا الملتقى الوطني الهام عدد كبير من المجاهدين والشخصيات الوطنية ،وقد ارتأينا هنا ضرورة اثبات كلماتهم التي وردت في مراسيم الجلسة الافتتاحية، لما فيها من فائدة ، وحث على حب الوطن ، والتكفل بكتابة التاريخ الوطني .

كلمة السيد مبارك خلفة

(الأمين العام للأمانة الوطنية لأبناء المجاهدين)

الأب الفاضل معالي السيد وزير المجاهدين،

السيد العميد،

الإخوة أعضاء المنظمة الوطنية للمجاهدين،

الجمع الطيب الكريم،

يسعدني في هذه العجالة، ونيابة عن كل إخواني أعضاء الأمانة الوطنية لمنظمة أبناء المجاهدين أن أحظى بشرف التحدث أمام رجال صنعوا للجزائر تاريخها ومجدها عبر سنين طويلة من الجهاد ،أمام نخبة من أساتذتنا الأفاضل ومؤرخينا وخير ما جاءت به جزائر مليون ونصف مليون شهيد. كما لا يفوتني بالمناسبة أن أسجل وقفة إجلال وخشوع واحترام على أرواح أولئك الذين هم عند ربهم يرزقون الذين غرسوا بدمائهم الزكية هذه الشجرة الطيبة التي أصلها ثابت وفرعها في السماء لنتظلل تحتها.

أيها الجمع الكريم مما لا شك فيه أن تاريخنا هو مصدر افتخارنا واعتزازنا لأنه يمثل شخصيتنا الوطنية في هذا البلد الطيب الآمن كما أنه كان وما يزال مثل يقتدى به بالنسبة لكل الشعوب التواقة إلى الأمن والسلام والإستقرار والمحبة والشموخ والكبرياء وعزة النفس، فما أحوجنا وما أحوج المكتبة الجزائرية والمدرسة الجزائرية إلى كتابة التاريخ وخاصة وأن صناعه والشاهدين عليه ما زالوا على قيد الحياة ومن بينهم أبنائهم وإخوانهم من خير ما انجبت الجامعة الجزائرية.

أيهاالإخوة، أيها السادة أملي أن يوفقنا الله إلى ما فيه خير للبلاد والعباد.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

كلمة المجاهد عمر صخري

(أمين وطني بالمنظمة الوطنية للمجاهدين)

أخي وزير المجاهدين المحترم،
أخي حضرة العميد المجاهد المحترم،
السيد الوالي،
إخواني، ممثل منظمة أبناء المجاهدين وممثل منظمة أبناء الشهداء،
إخواني الدكاترة، إخواني الأساتذة، إخواني الطلبة والطالبات،
أيها المجاهدون، أيها الحضور باسمي الخاص وباسم الأمانة الوطنية ونيابة عن الأمين العام السيد الرئيس علي كافي أحييكم تحية الأخوة والجهاد وأبلغكم إعتذار السيد الأمين العام وهو يتمنى لملتقانا هذا كل النجاح والتوفيق إن شاء الله أيهاالإخوة بهذه المناسبة وعلى أرض ولاية ورقلة نشكر كل الإخوة الذين ساهموا من بعيد أو قريب، كما نشكر إخواننا أعضاء مجلس الولايتين الخامسة والسادسة على هذه المبادرة ونشكر المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 على تبنيه لهذا الملتقى كما نشكر المتحف الوطني للمجاهد على المساهمة في هذا الملتقى. أيها الإخوة إن ملتقانا هذا وهو السياسة الفرنسية لفصل الصحراء له أهمية كبرى سواء لتاريخ الجزائريين أو للتاريخ العربي، أو التاريخ المغاربي وحتى التاريخ الإسلامي، لأنه لولا تضحيات الرجال وجهاد الرجال وتفاني الرجال وإتحاد الرجال والنساء في هاتين الولايتين والتي تنتمي إليهما صحراؤنا الكبرى العزيزة التي كادت أن تضيع من الجزائر، وتضيع من العروبة وتضيع من الإسلام.

ولكن بفضل تضحيات الرجال الذين إستشهدوا من أجل الصحراء الجزائرية. هؤلاء الرجال الذين ولو أستشهدوا هم معنا اليوم حيث يقول

سبحانه وتعالى : « ولا تقولوا لمن يقتل في سبيل الله أموات بل أحياء ولكن لا تشعرون» إذن هم أحياء شهداء الجزائر بصفة عامة وشهداء الصحراء بصفة خاصة شاهدين علينا وعلى من أنصف تضحياتهم وتفانيهم وعلى دمائهم التي سالت على هذه الرمال.

أيها الإخوة لن أطيل علكيم بالكلام لكن أريد أن أنبه إلى شيء وأقول وأعيد ماقلته في الماضي بالنسبة لإخواني الدكاترة والأساتذة والطلبة أن ثورتنا ثورة شعبية وأغلب مجاهديها سواء الذين حملوا السلاح وصعدوا للجبال والسهوب كانوا أغلبهم أميين، والأمي هذا الذي لا يقرأ ولا يكتب، ولهذا فأنا أقول للأساتذة والباحثين وأقول للطلبة المجاهدالذي صنع التاريخ لا تطلبوا منه أن يأتي إليكم ليكتب التاريخ، المجاهد الذي صنع التاريخ عليكم أنتم أن تبحثوا عنه لأنه هذا المجاهد بالأمس استطاع أن يترجم ارادته ووطنيته في الميدان لكنه لا يستطيع أن يترجم ذلك باللسان بما أنه أمي، ولهذا فالمسؤولية على الأستاذ وعلى الباحث وعلى الطالب. لأنني أقولها بكل صراحة أيها الإخوة إن الأقلية التي تعرف القراءة والكتابة أقول أن أغلبها كسولة في الكتابة. ولهذا المطلوب من الباحث أن يبحث، وإذا قلنا في شعارنا الملتقى الأول فهذا لايعني أننا سنكتفي بهذا الملتقى في موضوع سياسة فرنسا لفصل الصحراء. هذا يعني أن هذا هو الملتقى الأول ويكون ملتقى ثاني وثالث حيث ستكون مواضيع أخرى وتساؤلات أخرى ستدفع بالأستاذ وبالطالب للبحث عنها لنرجع فيما بعد لملتقى ثاني وملتقى ثالث ورابع حتى نوفي هذه المنطقة حقها في التاريخ سواء التاريخ القديم أو التاريخ الحديث، سواء في تاريخ الحركة الوطنية وهي تزخر بمناضليها أو تاريخ الثورة التحريرية والتي ضحت أيضا وكل حبة رمل تساوي قطرة من دم شهيد وإذا بدأت في عد شهداء الصحراء لأن الإستقلال لم يمنحه لنا ديغول ولم تأت به مفاوضات إيفيان والدليل نرجع لبيان أول نوفمبر ونقارنه مع اتفاقية افيان إذن كل ماجاء به بيان أولإذن كل ماجاء به بيان أول نوفمبر والشيء الذي سطره الرجال المخلصون وطالبوا به هو الذي تحقق في افيان .. ولهذا فإن إرادة أول نوفمبر 1954 الذي طالب به أحرار 1954 هي التي جاءت في 1962، إذن

فرنسا في 19 مارس 1962. خضعت إلى نوفمبر 1954 وأمضت على وثيقة 1954. وهذا لم يكن سهلا لولا تضحيات الجزائرين بصفة عامة وتضحيات سكان الصحراء بصفة خاصة لأن مساهمتهم في الثورة الجزائرية وبدءا بسي حامة الأخضر من شرق الصحراء إلى لطفي وفراج في غرب الصحراء ومرورا بعميروش وحواس من شمال الصحراء ومجاهدي وشهداء إليزي في جنوب الصحراء إذن الصحراء غنية بالشهداء وتندوف وقمراست فكل ولايات الجنوب غنية بالشهداء والوادى وإليزي ورمال الصحراء مسقية بدماء الشهداء أذن الشيئ الذى أؤكد عليه وأركز عليه بإسم المنظمة الوطنية للمجاهدين أقول للأستاذ وأقول للطالب مرة ثانية لا تظن أن المجاهد هو الذي يبحث عنك، المجاهد صنع وما على الطالب إلا أن يمشي إلى الصانع وأريد أن أقول لا يعرف ترجمة المراحل لأن الثورة أجيال ومراحل مرحلة التفجير، ومرحلة ما بعد التفجير مرحلة، ومرحلة 1957 – 1962 مرحلة، ونفس الشيء بالنسبة للثوار فهم أجيال ومراحل.

إذن إذا أراد الطالب أن يتحدث للمجاهد عليه أن يعرف إلى أي جيل كان ينتمي وفي أية مرحلة كان. وفي أي مرحلة عاش وفي أي منطقة كان. حتى لا تختلط عليه الأمور، وحتي تسهل مهمة الطالب، لأن المجاهد لا يستطيع أن يعبر، وبالتالي فإنه يعطي القليل لكن على الطالب أن يحلل المعلومة لأنه لا يستطيع أن يترجم ما بداخله إذ ليس لديه إمكانية الترجمة ولا منهجية يقسم من خلالها المناطق ويسرد المراحل ويحكي عن معركة ... إلخ ولهذا أنت أيها الأستاذ وأنت أيها الطالب عليك أن تبحث في هذا المجال لكي نستطيع كتابة التاريخ كتابة صحيحة وثرية، لكن يجب أن لا ننسى أن التاريخ هو السيادة، وهو الشخصية، وعلينا إنطلاقا من هذا الأساس أن نبلغ هذا لأولادنا وأجيالنا جميعا، وأنا أرى في كل مرة عدة أخطاء تقع في تسجيل بعض الأحداث التاريخية، وهذه مجلة « الرؤية» التي هي بين أيدينا، تحتوي على خطأ فادح في حق الشهيد عميروش وسي الحواس، حيث إستعمل الراوي في شهادته كلمة « احتمال». فعن أي احتمال تتحدث ياهذا وأنت الذي كنت أنذاك مجرد جندي بسيط لتأتي

اليوم وتتحدث عمن كان يخطط ويسير ويفكر على مستوى وطني، وهناك كلام آخر في كتب أخرى لأناس لم يشاركوا في أحداث ولم يعيشوا في مناطق وربما في ذلك الوقت لم يكونوا قد ولودوا بعد لكن وعلى الرغم من ذلك فإنهم يتكلمون عنها، ومع الأسف أصبحت شهادتهم تاريخاً، وهذا راجع إلى أن ناقل الرواية التاريخية لا يكلف نفسه عناء البحث والتنقيب والتأكد من تلك المعلومات التي يسمعها ولا يتأكد حتى من التاريخ الشخصي للإنسان الذي يحاوره.

ولهذا إخواني فإننا سوف نستمع إلى محاضرات يلقيها أساتذة ودكاترة، مع العلم أيها الباحثون أن معكم إطارات من الولاية السادسة والولاية الخامسة عاشوا هذه الأحداث وعايشوا هذه المراحل وأرجو أن تصححوا وبمساعدتهم تلك الأخطاء وتستفسروا منهم عن الكيفية التي سارت بها الثورة في هذه المنطقة، ولو نجمع فقط الشعارات التي كانت توزع وتكتب على الجدران في ورقلة، الوادي، إليزي، تندوف، أدرار، بشار، وفي تمنراست. لوجدناها بالقناطير، وكلها كانت ترفض السياسة الإستعمارية وترفض فصل الصحراء عن الشمال الجزائري، وتنادي بالاعتراف بجبهة التحرير كممثل وحيد للشعب الجزائري، والشعب الجزائري واحد لا يتجزأ، ثروات الصحراء جزائرية، سكان الصحراء لا يفرطون في جزائريتهم، وكم أتمنى أن يبدأ الطلبة والأساتذة في إتصالاتهم ومن الأن بالمواطنيين والمناضليين بما أنهم قد إلتقوا جميعا هنا في ورقلة ليجمعوا ويدرسوا المناشير والشعارات التي كانت توزع هنا أثناء الثورة والتي كانت تكتب على الجدران من طرف الشباب والطلبة بعد أن يوزعها المناضلون على المواطنين، ليقدم الحركة والقومية والجنود الفرنسيون في الصباح على محوها.

لهذا فإن امنيتنا هي أن ننصف التاريخ وننصف هذه المنطقة، فلولا كفاح الصحراء، ولولا مجهود مجاهدي وسكان الصحراء وأتحادهم جميعا ما كان لفرنسا أن تفرط في هذه الصحراء، أن هذه النتيجة لم تأت بها

مفاوضات أيفيان ولا التصريحات الخاريجية، لأن العمل والكفاح والميدان هنا هو الذي كان يعطي السلاح للمفاوضيين في إيفيان والدليل أن مضاهرات 27 فيفري أي 20 أو 22 يوما قبل الإمضاء على الإتفاقيات، وفرنسا كانت في هذا الوقت تبحث دائما على عملاء لها يمضون لصالحها ويقبلون بأن تصبح الصحراء فرنسية، ولقد جاء الوزير الفرنسي إلى غاية مطار ورقلة لكن الشعب «الورقلي» واجهه بمظاهرات عارمة إضطرته إلى العودة من حيث أتى وهو يجر أذيال الخيبة.

ولأجل هذا كله أطلب منكم اخواني أخواتي أن تنصفوا هذه المنطقة وتنصفوا الجزائر عامة، إن المجاهدين صنعوا التاريخ وكفاهم فخرا أنهم صنعوا التاريخ، والشهداء دفعوا أرواحهم من أجل التاريخ وكفاهم فخرا وفوزا بالجنة إن شاء الله، والمسؤولية اليوم ملقاة على عاتقكم أنتم، إما أن تساهموا مع صناع التاريخ لتصبحوا جزءا منه أو يحكم عليكم هذا التاريخ، المجد والخلود للشهداء الأبرار وتحيا الجزائر.

والسلام عليكم ورحمة الله

كلمة المجاهد احمد بن ابراهيم

(نيابة عن المنظمة الوطنية للمجاهدين بولاية ورقلة)

بسم الله الرحمن الرحيم،

وأترحم على أرواح شهدائنا الأبرار

باسم مجاهدي الولاية أرحب وأشكر في آن واحد كل الضيوف الذين أتوا من جميع أنحاء الوطن وأتمنى لهم إقامة طيبة. كما أود أن أشكر كل من فكر وساهم من قريب أو بعيد لعقد هذا الملتقى. وأشكر مسبقا كل من سيساهم لإثرائه، ونجاحه، وأتمنى لكل الباحثين كل التوفيق في أداء واجبهم التاريخي

والله الموفق والمجد والخلود لشهدائنا الأبرار، وشكرا.

كلمة السيد رافع محمد الكبير

والي ولاية ورقلة

معالي الوزير،

سيادة العميد،

الإخوة المجاهدون الكرام،

أبناء الأسرة الثورية،

السادة الحضور،

باسم سلطات ولاية ورقلة وباسم سكانها أود أن أرحب بكم جميعا، فأهلا وسهلا ومرحبا بكم جميعا في ورقلة.

وبهذه المناسبة أود أن أشكر السيد الوزير وكذلك المنظمة الوطنية للمجاهدين على إتاحتها لنا الفرصة للتطرق إلى هذا الجانب الهام والمهم في مسيرة الثورة التحريرية. وما أحوجنا اليوم وبلادنا تمر بما تمر به لنستنتج العبرة من هذا الموضوع الذي جسد وحدة الشعب الجزائري وكذلك كان إستمرارا للثورة التحريرية حتى تكتمل وحدة البلاد ووحدة الشعب.

ومرة أخرى أتمنى لكم إقامة طيبة بيننا، وإن شاء الله سوف نخرج من هذا الملتقى بنتائج معتبرة للأجيال القادمة

والسلام عليكم ورحمة الله.

كلمة المجاهد عبد الغني عقبي

(ممثل مجلس الولاية الخامسة التاريخية)

يسعدني أن أشكر جزيل الشكر كل الإخوان الذين أخذوا هذه المبادرة الطيبة لتنظيم هذا الملتقى حول موضوع كنا نوليه اهتماما بالغا دائما، والذي سيرفع إن شاء الله الضباب والذي سيعطي للمناطق الصحراوية بما فيه الغربية وما يسمى بالولاية السادسة مكانتها الحقيقية وهذا والحمد لله سوف يدخل في عملية شاملة لكي نخرج نهائيا، ما دام أن هناك شهود ما زالوا على قيد الحياة، نخرج نهائيا من بعض السلبيات وتزييف تاريخ الجزائر، وهنا أردت فقط بعد أن أبلغ لكم تحيات مجاهدي الولاية الخامسة الثورية، تحية مجاهدين كانوا في خندق واحد يقومون بواجب واحد وكانوا يصنعون الحدث ولا يعرفون إلا الواجب، ولهذا أسميهم أبطال، لأن الأبطال لا تصنعهم الحقوق بل تصنعهم الواجبات، فلقد قاموا والحمد لله بواجبهم أينما كانوا،

بما أننا نتكلم عن شيء يربط جهة من الوطن أرادت فرنسا أن تجعل منها صحراء فرنسية، انطلاقا من فكرة تتمثل في أن الصحراء ليس بها سكان، إذن سكانها هم الذين سيدخلونها أولا، وكأن الصحراء لم يكن يسكنها إلا الحيوانات وجاء الفرنسيون ودخلوها، ونسوا تماما أنه في الصحراء كانت توجد ثقافة مزدهرة قبل التاريخ وهذه الثقافة لم تخرج من لا شيء.

ثانيا لما يتكلمون عن الصحراء يريدون أن يضعوا لنا حدودا فقالوا هذه المنطقة الثامنة. وهذه الولاية السادسة وهذه الولاية الأولى والشعب ليس بشعب وإنما مجموعات، وهذه تدخل في السياسة الفرنسية وسياسة ديغول، وهناك الكثير من يعتقد أن ديغول هو الذي منح الإستقلال

للجزائر، وكأن الجزائر لم تضح بمليون ونصف مليون شهيد. وكأنه ليس للجزائر شعب وكأنه ليس للجزائر تاريخ، وكأن ديغول كان ينوي في الفرضيات التي وضعها لكي يحل ما كان يسميه بمشكلة الجزائر، كان ينوي أن يؤسس شبه فيدرالية فهؤلاء بنومزاب. وهؤلاء قبائل وهؤلاء عرب ويقسمنا إلى أقسام وكما تعلمون، وحسب التقنين الذي حضره، وكما تعلمون فإن تحديد سن الرشد يختلف من منطقة إلى أخرى في الجزائر، فسن الرشد عند بني مزاب ليس نفسه عند القبائل، وعلى الشباب الجزائري الذي يبدي نوعا من الاهتمام بالتاريخ، أن يعلم أن الجيش الفرنسي الذي احتل الجزائر لم يكن أي جيش لقد كان جيش نابليون الذي افزع العالم بأسره، فأفزع روسيا، وانجلترا وألمانيا. كان أكبر جيش في العالم أنذاك، هو الذي احتل الجزائر والجزائر لم تكن سهلة للإحتلال،

ثالثا الجيش الفرنسي الذي أخرجه جيش التحرير الوطني كان أكبر جيش في أوروبا وكان في حلف يدعونه الحلف الأطلسي وكان بأسلحة أمريكية أكثر منها فرنسية وكانت من أحدث الأسلحة وأنا أقولها أمام الجميع لا يوجد جيش ولا شعب في العالم حارب وأخضع الجيش الفرنسي بإيمانه وبسلاحه المتواضع الذي كان يملكه. ولا يوجد شعب كانت الثورة فيه قد وحدت ترابها. ووحدت شعبها ووحدت كلمتها. وانتصرت والحمد لله مثل ثورة الشعب الجزائري.

ونحن والحمد لله رغم التقسيم الذي قامت به فرنسا من ولايات ومناطق فإننا لم نخضع لأنه كان يجمعنا شعب موحد وليس له حدود وكانت لدينا قبائل وأعراش وهي الأخرى لم تكن تعترف بالحدود وفي بعض المناطق لم يكونوا يسمعون بالجيش الفرنسي لأنه كانت لديهم طريقتهم الخاصة في العيش، وأنا أحدثكم على منطقة كنت اقودها وكان لي الشرف العظيم أن أكون على رأسها هي المنطقة الثامنة «أولاد سيدي الحاج بحوص» لم تستطع فرنسا أن تجمعهم إلا سنة 1960 أي 130 سنة بعد الاحتلال، وجهات اخرى مثل آقلوا والقنادسة لم يكونوا يعرفون الفرنسية وكان معي جنديين في بني سبيل لم يرا أبدا الفرنسيين فبعد فشل

مقاومة بوعمامة بقوا في الجبال وأول الفرنسيين الذين شاهدوهم هم الأسرى الذين جئنا بهم وكانوا يقولون بدهشة كبيرة «ياإله إنهم مثلنا» وهذه الحقيقة لن تجدونها في الكتب، هذه الأشياء يقولها لكم شعبنا.

فرنسا أخذت الصحراء، وقالت أنها فرنسية وبدأت تقسم الجزائريين واعتقدت أنه لا يوجد لا نظام ولا نضال ولا شيء آخر ولكن والحمد لله كان هناك برهان وأنه عندما نادانا الواجب تجندنا كلنا صغارا وكباراً ونساءً ورجال من أجل تحرير هذه البلاد من أجل رفع كلمة الإسلام، لأن الإسلام في أذهان الناس هو الراية، هو البلاد هو اللغة.

والشعب كان شعبا وليس مجموعات

ورابعاً المجاهدين بقوا على الكلمة الأولى وهي الإستقلال التام للجزائر حتى ولو كانت عبارة عن حجيرات من واد جاف يجب ان تحرر والحمد لله وصلنا إلى الهدف وإن شاء الله فيما بعد سنتدخل كلنا، وسنطلع على حقائق ستشرف بلادنا، لكن كلمة ووصية وشهادة لله. وإياكم من الصحراء التي خلقها الرجال وحذار من الرجال الذين يريدون أن يمحوا تاريخ الجزائر وتزييفه، الحمد لله هذه البلاد برجالها «وما يبقى في الواد غير أحجاره».

كلمة الرائد شويف خير الدين

(رئيس مجلس الولاية السادسة التاريخية)

أخي الوزير،

إخواني أعضاء المجلس الموقر،

إخواني أخواتي الكتاب والمؤرخين،

إخواني المجاهدين رفقاء السلاح في المعركة التحريرية وحماة الإستقلال الوطني في معركة البناء والتشييد،

أصالة عن نفسي ونيابة عن اخواني أعضاء مجلس الولاية السادسة أرحب بكل الحاضرين وأتمنى لهم إقامة طيبة في هذه الولاية.

إننا نقف وقفة إجلال وخشوع امام أرواح شهدائنا الأبرار الذين سقطوا في هذه الولاية. إن الحوادث التاريخية مهما كانت عظمتها لا بد أن تسجل، لأن ذكريات الشعوب مهما كانت عضمتها هي أحسن وعاء للحفاظ عليها وعلى هذا الأساس فإن الولاية السادسة تعمل جاهدة لكتابة التاريخ وإبراز أهم الحوادث التاريخية، وكما نسجل عبارات التقدير لمجهودات الأخ وزير المجاهدين والأمانة الوطنية للمجاهدين على الدعم والتدعيم لتحضير كل هذه اللقاءات، وبمناسبة إنعقاء هذ الملتقى تحت هذا الموضوع أطلب من جميع الكتاب والمؤرخين أن يسجلوا ويتابعوا هذا الموضوع : فصل الصحراء عن الشمال. وفي الأخير أتوجه بالشكر الجزيل لكل الضيوف والحاضرين

شكرا والسلام عليكم

كلمة السيد عبد الرزاق جناحي

(عضو الأمانة الوطنية لمنظمة أبناء الشهداء)

« ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله أموتا، بل أحياء عند ربهم يرزقون»

سيدي الوزير،

معالي العميد،

أبائي المجاهدين،

سادتي الحضور،

إخواني الطلبة،

نيابة عن إخواني أعضاء الأمانة الوطنية أتقدم بالشكر لكل المشرفين على هذا الملتقى، لأن مثل هذه الملتقيات تعود بالفائدة على شبابنا وعلى وطننا ونحن نقول في هذا الصدد لو إهتمينا بتاريخ الثورة منذ إستقلالنا لما وصلت الجزائر إلى هذا الوضع الذي تعيشه في هذا الظرف العصيب.

وأذكر نفسي وأبائي المجاهدين أنه في هذه القاعة وفي سنة **1990** وتحت اشراف قادة الولاية السادسة، نظم ملتقى طالبنا خلاله بعدة أمور، أذكر منها :

كتابة تاريخ الثورة : والسؤال المطروح هو، هناك أدوات أساسية موجودة لذلك، فالحمد لله المجاهدون موجودون، هناك الطلبة، فمنذ 1962 إلى يومنا هذا هناك محاولات فقط من أجل ذلك. ونحن نعتبرها مؤامرة من المؤامرات التي تحاك ضد الجزائر، فكتابة التاريخ تعني أنه سيكون هناك مرجع أساسي لهذا الشعب، وبدون هذا التاريخ فإننا جميعا لن نذهب بعيدا، لأن « أمة بدون تاريخ كجسد بدون روح».

وأنا بدوري أشكر السيد الوزير، خاصة في محاولاته التي تكررت عدة مرات من أجل كتابة تاريخ الثورة، وهذا فقط للتذكير.

وأطلب من السادة المؤرخين وإخواني الطلبة، إننا في هذه الملتقيات أصبحنا نلتقي، نستمع ثم نذهب، دون تجسيد وتسجيل هذه المعلومات في كتيبات تصبح يوما ما أداة من أدوات تاريخ الثورة. أما الشيء الثاني فهو تدريس التاريخ في المؤسسات التربوية ونحن طالبنا به ذات يوم من سنة 1990، والحمد لله فها هو قد تجسد المطلب هذه السنة.

وفي الأخير أشكر السادة المؤرخين الذين بذلوا جهدا كبيرا في كتابة تاريخ الثورة، وأنا أقول أن الفرصة موجودة مادمنا لم نكتب تاريخ الثورة في حياة المجاهدين، فمتى سنكتبه، عندما يموتون، وهذا سيكون عيبا وعاراً علينا.

والسلام عليكم ورحمة الله.

الفصل الثاني

الشـهـادات

* تتكون وحدة تسجل وتدوين الشهادات من :

- مراد وزناجي
- قدور كريمة
- رشيد حمليل
- مقران تكفي

شهادة المجاهد جبريط محمد

(ضابط بالولاية الخامسة التاريخية)

في البداية، أشكر السادة الأساتذة والدكاترة والمتدخلين الذين قدموا محاضرات ومداخلات قيمة، أشكرهم جزيل الشكر، وفي بداية كلمتي بودي أن أشير إلى بعض الإنشغالات وبعض الشهادات.

فبالنسبة للإنشغال، نرى أن الملتقى الأول حول السياسة الفرنسية لفصل الصحراء عن الجزائر، ومن خلال المحاضرات والتدخلات التي تفضل بها الإخوان لم نجد الشيئ الكثير عن دور الحركة الوطنية قبل ثورة التحرير. فعدم التطرق لهذا الموضوع، هل هو يعني انه سيخصص له وقت ،مناسبة أخرى للحديث عنه، أم أنه غير مبرمج في هذا الملتقى فقط. وعليه، بودي بهذه المناسبة أن أدلي بشهادة حول ما قامت به الحركة الوطنية في هذا المجال، أي في ما يخص محاربة الإستعمار الفرنسي في قضايا تتعلق بالصحراء. فنحن نعرف جميعا أن شاعر الثورة الجزائرية مفدي زكريا كان من بين الأوائل الذين حاربوا الإستعمار بالقلم والكلمة. ولا ننسى المجاهد الشاعر طاهر حامة من المنيعة وهو غني عن التعريف لما قام به من مجهود كبير، وهو من المناضلين القدامى في حزب الشعب الجزائري. والإنتخابات التي جرت في 1948 وقام الحاكم نليجلان بتزويرها. ولقد قام كذلك طالب حامة رحمه الله بنظم قصيدة كبيرة هجى فيها الإستعمار الفرنسي، دخل بسببها إلى السجن في عام 1948 بباتنة.

وكذلك أدلي بشهادة أمامكم، وهي أنه خلال الإعتقالات التي وقعت في عام 1950 في صفوف المنظمة الخاصة (الجناح المسلح لحركة الإنتصار للحريات الديمقراطية)، هناك إمرأة ترقية تبرعت بسوارها لصالح ضحايا القمع وعائلات المساجين والمتواجدين بالأصنام في ذلك الحين. وكنت آنذاك نائب مسؤول قسمة غرداية، وكانت تمنراست تابعة لغرداية، فبعثنا ذلك السوار إلى اللجنة التي كان يشرف عليها الأستاذ وقواق إن لم تخني الذاكرة. ولقد تم تصوير ذلك السوار في جريدة «الجزائر حرة» تعبيرا عن

التضامن الذي كان موجودا بين الشمال والجنوب. وتعبيرا كذلك عن الوعي الكبير الدي كان بين أوساط الشعب ولدى المناضلين.

فهذه إذن، ملاحظات هامة نأمل من إخواننا المؤرخين أن ينظروا إليها بالاهتمام. وأما بالنسبة لقضية فصل الصحراء دائما، نذكر الثورات والإنتفاضات التي انتظمت بالجنوب الجزائري. ولقد تطرق لها الإخوة المحاضرون وهم مشكورون على ذلك. ولقد تناولوا الأدوار التي قام بها مجرمو الإستعمار مرورا بالقس الجاسوس فوكو والمارشال يوتي ولافيجري وغير ذلك من عظماء الإستعمار في المناطق الصحراوية. وكان بودنا أن يضبطوا ذكر هذه الأسماء من عايشوهم وحاربهم بهده المناطق.

وهذه شهادة أخرى أدلي بها أمام إخواني الحاضرين. فعند التحضير لقانون 1 جانفي 1957 كانت هنالك مداولات سبقت مداولات المجلس الفرنسي. وكان الأخ محمد جغابة موجودا على رأس التنظيم في ناحية غرداية. وكان هذا الوضع مقلقا للمناضلين والمجاهدين، وكان علينا أن نقوم بعمل ما لإحباط هذه المحاولة، ولكن الإستعمار الفرنسي حاول واستعمل كل الوسائل لإحتواء الثورة في المنطقة وحاول أن يخلق كيانات وقيادات حتى يتمكن من استيعاب الثورة في المنطقة الجنوبية. ومنها أنه جعل حاجز بلونيس من الشمال، وبعض الأشخاص المعروفين في مناطق متعددة في الجنوب حتى يضع حدا للحركة التي قام جيش التحرير في ناحية غرداية. وأمام تطور هذا الحدث كان سي الحواس رحمه الله وسي محمد جغابة يفكران في فتح جبهة في تمنراست وجانت. وخصصنا بعض المجاهدين الذين يحسنون اللغة الترقية ويعرفون الجهة الجنوبية جيدا (تمنراست، جانت). وبعدما طلبهم سي الحواس ذهبوا إليه، ومن هناك توجهوا إلى جانت وتمنراست.

كما لايفوتني ايضا أن أذكر أنه في سنة 1958 تكررت هذه المحاولة مع فرقة من المجاهدين بقيادة محمد بوكربوع من المنيعة، وطالب حامة بلحاج وعلي بن ترسة وغيرهم من المجاهدين الذين ذهبوا إلى تمنراست وجانت وليبيا وتونس، وحاولوا مع إخوانهم المجاهدين فتح جبهة لمحاربة الإستعمار

الفرنسي. هذه إذن إخواني شهادة كان الهدف من القيام بها فك الحصار عن منطقة الصحراء.

ومن جهة أخرى كان الأخ سي عمار العقبي تفضل بكلمة في الصباح وقال أن الشعب الجزائري قام بتحطيم حواجز الإستعمار كلها. وأنا أمامكم الآن أدلي بشهادة أخرى، وأقول أنه في سنة 1958 وعندما كنت محافظا سياسيا في الناحية الثالثة، المنطقة الثامنة، وبعد قرار الجيش الفرنسي بإحراق المداشر التي لا تحترم خريطة فصل الصحراء عن الجزائر. فاتخذت الجبهة قرارا بأن كل مواطن جزائري يبقى في مكانه. وكلفت أنا بتطبيق هذا القرار الصعب فاتصلنا بالمواطنين وأخبرناهم بالقرار. وقلنا لهم إلتزموا أماكنكم وإلا سوف نحرق خيمكم ... ولقد فضل الشعب آنذاك البقاء في أماكن تواجده. ووقع حرق كبير للخيم والدواوير، بفضل الإنضباط والطاعة والوطنية التي كان يتحلى بها أفراد الشعب في تلك المناطق.

وأذكر هنا أنه في سنة 1960 وقعت معركة بعين صالح تحت قيادة مسؤول القسم مصباح. ومعركة ثانية في تمنراست بقيادة بوصبع محمد ومعارك أخرى كان لها دور كبير في تغيير مجريات الأحداث بالصحراء. بدليل أن جريدة "Le Figaro" تطرقت لهذه المعارك التي وقعت في عين صالح وتمنراست وقالت أن فرنسا جندت لها جيشا كبيرا، كماقالت أنها كانت تهدد البلدان المجاورة. ومعنى هذا أن المجاهدين المتواجدين بتمنراست وعين صالح والذين قاموا بهذه المعارك هم من المنطقة، وإذا كانوا من الشمال فكيف يكونون قد إجتازوا صحراء قاحلة وتحت مراقبة فرنسية شديدة. وهذه شهادة كذلك للتاريخ وهي أن الشهيد مصباح من عين صالح والشهيد بوصبع من تمنراست وهما من إطارات الثورة كما قام محمد شعباني بتكليفهم بهذه المهمة، وقاموا بتأديتها على أحسن وجه، ومنهم من سجن ومنهم من ألقي عليه القبض. لا يفوتني بهذه المناسبة أن أدلي بشهادة تتعلق بواقعة استشهاد أحمد طالبي رحمه الله، واعتقال السيد سعيد عبادو وعدد من المجاهدين الذين كانوا معه. ففرنسا كانت

تعتقد أنه بعد المعركة التي وقعت بمليكة في 6 أكتوبر أن الشعب سيفشل ويتراجع وأن المجاهدين سيفقدون عزيمتهم، لكن المجاهدين والمناضلين قاموا بمظاهرات صادفت زيارة الوزير الفرنسي إلى سوق غرداية وراح يلقي خطابا على الناس. لكن مناضلي ومناضلات المنطقة خرجوا إليه حاملين العلم الجزائري في وجهه، مرددين «نحن مع الجزائر»، «نحن نريد إستقلال الجزائر».

وهناك ملاحظة بسيطة تتمثل في أن بعض الإخوة سمعوا في بعض الأحيان بأنه خلال مفاوضات إيفيان كان المرحوم المفكر العظيم مولود قاسم يتكلم عن جانب من المفاوضات مع فرنسا وقال أنه سهر مع عدد من سياسيينا وبحثوا وتعبوا حتى وجدوا في كتب التاريخ بأن الصحراء جزائرية، وهكذا قال أننا عندما وجدنا هذه الوثائق الفرنسية أقنعنا الفرنسيين بما كتبوه هم أنفسهم فيها. والمواطنون والمجاهدون بقوا يتساءلون كيف لا تكفي شهادة استشهاد عميروش وسي الحواس وكيف لا تكفي شهادة لطفي وفراج، وكيف لا يكفي وجود عبد الله بلهوشات وعبد العزيز بوتفليقة في الحدود الجنوبية الليبية، وكيف لا يكفي وجود طيب فرحات وجماعته على الحدود الليبية، ولايكفي وجود محمد جغابة ومحمود قنز على الحدود التونسية.

وهكذا بودنا عندما يتناول الإخوان بعض القضايا التاريخية، يعطون لها محيطها البشري حتى نستطيع أن نعطي صورة متكاملة صحيحة لأبنائنا وبناتنا حول تاريخ ثورتنا.

شكرا والسلام عليكم.

شهادة المجاهد محمد شنوفي

(ضابط بالولاية السادسة التاريخية)

إخواني المجاهدين أبنائي وبناتي الطلبة، أعزائي الأساتذة والباحثين. مداخلتي ستتركز لإثراء العرض القيم الذي قدمه الأستاذ الباحث والمتعلق بالكتب التي ألفها الإخوة المفاوضون الجزائريون أثناء مفاوضتهم مع العدو الفرنسي.

كما إستمعنا وبتركيز دقيق نشكر الأستاذ الباحث على عرضه علينا لهذه الكتب، ولو أن عنوان الملتقى يوحي بأنه يتناول مدارس فرنسا فقط، ولا نتكلم عما فعلته الثورة لمقاومة السياسة الفرنسية. وأنا أريد ما دام العرض مازال عالقا في أذهان الإخوة المجاهدين والحاضرن إبراز السياسة العظيمة التي قامت بها الثورة، سواء في الولاية الثالثة أو الخامسة، وهذا حتى نغلق كل المنافذ في وجه المفاوضين الفرنسيين الذين كانوا مقابلين للمفاوضين الجزائريين سواء في لوقران أو إيفيان أو غيرهما.

في هذا الإطار، أذكر الإخوة المجاهدين الذين عاشوا المرحلة، بأنه منذ مجئ ديغول إلى الحكم، كثفت الثورة وقيادة الولاية الثالثة من جهود خاصة ومعتبرة لتعبئة الشعب وتوعيته، خاصة توعية الشباب المغرر بهم في الإدارات المحلية، حيث إستغلتهم فرنسا في إطار المخطط الذي يعرفه الإخوان، وهذا حتى يحتاطوا من التوجيه الجهنمي الإستعماري الذي قامت به فرنسا من أجل فصل الصحراء عن الجزائر، وهنا أفتح قوسين، لأقول بأنه غدا إن شاء الله، أذا سمح لي الإخوة في المكتب، ستكون لي الفرصة للتعقيب على المحاضرة الأولى التي ألقاها أخي وزميلي وصديقي الدكتور قنطاري، والذي ذكر فيها جوانب لم يكن له الوقت لإثرائها.

منذ مجئ ديغول إلى الحكم، ركزت الولاية السادسة على جانب محاربة سياسة فرنسا المتعلقة بفصل الصحراء، وقد كان عملها متركزا في البداية خاصة في المناشر، وكل إخواني يتـذكرون هذا، وهنا أقول بأنه ينبغي على

المركز التاريخي ومتحف المجاهد الذي يملك مناشير عديدة أن يسلمها إلى المركز لكي يساعد هذا الآخر. بالإضافة إلى هذا، كانت هناك معارك ضارية، كانت نتيجة لتلك المناشير التي تدعو الشعب إلى التحلي بالوعي ضد تلك المؤامرة، ومن بين تلك المعارك، معركة بوكحيل سنة 1948 ، ومعركة بوديرين وغيرها.

وهنا أيضا أذكر مجلة «صدى الجبال» والإخوة الذين أطلعوا عليها الآن يلاحظون وكأنها صدرت في 1961، وكانت تحتوي على مواضيع تتعلق بكل سياسة الجنرال ديغول، وكان من محرريها : الأخ سي طاهر لعجال والأخ حسين ساسي والمتحدث، وكان هناك مقال بعنوان «لن نلين» وقد كانت تلك المواضيع تصب في نفس الإتجاه لمقاومة الإستعمار الفرنسي. فبقدر ما كانت الدبلوماسية الجزائرية في الخارج تعمل لمقاومة السياسة الديغولية، كانت الثورة تعمل بأكثر غزارة سواء في الجانب الدعائي أو السياسي.

بعد تجاوز مرحلة المناشير، دخلنا مرحلة أصبح فيها من الضروري تبني طرق أخرى، حيث أصبحت القيادة تختار مجاهدين تتوفر فيهم بعض الشروط للتكفل ليس فقط بالعمليات الحربية، ولكن أيضا بالعمليات السياسية، حتى يتصلوا بالجماهير لتوعيتها بضرورة مقاطعة ونبذ أولئك الذين أرادت فرنسا أن تجعلهم إما قوة ثالثة وهي فكرة تجاوزها الزمن، أو هيئة تتكفل بالصحراء. وفي هذا الإطار فإنكم تتذكرون مكان إستشهاد أحمد طالبي، وأسر سعيد عبادو، وكلكم تتذكرون عثمان خالدي وحشاني، وكل المجاهدين الذين كانوا يجاهدون ويعينون الشعب، حتى يستطيع أفراده إعطاء عزيمة للمفاوضين والوقوف إلى جنبهم. وهنا أذكركم بمظاهرات وادي ميزاب سنة 1961 ، سواء في غرداية أو في متليلي أو في مقران، ومظاهرات تقررت في سبتمبر 1961، ومظاهرات ورقلة في 1962، وهي كما تعرفون كانت آخر ورقة أراد الإستعمار الفرنسي أن يلعبها للضغط على المفاوضات التي جرت في 07 مارس حتى يضمن الصحراء. وقد كان سبب المظاهرة قدوم مبعوث فرنسي للمنطقة للحصول على إمضاءات تؤكد للمفاوضين تمسك سكان الصحراء بفكرة فصلها عن الجزائر وتبعيتهم

لفرنسا، وإنشاء حكومتهم الخاصة لكن بفضل الله ووعي سكان ورقلة، كانت تلك المظاهرات التي برمجت للإنطلاق يوم 27 على الساعة الثامنة صباحا، غير أنه جاءنا خبر عشية يوم 27 على الساعة التاسعة وعشرين دقيقة، بأن المبعوث سيحضر إجتماعا يوم 27 على الساعة الواحدة، وهنا قمنا باتصالات مع الإخوان في ورقلة وقراها وفي حجيرة وحاسي مسعود، وعلية والطيبات لتنظيم المظاهرات يوم 27 على الساعة الواحدة، وكان الشعب في الموعد، وإنطلقت المظاهرات، ورجع المبعوث الذي أرسلته الحكومة الفرنسية من المطار ولم يدخل إلى ورقلة، وعوض أن يرجع إلى المفاوضات حاملا ورقة ضغط، عاد وهو يحمل أذيال الهزيمة وهذا بفضل الناضلين والمجاهدين الذين كانوا هنا في هذه المناطق الصحراوية.

باستطاعتي تناول هذه الأحداث المتسلسلة بإسهاب. ربما غدا ستكون لنا فرصة أخرى إن شاء الله.

والسلام عليكم ورحمة الله وتعالى.

وشكرا

---

* هو الذي أصدر الأمرا بتنظيم المظاهرات الشعبية الكبرى في 27 فبراير 1962 ضمن إطار تصدى الثورة للسياسة الإستعمارية الفرنسية في محاولات فصل الصحراء

شهادة المجاهد عبد الغني عقبي (سي عمار)

(ضابط الولاية الخامسة التاريخية)

رفقائي،

بودي التدخل لإعطاء بعض الحقائق لتوضيح أمور تتعلق بهذا الملتقى، وبالموضوع الذي تطرق إليه أساتذة وشارك فيه إخوان في الكفاح.

قبل هذا، أريد الإشارة إلى أنني بدأت الجهاد في الولاية الخامسة، إلا أنني لم أبق هناك، فالواجب ناداني للذهاب إلى هيئة أركان الحرب العامة في الشرق الجزائري، وإذا كنت قد مارست مسؤوليات كثيرة على مستويات عديدة سواء على مستوى جيش التحرير أوبعد الإستقلال في الإدارة أو الحكومة إلخ ... وإذا كنت من أصحاب المعالي والسعادة، فأنا شخصيا أفضل لقب مجاهد فقط، ومازلت أفضل هذا اللقب على كل الألقاب الأخرى، وليس لدي أعز منه.

ربما يظن البعض أننا على عجلة أو شيئ آخر، لكن الآجال والأعمار بيد الله، فالفرد منا عندما ينظر إلى نفسه يجد بأنه بدأ الجهاد صغيرا، وأن الشيب بلغ منه اليوم ما بلغ. لهذا، أريد اليوم الإدلاء ببعض المعلومات في إطار هذا الموضوع المنظم من أجل التعريف بالضبط بالثورة الجزائرية، فربما بقينا نحن المجاهدين قلة قليلة بالإضافة إلى رؤساء مناطقنا. لقد كنت نائب العقيد لطفي رحمه الله، وعرفت أحداثا ربما لم يتطرق إليها الباحثون بعد، وإذا أطال الله في أعمارنا فإننا سنقوم بالواجب، وإذا حدث العكس، فهناك آخرون سيواصلون بدورهم المهام ويتدبرون الأمور.

فيما يخص سياسة فصل الصحراء عن الجزائر، فإن فرنسا في محاولتها الأولى كانت ترغب أن تشترينا بالجملة أو التجزئة. وانطلقت من فكرة الجزائر - فرنسية، وأن الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا، وكانت سياستها تقوم على أن فرنسا تمتد من دنكرك إلى تمنراست، أي من أعلى نقطة في فرنسا إلى أعلى نقطة في الجزائر. وبعد الكفاح وعجز فرنسا عن أن

تشترينا بالجملة، أرادت أن تشترينا بالتجزئة، أي أن الصحراء تبقى فرنسية، ويمكن التفاوض على الأمور الأخرى.

هذه هي سياسة فرنسا المستعمرة، ونحن كمجاهدين نعتبر ديغول أكبر مجرم في الجزائر، ومازلنا نتذكر ولن ننسى أبدا أنه أثناء أحداث قالمة وخراطة كان ديغول رئيس الحكومة آنذاك، وبعد عودته إلى الحكم في 1958، أعطى إمكانيات للجيش الفرنسي لم يكن يحلم بها، وأشير هنا إلى أن الجيش الفرنسي الذي احتل الجزائر كان جيش نابليون الذي هز العالم، وأن الجيش الفرنسي الذي واجهناه نحن المجاهدين، هو جيش تكون من عهد نابليون، وعرف عدة نظم، وعاش حكومة المديرين، والقنصلية، والإمبراطورية الثانية، والحربين العالميتين الأولى والثانية، والمقاومة في المغرب ،في تونس، والهزيمة في الهند الصينية، فهذا هو الجيش الذي قاومناه، ويجب أن يعلم الجميع أن المواجهة لم تكن سهلة، ولم تكن هناك أي مجاملة.

أريد أن أرجع إلى الموضوع، وأضيف فأقول : أن الثورة والصحراء واحدة، وأن الجيش كان إسمه جيش التحرير الوطني الجزائري، وإنه حينما كانت تقوم ولاية ما بعمليات حربية، كان يقال بأن جيش التحرير الوطني هو الذي قام بها وتحصل على النتائج وليس الولاية الفلانية. فقد حاصرتنا فرنسا من كل جهة وأرادت عدم نشر أخبارنا، حتى تثبت فكرة أن المجاهدين هم قطاع الطرق، وبأن الشعب الجزائري غير موجود، لأنها لم تكن تعتبر أفراده أناسا، وكان الجزائري بالنسبة لها محمد، والجزائرية فاطمة. إنّ الثورة مع فرنسا لم تكن عبارة عن إشتباكات فقط أو كمائن أو مطاردة، كانت حربا أخرى، علما بأن فرنسا دولة عظمى لها سياسة واستراتيجية، وأهداف، وتستعمل هذه الإستراتيجية لكي تصل إلى هدفها. نحن بعقولنا، بإيماننا، بإخلاصنا لشعبنا ولبلدنا كان علينا أن نجد كيفية لتحطيم هذه السياسة الفرنسية التي تهدف إلى جعل شعبنا الجزائري عديم التاريخ. وديغول من أنصار هذه الفكرة، إذ لم يعترف أبدا بأن الجزائر شعب، وتاريخ، وتراث، وشخصية، وإسلام.

إذن منذ أن بدأت الحرب خصوصا في الصحراء، وأنا لما أقول الصحراء، فأنا بصدد التحدث مع صحراويين يعرفون جيدا مستوى الصحراء، وأنا شخصيا «والله العلي العظيم» وهذه الحقيقة ميتافيزيقية خارجة عن الطبيعة «أنا من التل ولكن تكويني الذي أعتز به هو الذي أخذته من الصحراء».

نحن عرفنا شعبنا وتكونا معه، تخرجنا من مدارس، تحصلنا على شهادات وتلك كانت متداولة كالعملة. أي لغة نتحدث بها مع الشعب؟ بالفرنسية التي نتعلمها أم العربية التي هي اللغة الأصلية؟ إذن، من لم يكن يعرف اللغة العربية كان عليه أن يتعلمها حتى ينتمي إلى هذا الشعب. إذن دخول الصحراء، لكن لا أقول دخول لأنه في بعض الأحيان هناك من تكلم عن الألغام أو القنابل الموقوتة لكن هناك بعض الإصطلاحات حتى هي موقوتة! يتكلم البعض عن (Pénétration). لكن نحن كانت لنا اصطلاحات خاصة بنا، وحين نتحدث عن أرضنا أو شعبنا (من يعرف الأرض يقتلها ومن لا يعرفها تقتله) حاولنا أن نعرف أرضنا وشعبنا، والحمد لله، إكتشفناه من خلال الثورة وأنا معتز لأكون صحراويا، وفي مسؤولياتي بعد الثورة لما كنت ألتقي بفرنسي هو يقول لي «قمت بحرب في الجزائر»، وأنا أجيبه : «أنا كنت فلاقة، كنت مجاهدا. وأبين له كل الجرائم التي قام بها، والفرنسي الآن يعطينا دوروسا في حقوق الإنسان، لا يمكنه ذلك، لأن ما رأيته كان شيئا فضيعا، عندما كان قائد من قادة فرنسا يدخل قرية جزائرية يظن في رأيه في ذلك اليوم أنه إكتشف الجزائر، إذن كانت لدينا صعوبات كبيرة، لكي نظهر للعدو بأننا موجودون، ثورة يقودها ثوريون من أجل الإستقلال التام للتراب الجزائري، وتمركزنا في الصحراء، البداية والنهاية كانتا صعبتين، بدأنا بصعوبة لأنه في 1956 في الوقت الذي بدأت الثورة تعرف نشاطا من طرف المجاهدين. أحاول دائما أن أعرف بالقواعد الخلفية سواء في الشرق أو في الغرب، فرنسا دولة تملك كل الإمكانيات، وحاولت بكل الوسائل إخماد الثورة، فإذا علمت بأنه أردنا الدخول من الغرب، أغادير نحو أدرار أو من تيميمون، ونفس الشيئ في الشرق.

المغرب كان لديه جيش (إستقلال مشكوك فيه)، وهيئة أركان الجيش تتكون من ضباط فرنسيين، إذن منعونا من الدخول عن طريق أغادير، لأنه أثناء المقاومة المغربية كنا نجد أصدقاء في سوسة، إذن منعونا، حاولنا الدخول على تافيلاليس باتجاه بشار والقنادسة، كذلك منعونا، لأن القصر الملكي لم يكن يتحكم في الأمور. فالقصر أمام الرأي العام يظهر مؤيدا للثورة الجزائرية، لكن في الواقع كما قالت الأخت بالأمس، ففي الكواليس شيء آخر. كذلك كان هناك جيش آخر، وكان هناك حزب الإستقلال الذي كان يشرف عليه علال الفاسي الذي كانت لديه أبعاد توسعية. كان يرى أن أكثر من ثلث الجزائر مغربي، وكوّن جيشا من أجل أخذ مناطق، وكانت هناك مؤمرات (Teo Byzet)، كان باشا مؤازرا لمحمد الخامس ثم أصبح ضده وانضمت قبيلة لفرنسا (وهم الذين علموا للفرنسيين الحجرة المقلوبة). إذن إستعملتهم ضدنا، بعدها كان علينا أن نقترب (لفيفي)، وهناك بدأت عمليات تكوين وتقوية الوحدات وتسليح المجاهدين من أجل القيام بواجبهم فقط

لم يؤثر التقسيم علينا في هذه الولاية وهذه المنطقة، ففي الأول كان علينا القيام بالواجب، والحمد لله كان الشعب في الموعد، فالأسلحة التي كانت بحوزته تبرع بها، وعلى سبيل المثال أذكر (السداسيات) و(الرباعيات) التي كانت من تبرعات الشعب، والقوائم خير شاهد على ذلك، ولنرجع إلى الوثائق، فهي مازالت موجودة في كل قسم، وأقسم بالله بأن أحد أفراد الشعب تبرع برشاش، وكل الأفرد شاركوا في التبرع في وادي سوف والعثمانية إلخ ...، أستسمحكم إن لم أذكر كل الأعراش لأنه لا يمكن تذكرها كلها، لكننا كنا نعرف شعبنا والحمد لله، فشعبنا كان دوما في الموعد. عندما بدأت الثورة، كنت أقوم بمواجهة، كانت تأتي أوامر لمواجهة شخص وتحطيم سياسة فرنسية هدفها تقسيم الجزائر وفصل جزء من ترابها عن الآخر، صحيح كانت هناك العمليات الحربية لكن هناك عمليات أخرى.

فرنسا وقفت ضدنا إلى جانب المغرب واستغلت الصحراء الغربية التي كانت واقعة يومها تحت سلطة الإدارة الاسبانية، وقامت بعملية (Opéra-tion Zetto Villon) لتحطيم الوحدات الجزائرية والتي شاركت فيها القوات الفرنسية والإسبانية.

عندما أقول الكرمة، فإن فرنسا وضعت لنا قاعدة جوية على بعد 3 كلم، أطلقت عليها اسم (بغداد)، وقالوا بأن الجيش الفرنسي لم يتمكن في بوعرفة وبقي في التراب المغربي. ومن بعد أخذت الأمور في التطور بسرعة خارقة للعادة، لماذا سرعة خارقة للعادة؟ لأن الشعب الصحراوي كان دائما في الموعد، كان يجند بسهولة لأنه رفع السلاح وهب ولم يتخلف أحد، وقد إحتارت فرنسا كيف تواجه خاصة وأنها في أرض صعبة من العسير القيام بالحرب على أرضها، فقامت فرنسا بإرسال الخبراء والفنين إلى المنطقة على أساس أنهم صحفيون إبتداءا من 1956، فأرسلوا إسبانيا إلى بشار، ورأى بنفسه كيف أن الجيش منظم كما رأى بعينه كيف أن جنود من بشار خرجوا مشيا من أولاد جرير ودوبين وأعراش أخرى تدعى بن عامر نحو إرزيو ونحو الشرق نحو القعدة وآفلوا، ومن ثم الواجب نادهم إلى الأغواط وقاموا في بعض الأحيان بعمليات ثم جاءنا أمريكي وإنجليزي، الأمريكي إسمه (جورج) والإنجليزي مؤرخ وإسمه (مرت فري) وقد ألف كتابا وصور بالفيديو فيلما حول تنظيم الجيش وأهدافه. إن أمريكا كانت تهتم كثيرا بجيش التحرير، وأرسلت دكتورا إسمه الدكتور (زو) من جنسية نمساوية يتكلم الألمانية والفرنسية، واكتشفنا فيما بعد أنه يتكلم العربية لأنه دكتور في اللغة العربية، وقد قضى هذا الدكتور في القاعدة بأفلوا مدة ستة أشهر، وأكل وشرب وعرف من هو جيش التحرير الوطني والأفكار التي يتبناها وأهدافه ومدى إيمانه، وبعث صورا، وأثناء عودته أخذ طريق الشمال فمات. إن هذه الوثائق موجودة، وأمريكا أرسلته لتقييم الوضع هنا في الجزائر، وهو مختص في الشؤون العربية وشؤون شمال إفريقيا.

أثناء تحركاتنا في إحدى المرات، تقاطعنا مع إخواننا المجاهدين آتين من الشرق في منطقة القعدة، وإلتقينا مع المرحوم إدريس والسيد فرحات الطيب ومحمد جغابة، لقد لاقانا الواجب، فلو كان هدفنا مختلفا فإننا لم نكن لنلتقي وما كان اللقاء ليتم. لقد إلتقينا لننسق فيما بيننا وليساعد كلانا الآخر، ولنتكاتف. لم تكن تفرقة بين الولايات، ولم تكن حتى في

أذهاننا، فالواجب الذي بيننا هو الذي كان راسخا في أذهاننا، وعندما أتحدث عن الشهيد عمر ادريس فإني أريد أن أقول لإخواني المجاهدين ولممثلي وزارة المجاهدين الحاضرين معنا اليوم بأن عمر إدريس ليس كسبا للولاية السادسة وإنما للثورة الجزائرية، فعندما يُسمَّى شارعا أو مؤسسة أو شيء باسم عمر إدريس، فإني أريد أن أسمع هذا الإسم في شوارع ومؤسسات ولايات أخرى، فعندما كنت واليا على وهران، أسميت شارعا باسم الشهيد سي الحواس وسكنت فيه.

فقد استطاع المجاهدون بفضل كفاحهم اليومي رسم الحدود الجزائرية ووضع حد لتوسعات المغرب وتونس، فالحبيب بورقيبة عندما إلتقى به ديغول أكد له أنه مستعد للتخلي عن الثورة الجزائرية والقضاء عليها مقابل تنازل فرنسا عن البرمة لتونس، والفضل يرجع إلى العقيد حمزة الذي رفع علم الجزائر على الحدود الجزائرية التونسية. إن رسم الحدود لم يتم من خلال قوانين، وإنما الحدود رسمت بالدم والعمليات العسكرية.

مشينا إلى بشار عن طريق البر مشيا على الأقدام وليس بالسيارة، ودخلنا كما يقال من باب الصحراء عبر سعيدة تاغيت، فوجدنا أن كل الحروف العربية أزيحت بالدهان الأسود ولم تترك إلا الحروف الفرنسية، وهذه العملية هدفت إلى فصل الصحراء عن الجزائر وجعلها دولة.

أستسمحكم إن أطلت،

والسلام عليكم وبركاته.

شهادة المجاهد الطاهر لعجال

(ضابط بالولاية السادسة التاريخية)

«سيدي الوزير، سيدي الوالي، إخواني المجاهدين، أيها الأساتذة والباحثون، أبنائي الطلبة والطالبات ... إن تدخلي هذا هو عبارة عن مجرد إنطباعات ومشاعر، وددت أن لا أفارق هذا الملتقى دون التعبير عنها. إني وعندما إستمعت إلى تدخلات بعض الأساتذة أردت أن أقول أن أمالنا وتمنياتنا هي أن نصل إلى تنظيم محكم وجيد.

إن هذه البادرة التي نعيشها اليوم، بمبادرة من السيد وزير المجاهدين، لهي حقا جديرة بالإهتمام ونتمنى لها الإقلاع الصحيح في قطار التنظيم الكامل والجدية التي نعرفها من خلال ثورة التحرير المباركة. إن العمل الجدي هو الذي يبدأ بروح نضالية حتى يمكن له أن يستمر ويعيش ويتعايش مع الأفكار ومع كل فكر وطني مخلص يريد الخير والعزة والمجد لهذا البلد، فآمالنا أيها الإخوة هي أن نرى أنفسنا وقد أقلعنا إقلاع جديا وعمليا نحو هذا الموضوع في إطار هذه الملتقيات التي إبتدأت ولقد جاءت في محلها وفي الأماكن المناسبة لها. فإحياء ذكرى رقان والحديث عن صحرائنا في الحقيقة موضوعان كفيلان بأن نجمع لهما شتات أفكارنا وأن نجمع كل أحداثنا وبطولاتنا لنستمد منها القوة في تنظيمنا والتمسك بالأسلوب الثوري في أعمالنا مستقبلا حتى يمكن لنا أن نجمع نخبة من المناضلين الذين يتحملون المسؤولية ويناضلون ويثرون الصفوف بحيث نسمع جحافل من المناضلين من القاعدة إلى القمة ندخل حقيقة في المعركة الثقافية التي نطمح أن نعيشها أو حتى نستمع لمن يعيشها. ويحصل لنا الشرف أن يعمل فيها وينشط فيها ويتفاعل معها.

هذه الآمال أيها الإخوة التي أعبر عنها شخصيا هي من أعماق آمال الثورة التي كنا نحلم بها أثناء الثورة المسلحة حتي نبني الجزائر الكبرى التي حلمنا بها بكل ثوابتها بكل ما تملك من إمكانيات في كل الميادين... قلت إننا عندما نتكلم عن الصحراء، لماذا نسميها الصحراء ؟لماذا لا نسميها الجزائر العميقة؟.

إننا إذا أردنا أن نسمي الصحراء بالصحراء. وهي كل الجزائر، كل الجزائر فإننا نعتز من كونها صحراء، لإن الله سبحانه وتعالى قدر لنا بإن نكون من أبناء هذه الصحراء وأن نكون جزائريين بصحرائنا، لكن في فترة الحرية والإستقلال رأينا أن هذه التسمية، أي الصحراء،قد تمكنت من أن تفرق بيننا في مفهومها، بحيث عندما نسمع كلمة «صحراء» نشمئز، ويتهرب الجزائري من العمل في هذه المناطق التي في حقيقة الأمر، مناطق كلها خيرات وثراء وكلها طقس جميل ومناخ طيب، قادر بأن يريحنا، ويفتح أفكارنا ويجعلنا نتمتع بالنفسية الواسعة والفكر الثاقب ويحق لنا أن نتهرب من منطقة الجبال والأحراش التي تكون دائما سببا في غلظة الطبيعة التي من شأنها أن تجعل كل من يسكن فيها يتصف بالخشونة ... وما دامت الجزائر العميقة بصحرائها هي كل الصحراء وما دامت الجزائر بها كل الخيرات، فما لنا ولكلمة الصحراء، إنا إذا لم نتجنّد، نناضل ونحدّد ثقافيا مفاهيمنا للأشياء حتى نمتنع ونبتعد عن التخوف من كلمة صحراء أقول هذا لماذا؟ لأنني فقط بودي أن أتوجه إلى مفكرينا وأساتذتنا في التاريخ أن يحيطوا مواضيعهم بكل جوانب الموضوع حتى تكون المحاضرات والتدخلات شاملة بحيث يسهل هضمها ويمكن لنا أن نجعلها في إطار مغر حتى لا يمتنع الشاب والإطار الجزائري عن العمل عند تعيينه كموظف أو كمسؤول بالصحراء.

إن الجزائر هي الصحراء، والصحراء هي الجزائر، وهذا مفهوم ثابت لا مفر منه ولا جدال فيه، إذن فلنبحث فيه ولنعرفه بالمعنى الحقيقي حتى نستريح من بعض المفاهيم المعقدة التي أوصلتنا في كثير من الأحيان حتى إلى التفرقة والتعصب والإمتناع عن السير في الطريق الحقيقي الصحيح الذي نريده لهذا البلد. ومن ناحية أخرى، فإننا كثيرا ما نتكلم مثل ما جاء في محاضرة الأستاذ منصوري الذي كان في الحقيقة قد سرد علينا تاريخ الصحراء بكل أمانة وقد كان موفقا، يحق لنا كذلك أن نعرف أن فرنسا في الواقع ومن خلال 130 سنة كاملة لم تتمكن من إحتلال الصحراء وهذا السبب والحقيقة التاريخية لا يمكن أن تسمح لفرنسا حتى من أن تبرمج لفصل الصحراء عن الجزائر. هذا مفهوم حيث لايليق أبدا من حيث المنطق والتعريف الجغرافي، وهو تزييف للجغرافيا الجزائرية، حقيقة أن فرنسا لم تتمكن رغم كل الوسائل من وضع رجالها في الصحراء، كيف ؟ عندما دخل الإستعمار إلى الجزائر هل حكم في الصحراء؟

أنا أقول أن الناس كلهم يعرفون بأن الإستعمار لم يحكم في الصحراء وهذا مدة 130 سنة لكن فرنسا قامت بتحديد برامج إقتصادية أثناء الثورة المسلحة، كما حضرت عدة دراسات على أساس أن الجزائريين - في رأيها - محتاجون رلى العلم ومتعطشون بشخصية إسمها الجزائر... إلخ، فقالت : نعطيكم هذا الشبر من الشمال ونأخذ منهم الجزائر العميقة وفيما بعد سيسهل الأمر.. كما أن فرنسا لم تتمكن خلال 130 سنة إلا من وضع ضابط صغير في تمنراست، يحظى، برضا الحاج أخاموخ، وليس معنى هذا أن فرنسا حكمت في تمنراست، والدليل على ذلك أنها لم تقم ببناء مدارس مثلا في الصحراء وحتى في المناطق التي بها الجبال. فنحن عندما صعدنا إلى الجبال بناحية بسكرة، لم يكن لدينا في تلك القرى والمداشر حتى مجرد قسم واحد يدرس الفرنسية ولا داعي للتحدث عن قسم العربية!

إذن وبصفة عامة فإن الإستعمار الفرنسي وخلال مدة 130 سنة كان يجابه مقاومة شعبية دائمة ،مستمرة، ولم يتمكن من حكم الجزائريين بالمفهوم الحقيقي للإستعمار، غير أنه كان في معركة، والشعب الجزائري كان في معركة دفاع عن النفس، وهذا شيئ معروف لدى السادة الباحثين والمؤرخين الذين نتمنى منهم إن شاء الله أن يتطرقوا إلى هذا الموضوع في ملتقيات أخرى إن شاء الله ويدرسوه من مختلف جوانبه، لكي نفيد شبابنا وإطاراتنا.

وفي الختام لدي كلام أوجهه إلى جميع الناس على إختلاف مستوياتهم، وهو أن لا يتكبروا - وهذا مهما كانت درجة مسؤولياتهم - على تعلم تاريخ الجزائر والبحث فيه ودراسته واستيعابه الإستيعاب الحقيقي، لأن تاريخ الجزائر هو الوطن والوطنية، هو الثقافة والإقتصاد والأخلاق السامية والعمل الجدي هو كل شيء أنا مبتهج ومعتز بهذه المبادرة الطيبة التي نتمنى لها الإستمرار والإنتصار، وهي مبادرة من الثورة وللثورة.

كما نتمنى الخير للجميع، والوعي كل الوعي بهذا الموضوع الحساس الذي نستطيع بفضله في الحقيقة أن نطمح إلى خطة ثقافية وطنية نقضي بها على كل المشاكل التي نعيشها الآن.

تحياتي إليكم والسلام عليكم

شهادة المجاهد عمر صخري (1)

(رائد بالولاية السادسة التاريخية)

أخي العميد فضيل شكرا على كلمتكم القيمة،

شكرا للأخ الناطق باسم الجيش الوطني الشعبي سليل جيش التحرير الوطني والذي أبقى أفتخر به دائما وأبدا.

نزولا عند رغبة إخواني، إسمحوا لي فالموضوع طويل والتساؤلات طرحت بكثرة والملتقى رغم مجهودات إخواننا الأساتذة المحترمين والتي بذلوها مشكورين، إلا أن الموضوع لم يستوف حقه بعد، لكن هناك ملتقيات أخرى.

أيها الإخوة،

بادئ ذي بدء، أجيب عن سؤال طرحه أخونا العميد قائد الناحية والمتعلق بكتابة التاريخ حقيقة أن التاريخ في السنوات الماضية كان مهملا، وكان عليه تعتيم، لكن منذ سنة 1991 بدأت المنظمة الوطنية للمجاهدين تعمل على إبراز التاريخ، هذا التاريخ الذي تعرفنا عليه حسب الملقيات السابقة، كان يقال لنا : «تعالوا نكتب التاريخ ... لكن لا نقولوا الحقيقة» قلنا : «علينا كتابة التاريخ فهو أمانة في أعناقنا ومن حق الجيل الصاعد والأجيال اللاحقة، وهو ملك للشعب الجزائري وملك للشعب العربي والشعب الإسلامي، ولهذا يجب كتابة التاريخ وتبليغه».

متى بدأت المنظمة الوطنية للمجاهدين تعمل من أجل كتابة التاريخ؟ ومن يكتب التاريخ؟ ومتى نكتب التاريخ؟

لقد جندت الأمانة الوطنية مجموعة من الأساتذة ومنهم الموجودون معنا الآن، بدأنا نبحث عن منهجية لكتابة تاريخنا، وحتى وزير المجاهدين الحالي كان حاضرا ضمن مجموعة من الأساتذة وأعضاء من الإمانة الوطنية للمجاهدين من أجل هذه المهمة، وعقدنا عدة جلسات وقسمنا اللجنة إلى لجنة مادية وأخرى تحضيرية من أجل الإنطلاق في كتابة التاريخ.

ما يعرفه الجميع، أنه كلما تكلمنا في التاريخ إلا وثارت ثائرة القومية، فالقومية مازالوا موجودين الآن كما كانوا موجودين الأمس بالثورة، وسيبقى هؤلاء إذا لم نهتم بهم، وإذا لم نحاربهم سيخلقون لنا العراقيل.

لقد قمنا بعقد ملتقيين بالتعاون مع وزارة التربية الوطنية، الملتقى الأول بين المجاهدين والأساتذة والباحثين المختصين في التاريخ، عقدنا الملتقى الثاني حول كيفية تدريس التاريخ. والحمد لله، فإن مبدأ تدريس التاريخ هو في طور التجسيد،وإننا ننتظر الأن فقط الكتب التي هي في مرحلة الطبع، وإبتداء من السنة الدراسية 97/96، ستنطلق مرحلة تدريس التاريخ والتنقيط في التاريخ.

كما أن هناك المتحف الوطني، وهو مفتوح للجميع سواء لمن كان يملك وثيقة أو يريد التسجيل، كذلك تم فتح المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر لربط تاريخ الحركة الوطنية مع ثورة نوفمبر لأن ثورة أول نوفمبر لم تأت من الفراغ، وإنما هي إستمرار لنضال طويل من أعماق الشعب الجزائري.

إن تاريخ الحركة الوطنية، هناك ما يكتب عنها، وهناك رويات عنها لم تسجل بعد كتابيا، ونحن نعرف أن الحركة الوطنية لم تبدأ في تنظيمها كحركة وطنية إلا في العشرينيات، لكن قبلها كانت تتمثل في المظاهرات والإنتفاضات، لهذا فإن المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر يهدف إلى تسجيل تاريخ الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، وكما أشار الدكتور المحترم، فإن المركز متطور ويحتوي على أجهزة عصرية وبه مجلس علمي يسهر على البحث مثله مثل المتحف الوطني للمجاهد.

أيها الإخوة،

إن الثورة الجزائرية بصفة خاصة والجزائر بصفة عامة، كما تطرق إليها أخونا المجاهد العميد، فإن الأنظار متوجهة نحو الجزائر التي هي هدف العمالقة. من يسبق؟ لماذا؟ لقد سمعنا شيئا وإضافة إلى كلمة السيد العميد أقول شيئا آخر.

إن الجزائر كما هو معروف تتمتع بمكانة هامة في الإستراتيجية العالمية كما قال السيد العميد قائد الناحية والجزائر بثورتها عملاقة وكبرى، إنهم يتكلمون عن الثورات الأربع ولا يعدون الجزائر من بينها، إنهم يعدون الثورة الفرنسية من الثورات الكبرى، وما هي إلا إنتفاضة شعب ضد نفسه، ويعدون الثورة الصينية ثورة كبرى، وما هي إلا ثورة شعب لتغيير نفسه، ويعدون الثورة الروسية من أكبر الثوارات ما هي إلا ثورة شعب لتغيير نفسه أيضا، ويريدن مقارنة هذه الثورات بالثورة الجزائرية! لإنهم لم يجدوا مكانة لثوراتهم مع الثورة الجزائرية. إن الثورة الجزائرية التي حررت نفسها هي ثورة شعبية ثورة ضد عدو أجنبي خارجي إستيطاني، ثورة بدون زعيم، بدون أستاذ، ثورة شعبية حررت نفسها وساهمت في تحرير غيرها. فمبادئ ثورتنا وصلت إلى إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. إنها الثورة التي وحدت العالم العربي لأول مرة في التاريخ، إنها الثورة التي حررت الدول الإفريقية التي كانت تسمى دول المجموعة الفرنسية، إنها الثورة التي هزمت الغرب.

ونحن نقول دائما هذا الكلام ولكننا وللأسف شعب مصاب بالنسيان فأنا أقول دائما إذا نحن نسينا الفرنسيين فإنهم لن ينسونا أبدا، وإذا نحن نسينا الغرب فإن الغرب لن ينسانا أبدا، لأن هزيمة فرنسا في الجزائر هي هزيمة الغرب، لأن الغرب كله كان مسانداً لفرنسا في حربها ضد الجزائر سياسيا وعسكريا، ونحن نتذكر جيدا أن أمريكا ساعدت فرنسا بـ 850 مليون دلار و145 طائرة في صفقة واحدة في سنة 1958.

فلنقيم مبلغ هذه الصفقة اليوم، إنها تقدر بمئات من الملايين من الدولارات. ولنتذكر أن الطائرات الإمريكية والطائرات الإنجليزية هي التي كانت تدمر القرى الجزائرية والمجاهدين والأرياف والخيم. ولهذا، فإن هزيمة الغرب لن ينساها الغربيون رغم أننا نحن ننساها لأنهم كانوا يتآمرون مع فرنسا حتى تبقى الجزائر فرنسية، ويريدون أن تعود الجزائر إلى ما كانت عليه قبل الإستعمار الفرنسي. نحن إلى الآن لم نعط أهمية أو قيمة لماضينا، ولم ندرس تاريخنا قبل الإستعمار، ولم نكتب تاريخنا في الحركة

الوطنية وثورة أول نوفمبر، وكل ما كتب لحد الآن كتبه الأجانب واسمحوا لي إن قلت لكم بأنني ألقي اللوم على المؤرخ لجزائري لأنه نقل تاريخ الجزائر عن كتب إجنبية.

إن التاريخ الجزائري الحقيقي لم يكتب، والمؤرخ الجزائري لم ينقب ولهذا وقعنا في الأزمة التي تتخبط فيها الجزائر اليوم، التي ستخرج منها منتصرة إن شاء الله. هذه الأزمة التي هدفها الأول هو كسر الثورة الجزائرية، لماذا الثورة الجزائرية؟

لأنها بدأت بقتل المجاهدين، وحرق رفات الشهداء، وتمزيق العلم ورفع الأعلام الأجنبية، وحرق المدارس، وقتل الشرطي، وقتل الدركي، وقتل الجندي. فمن أجل ماذا كانت الثورة؟ كانت من أجل تحرير الجزائر. من أجل ماذا كانت الثورة؟ كانت من أجل أن تكون ثورة جزائرية ومن أجل أن تكون جمهورية جزائرية، من أجل سيادة الجزائر ومن أجل حركة الجزائر.

لقد استشهد المجاهد من أجل أن يكون هناك جندي جزائري ودركي جزائري ومدرسة جزائرية يدرس فيها الطفل الجزائري. لقد استشهد من أجل أن يكون معهد جزائري يتخرج منه العالم الجزائري. لقد استشهد من أجل بناء جيش جزائري يحمي الحدود والأجواء والبحار. والحمد لله فكما كانت الثورة بالأمس عبقرية فإن جيشنا الشعبي الوطني اليوم عبقري لأنه بنى الآن نفسه وهو يصدر مدرسته إلى الخارج مثل ما صدرت الثورة الجزائرية مبادئها، والحمد لله بنينا اليوم أجهزة ومدارس ومستشفيات وكيفما كان الحال فإننا نخدم سواء أخطأنا أم لم نخطأ (أحنا في أحنا فما دخلكم فينا)، لكن المهم كما يقول المثل العبرة بالنتائج، هذه النتائج حققت في الجزائر أكثر من ثلاثين معهدا وجامعة للعلوم، وبنينا أكثر من 800 ثانوية وآلاف المدارس ومئات المستشفيات، والاف المصانع. لكن القومية في هذه العشرية، أصبحوا يخربون ما بنيناه بأموال جزائرية على أشلاء ودماء الشهداء وبدم الشهداء.

إن «القومية» سيبقون دائما «قومية»، و«المخازني» يبقى دائما «مخازي»، و«الحركي يبقى دائما حركي»، يقول المثل الشعبي : «مول

الفار يجي حفار وولد الغول يبقى ندمان». إنني لا أطلب منهم التوبة، لأن الله عز وجل قال لرسوله (ص) : «ولا تجدوا أثرا في المؤمنين ولو نحرص»، ولا نجد أثرا في الوطنية ولو نحرص والإيمان كل الوطنية مثل الإيمان معايير تقاس بالترمومتر وكما أن الإيمان عند الله شيء، فحتى الوطنية هي شيء، وإلا نحن البشر نحكم على الإنسان إن كان مؤمنا أو غير مؤمن من خلال مظهره. ونفس الشيئ نحكم على المواطن إذا كان وطنيا أو غير وطني من خلال المظهر لأن سكان الجزائر كلهم مواطنون لكن الوطنيون المخلصون دائما قلائل، ويتحملون المسؤولية الشاقة ويتحملون الصعاب، ويشقون الطرق وينسون، لإن هذا المخلص دائما الله معه ودائما ينتصر. إن الثورة كانت أقلية وإنتصرت، والمخلصون في الجزائر أقلية وسينتصرون بإذن الله.

أيها الإخوة،

إن ما سعناه من أخينا العميد عما يدبر لنا من الخارج أمر خطير، إنهم يعتمدون على أيادي من الداخل ... على القومية، قومية كل رهان بالأمس في ثورة التحرير أو الحركة الوطنية قبل ثورة التحرير فأثناء الحركة الوطنية أكثر المناضلين لا يعرفون بعضهم من أين، لأنهم كانوا يجاهدون من أجل الجزائر وأي مجاهد من شرق الجزائر أو غربها شمالها أو جنوبها، كان يذهب أينما أو حيثما بعثه النضال وأينما ناداه المكتوب يستشهد، وأتذكر القوائم التي نجدها في النصب التذكارية نجد أسماء الشهداء من كل مناطق الجزائر موجودة في ذلك المكان في أي بقعة من الجزائر.

لهذا فإن االمجاهد أو جندي جيش التحرير ليس جندي قرية أو بلدية أو دوار، إنه مناضل الجزائر، من استشهد فقد استشهد من أجل الجزائر، ومن بقي حيا مجاهدا فقد بقى للجزائر، لإنه رمز من رموز ثورة التحرير. لقد قلت في كلامي السابق قبل اليوم، أن الدماء التي سالت في شرق الصحراء، والدماء التي سالت في غربها وجنوبها أصبحت كلها خليطا واحدا وامتزجت.

إن هذه الصحراء التي كانت بركانا كما يعرفها الإخوان، وهذا الجنوب الكبير الذي لم يستطيع العدو ترويضه واعتبره صحراء قاحلة، لكن بالنسبة لنا، فقد كانت صحراء عامرة أثناء الثورة، وبالفعل كانت لنا صحراء عامرة، صحراء فيها رجال، صحراء عامرة بالصناديد والوطنية، عامرة بالعربية والإسلام، ولم تكن الصحراء أبدا فارغة أو خالية. وذللنا كل صعوباتها، لأننا وجدنا من يؤازرنا ومن يشاركنا تلك الحياة.

إخواني الشباب

إخواني الطلبة من جيل المستقبل

تصوروا أن الثورة كلها معاناة، والجهاد يسمى جهادا، وسمي الميت عندما يموت بالشهيد لأن الإستشهاد مقدس عند الله لماذا؟ نتيجة المعاناة التي يقاسيها المجاهد وكل المجاهدين. والمعاناة تختلف من منطقة إلى أخرى، والجزائر كما نعرف هي مناطق جبلية ومناطق سهلية ومناطق صحراوية، والكفاح يختلف من منطقة إلى أخرى.

والجهاد أيها الشباب ليس بندقية على الكتف، أو مجاهد وعسكري يلتقيان ويحدثان دوشة كما يقول البعض. الجهاد هو معاناة تصوروا المجاهد الذي لم ير أهله مدة 7 سنوات ونصف، وتصوروا المجاهد الذي لم يشبع من الأكل، وتصوروا المجاهد الذي لم يشرب ماء صافيا مدة 7 سنوات ونصف ليلاً نهارا تحت قصف العدو، في الليل سفر وفي النهار كفاح. تصوروا المجاهد الذي يمشي كل ليلة 30 أو 40 أو 70 كلم، خاصة المجاهدين الأوائل. تصوروا المجاهد الذي كان يأكل مرة في 3 أيام أو 4 أيام. وتصوروا المجاهد الذي يشرب في أيام الصيف الحارة جرعة ماء واحدة فقط. تصورا المجاهد الذي يسقط على الأرض يقول لك أقتلني لأني لا أستطيع أن أواصل السير ولو لعشرة خطوات من شدة التعب، تصوروا المجاهد الذي ينتظر العدو وهو لا يستطيع أن يمشي 200 متر ليدخل إلى الجبل يقول لك : «لقد ضعت من شدة التعب، سأبقى هنا لأواجه العدو وأقتله أو يقتلني» تصوروا المجاهد الذي ليس له بيت، ولا فراش ولا غطاء، تحت السماء وتحت الجليد وثلج الشتاء وحر شمس الصيف، وبدون

حارس لا يفكر مرة في القول ستمت العيش من هذا وسألتحق بصفوف «لقومية» والحركة للعيش معهم والعمل معهم في الثكنات. المجاهد لم يكن يتقاضى أجرة ولم يفرض علي أحد أن يجاهد، المجاهد عندما كان يلبي دعوة الثورة ينسى زوجته، وأولاده ووالديه وكل ما يملك. وقد يتساءل بعض الإخوان كيف جابهت الثورة سياسة فرنسا فيما يخص حرب الدعاية والمؤمرات والمناورات، وطبعا فإن كل الفرنسيين كانوا يدرسون سياستهم في الكليات. أما الثوار الجزائريون فمدرستهم كانت الجبال. فإذا كانوا في الجبال تحت العرعارة، وأذا كانوا في السهوب تحت الحلفاية، وإذا كانوا في الصحراء تحت الكلخاية. هذه هي مدرستهم التي كانوا يحطمون بها كما يقول الإخوان سياسة ديغول العبقري وكما قال الإخوة فإن سياسة ديغول حطمها أميون لا يقرأون ولا يكتبون. كان «لاصاص» يقوم بتجمع في النهار والسياسي يحطم خططه ليلا. أستسمحكم سيادة الرئيس سأعطيكم مثالا حيا : في 1956 في عهد سوستال الذي جاء بمقولة : «القضاء على الثورة في المهد» وهي مقولة الجنرال «برلانج» المعروف في المخابرات العسكرية الفرنسية، وبدأت السياسة الفرنسية والضباط الفرنسيون والمكتب الثاني يتصلون.

سي الحواس رحمه الله كان أنذاك مسؤولا ولم تكن لدينا رتب، لأننا مازلنا في بداية 1956، وبما أن منطقة بسكرة كانت تابعة للأوراس ثوريا وإداريا، وقعت إتصالات بين ضباط الشؤون الأهلية والأهالي في مناطق بسكرة والعروش مستغلة حدث صغير قالوا : هناك خلاف بين عرش عمور وعرش قمرة وللتذكير فرنسا استعملت سياسة فرق تسد، معناه : تحرّض عرشا ضد عرش وتحدث عداوة وفتن، وتبقى العداوة بين العروش أو هناك دية أو هناك نزاع عرشين، وقمنا نحن بالصلح بين العرشين لكي يجند الشعب للثورة ويجب حضور العرشين وجيران العرشين وسكان من المدن، من بسكرة إلى أولاد جلال. هنا تقوم بعدة عمليات في عملية الصلح بين العرشين للقضاء على الخلافات بشهادة العروش وتجند هذه الأعراش في الثورة تشارك المدن مع البادية والعكس. البادية ترى مدى إستعداد المدينة للثورة والمدينة ترى مدى استعداد البادية للثورة. حتى نخلق بينهم حافزا

للتنافس وفي نفس الوقت نعطي ضربة للعملاء ونبرهن لهم «أن الجزائريين هم مع الثورة وليس ضدها» وهكذا نجحت عملية الصلح وعاشت المنطقة فترة وكأنها فترة الإستقلال وهناك بعض الإخوة يتذكرون هذا الصلح وهم اليوم معنا. إذن هذه إستراتيجية من إستراتيجيات الثورة لمواجهة الإستعمار وهكذا كانت سياسة الثورة.

هكذا، إنطلقت الثورة وبما أننا قلنا بأنها ثورة شعبية وكنا دائما نختار المناضلين الأكفاء القادرين على التغلغل داخل المواطنين الذين عاشوا في الحركة الوطنية، مثلا في فصل الصحراء (الجنوب) عن الشمال جاءت هذه الفكرة بعد زيارة ديغول السرية لحاسي مسعود وبعض المدن الصحراوية وهذا في زيارة سياحية وكان أنذاك بعيداً على السلطة ولما رجع إلى الجزائر العاصمة قال «مهما يحدث في الجزائر يجب المحافظة على الصحراء» منذ ذلك اليوم السلطة الفرنسية تعمل من أجل خلق قوة ثالثة والتي تكلم عنها العميد كانت في البداية من طرف سوستال طبقها لاكوست في إطار القانون الإداري ولما جاء ديغول في 58 رسمها عندما إحتفلت فرنسا بعيد 14 جويلية سنة 1958 أرسل وجمع كل الباشاغات والأغاوات الذين حضروا الإحتفال قام بجلسة خاصة وعرض عليهم قائلا : الجزائر ستستقل فهل لديكم إستعداد بأن تحكموها؟ فأراد من وراء ذلك أن يبقى دائما يسير الجزائر كما يريد فيجيب الأغوات والباشوات قائلين : «لا، الشعب إكتشفنا والثورة أيضا، لكن سنساعد أولادنا كي يصلوا إلى السلطة. حينها أمر ديغول برفع مستويات الموظفين فمن كان مجرد كاتب أصبح رئيس مصلحة ومن كان رئيس مصلحة أصبح إداريا ومن كان جنديا بسيطا أصبح Sergent chef ومن كان Sergent chef أصبح ملازما ومن كان ملازما أول أصبح كومندان في الجيش وإختار نخبة وأقولها وأكررها أن النخبة التي كات في دفعة ألمانيا، جماعة من أولاد البشاوات والأغاوات والقياد اتفقوا مع فرنسا وأرسلتهم فرنسا لأنها في حاجة إليهم بعد الإستقلال ذهبوا هم وتركوا جنودها وجاءنا هؤلاء الإخوان بكلابهم وحقائبهم من ألمانيا للثورة الجزائرية، رغم محاربة الثورة للقوة الثالثة وأنتم تعرفون كلكم وكنتم مسؤولين وكنتم ترون كيف كنا نحارب القوة الثالثة

وكنا نحذر من القوة الثالثة ونحرس بعضنا البعض لكن في النهاية ويتورط بعض إخواننا سامحهم الله وجدنا أنفسنا محكومين من طرف القوة الثالثة وهي التي تسببت في الأزمة الي تعيشها الجزائر اليوم، وهي التي همشت التاريخ وهي التي همشت التعريب وهي التي بقيت تمشي بأوامر الإليزي، وتبلغنا هذه الأوامر حسب ما يقولون أوامر عملية، تجارب العالم إلى أين وصل. طبعا هم خريجو جامعات ومدارس لديهم سياسة خاصة في تبليغ وتمرير نظرياتهم وأهدافهم لكن التاريخ يسجل ولما فشل الفرسيون من فرنسة الجزائر كما قلتها بالأمس للإذاعة : الجزائر فرنسية بحكم القانون فحاولوا فرنسة الصحراء، لما فشلوا من فرنسة الصحراء حاولوا ضمها كما يسمى دول الساحل.

الحمد لله فالمجاهدون الذين عاشوا وقاموا ضد فرنسة الصحراء كلهم موجودون السيد سعيد عبادو، السيد محمد شنوفي، السيد عثمان وكل واحد منهم يخطط مع بعض المجاهدين وبعض المناضلين رشيد صايب رحمه الله. كانوا قد وضعوا خط واد ربيع إلى ورقلة وخط غرداية إلى المنيعة وعدة خطوط أخرى يشرف عليها ضباط ودفعنا بالضباط رحمهم الله بمجاهدين من المنطقة ومن خارج المنطقة بمواطنين دفعوا بدمائهم لمحاربة فرنسا ضد فصل الصحراء وفصل الجنوب عن الشمال ولهذا أيها الإخوة الجهاد ليس كما تعرفون أو تعلمون، مجاهدون كانوا في الجبال وإلتقوا بالعدو حين يلتقيان حرب بالرصاص، تدمير للمنشآت. كانت فيه توعية للمواطنين. كان فيه تجنيد كان فيه نشر كانت فيه ردود فعل على ماكان يأتي به المستعمر. كان فيه إحباط لمعنويات الجنود الفرنسيين، عمليات إحباط «القومية»، كان فيه احباط لمعنويات المستعمرين أينما كانوا موجودين، كان فيه تشكيك للجنود فيما بينهم أو بينهم وبين الحركي بين الفرنسيين ودول أخرى.

إذن كان فيه عمل ليس بالسهل كان نابعا من مدرسة يسمونها «مدرسة الثورة»، «مدرسة ثورة أول نوفمبر 54».

ولهذا إخواني استسمحكم لقد أطلت في الكلام ولهذا أيها الأخوة فيما يخص السياسة الفرنسية في فصل الصحراء عن الجزائر يمكن لبعض

الأساتذة أو المؤرخين وحتى الطلبة في كتاب «إجتماع العقداء سيجدون اختلافا فيما بين الكتاب فهناك اجتماعان، اجتماع العقداء العشر في الخارج اجتمعوا لحل وضعية قامت في عهد الحكومة المؤقتة.

فيما يخص إجتماع العقداء الاربعة في الداخل فهو اجتماع (سي الحواس، سّي عميروش، بوقرة والحاج لخضر) وهو لازال حيا أطال الله في عمره، اجتمع هؤلاء العقداء للنظر في قضية فصل الشمال عن الجنوب وإتخذوا قرارات خطيرة سواء بالنسبة للداخل او بالنسبة للخارج واتخذوا قرارات لا بالنسبة للشعب، لا للثورة ولا للقيادة لإنهم علموا جيدا مدى تحمل هذا الشعب وهم الذين يقودون الثورة أما الذين كانوا في الخارج فمن باب السمع.

ولهذا فإن مواقفهم كانت خطيرة، لذلك أقول دائما إذا كنا نريد ان نتعرف على الشعب فالمجاهدون هم الذين يعرفونه ومن يريد ان يتعرف على المجاهدين فمن خلال الشعب، المجاهد هو الذي يعرف الشعب، ومعاناته والمواطن هو الذي يعرف المجاهد وما قدمه من أجله.

ولهذا نحن أدرى بشعبنا من غيرنا، ونحن وشعبنا نعرف قيمة هذا الإستقلال، قيمة هذه الحرية قيمة هذه السيادة، لأننا دفعنا أعز ما نملك وقدمنا أصدقاء وإخوة اعزاء علينا ولسنا أشرف منهم أو أشطر منهم. الذين تركناهم امواتا في الجبال، لكن هذا هو القدر لكن مع الأسف جاء «قومية» الاستقلال ويأتوننا بوطنية جديدة وإسلام جديد وكأن أجدادنا كانوا وحوشا، حيوانات ونحن علينا أن ندخل في وطنية وحياة جديدة. لكي نتنعم ونتذوق نعمة البشر، وهذه كلها كما أكد عليها السيد العميد حقائق. لما قال ديغول بعد 30 سنة سنعود الله عز وجل عندما رفض بنو اسرائيل أن يدخلوا مع موسى إبتلاهم الله بالتيه 40 سنة لكي ينشأ جيل جديد يكون في مستوى تلك الرسالة وديغول إنطلق من هذه النظرية يقول : «ان القومية والحركة إكشفوا لكنهم تركوا أبناءهم. في مدة 30 سنة سيموت هؤلاء الثوار الذين عرفونا وسيأتي أناس جدد لا يعرفوننا يكون من بينهم حلفاؤنا.

لازال ايها الاخوة والله هنا في الجزائر بعض العناصر الهدامة مازالت تتلقى أوامر من L'elysee لان شوكاتها لم تنكسر واظافرها ايضا ولكن اكرار دائما وخاصة للشباب خاصة لأبناء الشهداء المجاهدين وابناء الوطنيين المخلصين حرب المواقف. حرب المواقف لانه إذا كان في البداية والكل ثوار أميون. لكنهم والله حرروا الجزائر وعملوا كل الخير، لكنهم للاسف همشوا ووضعوا في مكانهم عملاء فرنسا كبيادق لعبة الشطرنج.

لكي أقول اليوم أبناء الشهداء فيهم الخير والبركة من المثقفين، أبناء المجاهدين فيهم الخير والبركة من المثقفين. ابناء الوطن المخلصين خلفاء الثورة فيهم ماشاء الله من الوطنيين المخلصين الذي علمتهم الثورة وبفضل الثورة فتحت لهم المدرسة والمعاهد والثانويات والجامعات هؤلاء الشباب لهم اليوم رسالة عليهم ان يؤدوها ومعركة قاسية عليهم أن يقودوها.

أستسمحكم اخواني هناك شيء يجب أن نتطرق اليه هو أن الجزائر ملك المواطن من شرقها الى غاية غربها فهي ملك المجاهد من شرقها الى غربها، الشباب الجزائري ملكه من شرقها الى غربها تأكدوا ان كل ما هو معاش على الساحة السياسية هو من إمضاء عملاء فرنسا هذه العرقية الجهوية، العروشية والقبلية. إستطعنا ان نوحد العالم العربي لأول مرة في تاريخه لا أتكلم عن صدور الاسلام، أتحدث في عهد الثورة الجزائرية بفضل عبقرية الثورة الجزائرية لأنه في الوقت الذي كانت الجزائر والجزائري لا يعرف إلا الجزائر لا وهراني ولا صحراوي ولا شاوي كانت الجزائر لكل الجزائريين والمناضل يعمل من أجل الجزائر.

العالم العربي فيه عاصمتان لا عواصم عاصمة المشرق العربي تسمى : القاهرة وعاصمة المغرب العربي تسمى الجزائر. أحب من أحب وكره من كره.

الأزمة التي نعيشها اليوم هل هي اقتصادية؟ ليست بإقتصادية. هل هي إجتماعية؟ ليست بأزمة اجتماعية هل هي أزمة أمنية؟ ليست بأمنية. أنا في اعتقادي أزمة الجزائر أو أزمتنا أزمة أخلاقية أزمة رجال، لو أن الرجل المناسب في مكانه المناسب لما وقعنا اليوم في هذه الأزمات ومع ان

الحرب الحالية هي حرب اقتصادية. لأن العالم كله قائم على الإقتصاد والجزائر طبعًا هي الآخرى جلبت انظار عمالقة العالم لما تحويه من ثروات والتسابق اصبح كبير للاستحواذ عليها.

لكن أزمتنا أخلاقية، أزمة رجال لأن ما نحن عليه اليوم والتدهور الذي يعرفه اقتصادنا هو سوء التصرف. لأن بعض ممن سيروا قتصادنا لم يكونوا في المستوى، من كان يمارس وظائف اجتماعية لم يكن في المستوى، الاكفاء منا همشوا المواطنون المخلصون همشوهم كذلك. حياتي كلها وانا اسب الادارة. صدقوني اسب المدرسة الوطنية للإدارة لإنهم لم يكونوا في المستوى ولهذا لم نخرج إطارات جزائرية قوية مؤمنة بجزائريتها وبإدارتها مؤمنة بشعبها لم يتخرج منها الوطنيون.

نتكلم عن الإرهاب وهذه الكلمة كانت تطلقها فرنسا على المجاهدين.

المواطن الذي يحقر في مقر بلديته ودائرته أليس ارهاب؟

المواطن الذي لا يحصل على حقه من العدلة أليس ارهاب؟

الموطن الذي يطرد من وظيفته ظلما أليس ارهاب؟

المعلم الذي لا يستطيع تبليغ رسالته أليس ارهاب؟

وكلها عوامل نعم كلها عوامل تؤدي الى ذلك.

نحن نعلم ان المسؤول هو خديم الشعب وانا حياتي كلها اعتبر نفسي في خدمة الشعب. لاننا تتلمذنا على أيدي مسؤولين كانوا دائما في خدمة الشعب وخدمتنا. أعطيكم مثالا : كنا سنقطع مسافة طويلة في الولاية السادسة ويتذكرها بعض الإخوان الذين عاشوا في الولاية السادسة قلت كنا سننتقل من جبل ميمونة الى جبل ساعد، لم اتحمل المسافة رغم صغر سني وصحتي الجيدة. تقطع حذائي العسكري، مشيت حافيا تأثرت رجلاي، المسؤول علي شعبان لسيال نزع حذاءه وأعطاني إياه وأجبرني على لباسه، أما هو فقد قطع سترته ووضع كل قطعة في رجل ،وأكمل المسافة بها، هكذا دخلنا جبل ساعد، هذا مثال عن المسؤول.

كلنا وكل مجاهد منا يعلم ان المسؤول كان يأكل في الأخير ويبقى حتى آخر المعركة. الشعب يجب ان تنزل اليه وليس العكس، نحن أسأنا إدارة

كل شيئ إذا أردنا واستطعنا ان ننزل الى الشعب فإن شعبنا معنا ولنا، لن يخوننا واذا اردنا ان نخونه فهو الذي سيسبقنا إلى ذلك، شعبنا يصادق من يصادقه ويضاد من يكذب عليه، نحن منه وهو منا نعرفه جيدا رأينا كيف أنه من يحب الشعب كيف تعلو قيمته ولهذا إخواني المطلوب من الجميع، من كل مواطن لإن الشعب يقول إن الدولة شرطة، دولة الشرطة هي التي يعمل فيها كل فرد وكل منا عين حارسة لأن الشرطي أعمى ان لم يكن معه المواطن والدركي ايضا. وبهذا فعلى المواطن أن يساهم في الدفاع عن وطنه.

غلطتنا اننا نطالب بالحقوق قبل ان نقوم بالواجبات قبل أن نطالب بالأمن علينا أن نساهم فيه. الدولة ليست رئيس جمهورية، الدولة ليست رئيس حكومة، الدولة ليست وزيرا لكنها كل متكامل. فالدولة رئيس شعب ووزارة، وأرض ونحن نطالب بحمايتها. الدولة ليست ملكا للرئيس لأن هذا الأخير يستقيل أو يغير، ونفس الشيء بالنسبة للوزير لكن هذه الأرض باقية. فنحن إما نريد أن تبقى هذه الدولة أو تنهار. نحن نريد أن تبقى لأولادنا حاربنا لكي تبقى لأولادنا وقمنا بثورة سجلها التاريخ ويظهر لي أنه لم يقم بها غيرنا ولهذا فالمساهمة مطلوبة منا جميعا.

أتمنى النجاح والتوفيق لهذا الملتقى والملتقيات القادمة وان يكون عامل وحدة بين كل الجزائريين حتى تقوى دولتنا ويقوى جيشنا ودركنا ويقوى علماؤنا ورجالنا. لكي نلتحق بركب الدول المتقدمة لأنها ليست أحسن منا، والجزائر والجزائريون لديهم الإرادة.

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار ورحمهم الله.

تحيا الجزائر والسلام عليكم.

شهادة المجاهد عمر صخري : (2)

(رائد جيش التحرير بالولاية السادسة)

«بودي أن أضيف شيئا أوجهه للشباب وجيل الاستقلال، هذا الشيء يبرهن على عظمة هذه الثورة. والحقيقة ان ثورتنا هي معجزة التاريخ، لأنني وبعد المداخلة التي ألقيتها تذكرت شيئا أو أشياء كانت تحدث للمجاهد ولقد كانت تتجاوز إرادته، وهي أشياء عاشها المجاهد، وهو ما يدل ويبرهن على قوة ثورة 1954، وانها خلقت لتبقى لأنها ثورة كرمت بمعجزات ربانية والمثل يقول : «لا معجزة بدون نبي»، أما الكرمات فهي للأولياء. وأنا أقول هذه الأمور التي سأرويها لكم الآن هي معجزات ولبست كرامات. وسأعطيكم فقط أمثلة حية موجهة للشباب خاصة حتى لا يبقى يعيش في فلسفة الماديين.

في يوم من الأيام وفي بداية 1958 سي الحواس رحمه الله، الصاغ الثاني للولاية السادسة قدخرج من الإجتماع ومشى رفقة فريق الحراسة، وأثناء انعقاد الإجتماع كانت فرنسا قد طبقت سياسة المناطق المحررة وعندما بدأ الإجتماع كانت الأعراش والخيم موزعة في السهول ولم نكد ننهي الإجتماع الذي انعقد ما بين 25 ديسمبر1957 ونهاية جانفي 1958 حتى كان سكان المنطقة كلها قد رحلوا بعد قنبلة المنطقة من طرف الطيران الفرنسي فتم حرق الخيم وقتل الالاف من الأغنام، مما أجبر السكان على الرحيل.

وعندما انتهى لإجتماع افترق الجميع وقطع المجاهدون منطقة جبل «الزاب» الغنية بالمياه، لكن الطيران الفرنسي قد قنبل البئر الموجودة بها، وهوعبارة عن سد صغير كان يمون السكان بالمياه، فبقى المجاهدون مدة 3 أيام بدون ماء .ولما اشتد بهم العطش وكانوا على حافة الهلاك، حتى سقطت الأمطار على مكان تواجد المجاهدين، ولم تسقط في مكان آخر إذ على بعد 200 م فقط من مكان تواجد المجاهدين لم تنزل ولو قطرة واحدة.

فارتوى المجاهدون وأخذوا ذخيرتهم من المياه وطهوا القهوة وهذه الحادثة وقعت بولاية بسكرة.

بولاية الجلفة ومن المجاهدين الموجودين معنا من حضروا الحادثة، ففي أيام حصار برنامج شال حيث كان جنود فرنسا موزعين بكثافة على المناطق الاستراتيجية كان المجاهدون قد حوصروا وأرادوا الخروج من الصحراء والتوجه إلى ناحية بوكحيل وعند وصولهم إلى هناك وجدوا أنفسهم وجهًا لوجه مع الجنود الفرنسيين، فلم يتمكنوا من التسرب، وكما يعرف سكان الصحراء فإن الضباب نجده في السواحل وليس في الصحراء خاصة وأن الحادثة وقعت في شهر جوان وفي أيام الصيف الطويلة وعندما اقترب المجاهدون من الجيش الفرسي حتى دخلوا في حزام من الضباب حال دون كشفهم من طرف العدو عندما اجتازوا الجيش الفرنسي وجدوا أنفسهم من جديد في الصحراء.

حادث ثالث وقع بالولاية الثالثة (القبائل) فكما يعرف المجاهدون ولعلم الشباب فإن الجنوب يمتاز ببعد المسافات وشساعتها، وهو ما يمثل العدو الثاني للمجاهد، لكن في الشمال مثل ما هو الحال بالولاية الثالثة، والرابعة، والثانية، التي هي كلها مناطق جبلية وعرة، تكون في غالب الأحيان في صالح المجاهدين. غير ان التواجد الكبير لمراكز العدو بها، وقربها من بعضها البعض يشكل خطرا على المجاهدين. وانتم تعرفون في الليل يكون السير وفي النهار الإختباء او الإشتباك مع العدو، هذا سواء كنا في الشمال أو في الجنوب. وفي ليلة ظلماء، المرشد أو الدليل المدني الذي كان يقود المجاهدين آثناء السير، أصيب بدوار، والمجاهد أو المسبل يعلم انه إذا ارتكب خطأ فسيكلفه هذا الخطأ حياته، إذ أننا لم نكن نتسامح مع بعضنا البعض في هذه الأمور، قلت إذن أن هذا المرشد الذي يعرف المسلك جيدا أصيب بدوار، والظلام كان شديدا إضافة إلى الخوف خاصة وأنه كان يعلم جيدا أنه إذا أضاع السبيل فإن المجاهدين سيشكون في أمره ويحسبون أن ما قام به لا يعدو أن يكون خيانة وخدعة، وبالتالي سيقضون عليه، فاختلط عليه الأمر، كما احتار بقية المجاهدين وزاد قلقهم، وهنا راح طائر البوم يطير ويرفرف في السماء بجناحيه. فقال أحد

المسؤلين لابد أن نتبع اتجاه الطير، وكانوا كلما وصلوا إلى مكان ما، إلا وانتفض هذا النوع من الطير امامهم، فكانوا يتبعونه في كل مرة ولقد تكررت هذه العملية أربع مرات، وفي آخر مرة تبعوا السير فوجدوا الطريق الذي كانوا يبحثون عنه. ومن تلك اللحظة لم يشاهدوا الطير مرة أخرى.

حدث آخر في الولاية الخامسة، ثلاث كتائب من المجاهدين قادمة من المغرب تمكن العدو الفرنسي مع الأسف من تصفية كتيبتين من بين ثلاثة، وجزء من الكتيبة الثالثة، ولقد تاه المجاهدون الباقون في الطريق، ونال منهم الجوع والعطش الكثير، إضافة إلى التعب النعاس الذي كان يغلبهم، وأنتم تعلمون أن المجاهد الذي يذهب في اتجاه الحدود ليس كذلك الذي هو آت منها، فالمجاهد الذي هو ذاهب إلى الحدود، يكون خفيفا ولا يحمل أسلحة كثيرة عكس المجاهد الذي يكون قادما من الحدود، والذي يكون محملا بالأسلحة والدخيرة. قلت إذن، لو بقى هؤلاء المجاهدون على نفس الوتيرة التي كانوا يسيرون عليها فإنهم سيصلون إلى مكان مكشوف وتقضي عليهم أول طائرة تمر عليهم في الصباح.

وهم على هذه الحال حتى شاهدوا خروفا، فهموا جميعا للإمساك به، حتى أنهم نسوا التعب والعطش والجوع من وقع المفاجأة وكان الخروف يجري والسبعون مجاهدا يجرون وراءه، وعندما وصلوا إلى منطقة النجاة حيث لا يوجد الجيش الفرنسي، إذا بذلك الخروف يختفي. فهذه كلها أمثلة وهناك العديد منها تدل كلها على مباركة الله تعالى للثورة الجزائرية، وهي كذلك رحمة ربانية.

هذا ما أردت أن أضيفه، والأمثلة من هذا النوع كثيرة جدا. أيها الإخوة ونحن على أبواب إختتام هذا الملتقى، أقدم شكري أولا وباسمكم جميعا إلى السيد العميد قائد الناحية والذي هو مجاهد منا على مشاركته لنا، واهتمامه بملتقانا هذا، وعلى حفاوة استقباله وعلى اهمية كلمته التي ألقاها وشرفنا بها، وهذا إن دل على شيئ فإنما يدل على مدى حبه لوطنه انتمائه وتمسكه بالجهاد والمجاهدين وبرموز ثورة الجزائر وحبه لمن حرر الجزائر، ونشكر كل الإخوة الذين يعملون ويسهرون معه.

كما نشكر آخانا والي ولاية ورقلة الذي وعلى الرغم من مشاغله ومسؤولياته الثقيلة وتدهور صحته إلا انه بذل كل مجهوده المادي والمعنوي، ونتمنى له الصحة والعافية والشفاء العاجل كما نشكر رجال الإعلام الذين سهروا معنا وشاركونا كل جلساتنا وتدخلاتنا ونشكر السادة الباحثين والدكاترة على تحملهم مشقة السفر وعلى المجهودات التي بذلوها في البحث والتنقيب حتى وفروا لنا مادة شرفتنا، ووفرت لنا الكثير من المعلومات الخاصة. كما نشكر الطلبة الذين تحملوا مشقة السفر، وصبروا معنا وشاركونا في هذا الملتقى، نشكر أيضا مدير المركز الإداري الذي فتح لنا ذراعيه ووفر لنا هذا المكان الذي إلتقينا فيه بلغنا فيه رسالتنا كما نشكر كل السلطات المحلية لولاية ورقلة على مجوداتها ونشكر أيضا المجاهدين وأبناء الشهداء وأبناء المجاهدين وكل المواطنيين بولاية ورقلة الذين حضروا لهذا الملتقى الأول، ونتمني أن يكون هناك ملتقى وطني ثاني وثالث ورابع ... إلخ حتى نتم هذا الموضوع والمواضيع الأخرى، وكما قال الدكتور جمال قنان أن هذا لا يكفي إذا لم نرجع وننقب ونكتب تاريخنا الغابر كما كتبت كل الشعوب تاريخها وهي تعتز به.

نتمنى ان تكونوا قد قضيتم أياما مريحة وفيدة هنا، عودة ميمونة إلي دياركم، ولا يفوتني أن أشكر أعضاء المكتب.

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار وإلى اللقاء في ملتقى آخر وأعلن رسميا عن إختتام هذا الملتقى.

وشكرا

المجاهد معراج جديدي

(ضابط جيش التحرير الوطني بالولاية السادسة)

السيد الوزير، السيد الوالي ،إخواني المجاهدين، أبنائي الطالبات والطلبة، أود بهذه المناسبة الطيبة والقيمة في نفس الوقت أن أشكر كل من ساهم في تنظيم هذا الملتقى وأعتبره شخصيا بأنه هام وهام جدا لأنه يمثل خطوة من الخطوات التي كانت وزارة المجاهدين مشكورة على القيام بها، وذلك في إطار إعداد مادة علمية قابلة للبحث والدراسة ورجائي أن تتكرر مثل هذه اللقاءات في مثل هذه المواضيع الهامة والهامة جدا، هذه المواضيع التي يجهلها الكثير حتى من أبناء هذا الوطن.

وبهذه المناسبة لا أتطرق في الواقع لإهمية التاريخ كما يقول البعض بأنه ذاكرة الشعوب، وبدون هذه الذاكرة لا يكون للشعوب أي تفكير أو أي تسلسل في الأفكار وبالتالي تكون الشعوب مذبذبة في حياتها في العمل الذي تقوم به. مساهمتي ربما ستكون في نفس الوقت مساهمة للإثراء بكل تواضع وربما ستكون تذكيرا لبعض الأحداث التاريخية.

وليعذرني زميلي المحترم إذا ربما سنتناول المحاضرة الأولى، في هذا الإطار، السياسة الفرنسية لفصل الصحراء هو أمر معروف أمر واضح، لكن مجابهة هذه السياسة بالنسبة للثورة والقيادة، تميز بتنظيم محكم لمواجهة هذه الإستراتيجية التي كانت فرنسا تعتمد عليها بالدرجة الأولى، ولذلك فإن الزميل المحترم قد تكلم عن أعمال وأعمال جبارة ومجهودات قام بها المناضلون مثل لطفي وأمثاله من منطقة الغرب، يعني الصحراء في العرق الغربي، كذلك نتذكر ونعرف إخواننا المجاهدين في الولاية السادسة، ما هي الجهود التي قاموا بها في هذا الخط، مرورا بالأغواط وربما غرداية وأتذكر من كان ربما قد قام بعمليات في متليلي ومن مر بورقلة وهم موجودون هنا ومن مر بورقلة وبعث بالرسائل لإقامة المظاهرة، وأيضا بعين صالح، وأعتقد أن السيد محمد جغابة إذ كان موجودا من أجل مهمة ذهب

نبها من عين صلح إلى تمنراست وهذه كلها جهود تدخل في إطار إحباط إستراتيجية فرنسا لفصل الصحراء عما يسمى بالشمال.

كذلك نذكر بأن القيادات في ذلك الحين قد أرست إستراتيجية مضادة وتتمثل في إتخاذ إجراءات تتعلق بجانب تنظيمي وجانب عسكري (عملي). إلى جانب الولايات التي كانت موجودة في العمل المستمر.

فقد أنشئت ما يسمى بالمناطق وهذه المناطق كانت محاذية لما يسمى بالصحراء (الجنوب) فالمنطقة التي كانت موجودة بالمالي والنيجر. نعرف حتى الشخصيات التي كانت موجودة على رأسها، المنطقة التي كانت موجودة بليبيا،ونعرف أيضا الأشخاص الذين كانوا على رأسها. وكذلك المنطقة الموجودة بأقصى الجنوب التونسي وهي تتكلف بمرافق معينة في هذا المجال. إذن الثورة أو القيادة قد تأقلمت مع هذه الظروف المتجددة لمكافحة هذه الإستراتيجية المتعلقة بفصل الصحراء. في المجال العملي (المعارك) لا أتحدث عن سياسة المفاوضات، إذا كان الأستاذ قد تكلم لنا عن مفاوضات إيفيان التي كانت في الواقع مدعمة بثلاث قوى هي:

1 ـ القوة الدبلوماسية : كانت الديبلوماسية الجزائرية تنشط بوتيرة وبأسلوب جي فيما يتعلق بسياسة فرنسا في فصل الصحراء.

2 ـ الإعلام : الذي بالرغم من وسائله التي كانت بسيطة جدا. إلا أنه كان يعمل من أجل إبراز هذه الصورة وتقديم الثورة الجزائرية على أنها حريصة وقادرة على إستيعاب هذه المشكلة وهذه المعضلة.

3 ـ العمل العسكري : فكلما تعثرت المفاوضات كانت وحدات من جيش التحرير تقوم بعمليات عسكرية في قلب الصحراء و المواقع التي تظن فرنسا أن الثورة لا تستطيع الوصول إليها وبأنها مناطق ليست بها معارك. أنا كشاهد أتذكر على الأقل أربع معارك : فالمعركة الأولى كانت بقيادة الأخ المجاهد الحبيب جراي أعتقد أنه موجود معنا الآن وكانت المهمة مخصصة مباشرة لضرب أهداف ومصالح الشركات البترولية ثم تلتها معارك في 1959 ثم معارك أخرى في نفس السنة ثم معارك في سنة 1960، ثم توالت المعارك وكثير من المجاهدين يتذكرون ذلك.

وعلى هذا الأساس فقط نذكر بأن كل عمل - كما يقول المثل - هو «برجاله» الآن لا نطلب الكثير من الناس الذين قاموا بالواجب، لكن الآن هناك جيل صاعد، جيل نرى أنه متعطش للعمل الوطني، نلاحظ ذلك في كثير من المناسبات. فإذا كان تاريخ الثورة إلى حد الآن قد كتبه الأجانب بصورة مشوهة. أعتقد أنه اليوم يبقى الدور على الباحثين الجزائريين، بعد تمكينهم بالمادة الأولية وبالتالي يضعون صورة صحيحة على الأقل ميدانيا بالنسبة لتاريخ هذه البلاد، وأعتقد بإنه ليس هنالك بلد له ثورة مثل ثورة الجزائر التي هي جديرة بالإهتمام والرعاية.وهذه الصحراء الي مثلت مشكلة لفرنسا وتمثل كذلك مشكلة لقيادة الثورة، حقيقة فإتفاقيات إيفيان تعثرت أكثر من خمس مرات بالنسبة لمشكلة الصحراء، هذا أمر مفروغ منه، فهي لحد الآن وأنا أقول مازالت هنالك أطماع من جوانب متعددة ينبغي على أبنائنا وإطارتنا وعلى هذه الأجيال أن تحرص كل الحرص على حماية هذه المنطقة وإبراز هذه المنطقة التي تمثل ربما الجزء الكبير من وطننا الجزائر.

وشكرا لكم.

المجاهد مسعود طويل :

(ضابط بالولاية السادسة التاريخية)

« ... سيادة الدكتور أنا لا أريد آن أتكلم كثيرا، كما قال لنا السيد الأمين العام مشكورا. هناك أشياء لا تعرف في كلامي، وإنما أردت فقط أن أقول كلمة بصفتي إبن هذه المنطقة، ولدت وتعلمت فيها.

بمناسبة هذا اللقاء العظيم، لقاء المجاهدين الأوائل والمتوسطين والأواخر والشباب. والمناسبة الثانية هي ذكرى يوم العلم ونحن عندما ندرس في القاهرة كنا نحفظ :

بالعلم والمال يبني الناس ملكهم * لم يبن ملك على جهل وإقلال.

أنا أحيي سيادة العميد على ثقته الكبيرة في شخصيته، وأحيي سيادة الوالي على قيامه بالواجب كرجل محترم بهذه الولاية، وأحيي كذلك الإخوة المجاهدين على إنضباطهم وحسن تصرفهم في هذا الملتقى.

أريد أن أضم صوتي إلى صديقي العزيز طاهر لعجال في اقتراحه ولقد أثر في كثيرا اقتراحه هذا، كما أثر في كذلك ما قاله سي عمار العقبي بالأمس، على حسن أدائه في التاريخ الذي عاشه على التحام الولاية الخامسة التي أعتز بها وعشت بها كثيرا. والولاية السادسة التي هي مسقط رأسي وعزة فكري.

أريد فقط، أن أذكر بأن الكفاح لم يبدأ من أول نوفمبر فقط. حضرت مرة لمحاضرة ألقاها فضيلة الشيخ البشير الإبراهيمي بعد ان إلتقى قادة الثورة، إذ جاء فرحات عباس والبشير الإبراهيمي رحمهما الله وأعلنا الإنضمام إلى الثورة وأقاموا حفلا. إنطلق فضيلة الشيخ ليلقي محاضرة في نادي الشبان المسلمين وهو نادي معتبر ويعرفه الكثير من ضباطنا والجماعة الذين ذهبوا إلى القاهرة، فقال : «إن الجزائر لم تتوقف عن القيام بالثورة، لازال عندنا في بعض المناطق الأمهات لا يقلن لأولادهن قم، بل تقول لهم ثر» وهذا تعبير عن مدى تأثر المجتمع بالثورة، وللأمانة

مشكل الشباب ومشكل المجاهدين قد انتهى، ونحن مازلنا مثل العجائز نكرر ما قيل بالأمس، وسي محمد لخضر السائحي يقول :

أكره ما أكره في رمضان * دخـول مكتبـي بـلا دخـان

وواعظ يعيد على الأقـوام * ما قيل في الصوم من ألف عـام

فنحن ومنذ القدم نقول عن رمضان قال رسول الله وقال تعالى ... وهكذا. أريد فقط ان أقول ان الثورة لم تندلع عفويا، فرنسا دخلت للجزائر واحتلتها لكن الدفاع عن هذا الوطن كان يقوم به رجال مخلصون، لم يتخلوا أبدا أبا عن جد، عن القيام بهذا الواجب، نساء ورجالا، ونحن إعتدنا أن نذكر الرجال فقط من دون النساء، هؤلاء النساء الكثيرات اللاتي شاركن في صنع تاريخ الحركة الوطنية التي كان يقودها الأمير خالد منذ 1919، بعد ذلك جاء نجم شمال إفريقيا، وهي حركة عظيمة قادها الحاج مصالي رحمه الله وجمعية العلماء المسلمين الجزائريين التي قادها إبن باديس منذ 1931. فهذه الحركات كانت لها قيمة كبيرة ودخلت في أوساط الشعب ونفوسهم. وأنا كنت في هذه المنطقة التي كانت أنذاك منطقة عمليات "Zone Operationelle" من عين لصفراء إلى هناك. ولم يكن لنا الحق في التكلم في السياسة، الكتابة في الجرائد، ولا إقامة جمعيات. لم نكن إذن نتمتع بحقوقنا المدنية، ولكن بفضل الرجال وبفضل توعية الشباب في القاعدة، توصلنا والحمد لله على الأقل إلى إنقاذ أنفسنا، وشاركنا ككل الناس في تحرير الجزائر. إنهم مجاهدون، ولقد أنصفهم القرآن بقوله : «لا يستوي منكم من انفق قبل الفتح وقاتل أولئك أعظم درجة من الذين أنفقوا من بعد وقاتلوا وكلا وعد الله الحسنى».

أريد فقط أن أقول أن الحركة الثورية هي امتداد لهذه الحركات، أول نوفمبر 54 التي أعتز بها وأنتمي إليها ولقد كتبنا كثيرا،وعندي محاضرات حول الحركة الوطنية، لكن أين تذهب هذه الكتابات والتسجيلات التاريخية، حتى رصيد الثورة لسنا ندري إلى أين وصل، هل هو منظم أم لا ...إلخ وأنا سعيد جدا باقتراح السيد قائد الناحية بخصوص التسجيل العلمي الخاص بالعمل الأكاديمي في هذا المجال. وهنا

عندي كلمة فقط، أقول أن وحدة المجاهدين هي سر نجاحهم ووحدة شبابنا هي سر نجاحهم الآن. المجاهدون كما كانوا موحدين بالأمس يجب أن يكونوا اليوم كذلك والجزائر ليست في خطر بفضل رجال عظماء، والشباب يجب أن يكون موحدا ويقوم بواجبه كما قام أجدادهم بالأمس بواجبهم. وهذا الشباب عليه ان يتلقى تدريباته العسكرية تحت قيادة النواحي العسكرية. سي عمار مثل الولاية الخامسة أحسن تمثيل، تكلم عن ملحمتها وعن إلتحامها بالولاية السادسة وأبكانا كما بكى، فأشكره شكرا جزيلا وأتمنى له الصحة وطول العمر.

كلامي الآن للشباب : أيها الشباب نحن عندما كنا صغارا لم نكن نفكر في الأشياء التي تفكرون فيها أنتم الآن. هذا الشاب الدكتور الذي أمامكم جاء إلى القاهرة مشيا على الأقدام كما مشيت أنا على أقدامي، ومشى المرحوم بومدين رحمه الله ومشى الكثير منا على أقدامه والتقينا غرباء حفاة عراة كما قال أحد الشعراء : -

ما اغتذوا خبز بنة * ولا عرفوا للبر طعما.

أي إننا كنا مثل ذلك المدفون، المطلي بالقطران وهكذا كان الأوائل، وفداء لأجدادنا الأوائل الذين أسسوا حضارة واسسوا تاريخا وبنوا الأندلس وأسسوا عمرانا، يذكره التاريخ مهما كان الاستعمار. محمد الفاتح الذي فتح تركيا وقد ذكره رسول الله (ص) وقال : «نعم الجيش هو ونعم الرجل ..هو...» الأندلس هي اليوم تتحرك، وهناك من يقول أن أصلنا عرب ... وكذا .. وهذه أمور أقولها للشباب الجزائري عامة، كما لهم ثقوا بأنفسكم أولا، وقوموا بواجبكم وإياكم والدنيا والمال لأن المال لا يبني الرجال ولا يعطي لهم قيمة بدليل أن الرجال الذين كانت لهم الأموال لم ينالوا أي منصب في الدولة إلا أنهم يأكلون كما تأكل الأنعام، فلا يغرنكم المال بل العلم والتيكنلوجيا هي المطلوبة منكم اليوم... وأقولها صراحة ليسمعها الجميع : كل شيئ يبنى شيئا فشيئا، وبناء عليه أقول لكم توحدوا وخططوا خططا ينفع الجزائر، ولا تسمعوا لمن تعجبهم فرنسا ويعجبهم

الشون زيلزي، ويعجبهم لباس الجنز .. لقد درست عند الشيخ طاهر لعبيدي رحمه الله بتقرت وكان يقول لي دائما :

فالعربي زينته العمامة * وشعر الوجه له علامة

مع لغة لجنسه كأنها شهد * إذا نجا وما أكلناها

وهي نصيحة للشباب ... وأقول للشباب اتقوا الله في وطنكم الجزائر. لقد كنت أسمع عن فرنسا وكنت أحسبها جنة الخلد وإذا بها وبدون تحفظ أقول أنها دار الفسق والإنحراف.

صحيح ان فرنسا دولة، لكنها جمعت الأموال على حساب الجزائر، وشيدت شوارع باريس من اموال مستعمراتها. ولهذا مهما كان لا بد ان نقول ونعترف بأن فرنسا تملك العلم وتملك العلماء الكبار، لأن العلم ليست له جنسية بدليل قول الرسول (ص) : «أطلبو العلم ولو بالصين». فإذا كنت ذاهبا إلى معاهد وجامعات فرنسا لتدريس وتأتي لنا بالتكنولوجيات الجديدة فهذا أمر طيب، أما إذا كنت ذاهبا إلى هناك لتعد الشوارع أو لتتسكع فيها فلا.

لهذا أوصي الشباب بضرورة القيام بواجبه من أجل المستقبل. لأن هؤلاء الذين ترون اليوم لن يبقوا إلي الأبد، بل أنتم الذين ستأخذون بزمام امور البلاد غدا، لأن الأعمار بيد الله، ونحب ان يكون شبابنا عظيما، يكون شبابا لمجد الوطن وليس شباب «الشكولاطة».

وبهذه المناسبة، مناسبة ذكرى يوم العلم، أريد أن أذكر الدكتور رئيس الجلسة أن بهذه لمنطقة مشايخ درسنا على يدهم منهم : الشيخ محمد بن حليسة رحمه الله التقي الذي كان ينتقل في كل يوم إلى قرية من القرى يلقي فيها درسا. وأريد ان اذكركم بالشيخ أحمد بن سعيد الذي كان كذلك يفعل مثله، والشيخ محمد لخضر محجوبي رحمه الله وهو من العلية، وهو رجل صالح عذبته فرنسا والشيخ العلامة طاهر لعبيدي، ذلك الرجل الذي ألف الكثير، ولا أدري إن كنتم قد بحثتم عن كتابه، وأولاده لا يزالون على قيد الحياة بتقرت. أريد فقط أن أذكر كل هؤلاء بمناسبة يوم العلم، لأن هذه المناطق كان بها علماء صالحون يحبون الخير لهذا الشعب

ويكرهونه في الاستعمار ويحثونه على المذاهب الدينية، فنحن لنا مذهبان، لكن المذهب الكبير والمنتشر هو مذهب الإمام مالك بن أنس، وكانو يصفون الذين يتعاملون مع النصارى بالكفار.

أيها الشباب أقول لكم نحن أتينا لكم بالإستقلال، لكن كما قال الشاعر :

فمن رمى الاستقلال فليشهد الحمى * تبنت به أريافه وحواضره

ومن سره أن يشهد البعث ماثلا * فهاذي مجاريه وتلك مظاهره

ومن ظل في ليل المظالم سعيه * فقد هتكت أستاره وستائره

وأذكركم بمناسبة يوم العلم بتلك القصيدة الوطنية العظيمة التي أنشأها الإمام ابن باديس رحمه الله ووجهها للشباب :

شعب الجزائر مسلم وإلى العروبة يتنسب *

من قال حاد عن أصله او قال مات فقد كذب

او رام إد ماجا له رام المحال من الطلب *

يانشء انت رجاؤنا وبك الصباح قد اقترب

خذ للحياة سلاحها وخض الخطوب ولا تهب

من كان يبغي عزنا فعلى الكرامة والرحب

أو كان يبغي ذلنا فله المهانة والحرب

هذا لكم عهدي به حتى أوسد في الترب

فإذا هلكت فصيحتي تحيا الجزائر والعرب

المجاهد الحبيب جراية

(ضابط بالولاية السادسة التاريخية)

- إخواني الأساتذة والكتاب،
- أبنائي الطلبة،

السلام عليكم جميعا.

بودي أن أتدخل في هذا الجانب الذي قامت به الثورة التحريرية في الصحراء حتي تبطل الإدعاءات الإستعمارية في كون الصحراء فرنسية وتقطع أمامها كل محاولة تدخل في هذا الإطار.

لقد كنت مكلفا أثناء الثورة في سنة 1958 بنقل مجموعة من الدوريات من الحدود التونسية إلى داخل قيادة الولاية السادسة وهذا قبل أن تكون الولاية السادسة وعندما كانت المنطقة الثالثة، وفي ذلك الوقت كنت أتصل بالأخ قائد الولاية الأخ سي الحواس رحمه الله وكنا نعمل مع مجموعة من الدوريات تحمل الأسلحة والذخيرة والأموال والبريد، ولكن عند إكتشاف فرنسا لإحدى الدوريات ضاعفت من تواجدها في المنطقة التي كنا نمر عبرها. عندها قررت القيادة وخاصة بعد ما بدأت فرنسا تستثمر كميات من البترول وتستعملها لمجهودها الحربي للقضاء على ثورة التحرير، وعندما وقعت حادثة الخبز المسموم في إحدى الدول المجاورة التي كانت متفقة مع فرنسا على قبول قنوات البترول، في هذه البرقية قررت القيادة أن تكون جيشا بالمنطقة (من حدود دائرة طالب العربي إلى حدود الدباب) وكان هذا الجيش مكلفا بتدمير البترول الذي تستغله فرنسا أو تحاول تمريره خارج الحدود الجزائرية، وفعلا كلفت ومعي مجموعة من المجاهدين ولما دخلنا إلى منطقة الصحراء الجنوبية وجدنا أنفسنا نقاوم عدوين : عدو فرنسي وآخر حليف له من أجل منع أي تواجد لجيش التحرير في هذه المنطقة حتى لا تتعرض مصالح فرنسا للتدمير، ولكن كان تعييني أنا شخصيا في 03 مارس 1959 فمكثت هناك مدة تسعة أشهر قمت خلالها

بعدة معارك منها ما هو معروف ومنها ما يزال تحت الغطاء، وكان بودي أن أرفع هذا الغطاء عنها حتى يتمكن الباحثون من سرد وقائعها، وعلى الرغم من أن الوقت لا يكفي إلا أنني أريد أن أذكر البعض فقط، منها معركة «رمان» الشهيرة التي دامت ثلاثة أيام بلياليها استعمل فيها الجيش الفرنسي كل أنواع الأسلحة الموجودة لديه آنذاك من طائرات ومشاة ومدفعية، وغازات سامة، وغيرها، وجميع أنواع الطائرات : حاملات الجنود والقاصفات من أحدث أنواع الطائرات آنذاك. وفي البداية جاءت فرنسا بثمانية طائرات لكنها أسقطت كلها، لتغير بعد ذلك أنواعها، أما عددها فكان حوالي 65 طائرة جاءت من ورقلة، الأغواط ومن ليبيا (أي من القواعد الأجنبية التابعة للحلف الأطلسي)، وخلال مدة ثلاثة أيام تقاتلنا معهم استعملت فيها الطائرات الفرنسية الأضواء الكاشفة، لقد سقط لنا 12 شهيدا خلال هذه المعركة منهم : بوغزالة صالح، العايش كينة، ومن إخواننا كذلك من جرحوا فقط مازلوا على قيد الحياة مثل عبد القادر رضواني، وناوي وآخرون معنا في هذه القاعة.

وكلما كانت فرنسا تنوي القيام بعمل ما إلا وكنا لها بالمرصاد، خاصة وأنها لم تكن تبغي قيام جيش من المجاهدين في هذه الصحراء القاحلة التي كانت مليئة بالصعوبات (طبيعة الأرض، قساوة المناخ، حرمان من المياه ..) وقبل هذه المعركة كانت هناك معارك أخرى منها : الزنيقرة، بير العتروس، سيار، كريم الشعبانية، ومعارك أخرى كان فيها النصر حليفنا تكبد فيها العدو خسائر كبيرة من سيارات وطائرات مازال حطامها إلى اليوم في بعض الأماكن، وعندما شعر الجيش الفرنسي بالخطورة التي يشكلها تواجد جيش التحرير بهذه المنطقة المعزولة أصيب بالذهول الشديد والهلع والخوف حتى أن بعضهم وبعد ما شارك في بعض المعارك أصيب بخلل عقلي نتيجة للضربات القاسية التي تلقاها من جيش التحرير.

لقد كنا نتحصل على التموين أنذاك من قيادة الأركان المتواجدة على الحدود وكانت تقاريرنا تذهب إليهم وتأتينا في نفس الوقت المعلومات من

عندهم وهذا بحكم المسافة بيننا وبين الولاية السادسة، وكان عندنا ممثل على الحدود الجزائرية أنذاك وهو لخضاري رشيد.

لقد كنا نعمل بجد من أجل القضاء على محاولة الإستعمار الفرنسي الذي كان يظن أن الصحراء فرنسية ولا يمكن أن تكون إلا كذلك. ولأجل هذا حطم الإستعمار في تلك المناطق كل وسائل الحياة وضرب كل عنصر يتحرك بواسطة القصف الجوي وحتى الإبل والأغنام لم تسلم من ذلك، لكن وعلى الرغم من كل هذه الصعوبات إلا أننا وصلنا إلى هدفنا، ولقناهم درسا لن ينسوه أبدا، ولا زالت الآثار تشهد على كل ما قلته لكم عن هذه المعارك. والآبار التي لم تسلم هي الأخرى من اليد المجرمة للمستعمر الذي دمر بعضها وسمم ودفن البعض الأخر بهدف قطع الماء والحياة عنا. بعد هذا أصبح الجيش الفرنسي يعزز تواجده بالصحراء بعدما بدأ يزحف من الحدود الشمالية التي كانت مدعمة بالأسلاك الشائكة التي كانت تمنع أفراد جيش التحرير الوطني من اجتيازه فكانت فرنسا بذلك تريد تجميع قواها بالجنوب حتى لا يفلت منها، وكذا الإستفادة من البترول وثروات الصحراء التي كانت فرنسا تريد جعلها خزينة للقيام بالحرب ضد الجزائريين.

اسمحوا لي فإني لا أستطيع أن أذكر كل الأحداث ولذا فقد مررت عليها مرور الكرام حتى يشعر إخواني أن الثورة الجزائرية مرت من هذه المناطق وسجلت فيها العديد من البطولات من أجل الجزائر والصحراء، واعترف الإستعمار بمطالب هذا الشعب وأرجو من الله سبحانه وتعالى أن يوفقنا من أجل الإلتقاء في فرصة أخرى لنتحدث عن تلك المعارك معركة بمعركة.

شكرا والسلام عليكم.

محمد عبد القادر طواهرة :

(ضابط بالولاية السادسة التاريخية)

بسم الله الرحمن الرحيم،

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

أقول في هذه العجالة : إخدع ما شئت إلا التاريخ، فالتاريخ يعيد نفسه، وسيأتي اليوم الذي يكشفك فيه ومهما كانت عبقريتك. وأستسمح أخي الأستاذ الفاضل السيد محمد الصالح مخجوبي الذي تفضل بتقديم إقتراح للمجاهدين، وأنا أقول له أن هؤلاء المجاهدين لم يتكلموا. وهذا تواضعا منهم. حتى عن الحقائق التي صنعوها، لكن نقول الآن ياشباب، ويادكاترة خذوا الحقائق من أفواه أصحابها وصانعيها والوقت قد حان لذلك، وهذا حتى لا يبقى المجال مفتوحا أمام المغرضين الذين لفوا ودارروا في التاريخ ونحن أحياء. والمثل الشعبي عندنا يقول : «اكذب على الميت أما الحي فإنه يكذبك»، فالنصيحة التي نتوجه بها لأنفسنا فهي أن نسعي جاهدين لأخذ الحقائق من أفواه هؤلاء الرجال.

إخواني،

أقول لكم شيئا واحدا، وهو أنه مادامت مظاهرات 27 فيفري بهذا الشكل، وكانت بمثابة مسك ختام للملحمة التاريخية الكبرى؛ سقط فيها شهداء، وكان فيها معطوبين، ومازال من أمر بها وطبقها ونفذها أحياء إلى اليوم وبشهادة العدو قبل الصديق فإن هذه المظاهرات قد جاءت بنتائج إيجابية ملموسة، فأقترح في هذا المقام أن تتاح الفرصة لهذا الحدث التاريخي البارز في أن يصنف كحدث تاريخي يحتفل به في جميع أنحاء الوطن ولما لا، مادام كان بمثابة مسك ختام للثورة وأعطى دفعا قويا للمفاوضات وكانت فرنسا مرغمة ومكرهة على الإعتراف بالإستقلال التام للجزائر، وهذا على غرار بقية المناطق هنا وهناك عبر جميع أنحاء الوطن التي شهدت مظاهرات مماثلة.

والسلام عليكم ورحمة الله.

توصيات الملتقى الوطني الأول

حول

السياسة الفرنسية ومحاولة فصل الصحراء

ورقلة، أيام 15 - 16 - 17 أفريل 1996

انعقد بمدينة ورقلة أيام 15 - 16 - 17 أفريل 1996 الملتقى الوطني الأول حول السياسة الفرنسية ومحاولة فصل الصحراء عن الجزائر خلال ثورة التحرير. وقد تناول المحاضرون والمتدخلون والمناقشون محاور الملتقى بالتفصيل والتعميق خاصة وأن الأشغال تميزت بحضور جمع غفير من صانعي الأحداث وأبطال ثورة التحرير من مجاهدين وقادة الولايتين التاريخيتين الخامستوالسادسة، وكذلك نخبة معتبرة من أساتذة وباحثين جامعيين من درجة عالية من الكفاءة إلى جانب دارسين ومهتمين وطلبة.

إن الملتقى يسجل بإرتياح التطور الإيجابي الذي وصلت إليه الدراسات التاريخية، إذ تم التركيز على :

1 ـ وضع التاريخ في منظور وطني شرط أساسي ليس فقط للتعرف به بل كذلك للدفاع عن مقومات الشخصية الوطنية بجميع ثوابتها وعناصرها الموحدة وخاصة دينها الإسلامي ولغتها العربية وحضارتها العريقة التي كانت عبر التاريخ عناصر تماسك ووحدة

2 ـ ترسيخ مبادئ النضال الوطني كجزء من عملية التواصل السليم بين الأجيال.

3 ـ اعتبار التاريخ من بين العناصر التي تشد بناء الأمة وتحافظ وتعزز وتحمي وحدتها.

كما يسجل الملتقى بارتياح أن الأعمال المقدمة في هذا الصدد والأعمال المماثلة والتي تعمل في نفس الإتجاه تشكل الطريقة المثلى لتكوين جيل جديد من الباحثين يكونون بناة لمدرسة وطنية علمية لكتابة التاريخ الوطني بأقلام نزيهة، وفي مقدمة هؤلاء الباحثون الوطنيون المتشبعون بثوابت ومبادئ الأمة مسعاهم الوحيد هو الحقيقة التاريخية وكذا ربط التاريخ كسلسلة متصلة الحلقات، مما يستوجب العمل الجاد المستمر لسد الفراغ الرهيب بالنسبة للحلقات المفقودة من هذا التاريخ.

إن الملتقى إذ يسجل بإعتزاز الإهتمام البالغ الذي أداه الشباب بحضوره المكثف لأشغاله، يدعو إلى العمل أكثر من أجل نشر معرفة تاريخية موضوعية تكون الدرع الواقي للجزائر في مواجهة كل محاولات التقسيم

والتقزيم والتهميش التي تتعرض لها اليوم كما تعرضت لها في الماضي وواجهتها بكل حزم وعزم وإصرار، وكان لها في الماضي وسيكون لها الآن وفي المستقبل النصر المبين كما يناشد المشاركون كل الجهات المعنية لاسيما وزارة التعليم العالي والسلطات المحلية لولاية ورقلة بضرورة فتح قسم لتدريس التاريخ الوطني بالمركز الجامعي لورقلة.

وأخيرا لا يفوت المنظمين للملتقى أن ينوهوا بالمساعدات والرعاية التي تلقاها الملتقى من كافة السلطات وخاصة قائد الناحية العسكرية الرابعة ومساعديه، وكذلك السلطات المحلية وعلى رأسها والي الولاية.

الفهرس

تصدير 5

السياسة الفرنسية ومحاولة فصل الصحراء ،

كلمة السيد السعيد عبادو وزير المجاهدين 9

القسم الأول : ملفات ووثائق حول محاولات فرنسا لفصل الصحراء

الفصل الاول : ملف حول الصحراء

الصحراء وسياسة فرنسا الاستعمارية ..... اعداد :المركز

المبحث الاول : الخصائص الطبيعية للصحراء الجزائرية:

الموقع الجغرافي 22

تضاريس الصحراء 22

جيولوجية الصحراء وتكوينها 24

التساقط 26

المناخ الصحراوي 26

الأودية الصحراوية 28

موارد المياه 29

المبحث الثاني : سياسة فرنسة لفصل الصحراء الجزائرية

الإدراة الفرنسية في الصحراء الجزائرية قبل سنة 1947 37

السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية من سنة 1947 الى 1956 40

فرنسا وثروات الصحراء الجزائرية 42

الثورة التحريرية والصحراء الجزائرية : 1954 ـ 1956 46

مساعي فرنسا لفصل الصحراء الجزائرية : 1957 ـ 1962 48

استراتيجية الثورة التحريرية لإحباط مؤامرة فصل الصحراء 62

في الميدان السياسي 67

الفصل الثاني : نصوص ووثائق
ـ 1 ـ الإدارة الولائية في سياسة الاندماج : 1870 ـ 1956. 77
ـ 2 ـ مقتطفات من التقرير الجهوي الثاني لكتابة تاريخ الثورة (الولاية السادسة) 78
ـ 3 ـ مقتطفات من التقرير الجهوي للولاية السادسة حول تاريخ الثورة للفترة مابين (1959 ـ 1962) 90
ـ 4 ـ المشكلة الانسانية في الصحراء الجزائرية حسب مفهوم ماكس لوجـون 97
ـ 5 ـ النشرة الرسمية للحكومة العامة (1902/ 12/24) 105
ـ 6 النشرة الرسمية للحكومة العامة (1905/08/14) 107
ـ 7 ـ الجريدة الرسمية للحكومة الفرنسية (1957/08/08) 111
ـ 8 ـ الجريدة الرسمية للحكومة الفرنسية (1957/ 01 /11) 113

القسم الثاني : دراسات وبحوث

الفصل الأول : الإستراتيجية الفرنسية لمحاولة فصل الصحراء الجزائرية 121
استراتيجية فرنسا في فصل الصحراء الجزائرية من خلال مذكرات الجنرال ديغول. ـ للأستاذ بشار قويدر 123
محاولات ديغول لفصل الصحراء عن الجزائر : مناورة أم حقيقة ؟ للأستاذ مسعود كواتي 141
استراتيجية السياسة الفرنسية في محاولة فصل الصحراء الجزائرية للدكتور محمد قنطاري 157
ديغول ... والصحراء للدكتور محمد العربي الزبيري 187
الإدارة الفرنسية في الصحراء حتى الإستقلال للأستاذ عبد المجيد شيخي 211
التوسع الاستعماري في الصحراء الجزائرية للأستاذ ابراهيم مياسي 223
الفصل الثاني : تصدي جبهة التحرير الوطني لمحاولة فصل الصحراء وردود الفعل الدولية
السياسة الفرنسية لفصل الصحراء الجزائرية ومنهجية جبهة التحرير في التصدي لها للدكتور عمار منصوري 247
السياسة الفرنسية لفصل الصحراء وردود الفعل الوطنية والدولية للأستاذ الغالي الغربي 257

التجارب النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية وردود الفعل الدولية للأستاذ بوعزة بوضرساية 279
قضية الصحراء الجزائرية في المفاوضات الجزائرية الفرنسية من خلال ثلاث كتب للأستاذ محمد الشريف سيدي موسى 293

القسم الثالث : المداخلات والشهادات

الفصل الاول : الكلمات
كلمة السيد مبارك خلفة (الأمين العام للأمانة الوطنية لأبناء المجاهدين) 307
كلمة السيد عمر صخري (ممثل الأمانة الوطنية للمنظمة الوطنية للمجاهدين) 308
كلمة السيد أحمد بن ابراهيم (المنظمة الولائية للمجاهدين) 313
كلمة والي ولاية ورقلة. 314
كلمة السيد عبد الغني عقبى (سي عمار) ممثل مجلس الولاية التاريخية الخامسة 315
كلمة السيد الشريف خير الدين (رئيس مجلس الولاية السادسة.) 318
كلمة السيد عبد الرزاق جناحي(عضو الأمانة الوطنية لمنظمة أبناء الشهداء).
الفصل الثاني: الشهادات
شهادة المجاهد محمد جبريط. 323
شهادة المجاهد محمد شنوفي 327
شهادة المجاهد عبد الغني عقبي (سي عمار) 330
شهادة المجاهد طاهر لعجال 336
شهادة المجاهد عمر صخري (1) 339
شهادة المجاهد عمر صخري (2) 352
شهادة المجاهد معراج جديدي 356
شهادة المجاهد مسعود الطويل 359
شهادة المجاهد الحبيب جراية 364
شهادة المجاهد محمد عبد القادر طواهرة 367
التوصيات 369

طبع في منشورات القصبة

15 حي سعيد حمدين

حيدرة – الجزائر –

Collection Séminaires

LA SÉPARATION DU SAHARA
DANS LA POLITIQUE COLONIALE FRANÇAISE

Etudes et recherches du premier séminaire National sur la séparation du Sahara du reste de l'Algérie

Centre National d'Etudes et de Recherches
sur le Mouvement National et la Révolution
du 1er Novembre 1954

il est interdit de reproduire intégralement ou partiellement le présent ouvrage sans l'autorisation de l'éditeur

© Centre National d'Etudes et de Recherches sur le Mouvement National et la Révolution du 1er Novembre 1954
B.P. 63 El Biar -ALGER
Tél. : 92 23 24
ISBN 9961 - 846 - 03 - 6
Dépôt légal 645 - 98

PREFACE

La question du Sahara algérien a été l'une des questions principales qui marquèrent le parcours de la Révolution du 1er Novembre, car le colonialisme français avait voulu en faire une base pour asseoir un nouveau empire, non seulement à cause des richesses du Sahara, mais à cause de sa situation stratégique considérée comme la plaque tournante du Continent. Pour ce faire, il n'hésita point à promulguer un arsenal de lois et de décrets visant la consécration de sa politique de domination et de séparation du Sahara du territoire algérien.

Cette politique coloniale agressive qui s'était traduite sur le terrain par de nombreuses bataille livrées par la Révolution, et le prolongement de cette dernière, avait donné naissance à une défense farouche de l'intégrité du territoire algérien et à laquelle le négociateur algérien s'était attaché fermement même dans les moments les plus difficiles.

Le lecteur trouvera dans ce recueil, publié par le Centre National d'Etudes et de Recherche sur le Mouvement National et la Révolution du 1er Novembre 54 (C. N. E. R. M. N. R 54), de nombreuses études et témoignages vivants sur les aspects glorieux de la Révolution qui demeurent dans l'oubli. Cette initiative du C. N. E. R. M. N. R 54, qui fait figure de précurseur, en la matière, n'en constitue qu'un premier jalon dans le domaine de l'écriture de l'histoire de la Révolution et de l'illustration de la défense de l'intégrité territoriale par celle-ci.

Étant donné le vide observé dans ce domaine, le Centre avait organisé "Le premier séminaire national sur la politique française et sa tentative de séparation du Sahara" durant les journées du

15-16-17/04/1996 à Ouargla. Ce dernier avait regroupé des moudjahidine, des professeurs et des chercheurs pour aborder les aspects de ce thème encore mal connu.

Ce recueil qui constitue le couronnement de ce louable effort, s'inscrit dans le programme du Ministère des Moudjahidine qui prend en charge l'écriture de l'histoire du Mouvement national et de la Révolution.

Celui-ci comporte un ensemble de recherches, de communications et de témoignages et ce compose de trois parties dont chacune comporte plusieurs thèmes et chapitres .

Le premier chapitre aborde les caractéristiques du Sahara algérien et la politique française visant la séparation du Sahara du reste du pays, et ce, à travers des documents français, d'une part, et du suivi de l'évolution historique, d'autre part.

Le deuxième chapitre comporte un nombre d'études et de recherches scientifiques entreprises par des spécialistes et portant sur les diverses phases de la politique française de séparation du Sahara, les réactions nationales et internationales, ainsi que l'echo de cette politique dans les mass media.

La troisième partie, est consacrée, quand à elle, aux interventions et au témoignages vivants, illustrant les expériences acquises et les positions fermes qui ont fait obstacle aux forces coloniales.

Pour conclure, Je remercie vivement tous ceux qui ont collaboré, de près ou de loin à la réalisation de cet ouvrage, et tout particulièrement le Ministre des Moudjahidine qui a parrainé ce séminaire et a veillé à la bonne présentation de cet ouvrage. Je remercie également, les membres de l'O. N. M, en l'occurence Mohamed Cherif Abbas, pour leur soutien permanent aux activités du Centre, sans oublier, les professeurs qui ont grandement contribué à la réussite de ce séminaire.

Ahmed Hamdi
Directeur du C. N. E. R. M. N. R 54

SOMMAIRE

Préface
La politique française et la tentative de séparation du Sahara: allocution de Monsieur le Ministre des Moudjahidine.

Première partie: Dossiers et documents sur la tentative française de séparation du Sahara.

Chapitre I: Dossier sur le Sahara.
Le Sahara et la politique coloniale française (C. N. E. R. M. N. R 54).

Premier thème: Les caractéristiques naturelles du Sahara algérien.
- Situation géographique.
- Relief du Sahara.
- Géologie et constitution du Sahara.
- Précipitations.
- Climat Saharien.
- Rivières du Sahara.
- Ressources hydrauliques.

Deuxième thème: La politique française de séparation du Sahara algérien.
- L'admistration coloniale au Sahara algérien avant 1947.
- La politique française au Sahara algérien de 1947 à 1956.
- La France et les richesses du Sahara algérien.
- La guerre de libération et le Sahara algèrien: 1954 - 1956.
- Démarches françaises pour la séparation du Sahara algérien: 1957- 1962.

- Stratégie de la guerre de libération pour avorter le complot de séparation du Sahara sur le plan politique.

Chapitre II: Textes et documents.

1- L'administration départementale.

2- Extraits du deuxième rapport régional sur l'écriture de l'histoire de la Révolution (Wilaya VI).

3- Extraits du rapport régionalde la Wilaya VI sur l'histoire de la Révolution de 1959 à 1962.

4- La question humanitaire au Sahara selon le concept de Max Lejeune.

5- Le bulletin officiel du gouvernement général (24/12/1905).

6- Le bulletin officiel du gouvernement général (14/08/1905).

7- Le journal officiel du gouvernement français (08/08/1957).

8- Le journal officiel du gouvernement français (11/01/1957).

Deuxième partie: Etudes et recherches.

Chapitre I: Stratégie française visant la séparation du Sahara algérien.

- Stratégie française pour la séparation du Sahara algérien à travers les mémoires du général De Gaulle (Bechar Kouider).
- Les tentations de De Gaulle pour séparer le Sahara de l'Algérie: manoeuvre ou réalité? (Messaoud Kouati).
- Stratégie de la politique française dans sa tentative de séparation du Sahara algérien (Mohamed Guentari).
- De Gaulle et le Sahara (Mohamed Larbi Zoubeïri).
- L'admistration française au Sahara jusqu'à l'indépendance(Abdelmadjid Chikhi).
- L'expansion coloniale au Sahara algérien (Ibrahim Meïassi).

Chapitre II: Le F. L. N face à la tentative de séparation du Sahara et les réactions internationales.

- La politique française de séparation du Sahara algérien et laméthode adoptée par le F. L. N pour y faire face (Amar Mansouri).
- La politique française de séparation du Sahara et les reactions nationales et internationales (El Ghali El Gharbi).
- Les essais nucléaires au Sahara algérien et lès reactions

nationales etinternationales (Bouâaza Bouderssaia).

- La question du Sahara algérien dans les négociations algéro-françaises à travers trois ouvrages (Mohamed E-Cherif Sidi Moussa).

Troisième partie: Interventions et témoignages.

Chapitre I: Allocutions.

- Allocution de Moubarak Khalfa (Secrétaire géneral du secrétariat général des fils de Moudjahidine).
- Allocution de Omar Sakhri (Représentant du Secrétariat national de l'O. N. M).
- Allocution d'Ahmed Ben Brahim (Organisation de Wilaya desMoudjahidine).
- Allocution du Wali de Ouargla.
- Allocution d'Ahmed Abd El Ghani Okbi (Si Amar), Représentant du Conseil historique de la Wilaya V.
- Allocution de E. Cherif Kheir Eddine (Président du Conseil de la Wilaya VI).
- Allocution de Abd Errazak Djennahi (Membre du Secrétariat national de l'Organisation des fils de Chouhada).

Chapitre II: Témoignages.

- Témoignage du Moudjahid Mohamed Djabrit.
- Témoignage du Moudjahid Mohamed Chennoufi
- Témoignage du Moudjahid Abd El Ghani Okbi (Si Amar).
- Témoignage du Moudjahid Tahar Lâadjal.
- Témoignage du Moudjahid Amar Sakhri (1).
- Témoignage du Moudjahid Amar Sakhri (2).
- Témoignage du Moudjahid Mâaradj Djadidi .
- Témoignage du Moudjahid Messaoud Ettaouil.
- Témoignage du Moudjahid El Habib Djamia.
- Témoignage du Moudjahid Abdel Kader Touahra.

Recommandations ...